مركز الأردن الجديد للدراسات

جماعة الاخوان المسلمين في الاردن

١٩٤٦ / ١٩٩٦

مسار تطورها التاريخي
مرجعيتها الفكرية
أداؤها السياسي والعام
الجماعة وآفاق المستقبل

ابراهيم غرايبة



جماعة الاخوان المسلمين في الاردن .

(١٩٩٦/١٩٤٦)

برنامج دراسة

الحركات والتجارب السياسية الاسلامية

٣

جماعة الاخوان المسلمين في الاردن

(١٩٤٦/١٩٩٦)

ابراهيم غرايبة

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

رقم التصنيف: ٢٨٥،٢
المؤلف ومن هو في حكمه : ابراهيم غرايبة
عنوان المصنف: جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ١٩٤٦-١٩٩٦
رؤوس الموضوعات : ١- الديانات.
٢- الاخوان المسلمون - الاردن.
رقم الايداع : (١٩٩٧/١/٣٩)
الملاحظات : عمان : مركز الاردن الجديد للدراسات

التنضيد والاخراج : زاهرة الجمال وسها محمد

الناشرون : مركز الأردن الجديد للدراسات
دار سندباد للنشر



جماعة الاخوان المسلمين في الاردن

(١٩٤٦/١٩٩٦)

ابراهيم غرايبة

دار سندباد للنشر
عمان - الاردن
١٩٩٧

مركز الاردن الجديد للدراسات
مؤسسة أردنية مستقلة تأسست عام ١٩٩٠ لغايات البحث العلمي
واعداد الدراسات والاستشارات.
ليس للمركز اي ارتباط حكومي او حزبي. وتعبر الدراسات الصادرة عن المركز
عن آراء مؤلفيها ومحرريها، ولا تعكس بالضرورة رأي المركز او وجهة نظره.

مركز الأردن الجديد للدراسات
شارع مكة، مقابل ضاحية الحسين، قرب بنك الاسكان ، مبنى رقم ٣٩ ، الطابق الثالث
هاتف: ٦٨١٠٠٧ ، فاكس: ٦٩٩٣٥١
ص . ب ٩٤٠٦٣١ ، عمان ١١١٩٤ الاردن



AL-URDUN AL-JADID RESEARCH CENTER

An Independent Jordanian Institution founded in 1990 for the purpose of scientific research, studies and consultations. The Center has no governmental or political affiliation. Studies published by the Center express the views and opinions of their authors and contributors, and do not necessarily reflect the views and opinions of the Center.

PUBLISHER:
AL-URDUN AL-JADID RESEARCH CENTER.
SINDBAD PUBLISHING HOUSE
Tel: (962 - 6) 681007
Fax: (962-6) 699351
P.O.Box: 940631. AMMAN,11194 JORDAN.

المحتويات

توطئة ٧

مقدمة : موضوع البحث وأهميته ١١

الفصل الاول :

قراءة ببليوغرافية في مصادر دراسة الاخوان المسلمين ٢١

الفصل الثاني :

المبادىء الاساسية لجماعة الاخوان المسلمين ٣٣

الفصل الثالث :

المسار التاريخي لجماعة الاخوان المسلمين ٤٥

الفصل الرابع :

الخطاب السياسي والاصلاحي لجماعة الاخوان المسلمين ٩٥

الفصل الخامس :

الأداء السياسي لجماعة الاخوان المسلمين ١١٧

الفصل السادس :

الأداء العام لجماعة الاخوان المسلمين ١٦٩

الفصل السابع :

الاخوان المسلمون في مواجهة المستقبل ١٨٩

الهوامش : ٢٠٣

المراجع : ٢١٣

الملاحق :

سير ذاتية لشخصيات جماعة الاخوان المسلمين ٢٢١

القانون الاساسي لجماعة الاخوان المسلمين (١٩٧٦) ٢٤٥

قانون النظام الاساسي لهيئة الاخوان المسلمين (١٩٤٥) ٢٦١

التنظيم العالمي للاخوان المسلمين (١٩٨٢) ٢٩١

توطئة

في اطار اهتمامه بحركات الاسلام السياسي في الاردن والعالم العربي ، كلف مركز الاردن الجديد للدراسات الباحث الاستاذ ابراهيم غرايبة بوضع هذه الدراسة عن جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ، بهدف التعريف بمواقفها الفكرية وخطابها السياسي ، وعرض مسار تطورها التاريخي ، وتحليل تجربتها السياسية وانماط ادائها في الحياة العامة الاردنية ، ومحاولة استشراف اتجاهات تطورها المستقبلية .

ان دراسة جماعة الاخوان المسلمين في الاردن تكتسب اهميتها من خصوصيتها ، اذا ما قورنت بتجربة التيارات السياسية الاخرى في الاردن او بالجماعات الاسلامية العاملة في العالمين العربي والاسلامي . فخلال الخمسين سنة التي مضت على نشأة الجماعة في الاردن كرست الجماعة نفسها في مسار هادىء مستقر ، يغلب عليه التعايش مع النظام السياسي ، يعزز ذلك طبيعة عمل الجماعة ذاتها من حيث غلبة طابع الدعوة الاسلامية والعمل الاجتماعي الخيري على العمل السياسي المباشر ، الامر الذي جنب الجماعة مبررات الاحتكاك ، أو التصادم مع السلطات التنفيذية من ناحية ، ووفر لها متسعاً من الوقت ومن الظروف الملائمة لبناء شبكة واسعة وقوية من المنظمات الاجتماعية والخيرية التي منحتها عمقاً جماهيرياً ، استثمرته بنجاح في نهاية الثمانينات ومع انطلاق العملية الديمقراطية في الاردن ، حين نجحت في الفوز بثلاثة وعشرين مقعداً في مجلس النواب الاردني ، اي ٢٩٪ من اجمالي المقاعد ، مكرسة نفسها باعتبارها التيار السياسي الاهم في الحياة الاردنية .

وبرغم ذلك ، فان جماعة الاخوان المسلمين في الاردن لم تحظ بعد بدراسات شاملة وافية حتى الآن ، وما نشر في هذا المجال لم يتعد بعض الكتابات والتحقيقات الصحفية وعدد قليل من الكتب ذات المنحنى التجميعي والانتقائي ، مما ترك فراغاً تحاول الدراسة المنشورة هنا ان تسد بعضه .

ان اهتمام مركز الاردن الجديد للدراسات بالحركات الاسلامية الاردنية وبجماعة الاخوان المسلمين في الاردن يعود الى بداية تأسيس المركز ، فقد قام باعداد ونشر العديد من الدراسات في هذا المجال ، في مقدمتها كتاب وثائقي اصدره باللغتين العربية والانجليزية في اوائل عام ١٩٩٣ ، عن حزب جبهة العمل الاسلامي .

وفي اطار الاهتمام ذاته ، وضع مركز الاردن الجديد في عام ١٩٩٥ ، برنامجاً خاصاً بدراسة الحركات والتجارب السياسية الاسلامية ، ويأتي هذا الكتاب للباحث الاسلامي الشاب ابراهيم غرايبة في اطار ذلك البرنامج . ومن المقرر ان يلي هذا الكتاب مؤلف جماعي يعرف بالحركات الاسلامية في الاردن ، ويصدر في مطلع ١٩٩٧ باللغتين العربية والانجليزية .

ان الدراسة التي وضعها الاستاذ ابراهيم غرايبة بتكليف من مركز الاردن الجديد ، واستغرق اعدادها قرابة العام ، هي الدراسة الاشمل والاوفى عن جماعة الاخوان المسلمين في الاردن حتى الآن ، فهي تعرض لتاريخ الجماعة بقدر من التفصيل غير المسبوق ، وتقدم مبادىء الجماعة وبرامجها التنظيمية والاصلاحية وتعرض تجربتها في الحياة السياسية ولا سيما في مجلس النواب ، وعلى صعيد العمل الحزبي ، وتبين مواقفها من السلطة التنفيذية وتطورات القضية الفلسطينية ، وعلى صعيد السياسة الخارجية ، وتدرس تجربة العمل العام لجماعة الاخوان المسلمين ، ولا سيما على صعيد المساجد والنقابات والاعلام والنشر . وفي ختامها ، تحاول الدراسة تقدير المسار المستقبلي للاخوان المسلمين ، استناداً الى التفاعلات الجارية داخل الجماعة وفي الحياة العامة والسياسية في الاردن والوطن العربي .

ومع ان مركز الاردن الجديد للدراسات لا يتبنى بالضرورة الآراء والاستنتاجات التي خلص اليها المؤلف ، الا ان المركز انطلق عند تكليفه للباحث الاستاذ ابراهيم غرايبة لاعداد هذه الدراسة من كونه واحداً من اكثر الباحثين الشبان جدية ، ولتمتعه بخبرات صحفية وأدبية مرموقة ، ومن الثقة بقدراته على تحري الموضوعية والعلمية في عرض تاريخ الجماعة ومواقفها ، وفي تحليل واقع ادائها السياسي والعام برؤية نقدية .

مركز الاردن الجديد للدراسات

عمان في كانون الاول ١٩٩٦

المقدمة:

موضوع البحث وأهميته

مقدمة

نشأت جماعة الاخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨ ، وقد أنشأها حسن البنا الذي كان يعمل مدرساً في مدينة الإسماعيلية ، بعد تخرجه في «دار العلوم» في القاهرة .

ولد حسن البنا في مدينة المحمودية عام ١٩٠٦ ، وتلقى تعليمه الاولي والثانوي فيها ، حيث كان ترتيبه في الثانوية ، الخامس على مصر . ثم تلقى التعليم الشرعي وحفظ القرآن الكريم في اثناء تلك الفترة على يد والده الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا ، وكل من الشيخ محمد زهران ، والشيخ عبد الوهاب الحصافي ، من شيوخ الطرق الصوفية .

تعرف في اثناء دراسته في كلية دار العلوم في القاهرة على الشيخ يوسف الدجوي (من علماء الازهر) ، والشيخ محمد رشيد رضا ، والشيخ محب الدين الخطيب . ومحمد الخضري وعبد العزيز الخولي ، واحمد باشا تيمور ، وابو بكر يحيى باشا ، ونسيم باشا ، ومتولي بك غنيم ، وغيرهم من علماء مصر ووجهائها ، وعمل معهم في انشاء جمعية الشبان المسلمين ومجلة «الفتح» التي كان يحررها الشيخ محب الدين الخطيب .

كان منهج عمل الاخوان دعوياً اصلاحياً مستمداً من امتدادات الفكر الاصلاحي والدعوي الذي اكتسبه البنا من ملازمته للشيخ محمد رشيد رضا (تلميذ محمد عبده والافغاني) ومحب الدين الخطيب ، ومن تأثير الصوفية التي لازمها في نشأته ، وكذلك التعليم المدني والشرعي الذي تلقاه في المدارس وفي دار العلوم ، إضافة الى خبرته وآرائه .

ظلت دعوة الاخوان المسلمين بعيدة عن السياسة حتى عام ١٩٣٧ ، اذ بدأت العمل لصالح القضية الفلسطينية بالتنسيق مع الشيخ أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الفلسطيني ، ثم خاضت الجماعة غمار السياسة المحلية والعمل الوطني في مصر .

بدأت الجماعة في أوائل الاربعينات بالانتشار خارج مصر ، وكان دعاتها يسافرون الى

الأقطار العربية ، يلتقون العلماء والوجهاء ، ويلقون المحاضرات ، ويؤسسون لتشكيلات الاخوان في تلك الاقطار .

وقد حضر من قادة الاخوان ودعاتهم الى فلسطين والاردن عدد كبير ، على فترات مختلفة ، منهم عبد الحكيم عابدين ، الذي قابل الأمير عبد الله ، وسعيد رمضان الذي كان داعية وخطيباً مؤثراً شد جمهور الاردن اليه في المسجد الحسيني وفي المنتديات التي أقيمت وشارك فيها ، وعبد المعز عبد الستار ، ومحمد الغزالي .

الجماعة في الاردن

انشئت الجماعة في الأردن عام ١٩٤٥ . وكانت في اثناء تلك الفترة تعيش مداً جماهيرياً واسعاً في مصر بسبب مواقفها وعملها في قضية فلسطين والقضايا التحررية .

شارك الأخوان المسلمون في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وسجلت هذه المشاركة في كتاب الاستاذ كامل الشريف «الأخوان المسلمون في حرب فلسطين ١٩٤٨ ، ١٩٤٩» ، الذي كان أحد قادة كتائب الأخوان المسلمين والمتطوعين المشاركين في الحرب . وشارك الاخوان المسلمون من الاردن بقيادة الحاج عبد اللطيف أبو قورة قائد الاخوان (١٩٤٥ - ١٩٥٣) .

بدأت الجماعة تعاني من انحسار وتراجع منذ عام ١٩٥٤ بسبب المد القومي واليساري والناصري . وقد حدث خلاف شديد بين الجماعة في مصر وعبد الناصر أدى الى اضطهادها وملاحقة أعضائها ومؤيديها وإعدام قادتها . وامتد هذا التضييق والحصار والتراجع الى الأقطار العربية الاخرى .

وشارك الاخوان المسلمون في الأردن بالحياة السياسية والعامة . وقد نجح من مرشحيهم للانتخابات النيابية عام ١٩٥٦ اربعة نواب . ثم تراجع تمثيلهم النيابي الى نائبين اثنين منذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٨٤ .

لم يتأثر الاخوان في الاردن بقرار حظر الاحزاب السياسية عام ١٩٥٧ ، وظل عملهم العام والدعوي مستمراً في شعَبِهم وفي المساجد والمؤسسات العامة . ولكن هذا السماح لم يفدهم كثيراً في تحقيق مكاسب سياسية ونقابية ، كما لم يمنع الحظر على القوميين واليساريين من أن يحرزوا مكاسب سياسية وإعلامية ، ويظلوا مسيطرين على الاتجاه السياسي والرأي العام والنقابات العمالية والمهنية والطلابية .

١٩٦٧ - ١٩٨٩

شهد الوطن العربي عقبَ حرب ١٩٦٧ مداً اسلامياً ، وبدأت الحركات القومية واليسارية بالتراجع والانحسار . وبدأت الصحوة الاسلامية في الاردن بالانتشار والنمو في أوساط الطلبة والطبقة الوسطى .

شارك الأخوان المسلمون في معسكرات الفدائيين التي أقامتها حركة فتح ، ثم توقفت هذه المعسكرات عام ١٩٧٠ . وقد استشهد منهم في تلك الفترة عدد من الشباب في اثناء عمليات فدائية نفذت في فلسطين ، ولم تتواصل مشاركة الاخوان العسكرية ضد اسرائيل خارج الاردن عندما خرجت قوات الفدائيين .

اتجه الاخوان في هذه الفترة الى العمل العام ، فانشأوا جمعيات المركز الإسلامي . وهي مؤسسات تعليمية وصحية تستوعب اكثر من الفي موظف وعامل ، وتستثمر عشرات الملايين من الدنانير ، وتستوعب جمهوراً كبيراً من الطلاب والمرضى .

صاحب التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي حدث في المنطقة العربية منذ عام ١٩٧٤ ، بسبب الطفرة النفطية والازدهار الاقتصادي ، تحول في تركيب الجماعة وبرامجها ، فقد تغيرت القيادة تغيراً جذرياً ، في أعمار أعضائها وخلفيتها الجغرافية ، واتجاهها الفكري والسياسي .

وغلب على فكر الجماعة اتجاه التطرف وتكفير المجتمعات ووصفها بالجاهلية ، وهي موجة فكرية عمت الحركة الاسلامية منذ منتصف الستينات ، ولكنها تبلورت بقوة في السبعينات .

وقد خرج الشباب الذين يحملون هذا الفكر في مصر ، من جماعة الاخوان المسلمين ، وشكلوا جماعات مستقلة أهمها : الجهاد ، والتكفير والهجرة . ولكن الجماعة في الاردن ظلت تتجاذبها هذه الافكار دون أن تؤدي الى انشقاقات أو جماعات جديدة .

وكان من أهم الاحداث المؤثرة في مسار الجماعة في هذه الفترة اتجاه الحكومات العربية للصلح مع اسرائيل ، بدءاً بمشروع يارنج عام ١٩٦٨ الذي ايده جمال عبد الناصر ، ومشروع السلطة الوطنية الفلسطينية والنقاط العشر الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ ، ثم زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، وعقد صلح مع اسرائيل عام ١٩٧٩ .

وقامت في ايران ثورة اسلامية بقيادة الخميني اطاحت بالشاه عام ١٩٧٩ . كما قاد الاسلاميون في سورية ، في الوقت نفسه ، نشاطات مسلحة استهدفت نظام الحكم فيها ، ولكنها ضربت وفشلت تماماً عام ١٩٨٢ .

لقد ايد الاخوان المسلمون في الاردن الثورة الايرانية ونشاطات الاخوان في سورية ، واتفق موقفهم من سورية مع موقف الحكومة الاردنية التي سهلت للاخوان السوريين فرص الاقامة والايواء في الاردن ، فأدى ذلك الى توتر العلاقات بين الاردن وسورية والى حرب اعلامية استمرت حتى عام ١٩٨٥ .

خاض الاخوان الانتخابات النقابية التي جرت ، واحرزوا حضوراً رئيسياً في اتحاد الطلبة عام ١٩٧٤ ، وظلوا يمسكون بالجمعيات الطلابية بعد الغاء الاتحاد منذ ذلك الوقت ، ولا زالوا يهيمنون على الاتحادات الطلابية جميعها في الجامعات والكليات . كما حققوا مكاسب

انتخابية في النقابات المهنية كالمهندسين والاطباء والصيادلة والممرضين ، وشاركوا في الانتخابات البلدية لاول مرة في مادبا وسحاب واربد في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات .

وفي الانتخابات النيابية التكميلية التي جرت عام ١٩٨٤ لملء ثمانية مقاعد شغرت في مجلس النواب ، عندما دعي الى الانعقاد ، بعد تغييب استمر سبعة عشر عاماً ، شارك الاخوان في تلك الانتخابات وكسبوا مقعد اربد (احمد الكوفحي) ، والطفيلة (عبد الله العكايلة) ، وعمان (ليث شبيلات) ، الذي أيده الاخوان في الانتخابات النيابية وفي انتخابات نقابة المهندسين .

بدأت العلاقة بين الحكومة والاخوان بالتدهور منذ تشكيل حكومة السيد زيد الرفاعي عام ١٩٨٥ الذي ابتدأ عهده بالمصالحة مع سورية ، والتي كان من أول ضحاياها أو شروط نجاحها التضييق على الاخوان المسلمين . وجرت حملة فصل لقيادات الاخوان وعناصرهم ومؤيديهم من وظائفهم في الجامعات والمؤسسات العامة ، ومنع من التوظيف كل من يشتبه بانتمائه اليهم ، واعتقل عدد كبير منهم ، وحجزت جوازات سفرهم .

ورافق المنهج العرفي في عهد حكومة السيد زيد الرفاعي انحسار وتراجع اقتصادي ، ثم تدهور لسعر صرف الدينار الاردني وارتفاع نسبة البطالة ، وقد أدى ذلك كله الى موجة تذمر توجت بأحداث نيسان في معان ومدن اردنية اخرى ، ادت الى رحيل الحكومة ، وبدء مرحلة جديدة .

١٩٨٩- حتى الآن

عولجت أحداث نيسان باقالة حكومة زيد الرفاعي وتشكيل حكومة جديدة ، واعادة الحريات . واجريت انتخابات نيابية بعد توقف استمر اثنين وعشرين عاماً ، والغيت الاحكام العرفية ، واعيدت الاحزاب بعد حظر استمر خمسة وثلاثين عاماً ، واطلقت حرية الصحافة .

خاض الاخوان المسلمون الانتخابات النيابية في دورتيها اللتين أجريتا عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٣ ، واحرزوا في المجلس الحادي عشر (١٩٨٩) اثنين وعشرين مقعداً ، وفي المجلس الثاني عشر سبعة عشر مقعداً .

وبعد صدور قانون الاحزاب الجديد تشكل حزب سياسي باسم حزب جبهة العمل الاسلامي ، وأصدرت صحيفة الرباط (١٩٩١ - ١٩٩٣) ، ثم صحفية السبيل عام ١٩٩٣ ومجلة العمل الاسلامي عام ١٩٩٥ .

وشارك الاخوان في حكومة السيد مضر بدران (١٩٩١/١/٢ - ١٩٩١/٦/١٩) بخمسة وزراء . وكانوا قد منحوا الثقة لحكومة السيد بدران في كانون الاول ١٩٨٩ ، فيما حجبوها عن الحكومات اللاحقة التي شكلها السادة : طاهر المصري ، الشريف زيد بن شاكر ، د . عبد السلام

المجالي وعبد الكريم الكباريتي . وحققوا مكاسب انتخابية في الاتحادات الطلابية ، وبلديات : الزرقاء ، مادبا ، الكرك ، واربد ، والنقابات المهنية : نقابات الاطباء والمهندسين والصيادلة والممرضين ، وغيرها . ودخلت علاقة الحركة الاسلامية مع القوميين واليساريين مرحلة جديدة من التعاون والتنسيق بعد عقود من القطيعة والخصومة .

وحدثت تحولات وتفاعلات تنظيمية داخلية في هذه الفترة ايضاً لا تقل في أهميتها ومستوى تأثيرها عن التحولات التي شهدها البلد ، فقد تراجعت موجة التكفير والتطرف . وانتخبت قيادة جديدة مختلفة فكرياً وعمرياً وجغرافياً عن نمط قيادة السبعينات والثمانينات ، وانتخب مراقب عام جديد ، هو السيد عبد المجيد ذنيبات بدلاً عن السيد محمد عبد الرحمن خليفة ، الذي ظل مراقباً عاماً للجماعة في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٩٤ .

وشهدت الجماعة في هذه الفترة خلافات تنظيمية وفكرية ظهرت علناً على السطح في المنابر العامة والصحف . وكانت اهم مجالات الاختلاف المعلنة تدور حول قضايا المشاركة في الوزارة ، والتعامل مع قانون الاحزاب ، والمواقع التنظيمية الداخلية في قيادة الجماعة وحزب جبهة العمل الاسلامي ، والترشيح لمجلس النواب .

تبلور هذا التفاعل والاختلاف في تيارات تنظيمية وفكرية عدة ، أطلقت عليها الصحافة المحلية تعابير «الصقور» و «الحمائم» . وربما لا يكون تفسير الاختلاف بالاعتدال والتطرف موضوعياً وشاملاً ، فالحركة الاسلامية تشهد تفاعلات فكرية وتنظيمية ، وتتعامل مع مؤثرات خارجية سياسية واجتماعية . كما أدت الديمقراطية الى صدمة لم يكن التكيف معها او استيعابها أمراً سهلاً .

لقد خاضت الحركة الاسلامية في السنوات التي تلت انتخابات مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩) تجارب جديدة تعاملت معها لاول مرة في تاريخها . كما ادت حرب الخليج الثانية التي أعقبت الاحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ الى تبدلات وتحولات سياسية واقتصادية وداخلية .

ويمكن القول ان محصلة أحداث هذه السنوات الخمس وتفاعلاتها ، وضعت الحركة الاسلامية في الواجهة كأكبر تجمع سياسي على ساحة الاردن . وجاء الصعود السياسي والمد الجماهيري والشعبي في سياق مد اسلامي عالمي وفي اقطار العالم الاسلامي . فقد نشأت حركة «حماس» التي هي في الحقيقة حركة الاخوان المسلمين في فلسطين ، واحرزت الحركة الاسلامية في مصر مكاسب انتخابية كبيرة في النقابات المهنية ، واستطاعت الجبهة الاسلامية في السودان الوصول الى الحكم بانقلاب عسكري اطاح بحكومة الصادق المهدي عام ١٩٨٩ ، ثم اكدت وجودها في الحكم عبر انتخابات رئاسية وتشريعية . واستطاع حزب الاصلاح في اليمن ان يحقق مكاسب انتخابية جعلته الشريك الرئيسي لحزب المؤتمر الحاكم

منذ عام ١٩٧٨ . وتفوق حزب الرفاه الاسلامي في تركيا على جميع الاحزاب السياسية في الانتخابات البلدية والتشريعية عام ١٩٩٥ .

لقد شغلت ظاهرة الحركة الاسلامية الباحثين والسياسيين في العالم، وكانت موضوع دراسات ومؤتمرات وندوات تعد بالمئات، ولكن ما نشر عن الحركة الاسلامية في الاردن يكاد يكون معدوماً، ويقتصر على مقالات وتحقيقات صحفية، أو معلومات مكررة، او معالجات جزئية محدوذة .

ولم نتعرف على أي دراسة تفصيلية لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن تعرض تاريخها وتدرس مبادئها وهياكلها التنظيمية والادارية وتجاربها في العمل السياسي والعام .

وقد اجتهدنا في اعداد هذا الكتاب ليلبي احتياجات فكرية وعامة تتفق مع تقديرنا بأن الجماعة مرشحة للقيام بدور سياسي وتغييري يسهم في قيادة المنطقة والتأثير في احداثها وتفاعلاتها .

ويهدف هذا الكتاب الى :

١- دراسة تاريخ جماعة الاخوان المسلمين وادائها السياسي والعام ومبادئها السياسية والاصلاحية والفكرية، وتقديم ذلك الى الجمهور بصيغة علمية منهجية تسد الفراغ الفكري في هذا المجال، وتتجاوز الكتابات والمعالجات الدعائية للموضوع تأييداً أو هجوماً .

٢- تقدير موقع «الاخوان المسلمين» في الحياة السياسية والعامة، وتخمين التفاعلات المستقبلية ومسارات العمل السياسي والعام في الاردن والوطن العربي .

٣- استكمال الرؤية الشاملة للحياة السياسية والعامة في الاردن بجوانبها المختلفة، واعادة دراسة تفاعلاتها ومساراتها في ضوء معادلة موقع جماعة الاخوان المسلمين وتأثيراتها المتوقعة مستقبلاً .

واحتوى هذا الكتاب علاوة على المقدمة، الموضوعات والابواب التالية :

أ - القراءة البيبليوغرافية :

يعرض هذا الفصل ما امكن الوصول اليه من انتاج فكري عن الاخوان المسلمين والحركة الاسلامية في الاردن، من كتب ودوريات ورسائل جامعية، ويهدف الى :

١- تحديد أو فهم خريطة الانتاج الفكري حول جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وتحديد مواضع الفراغ والاشباع .

٢- فحص هذه المصادر ومناقشتها وتقويمها ومناقشة الافتراضات والتفسيرات المختلفة

لتاريخ الجماعة ، والاستعانة بها في البحث والترجيح .

ب - المبادىء الاساسية : الاهداف والتنظيم .

يعرض هذا الفصل تشكيلات جماعة الاخوان المسلمين ونظامها الاساسي .

جـ- تاريخ الجماعة منذ التأسيس وحتى عام ١٩٩٦ .

عرض تاريخي موجز لتاريخ الاخوان المسلمين في الاردن ، يربط أهم الاحداث والمراحل التاريخية للجماعة باحداث وتاريخ الاردن والمنطقة والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالجماعة .

د- الخطاب السياسي والاصلاحي (الافكار والمبادىء) .

يعرض هذا الفصل مبادىء الجماعة وافكارها ومواقفها الفكرية حول مجموعة من القضايا كالديمقرطية ، والاقليات ، والمرأة ، والتعددية ، والمشاركة السياسة . كما يعرض ويناقش المدارس الفكرية داخل الجماعة .

هـ- الاداء السياسي للاخوان المسلمين .

يعرض هذا الفصل التجربة السياسية للاخوان ، ويقوّم أداءهم في العمل السياسي وتعاملهم مع الاحداث والقضايا السياسة ، ومن أهمها :

١- السياسة الخارجية .

٢- القضية الفلسطينية .

٣- العمل الحزبي (حزب جبهة العمل الاسلامي) .

٤- العمل النيابي .

٥- السلطة التنفيذية والعلاقة مع الحكومة .

و- الاداء العام للاخوان المسلمين .

يبسط هذا الفصل ويناقش تجربة الاخوان واداءهم في المجالات العامة والتنموية كالنقابات والبلديات والمساجد والجمعيات الخيرية والتنموية والعمل الطلابي والنشر والاعلام ، ويقوّم تجربتهم في هذه المجالات .

ز- الاخوان المسلمون في مواجهة المستقبل .

يعرض هذا الفصل المسارات المستقبلية المتوقعة لجماعة الاخوان المسلمين ، وفق معادلة من التخمينات والعناصر المؤثرة ، مثل :

١- المسار الديمقراطي في الاردن .

٢- القضية الفلسطينية والتسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي .

٣- التشكيلات المستقبلية للوطن العربي والاسلامي .

٤- المد الاسلامي اقليمياً وعالمياً .

٥- التفاعلات الدينامية والتنظيمية داخل الحركة الاسلامية .

٦- التغيرات الحضارية والاجتماعية في العالم .

ح- ملاحق ووثائق .

يقدم هذا الجزء معلومات ووثائق عن الحركة الاسلامية كالتعريف بقادة الحركة ، وأنظمتها الاساسية .

اهمية البحث

ان دراسة الاخوان المسلمين في الاردن ، تحقق استجابة لاعتبارات مهمة وكثيرة ، منها :

١- ان جماعة الاخوان المسلمين في الاردن لم تدرس بعد دراسة علمية شاملة ، ولا زال الكثير من تاريخها ومواقفها وبرامجها بعيدة عن المعالجة والتناول في النشر والبحث .

٢- تزداد اهمية المد الاسلامي في الحياة السياسية والعامة الاردنية والعربية ، ومن المحتمل كما يرجح البعض ان يحرز الاسلام السياسي او الحركة الاسلامية مواقع اضافية في التأثير والنفوذ والفاعلية في الاردن والوطن العربي والاسلامي ، وسيكون مهماً للقارىء والمراقب داخل الاردن والوطن العربي ، فهم «الظاهرة الاسلامية» بناء على رؤية محلية عربية تستكمل أو توازي الرؤى والدراسات الغربية المكثفة للحركة الاسلامية .

٣- يؤمل أن يتيح البحث والدراسة للحركة الاسلامية والقوى السياسية محلياً واقليمياً ، فرصة للمعرفة والحوار والعمل المشترك ، واشتقاق رؤى وبرامج جديدة ايجابية تسهم في ترشيد العمل السياسي والعام ، او يتيح آفاقاً وصيغاً جديدة للعمل غير تلك السابقة في العمل والاتصال .

الفصل الاول:

قراءة ببليوغرافية في مصادر دراسة

جماعة الاخوان المسلمين

قراءة ببليوغرافية

في مصادر دراسة جماعة الاخوان المسلمين

يعتقد روبرت ساتلوف أن الحركة الاسلامية في الاردن ، لم تكن موضع اهتمام الباحثين حتى عام ١٩٧٨ ، ويرى أنها كانت قبل ذلك حركة بسيطة وغير ناضجة ، ولم تبدأ فعلاً إلا بعد سنة ١٩٧٠[١] .

ويبدو أن عدد الدراسات والكتب المتاحة التي تناولت جماعة الاخوان المسلمين في الاردن قليل جداً ، وان كان د . موسى الكيلاني قد ذكر في ورقة عمل قدمها إلى ندوة عقدتها جامعة جورج تاون الجامعة في مدينة العقبة عام ١٩٨٨ ، ان عدد الكتب باللغة الانجليزية التي تناولت الحركة الاسلامية في الوطن العربي حتى عام ١٩٧٩ تزيد عن ٧٣٢ كتاباً ، منها ٧٢ كتاباً عن الحركة الاسلامية في الاردن[٢] .

ولكن الدراسات المتاحة التي درست الحركة بالتفصيل أو بشيء من التخصص قليلة جداً او نادرة . وقد دأبت الحركة على نشر اجزاء او فصول قصيرة من كتب ودراسات كثيرة جداً ، الا أن المعلومات المنشورة غالباً ما تكون موجزة ومكررة ومتشابهة في معظم الكتب والدراسات .

ومن المعروف ان ندوات ودراسات متخصصة عقدت لرصد الحركة الاسلامية في الاردن وتحليل أدائها ونجاحها بعد الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ ، ولكن المعلومات المتاحة عن هذه الندوات لا زالت قليلة ولا تتجاوز تقارير المجلات والصحف التي كتبت عنها .

وسأعرض في هذا الفصل ما امكن الوصول اليه من المراجع والدراسات التي تناولت الحركة الاسلامية في الاردن .

١- عوني جدوع العبيدي ، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وفلسطين (١٩٤٥ - ١٩٧٠) ، صفحات تاريخية ، عمان ، د .ن ، ١٩٩١ ، ٢٣٣ص .

يعرض الكتاب معلومات تاريخية عن الجماعة مقتبسة من مجموعة مصادر أهمها صحيفة الجزيرة في اعدادها الصادرة في الاعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ، ومن مجموعة مقابلات شخصية مع الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفة وشخصيات اسلامية اخرى .

وقد خضع الكتاب في فصوله ومضمونه إلى الاقتباسات ، ولم يكن له خطة واضحة تجمع المعلومات على أساسها ، وغلبت عليه الاستطرادات الكثيرة عن الجماعة في مصر ، وحركة القسام ، وقضايا واحداث اخرى دون علاقة واضحة بالموضوع الذي يشير اليه عنوان الكتاب .

ولو أن المؤلف جعل كتابه مجموعة فصول ومواد مستقلة مبنية على أساس مصادرها ، بحيث يجعل لكل كتاب أو مقابلة أو مصدر فصلاً خاصاً ، لكان الكتاب دليلاً ببليوجرافياً شارحاً ، ولأسهم في تقديم الخدمة التي ذكرها في مقدمة كتابه ، وهي اتاحة المعلومات وتهيئتها للباحثين والكتاب ، ولحقق هكذا الغرض الأساسي منه ، ولكنه جاء حشداً غير منظم أو مصنف للاقتباسات والبيانات ، فلا هو دليل للباحثين ولا هو تاريخ للجماعة .

٢- عوني العبيدي ، صفحات من حياة الحاج عبد اللطيف ابو قورة مؤسس جماعة الأخوان المسلمين في الاردن ، عمان ، مركز دراسات وابحاث العمل الاسلامي ، ١٩٩٢ ، ١١٢ ص .

يعرض الكتاب في جزء منه سيرة حياة الحاج عبد اللطيف ابو قورة ، ثم يحشد نصوصاً ووثائق ، بعضها مما كتب عن «ابو قورة» ومعظمها عن جماعة الاخوان المسلمين في أثناء رئاسة أبو قورة لها . وهي مكررة في الكتاب السابق .

٣- د . موسى الكيلاني ، الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين ، عمان ، دار البشير ، ١٩٩٤ ، ٢٥٣ ص .

يقع الكتاب في عشرة فصول هي :

- الحركات الاسلامية في الاردن : نص محاضرة القيت في مؤسسة شومان ، وهي مستمدة من ورقة قدمها المؤلف لندوة عقدتها جامعة جورج تاون في العقبة عام ١٩٨٨ .
- الحركات الدينية في الوطن العربي : ملخص للورقة التي قدمها المؤلف لندوة جامعة جورج تاون .
- الاخوان المسلمون ، أمنون كوهين : هذا الفصل هو في الأصل جزء من كتاب امنون كوهين عن الحركات والاحزاب السياسية في الضفة الغربية (١٩٤٩ - ١٩٦٧) ، وهو يعتمد اساساً على تقارير المخابرات العامة عن الاحزاب السياسية في الضفة ، والتي

استولت عليها اسرائيل اثر احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ .

- حزب جبهة العمل الاسلامي : يعيد هذا الفصل نشر النظام الأساسي للحزب ، وجزءاً من الدراسة التي أصدرها مركز الاردن الجديد للدراسات عن حزب جبهة العمل الاسلامي ، ومحاضرة د . اسحق فرحان بعنوان « الاسلاميون والمسيرة الديمقراطية في الاردن» ، وهي محاضرة ألقيت ضمن برنامج لجمعية النهج الديمقراطي ، واصدرها حزب جبهة العمل الاسلامي في كتيب .
- الطريقة الشاذلية اليشرطية : يعرض هذا الفصل باختصار تاريخ الطريقة الشاذلية في فلسطين والاردن ، ثم يقدم نص لقاء بين المؤلف والشيخ أحمد اليشرطي رئيس الطريقة في عمان .
- انتخابات ١٩٨٩ ، الاسلام هو الحل : يعيد هذا الفصل نشر البرنامج الانتخابي للحركة الاسلامية في الاردن عام ١٩٨٩ .
- حركة المقاومة الاسلامية « حماس» وحركة الجهاد الاسلامي .

وهذان الفصلان مأخوذان بالكامل من جيمس بيسكاتوري «الحركة الإسلامية وأزمة الخليج» . وقد قدم الجزء المتعلق بحركة حماس الباحث الفرنسي « جان فرنسوا لوجران » .

- السلفيون : عرض عن الحركة السلفية في الاردن في خمس صفحات .
- الأخوان وحكومة الرئيس مضر بدران : يعرض هذا الفصل كلمة نواب الحركة الإسلامية في جلسة الثقة بالحكومة عام ١٩٨٩ ورد رئيس الوزراء عليها .

ان معظم الكتاب تكرار ونقل ، وإعادة نشر لمصادر وكتب نشرت في الاردن .

٤- سميح معايطة ، التجربة السياسية للحركة الاسلامية في الأردن : تقويم ورؤية مستقبلية ، عمان ، دار البشير ، ١٤٢ ص .

يعيد الكتاب نشر مجموعة من الأعمال التي سبق نشرها في الصحف والكتب ، وهي :

- «الاداء السياسي لنواب الحركة الاسلامية » ، دراسة قدمها النائب عبد الحفيظ علاوي في ندوة نظمها مركز دراسات وأبحاث العمل الاسلامي بعنوان «مستقبل العمل السياسي الإسلامي» .
- لماذا حزب جبهة العمل الاسلامي ؟ نص محاضرة القاها د . اسحق فرحان في مؤسسة شومان ، ثم اصدرها الحزب في كتيب .
- الحركة الاسلامية والميثاق الوطني ، ملاحظات الاخوان الاعضاء في اللجنة الملكية لصياغة الميثاق .

- آراء حول التجربة السياسية للحركة الاسلامية في الاردن ، مجموعة مقابلات صحفية نشرتها صحيفة الدستور الاردنية عام ١٩٩٢ ، تحت عنوان «التجربة السياسية للحركة الاسلامية في الاردن : تقويم ورؤية مستقبلية» ، وهو العنوان نفسه الذي اختاره المعايطة لكتابه . والمقابلات من اعداد ابراهيم غرايبة وسميح المعايطة .

الكتاب في معظمه لغير المؤلف ، ولا يتجاوز كونه جمعاً لما نشر وكتب في الصحف والمجلات ، دون منهجية مسبقة أو حتى محاولة للاستفادة وتوظيف المادة المنقولة بالكامل .

٥- هاني الحوراني وآخرون ، حزب جبهة العمل الاسلامي ، عمان ، مركز الاردن الجديد للدراسات ، ١٢٨ ص .

يقدم الكتاب دراسة توثيقية وتحليلية لحزب جبهة العمل الإسلامي ، تتكون مما يأتي :

- تعريف اساسي مختصر .
- حزب جبهة العمل الاسلامي من الفكرة إلى الترخيص .
- تأسيس الحزب .
- قائمة باسماء اعضاء اللجنة التحضيرية للحزب .
- قائمة باسماء اعضاء الهيئة التأسيسية للحزب .
- قائمة بأسماء أعضاء مجلس الشورى الأول للحزب .
- قائمة وسيرة ذاتية لأعضاء المكتب التنفيذي للحزب .
- وثيقة ، «المشروعات المنتظرة للحزب» ، اعداد د . اسحق فرحان أمين عام الحزب .
- نص كلمة د . اسحق فرحان في المؤتمر التأسيسي الأول للحزب .
- نص محاضرة د . اسحق «حزب جبهة العمل الإسلامي . . المبررات والثوابت» .
- تفاصيل وقائع جلسة جبهة العمل الاسلامي من وجهة نظر المستقلين .

وقد قسم الكتاب إلى قسمين :

أ - دراسة الحزب من جوانب عدة كنظامه الاساسي وتركيب العضوية فيه وعلاقته بجماعة الاخوان المسلمين . ويقع هذا القسم في ثمانين صفحة .

ب- ملاحق ووثائق تقدم البيانات والمعلومات الأساسية عن الحزب . ويقع هذا القسم في خمسين صفحة .

٦- صباح السعيد ، «الاخوان المسلمون في الأردن : بين البراجماتية والايديولوجية» ، ١٩٨٩ - ١٩٩٤ (باللغة الانجليزية) .

"Between Pragmatism and Ideology . The Muslim Brotherhood in Jordan ", 1989 - 1994 .

يعرض الكتاب موقف الأخوان خلال الاعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٤ من قضايا خمس هي :

- السياسة الداخلية .
- السياسة الخارجية .
- المرأة .
- الاقليات .
- الاقتصاد .

ويطرح المؤلف سؤالاً افتراضياً هو : ماذا لو حقق الاخوان المسلمون أغلبية برلمانية ، وشكلوا حكومة في الاردن؟ ولكنه لا يحاول في الحقيقة الاجابة عن هذا السؤال ، وانما يحاول أن يثبت ، عن اصرار مسبق ، أن الاخوان المسلمين سيتعاملون مع القضايا الخمس السابقة تعاملاً لا ينسجم مع توجهات الغرب وسياساته ، وأنهم لن يتجاوزوا الاشكالات العقائدية في مجموعة من المسائل ، أهمها التسوية السياسية للصراع العربي - الاسرائيلي .

٧- سامي الخرندار

Domestic Political Forces: Ideology and Foreign Policy a Case Study of Jordan and Palestine Question in the 1980' s.

قدمت هذه الدراسة اطروحة دكتوراة في جامعة مانشيستر عام ١٩٩٤ . وقد خصص الباحث الفصل السادس منها لدراسة تأثير حركة الاخوان المسلمين على سياسة الحكومة الأردنية في مجال القضية الفلسطينية في الثمانينات .

٨- ليونارد روبنسن ، الدولة والاسلاميون والانفتاح السياسي في الأردن ، مجلة قراءات سياسية ، عدد ١٤ ، ١٩٩٤ ، ص ٣٣- ٦٠ .

تنطلق الدراسة من مجموعة من الأسئلة والافتراضات هي : هل تشكل الحركة الاسلامية في الاردن بقيادة الاخوان المسلمين خطراً اصولياً راديكالياً حقيقياً بالنسبة للنظام الحاكم ؟ أو هل يهدف الاسلاميون إلى شن ثورة اسلامية على الطراز الايراني في الاردن لانشاء دولة أصولية ؟ وهل يمكن الافتراض ، بناء على النجاح الذي حققه الأخوان المسلمون في انتخابات ١٩٨٩ ،بأن قطاعاً ملموساً في المجتمع الاردني على استعداد لتبني دولة اسلامية؟ هل يبدو هذا التأييد الشعبي للأخوان وحلفائهم رمزاً لحالة الإحباط العام تجاه الوضع في الاردن مع قيام الحركة الإسلامية بإتاحة متنفس مناسب لتعبيرات هذا الاحباط ؟ وما طبيعة الاستراتيجية التي وظفها الملك حسين تاريخياً لتدعيم نظامه في مواجهة النشاط

الإسلامي لاستمرار عملية الانفتاح السياسي ؟

وتتمحور الدراسة حول فترة نهاية الثمانينات ، حتى أزمة الخليج (منذ منتصف عام ١٩٩٠ وحتى بداية ١٩٩١) .

ويعتبر الكاتب ان تصاعد نفوذ الاسلاميين في نهاية الثمانينات وتفاعلات الأزمة الاقتصادية قدما المشهد الخلفي لسعي الملك حسين نحو الاصلاحات السياسية ، فكانت الصعوبات الاقتصادية والمد الاسلامي هما العاملان الملحان الرئيسيان خلف الاضطرابات في جنوب الاردن في نيسان ١٩٨٩ ، تلك التي كان انفجارها بمثابة الشرارة التي سرعت برنامج النظام في الانفتاح السياسي .

فالكاتب يفترض أن الاخوان المسلمين يعتبرون بأن نظام الحكم غير اسلامي ، ويتساءل هل سيسعون للثورة عليه ام لا؟ ولم يناقش الكتاب موقف الأخوان ورؤيتهم لهذه المسألة ، برغم انه ذكر في فصل « الجوانب الفكرية في دراسة الاسلام والديمقراطية» ، ان الأخوان المسلمين يقبلون ويؤيدون فكرة الحكومة النيابية القائمة على المبادىء الدستورية ، ويذكر عن «كريمر» قوله بالنسبة للحركة الاسلامية المعتدلة القائمة في المراكز الحضرية ، كجماعة الأخوان المسلمين في الاردن ، بأنها تتبنى مفهوم الانفتاح السياسي ، كالمشاركة السياسية والرقابة على الحكومة وسيادة القانون وحماية حقوق الانسان .

٩- نيفين عبد المنعم ، جدلية الاستبعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعات الأخوان المسلمين في الأردن) ، مجلة المستقبل العربـــــي ، ع ١٤٥ ، ٣/ ١٩٩١ .

١٠ - د . عبد الله العكايلة ، المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في الاردن : التجربة الاردنية .

قدمت هذه الدراسة ضمن ندوة مشاركة الاسلاميين في السلطة ، التي نظمتها مؤسسة ليبيرتي بالتعاون مع مركز ابحاث الديمقراطية في جامعة ويستمنستر ، ١٩٩٣ .

١١- اياد البرغوثي ، الإسلام بين السلطة والمعارضة في الأردن ، في الاسلام السياسي .

١٢- امنون كوهين ، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الاردني (١٩٤٩ - ١٩٦٧) .

Political Parties in the west Bank under Jordanian Rule , 1949 - 1967 Ithlica : Cornell University Press, 1982 .

خصص المؤلف فصلاً للأخوان المسلمين . ومعلوماته مستمدة من تقارير المخابرات العامة الاردنية التي استولت عليها اسرائيل لدى احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧ .

ويعرض الكتاب معلومات مهمة عن الجماعة في تلك المرحلة وتركيبتها التنظيمية ، ومواقفها من الأحداث الجارية وأهم نشاطاتها وبرامجها .

١٣- روبرت ساتلوف ، تحديات تواجه الضفة الشرقية .

"Troubles on the East Bank " New York : Prager , 1986 .

اعد الكتاب عام ١٩٨٦ ، ويعمل مؤلفه مديراً لمعهد الشرق الادنى ، التابع لـ « ايباك » اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، وكان يعمل من قبل باحثاً في المعهد نفسه . وقد حصل ساتلوف على الماجستير والدكتوراة في دراسات الشرق الاوسط من جامعة هارفارد .

تبين الدراسة أهمية الأحداث والاتجاهات الأساسية في المجتمع الاردني التي تؤثر على الاستقرار الامني والداخلي .

ويؤرخ الفصل الاول من الدراسة للاحداث التي اثرت على الاقتصاد . ويشرح الفصل الثاني نمو السياسة الاسلامية . ويناقش الفصل الثالث الاخطار التي تواجه المملكة ككيان ، من زاوية الصراع بين التقدميين والتقليديين ، ويتناول الفصل الرابع الحكم الملكي ، والخامس مساعي الأردن السلمية مع اسرائيل ، ويعرض الفصل السادس تصوراً مختصراً للمطالب الشعبية من الحكم وكيفية تعامل الحكومة مع هذه المطالب ، ثم ملاحظات على السياسة الأمريكية تجاه الأردن .

١٤- رناد الخطيب عياد ، التيارات السياسية في الاردن ، عمان ، ١٩٩٢ .

يعرض الكتاب للاحزاب والتيارات السياسية في الأردن ، وخصصت المؤلفة عشرين صفحة للاخوان المسلمين (معظمها للائحة التنظيم العالمي للأخوان المسلمين» التي نشرت في كتاب د . عبد الله النفيسي ، الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية) .

١٥- د . حازم نسيبة ، تاريخ الاردن السياسي المعاصر (١٩٥٢ - ١٩٦٧) ، عمان ، لجنة تاريخ الاردن ، ١٩٩٢ ، ٢٥٦ ص .

خصص المؤلف فصلاً للأحزاب السياسية (الفصل السادس ، ص ٧٧ - ٩٢) منها صفحة وربع الصفحة للاخوان المسلمين ، ويذكر أن حركة الأخوان المسلمين اكتسبت مكانة مرموقة بسبب مواقفها ومشاركتها في حرب فلسطين (١٩٤٨) وأن مد الاخوان قد انحسر ، منذ عام ١٩٥٤ ، بسبب الصراع مع عبد الناصر .

كما يذكر المؤلف أن الأخوان شاركوا بقوة وفعالية في حياة الأردن السياسية ، وانهم اشتركوا في الانتخابات العامة التي كانت تجري في الاردن وكان لهم حضور قوي في مجالس

الأمة ، وانهم اعتمدوا على اسلوب الدعوة في تحقيق أهدافهم . وقد ورد في كشاف الاشخاص من الاخوان : حسن البنا ، سعيد رمضان ، ومحمد عبد الرحمن خليفة .

١٦- محمد ضريف ، الاسلام السياسي في الوطن العربي ، الرباط ، ١٩٩ .

يدرس الكتاب جماعة الأخوان المسلمين بشكل رئيسي ، ويعالج مجموعة من القضايا والظواهر المرافقة للاسلام السياسي ، ويعرض لجماعة الأخوان المسلمين في الاردن في فصل «نموذج الاستقرار السياسي» ، ويعتبرها نموذجاً لتعايش تفاعل الثوابت والتغيرات .

يعرض المؤلف تاريخاً موجزاً للاردن والجماعة ، واورد البرنامج الانتخابي لنوابها عام ٨٩ .

١٧- تريز حداد ، ملف الاحزاب السياسية في الاردن ،١٩١٩ - ١٩٩٤ .

الكتاب عبارة عن مقابلات صحفية نشرت في صحيفة « صوت الشعب» . وقد خصص منه اربع صفحات لحزب جبهة العمل الإسلامي ، وهي مقابلة صحفية مع د . محمد عويضة مساعد الامين العام للحزب .

١٨- د . عبد الله ابو عزه ، مع الحركة الاسلامية في الدول العربية ، الكويت ، دار القلم ١٩٨٦ .

يعرض الكتاب جانباً من تاريخ الأخوان في قطاع غزة وولادة حركة فتح وعلاقاتها بالأخوان ، وما ادى اليه من تفاعلات داخلية ، ويتحدث عن تجربة معسكرات الجهاد التي أقامها الأخوان بالتعاون مع حركة فتح (١٩٦٨ - ١٩٧٠) .

١٩- د . اسحق فرحان ، الاسلاميون والمسيرة الديمقراطية في الاردن .

محاضرة القاها د . اسحق فرحان في ندوة لجمعية النهج الديمقراطي ، واعيد نشرها في مجلة قراءات سياسية ، ١٩٩٤ ، ص ١١٥ - ١٢٣ ، عرض فيها موقف الاسلاميين من العمل السياسي في الاردن في المرحلة اللاحقة .

٢٠- حزب جبهة العمل الاسلامي ، المبررات والثوابت .

محاضرة القاها د . اسحق الفرحان في مؤسسة شومان ، ثم أصدرها الحزب في كتيب .

٢١- حمزة منصور ، نظرات في تجربة الحركة الإسلامية في المجلس الحادي عشر ، كتيب اصدره الحزب .

٢٢- البرنامج الانتخابي لمرشحي الحركة الإسلامية عام ١٩٨٩ .

٢٣- البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي عام ١٩٩٣ .

٢٤ - محمد الحسن ، الأخوان في سطور ، عمان ، دار الفرقان ، ١٩٩٠ ، ٧١ ص .

يعرف الكتاب بجماعة الاخوان المسلمين ، الجماعة الأم في مصر ، ثم الجماعة في

الاردن ، ويعرض اهم مواقف الجماعة من القضايا السياسية والاحداث المختلفة . وتضمن أيضاً البرنامج الانتخابي لمرشحي الحركة الاسلامية عام ١٩٨٩ .

* * * * *

وأخيراً ، يلاحظ على الكتابات التي تناولت الحركة الاسلامية موضوعاً لها أنها تقع في الفئات التالية :

١- ما صدر عن الحركة الاسلامية ذاتها ، وهي ، في أغلبها ، ليست دراسات منهجية شاملة ، ولكنها في العادة مصادر أولية ، كالنظام الأساسي لحزب الجبهة ولجماعة الاخوان ، والبرنامج الانتخابي لمرشحي الحركة الإسلامية ، أو محاضرات وتقارير ومعالجات لقضايا ومواقف محددة كالتصريحات والمقابلات والمؤتمرات الصحفية .

٢- دراسات وكتب توثيقية تحاول ان تجمع البيانات والمعلومات الأساسية او المنشورة ، ثم تتيحها مرة اخرى في كتاب دون معالجة شاملة أو استيفاء لمواضع النقص واحتياجات البحث .

٣- كتب ومؤلفات أعدت بمناسبة الاهتمام بالحركة الاسلامية ، وأعدت على عجل وغالباً ما تكون جمعاً لوثائق أو كتابات أو مواد صحفية نشرت متفرقة في مناسبات عدة .

٤- دراسات تناولت فترة أو قضية محددة ، وبخاصة مرحلة ما بعد عام ١٩٨٩ وما رافقها من تعددية سياسية وعمل برلماني وحزبي ، بهدف فهم الحركة الاسلامية وتجربتها في هذا المجال .

٥- كتب ونشرات دعائية بغرض الترويج وكسب المؤيدين دون اعتبار لخطط موضوعية للتأليف والمعالجة .

إن ما أتيح الاطلاع عليه مما كتب عن الاخوان المسلمين والحركة الاسلامية في الاردن يشير الى الحاجة الى دراسات تاريخية للحركة ترصد مسارها التاريخي وتحلل تطورها عبر العقود الماضية . كما نكاد لا نجد دراسات منهجية لمواقفها وتجاربها السياسية والعامة ، أو لمحاولات لتأصيل عملها الحركي والتنظيمي .

وتكاد تكون المعلومات التاريخية عن الجماعة مفقودة بسبب عدم تسجيل تاريخ الجماعة وتوثيقه ، وغياب معظم الجيل المؤسس منها ومظنة التغيير الذي يحدث اليوم في تقديم الأحداث والتجارب وتفسيرها إلى درجة يبدو تاريخ الجماعة وكثير من مواقفها وتجاربها موضع غموض وتساؤل .

الفصل الثاني:

المبادىء الاساسية للاخوان المسلمين

المبادىء الأساسية لجماعة للاخوان المسلمين

الأهداف والوسائل والنظام الأساسي

قدم النظام الاساسي لجماعة الاخوان المسلمين للجمهور عام ١٩٧٦ ، حيث طبع في كتيب وجرى تداوله . وهو مستمد من النظام الاساسي لجماعة الاخوان المسلمين الام في مصر ، الذي أقر عام ١٩٤٨ ، اللائحة الداخلية العامة للاخوان المسلمين التي أقرت عام ١٩٥١ .

وينسب العبيدي إلى خليفة انه وضع أول نظام اساسي للجماعة عام ١٩٥٣ ، مستمد من النظام الأساسي للجماعة الأم في مصر»[1] .

وقد نشر د . عبد الله النفيسي في كتاب « الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية » النظام الأساسي للتنظيم العالمي للأخوان المسلمين ، الذي يفترض أن يؤطر العلاقة بين تنظيمات الأخوان المسلمين في العالم[2] .

وقد جرت تعديلات عام ١٩٧٨ على النظام الاساسي للجماعة ، لم تغير في جوهره ، ولكنها فرضت اجراءات وتعليمات وتعقيدات جديدة على العمل التنظيمي .

ويذكر النظام الأساسي للجماعة انها جزء من جماعة الأخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا عام ١٩٢٨ وأنه قد تأسس فرع الأخوان في الاردن سنة ١٩٤٥ .

١- الاهداف :

تهدف جماعة الاخوان المسلمين الى :

١- تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مجالات الحياة السياسية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية .

٢- تبليغ الإسلام الى الناس في إطار الفهم الصحيح .

٣- العمل على رفع مستوى المعيشة وتنمية الأمة .

٤- تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الجهل والفقر والمرض والرذيلة ، وتشجيع أعمال البر والخير .

٥- إحياء روح الجهاد والعمل على تحرير أراضي المسلمين المغتصبة ، ومساعدة الأقليات المسلمة .

٦- السعي في وحدة الأمة الإسلامية .

٢- البرامج والوسائل :

١- التربية الإسلامية للأفراد والمجتمع .

٢- الدعوة بالاتصال والتأليف والنشر والمحاضرة والخطبة ووسائل الاعلام .

٣- إعداد المناهج والدراسات في شؤون الحياة من تربية واقتصاد وسياسة وإدارة وتشريع .

٤- انشاء مؤسسات إسلامية تربوية واجتماعية وعلمية ، وتأليف لجان البر والصدقات والاصلاح .

٣- العضوية :

حدد النظام عضوية الجماعة بالشروط والاطر التالية :

١- الإسلام ، والالتزام بتعاليم الاسلام .

٢- يقضي الشخص الذي يرشح لعضوية الجماعة مدة ستة اشهر على الأقل تحت الاختبار .

٣- اذا قبلت عضويته فيمضي ثلاث سنوات على الاقل «اخاً منتظماً» .

٤- يكون «اخاً عاملاً» بعد ثلاث سنوات من العضوية والالتزام المالي والتنظيمي في الجماعة .

ويميز النظام الأساسي بين الطالب والعامل ، فالطالب يمكن اعتباره اخاً منتظماً ولكنه لا يعتبر عاملاً مهما كان عمره ومستواه التنظيمي .

٤- المستويات الادارية :

تتكون الادارة العامة (المركزية) من المستويات التالية (انظر : مخطط اداري وتنظيمي لجماعة الاخوان المسلمين) :

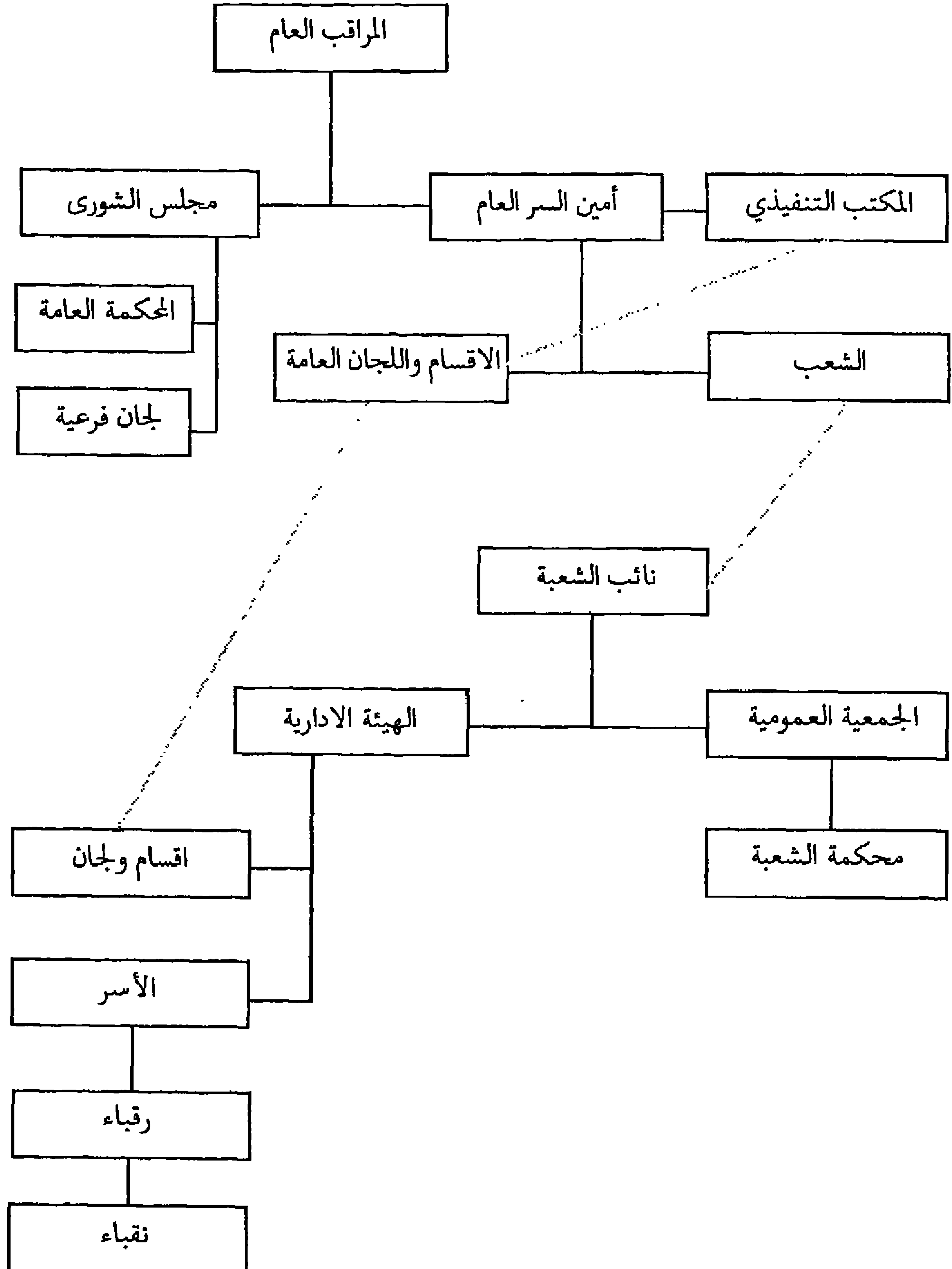
١- المراقب العام .

٢- المكتب التنفيذي .

٣- مجلس الشورى .

٤- الأقسام واللجان العامة والمركزية .

مخطط اداري وتنظيمي لجماعة الاخوان المسلمين



وأما المستويات الادارية المحلية (الشعب) فتتكون من :

١- نائب الشعبة .

٢- الهيئة الادارية .

٣- الهيئة العمومية .

٤- محكمة الشعبة .

٥- الأسر .

٤-١- المراقب العام

وهو امير الجماعة ، ورئيس المكتب التنفيذي ، ورئيس مجلس الشورى ، وينتخب من بين أعضاء مجلس الشورى ، وفق الشروط التالية :

١- ان يكون من أعضاء مجلس الشورى .

٢- الا يقل عمره عن أربعين عاماً .

٣- أن يكون قد أمضى في الجماعة خمس عشرة سنة .

٤- أن يمتلك مستوى معقولاً من الفقه الشرعي والقدرات العلمية والادارية والصفات الادارية والخلقية ما يؤهله لمنصبه .

٥- ألا يكون توقف انتظامه في الجماعة أو صدر بحقه حكم بالتوقيف لمدة عام أو اكثر .

٦- أن يكون ملتزماً بالإسلام في ماله وأهله .

ويلاحظ ان المراقب العام قد أعطي دوراً رئيسياً وصلاحيات واسعة ، فهو يجمع بين رئاستي السلطة التنفيذية (المكتب التنفيذي) والمراقبة والتشريع (مجلس الشورى) ، وحدد عمره بأربعين سنة ، في حين أنه يمكن لابن الثلاثين أن يكون نائباً أو وزيراً ، ولا يفهم سبب اشتراط عدم انقطاعه أو وقوع عقوبة عليه ، فقد تحدث ظروف قاهرة أو تقع عليه عقوبة كيدية ، وهو أمر مألوف ومتكرر في تاريخ الجماعات والاحزاب .

ويعتقد بعض الاخوان ان هذا الشرط قصد به منع د . اسحق فرحان « بالتحديد » من ان ينتخب مراقباً عاماً . وأياً كانت الاسباب فانه شرط غير موضوعي ، ويخالف الطبيعة الانسانية ، فلا يعقل أن يحرم إنسان حرماناً دائماً أو يعاقب إلى الابد بسبب خطأ ارتكبه .

اختيار المراقب العام :

يختار المراقب العام بالانتخاب من مجلس الشورى لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد اذا اعيد انتخابه . ولم يحدد النظام الاساسي عدد الدورات التي يمكن أن يتولاها (مدة الدورة اربع سنوات) .

وينتخب المراقب العام بالاقتراع السري في اجتماع لمجلس الشورى يجب ان يحضره أربعة أخماس الاعضاء ، وأن يحصل المرشح على ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين .

واذا لم يجتمع النصاب المقرر ، يدعى المجلس إلى اجتماع آخر يجب أن يحضره على الاقل اغلبية الاعضاء . واذا لم يحصل المرشح على ثلاثة ارباع الاصوات ، يعاد الانتخاب بين اكثر مرشحين ، ويكون مراقباً عاماً من يحصل على أكثر الاصوات .

يجب ان يتفرغ المراقب العام لعمله ، إلا اذا قرر مجلس الشورى غير ذلك ، وفي حالة عدم التفرغ فلا يصح ، بشخصه أو بصفته ، أن يسهم في شركات اجنبية أو يشترك في إدارتها أو يشترك في ادارة الشركات الاهلية صيانة لشخصيته وتوفيراً لوقته أو جهده .

ويمكن أن يعفى المراقب العام من منصبه اذا اتخذ مجلس الشورى قراراً بذلك بالاغلبية وبناء على طلب ثلث الأعضاء على الأقل . ويبت مجلس الشورى في استقالة المراقب العام .

ويتولى المراقب العام الاشراف على جميع هيئات الجماعة وتمثيلها في المعاملات الرسمية والقضائية ، ويحق له دعوة مجلس الشورى إلى الانعقاد لجلسة استثنائية .

٤-٢- المكتب التنفيذي :

يتكون المكتب التنفيذي من المراقب العام (رئيساً) ، وستة أعضاء آخرين ينتخبهم مجلس الشورى بالاقتراع السري ، في عملية اقتراع منفصلة عن انتخاب المراقب العام .

ويتولى المكتب التنفيذي وضع خطة الجماعة وموازنتها ، وتقديمها إلى مجلس الشورى لاقرارها ، والاشراف على سير عمل الجماعة ، وتنفيذ السياسات العامة ، واصدار القرارات التنفيذية ، واللوائح التنظيمية ، وتشكيل اللجان والاقسام ، والأشراف على سير الانتخابات واعتماد نتائجها .

٤-٣- مجلس الشورى :

يتكون مجلس الشورى من ثلاثين عضواً بالاضافة إلى المراقب العام ، ينتخبهم أعضاء الجماعة العاملون في الشعب حسب نسب تمثيلية للشعب في مجلس الشورى تتفق وعدد اعضاء الشعبة .

ويشترط في عضو مجلس الشورى ان يكون من «الاخوان العاملين» الذين يحق لهم الانتخاب ، والا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة . وان يكون قد أمضى في عضوية الجماعة سبع سنوات على الأقل ، والا يكون قد أدين بمخالفة أو صدر بحقه حكم بالتوقيف ، او انقطع عن انتظامه في الجماعة ، إلا اذا مضى على اعادة انتظامه ثلاث سنوات .

ويقوم مجلس الشورى بانتخاب المراقب العام والمكتب التنفيذي واقرار خطة الجماعة

وموازنتها . ويحق للمجلس باغلبيته أن يفصل من الجماعة اي عضو فيها ، وتكون دورة المجلس لمدة أربع سنوات ، ويجتمع اجتماعاً عادياً مرتين كل سنة ، ويمكن ان يعقد اجتماعات استثنائية بدعوة من المراقب العام أو ثلث اعضائه أو المكتب التنفيذي .

ويشكل مجلس الشورى بالانتخاب محكمة عامة يجب ان يكون أعضاؤها من غير أعضاء المكتب التنفيذي ، تنظر في الدعاوى التي تقدم على أعضاء مجلس الشورى .

٤-٤- الأقسام العامة واللجان المركزية :

يشكل المكتب التنفيذي اقساماً ولجاناً دائمة أو مؤقتة حسب تقديره لاحتياجات العمل ، ويتم تشكيل هذه اللجان والاقسام باختيار رئيس لها من المكتب ، ويقوم الرئيس بتنسيب الاعضاء إلى المكتب لاعتماد عضويتهم ، فيما تقوم الأقسام واللجان باعداد خطتها وموازنتها وتعتمدها من المكتب التنفيذي .

ومن اقسام الجماعة العامة : الأسر ، والتثقيف ، والطلاب ، ونشر الدعوة . .

الشعب :

تقسم مناطق الاردن إلى شعب بقرار من المكتب التنفيذي ، وتتكون المستويات الإدارية للشعب من :

١- الجمعية العمومية .

٢- الهيئة الإدارية .

٣- نائب الشعبة .

٤- محكمة الشعبة .

الجمعية العمومية :

تتكون من الاخوان العاملين المسددين لاشتراكاتهم ، وتجتمع دورياً ، مرتين في السنة على الأقل ، وتنظر في تقارير الهيئة الادارية ، وتعتمد الموازنة العامة للعام الجديد والحسابات الختامية للعام الفائت ، وتنتخب اعضاء مجلس الشورى حسب العدد المخصص للشعبة .

الهيئة الإدارية :

تتكون من خمسة اعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين اعضائها بالاقتراع السري . وينتخب اعضاء الهيئة الادارية من بينهم نائباً للشعبة وأميناً للسر واميناً للصندوق . (يجب ان تنطبق على اعضاء الهيئة الادارية شروط مجلس الشورى نفسها) .

ومدة الهيئة الادارية سنتان ، وتقوم باعداد خطة لمدة سنتين ، كما تعد موازنة الشعب ، وتقر الخطة والموازنة من الهيئة العمومية .

المحكمة :

تنتخب الهيئة العمومية من بين اعضائها الذين امضوا عشر سنوات فأكثر في الجماعة ، ومن غير اعضاء الهيئة الادارية ، لجنة قضائية تسمى «محكمة الشعبة» ، تنظر في الدعاوى التي تقام على أعضاء الشعبة وتكون قراراتها بالاغلبية .

العقوبات :

يحق للمحاكم العامة والخاصة أن تصدر ، وفق لائحة معينة ، العقوبات التالية : التنبيه ، الانذار ، الغرامة ، التجميد ، والفصل . ويجب ان تعتمد العقوبات من المكتب التنفيذي .

ويحق للعضو ان يميز الحكم الواقع عليه لدى المكتب التنفيذي ، وأما عضو مجلس الشورى ، فيستأنف أو يميز الحكم لدى مجلس الشورى .

ومن المخالفات التي يعاقب عليها النظام الاساسي :

١- الانتساب إلى الماسونية والتعاون مع اليهود .

٢- الانتساب إلى اي حزب سياسي .

٣- المخالفات الشرعية الكبيرة ، كالزنا والربا والسرقة وشرب الخمر .

٤- الخروج على سياسات الاخوان وقراراتهم المعتمدة .

٥- التغيب عن نشاطات الجماعة .

٦- عدم تسديد الاشتراكات .

مالية الجماعة :

تتكون مالية الجماعة من اشتراكات الأعضاء ، وهي نسبة مئوية من دخل العضو (٣٪) وتبرعات الأعضاء وهباتهم وأوقافهم أو تبرعات يقدمها غير الاعضاء بموافقة المكتب التنفيذي ، اضافة الى ريع املاك الجماعة ونشاطاتها . وينتدب المكتب التنفيذي من بين اعضائه مسؤولاً مالياً ولجنة لتدقيق الحسابات .

الأسر :

تقسم الشعبة إلى وحدات تنظيمية تسمى « اسر» ، والاسرة مجموعة من الاعضاء يتراوح عددها بين خمسة وعشرة . تلتقي دورياً لاغراض تنظيمية وإدارية وتثقيفية . ويدير الأسر «نقيب» تعينه الهيئة الادارية ، ويكون مسؤولاً عن توجيه أعضاء أسرته ومتابعة أدائهم التنظيمي والدعوي . كما يدير النقباء وينسق اعمالهم ، «رقيب» ، بحيث يدير الرقيب مجموعة من النقباء .

وينظم أعمال الأسر قسم الأسر في الشعبة والقسم العام بالتنسيق مع الهيئة الادارية التي

تنتدب عادة احد اعضائها ليكون مسؤولاً للقسم ، ويدير الرقباء في شعبته .

يعد نشاط الأسر العمود الفقري والهيكل الرئيسي في تنظيم الجماعة ونشاطها العام . فعن طريق الأسر تتدفق المعلومات والتوجهات والاقتراحات ويتحقق الاتصال التنظيمي والاداري . وتؤدي الأسر أدواراً تثقيفية وتوجيهية وتربوية ، فتلتزم عادة بمنهاج تثقيفي وتربوي (عملي ونظري) تضعه الجماعة . وغالباً ما تحقق الأسر صلات اجتماعية وعلاقات صداقة وفرصاً للتعارف والحوار والتزاور بين الأعضاء .

* * *

وبرغم ان النظام الاساسي للاخوان المسلمين في الاردن ، المعمول به ، وضع عام ١٩٧٨ ، فقد جاء طبق الاصل عن قانون الاخوان في مصر لعام ١٩٤٨ ، ولكنه نزع من قانون الجماعة في مصر بعض المكتسبات التقدمية ليضع بدلاً عنها قيوداً وشروطاً تعجيزية .

فقد حذف من اهداف الجماعة هدف «مناصرة التعاون العالمي مناصرة صادقة في ظل المثل العليا الفاضلة التي تصون الحريات وتحفظ الحقوق ، والمشاركة في بناء السلام والحضارة الانسانية على اساس جديد من تآزر الايمان والمادة ، كما كفلت ذلك نظم الإسلام الشاملة» .

وعدل هدف تحرير الأوطان ، فحذفت منه عبارة البلاد العربية و «تأييد الوحدة العربية تأييداً كاملاً» ، و «السير إلى الجامعة الاسلامية» ، وتركت صياغة الهدف في هذا المجال عامة فكرية .

وقد اشترط النظام الاساسي في مصر (١٩٤٨) ان لا يقل عمر المرشد العام عن ثلاثين عاماً ، وان تمضي على عضويته في الجماعة خمس سنوات على الاقل . ولكن النظام الأساسي الاردني ، اشترط أن يكون عمر المراقب العام اربعين عاماً وان يكون قد امضى خمسة عشر عاماً على الأقل ، والا يكون قد جمد أو ترك الجماعة لفترة من الزمن .

وكان شرط عضو الهيئة العمومية الذي ينتخب ان يكون عمره ١٨ عاماً ، ولكنه في قانون الأردن ٢٥ سنة . واشترط لعضو الهيئة الادارية ان يكون عمره ٢١ سنة ، وفي الاردن ٢٥ سنة[٤] .

ولذلك يمكن القول ان النظام الاساسي في الاردن نزع كثيراً من المبادىء والانجازات المهمة التي تحققت عام ١٩٤٨ ليضع بدلاً منها شروطاً وتعليمات واجراءات معقدة تتنافى مع الشروط الطبيعية للأهلية وما هو معتمد في الأحكام الشرعية والمؤسسات والاحزاب والقوانين والدساتير جميعها .

٥- النشاطات التنظيمية والتربوية

تحث الجماعة اعضاءها وتشجعهم على تحقيق مجموعة من الاعمال والنشاطات منها .

١- حضور لقاء الأسرة ولقاءات الجماعة الأخرى ، كاجتماعات الهيئة العمومية والكتائب والمحاضرات .

٢- اداء الفرائض الشرعية واجتناب النواهي .

٣- الالتزام بتعاليم الاسلام وآدابه كتلاوة القرآن والذكر والتسبيح .

٤- التزاور .

٥- تبليغ الدعوة الاسلامية ومبادىء الجماعة وأفكارها واستقطاب الأعضاء والمؤيدين .

٦- المشاركة في النشاطات العامة للجماعة أو التي تشارك فيها ، كالانتخابات النيابية والبلدية والنقابية .

استمدت اعمال الأسر والانشطة من تقليد استقرت عليه الجماعة منذ نشأتها في مصر . وقد وضع حسن البنا رسالتين تنظمان هذا العمل هما : «رسالة التعاليم» و «رسالة الأسر» .

وقد استمدت من هاتين الرسالتين كتب ودراسات وتوجيهات واعمال وتعليمات كثيرة اعدتها قيادات الجماعة في اقطار مختلفة أو اتخذتها قيادات ميدانية .

ولم تدرج هذه النشاطات والأعمال والتقاليد في القانون الأساسي واللوائح ، ولكنها استقرت عبر عقود من الممارسة والتشجيع والتبادل ، حتى انها أخذت صفة القانون أو النظام ، بل انها أقوى فعلاً وتأثيراً من الانظمة واللوائح المعتمدة والمقرة .

ومن أهم الكتب والدراسات المستمدة من رسالتي التعاليم والأسر أو ما يوازيهما :

١- كتاب : «المدخل إلى دعوة الاخوان المسلمين» للشيخ سعيد حوى .

٢- «في آفاق التعاليم» ، سعيد حوى .

٣- آداب الاسرة والكتيبة ، عبد العزيز كامل .

٤- التربية الاخوانية .

اضافة إلى مذكرات مدونة أو أفكار وأعمال منقولة ومتداولة ، وتجد الاحترام والالتزام في صفوف الجماعة .

ويصدر الاخوان لخدمة هذا المجال نشرة غير دورية اسمها : «الصف» ، يتداولها الأعضاء فيما بينهم ، وهي مقتصرة على التوجية التربوي والتثقيفي للاعضاء .

ومن الكتب والدراسات التي تلقى رواجاً واحتراماً لدى الأخوان في هذا المجال كتب ودراسات «محمد أحمد الراشد» ، وهو من قيادات الأخوان العراقيين ، ويعتبر من اهم مفكري الجماعة في المجال التربوي والتنظيمي ، ومن كتبه ودراساته :

١- المنطلق .

٢- العوائق .

٣- الرقائق .

٤- المسار .

٥- رسائل العين : وهي سلسلة دراسات وكتيبات في المجالات التنظيمية والدعوية .

تعتبر رسالة التعاليم ، القاعدة الاساسية للتربية والتوجيه في جماعة الأخوان المسلمين . وقد حددت الرسالة أساس العمل في الجماعة باركان البيعة العشرة ، وهي : الفهم ، والاخلاص ، والعمل ، والجهاد ، والتضحية ، والطاعة ، والثبات ، والتجرد ، والأخوة ، والثقة .

وطرح البنا عشرين اصلاً (الاصول العشرون) التي تحدد اسس فهم الجماعة للاسلام . وفي ختام الرسالة ، وضع البنا ثمانية وثلاثين واجباً وعملاً يجب أن يلتزم بها الاخ المسلم ، تشمل العبادات والدعوة والعمل العام والوطني .

وفي رسالة الأُسر ، وضع البنا الأسس العامة لهذا النشاط ومبادئه ، وهي أعمال تنظيمية وفكرية وعامة منها المدارسة والمناقشة في الثقافة الإسلامية والعمل الجماعي والنشاطات العامة والاجتماعية(٥) .

الفصـــل الثـــالث:

المسار التاريخي للاخوان المسلمين

المسار التاريخي لجماعة الاخوان المسلمين

(١٩٤٦-١٩٩٦)

بدأت الجماعة عملها مع بداية تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية وحصولها على الاستقلال ، وكان طبيعياً أن يكون تاريخ الجماعة وتطورها مستمداً من البلد والاقليم المحيط .

ولذلك فقد اجتهدت في تقسيم تاريخ الجماعة ومراحلها حسب المراحل التي مر بها الاردن والوطن العربي . وهي في تقديري كما يأتي :

١٩٤٦-١٩٥٢ : مرحلة التأسيس .

١٩٥٣-١٩٦٧ : مرحلة المد القومي واليساري .

١٩٦٨-١٩٨٩ : مرحلة المد الاسلامي .

١٩٨٩- حتى الآن : مرحلة الديمقراطية .

١- مرحلة التأسيس (١٩٤٦ - ١٩٥٢)

١-١- أهم ملامح الفترة وأحداثها

أ- سياسياً :

١- إعلان استقلال الأردن في ٢٥ أيار ١٩٤٦ وتسميته بالمملكة الاردنية الهاشمية بديلاً عن إمارة شرق الاردن ، اثر توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٦ ، والغاء الانتداب البريطاني رسمياً عن البلاد .

٢- تأسيس جامعة الدول العربية ، وكانت الدول العربية المؤسسة هي مصر ، والسعودية ، والاردن ، واليمن ، ولبنان ، وسورية .

٣- كانت تجري في تلك الفترة محاولات لتوحيد الاردن وسورية والعراق وقد لقيت المحاولات تفاعلات وردود أفعال مختلفة بسبب النزاعات والمناقشات العربية والحضور الاجنبي المؤثر في الوطن العربي .

٤- اجراء انتخابات تشريعية (نيابية) عام ١٩٤٧ ، وقيام مجلس الأمة الأول من الأعيان والنواب .

٥- نشوب حرب ١٩٤٨ والتي تمخضت عن قيام دولة اسرائيل على أرض فلسطين .

٦- تشكيل حياة حزبية في الاردن ، تمثلت بحزب النهضة برئاسة هاشم خير وهو مؤيد للقصر والحكومة ، وحزب معارض برئاسة عبد المهدي الشمايلة .

٧- قيام الوحدة بين الضفتين ، الشرقية (شرق الاردن) والغربية (الجزء المتبقي من فلسطين عام ١٩٤٨) ، واجراء انتخابات نيابية على مستوى الضفتين .

٨- اغتيال الملك عبد الله عام ١٩٥١ ، وتولي الملك طلال العرش ، ثم تولاه الملك حسين عام ١٩٥٢ .

ب- اقتصادياً واجتماعياً

١ - لم يكن «الأردن» ، ابان قيام إمارة شرق الاردن مجتمعاً موحداً أو مميزاً يمتلك مقومات سياسية واقتصادية . فقد كان المجتمع مقسوماً الى قسمين متساويين تقريباً : البدو المرتبطون بالاقتصاد الرعوي ، والفلاحون المرتبطون بالاقتصاد الزراعي . وكان ثمة عدد محدود من المدن الصغيرة او الحواضر .

٢ - لم يكن النشاط الاقتصادي الذي كان يتكون ، في مجموعه ، من النشاط الزراعي والرعوي وهوامش من الحرف والتجارة ، يشكل سوقاً محلية او اقتصاداً وطنياً ، ولكنها حركة انتاج محدودة لسد الاحتياجات . وكانت الدولة تعتمد أساساً على معونة بريطانية ، اضافة الى الجمارك والضرائب . وقد تركزت سياستها على بناء الجيش وبعض الخدمات . ولكن الخدمات التنموية الاساسية كالتعليم والصحة كانت محدودة .

٣ - نشأ مع تكوين الامارة نمو في المدن ، وبخاصة عمان والزرقاء ، وطبقة وسطى من الموظفين الذين بدأت تستخدمهم الحكومة لتسيير أعمالها . وقد ادى ذلك الى تدهور مكانة الاقتصاد الرعوي ، بسبب تحول عدد كبير من أبناء البادية الى الجيش مما أدى الى تناقص نسبة البدو من ٤٦٪ عام ١٩٢١ الى ١٠٪ في بداية الخمسينات .

٤ - أدت هجرة اللاجئين الفلسطينيين الى الاردن عام ١٩٤٨ ، ثم توحيد الضفتين عام ١٩٤٩ ، الى تغيير التركيب الاجتماعي والمسار الاقتصادي للبلد .

٥ - كان عدد سكان الضفة الشرقية حوالي نصف مليون نسمة ، وأصبح عدد سكان المملكة بعد توحيد الضفتين حوالي مليون وربع المليون نسمة .

٦ - اتجهت القوى العاملة في الاردن الى فلسطين ، حيث كان يعمل فيها حتى عام ١٩٤٨ حوالي ٤٠ الف عامل ، اي حوالي ٤٠٪ من مجموع القوى العاملة .

٧ - تذكر النشرة الاحصائية السنوية أن عدد الشركات التجارية كان عام ١٩٥٠ (٤٩٦) شركة ، مجموع رأسمالها حوالي ٢٦ مليون دينار . وكانت الواردات في منتصف الاربعينات ٥ ملايين دينار ، وزادت عام ١٩٥٠ الى ١١ مليون . اما الواردات فكانت مليوني دينار ، وتناقصت عام ١٩٥٠ الى ١,٥ مليون دينار . وكانت موازنة الدولة تشير الى واردات بقيمة ١٦ مليون دينار ونفقات بحوالي ١٤ مليون دينار .

٨ - كان عدد طلاب المدارس عام ١٩٥٠ (٣٢) الف طالب ، وكان عدد المدارس ٧٧ مدرسة ، وعدد المدرسين (٢١٤) مدرساً ومدرسة ، وهي ارقام تشير الى أن التعليم كان محدوداً .

٩ - أدت الأحداث في فلسطين والدول العربية الى انعكاسات سياسية واجتماعية في الاردن ، حيث كان يدرس حوالي الف طالب اردني في الخارج . ورجع الكثيرون منهم الى الاردن ، ونقلوا معهم خبرات حزبية وسياسية[1] .

١-٢- تأسيس جماعة الأخوان المسلمين (١٩٤٦-١٩٥٢)

انشئت جماعة الأخوان المسلمين في ١٣ رمضان / ١٣٦٤هـ الموافق ١٩٤٥/١١/١٩ . وقد صدر الترخيص للجماعة عن مجلس الوزراء في أوائل عام ١٩٤٦ ، ونشرته صحيفة الجزيرة في عددها رقم ١٠٧٤ حيث جاء فيها : «قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ كانون الثاني السماح للوجيه إسماعيل البلبيسي وأخوانه السادة عبد اللطيف ابو قورة ، وإبراهم جاموس ، وراشد دروزة ، وقاسم الامعري ، وغيرهم بتأسيس جمعية في شرق الاردن تدعى جمعية الأخوان المسلمين ، وافتتح المركز العام للجماعة برعاية الملك عبد الله [2] .

وكان تأسيس الجماعة بمبادرة من الحاج عبد اللطيف أبو قورة الذي اتصل بالمرشد العام للأخوان المسلمين حسن البنا ، وتعرف على الجماعة ، وكان عضواً في الهيئة التأسيسية (مجلس شورى الاخوان في مصر) ، ويبدو ان هذه الهيئة كانت تضم قيادات الاخوان في الاقطار العربية ، فقد كان من أعضائها أيضاً الشيخ محمد محمود الصواف رئيس الأخوان في

العراق ، والشيخ مصطفى السباعي رئيس الأخوان في سورية .

وقد طلب ابو قورة من المرشد العام أن يرسل دعاة الى الاردن . ويذكر الأستاذ محمود عبد الحليم أن عبد الحكيم عابدين أحد قادة الاخوان المسلمين الأوائل ، زار بلاد الشام في عام ١٩٤٢ ، وقابل الملك عبد الله الذي ابدى اعجابه بدعوة الاخوان وقيادتهم ، وانه ينتظر الخير للأمة الاسلامية على ايديهم ، ثم قال الملك إن الاردن في حاجة الى جهود الاخوان ، ولتكن اولى خطوات هذه الجهود ان يعين الأستاذ عبد الحكيم عابدين وزيراً في حكومة الاردن ، على ان ينعم عليه وعلى الاستاذ حسن البنا برتبة الباشوية ، فاعتذر عبد الحكيم عابدين عن ذلك ، غير ان الملك عبد الله اصر على ان يرجأ البت في هذا العرض حتى يرجع عابدين الى مصر ويستشير حسن البنا .

وقد رد البنا على الملك عبد الله برسالة مشيداً فيها بانتسابه الى العترة الشريفة ، وأثنى فيها على حسن ظنه بالاخوان ، وإعتذر اليه بأن العمل غير الرسمي للدعوة الاسلامية احوج الى جهود الاخوان ، وأنه يأمل ان تلتقي جهود الاخوان الرسمية وغير الرسمية في سبيل الدعوة الاسلامية (٣) .

ويذكر هزاع المجالي رئيس الوزراء الاردني الاسبق في مذكراته أن الملك عبد الله عندما زار مصر في عام ١٩٤٨ خرج الأخوان في مصر لاستقباله وهتفوا له(٤) .

وفي عام ١٩٤٧ انتخبت الجماعة هيئتها الادارية التي تسمى «المكتب العام» ، وكانت نتائجها كما يأتي(٥) :

١- الحاج عبد اللطيف أبو قورة ، نائب الشعبة .

٢- أحمد الطراونة ، وكيل نائب الشعبة .

٣- بديع دروزة ، أمين الصندوق .

٤- ممدوح الصرايرة ، سكرتير .

٥- مسلم النابلسي ، مدير القلم .

٦- ممدوح سبتي كركر ، مراقب .

٧- يوسف البرقاوي ، عضو .

٨- رياض الجقة ، عضو .

٩- عبدو صبحا ، عضو .

كانت الجماعة ، وكما تدل أهدافها المنشورة في تلك الفترة ، أقرب في طريقة عملها الى العمل العام المفتوح لجميع الناس ، ولم تكن سواء في تنظيمها أو في اختيار الاعضاء وتنظيمهم

كما هي الآن . فقد يأتي الى عمان داعية من دعاة الاخوان في مصر مثل الأستاذ سعيد رمضان ، أو عبد الحكيم عابدين ، أو عبد المعز عبد الستار ، ويتجمع الناس لحضور محاضراتهم ، ثم يتدفقون على مقر الجماعة للتسجيل فيها كأعضاء ، وكان الضيوف يلتقون ، في بيوت قادة الجماعة ومؤيديها ، بكثير من الوجهاء والتجار والعلماء ، واعتبر هذا النوع من العلاقة والنشاط مشاركة في نشاطات الاخوان(٦) .

ومن اهم نشاطات الاخوان ووسائل عملهم في هذه المرحلة ، الاحتفالات والمحاضرات التي يدعى اليها الجمهور والمسؤولون . وتعرض صحيفة الجزيرة بعضاً من هذه النشاطات التي تحدث في إحداها الاستاذ عبد المنعم الرفاعي ممثل الملك عبد الله ، ثم رئيس الوزراء الاردني فيما بعد ، وتحدث من الاخوان أحمد الطراونة وزير الزراعة والعدل وعضو مجلس الاعيان فيما بعد ، وهزاع المجالي من اخوان الكرك الذي اصبح فيما بعد ، رئيساً للوزراء .

وكانت الاحتفالات والنشاطات التي تقام في مناسبات كالهجرة النبوية او المولد النبوي او الاسراء والمعراج تبتدأ وتختتم بالنشيد الملكي .

ومن الزيارات المشهورة في تلك الفترة ، زيارة الاستاذ ابو الحسن الندوي ، وهو من علماء الهند ورئيس جامعة «ندوة العلماء» ، وينسب اسمه لها (الندوي) . وكان في زيارته تلك (عام ١٩٥١) ضيفاً على الحاج قاسم الأمعري ، وعبد اللطيف ابو قورة .

يقول الندوي في مذكراته انه كان يلقي المحاضرات في مركز الاخوان ، وقد زار الكلية العلمية الاسلامية التي انشئت بمبادرة من ابو قورة ومجموعة من الاعيان والتجار ، وكان يديرها الاستاذ محمود العابدي . وقد قابل الندوي في زيارته تلك الملك عبد الله ، وتحدث معه وأهداه نسخاً من كتبه ، فأبدى الملك رأياً فيها . ومن العلماء الذين قابلهم في زيارته تلك ، الشيخ محمد امين الشنقيطي ، والشيخ محمد يوسف البرقاوي ، والشيخ محمد سالك الشنقيطي(٧) .

لم يكن للجماعة في هذه الفترة موقف او نشاط سياسي يتسم بالمعارضة او التأييد لما يجري في الاردن والوطن العربي . وكان دورهم البارز الوحيد في هذه الفترة هو مشاركتهم في حرب ١٩٤٨ ، حيث شكلت الجماعة كتيبة من المتطوعين بقيادة رئيس الاخوان عبد اللطيف ابو قورة ، وسميت كتيبة ابو عبيدة ، وقد تمركزت في عين كارم بالقدس .

ويبدو ان قيادة الجماعة كانت في اغلبها من الطبقة الوسطى التي لم يكن لها دور سياسي او اجتماعي مؤثر . وكان أهمهم : عبد اللطيف ابو قورة ، وهو من مواليد مدينة السلط عام ١٩٠٨ وينتمي الى عائلة سورية هاجرت من دمشق عام ١٨٠٠ ، وقد عمل بالتجارة في عمان(٨) ، وكذلك الحاج قاسم الامعري الذي كان يملك دكاناً في عمان .

ويذكر الندوي في مذكراته أنه نزل ضيفاً على الحاج أبو قورة وقاسم الأمعري ، وقد علم

الملك عبد الله عن زيارته من الشيخ المجددي سفير افغانستان في القاهرة ، وهو اهم علماء افغانستان ومن شخصياتها المؤثرة ، فاستدعاه الملك الى قصره واستضافه ، وكانت المرة الاولى التي يقابل فيها الحاج قاسم ، الملك عبد الله ، وقد سأله الملك لماذا لم تخبرنا عن زيارة الاستاذ الندوي ، فلم يجب(٩) .

ومن مراجعة أسماء القيادات السياسية المعارضة والمؤيدة ، والعلماء ، والشخصيات العامة ، والنواب والأعيان لا نجد أحداً منهم من الأخوان المسلمين ، وان كان بعض الاخوان يتحدثون عن شفيق ارشيدات عضو مجلس النواب عام ١٩٤٧ ، وأحد وزراء حكومة النابلسي عام ١٩٥٦ بأنه كان عام ١٩٤٧ مرشح الاخوان المسلمين في اربد ، لكن لا تدل سيرته ومواقفه وعلاقاته على ذلك(١٠) .

يذكر احمد الخطيب ان اول نواة للأخوان المسلمين في اربد تشكلت باشراف الحاج ابو قورة ، وسعيد رمضان مبعوث المرشد العام في مصر ، وكانت المجموعة الأولى للمؤسسين في اربد تتكون من أحمد الخطيب ، وشفيق ارشيدات ، وحسن الغرايبة ، ومحمد جرادات ، ومفلح السعد رئيس بلدية اربد(١١) .

وكان لبعض الشخصيات السياسية في الكرك مثل احمد الطراونة وهزاع المجالي علاقة بالاخوان ، ولكن يبدو انها علاقة لم تستمر طويلاً .

على اية حال ، فاننا نلاحظ هذه الظاهرة كثيراً في مسار الجماعة ، وهي ان كثيراً من القيادات السياسية والعامة في الاردن كانت لها علاقة بشكل ما بالاخوان ، ومن هؤلاء احمد عبيدات رئيس الوزراء الاردني السابق .

وتدل المصادر المتاحة عن تاريخ الجماعة في هذه الفترة على أنها أقرب الى الجمعية الخيرية أو الهيئة الإسلامية العامة المعنية بالدعوة الاسلامية والامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ففي عدد صحيفة الجزيرة رقم ١١٠٠ ، عام ١٩٤٦ ، نجد عرضاً للمبادىء الأساسية للجماعة ووسائلها العامة ، ومنها :

١- العمل على تكوين جيل يفهم الإسلام فهماً صحيحاً ويطبقه على نفسه ويدعو اليه .

٢- الدعوة الى قيام النظام الاسلامي أساساً لنهضة البلدان العربية .

٣- نشر الثقافة الاسلامية .

٤- الدفاع عن العقائد الاسلامية وآداب الإسلام وتاريخه وحضارته .

ومن وسائلها :

أ- تأسيس ناد في عمان وانشاء فروع وشعب في مختلف مدن الامارة .

ب- تنظيم المحاضرات الثقافية واقامة الحفلات في المناسبات الاسلامية ودعوة الأدباء والعلماء لالقاء المحاضرات واصدار النشرات .

جـ - تأسيس المدارس الاسلامية .

د- السعي الى أن يكون الخطباء والوعاظ في المساجد ، من العلماء العاملين ، ذوي الأهلية التامة ، لبث الفضائل والاخلاق الاسلامية(١٢) .

وفي العدد ١١٠٠ ، عام ١٩٤٦ ، من صحيفة الجزيرة نجد عرضاً لتقرير رفعته الجماعة في الكرك الى رئيس الوزراء يصف الحال هناك بسبب الجفاف وهلاك المواشي ، وانتشار المرض والفقر ، واستغلال المرابين لهذا الواقع(١٣) .

وتعرضت الصحيفة لنشاطات الاخوان في الكرك ومنها محاضرات ألقاها الأساتذة إبراهيم القطان ، وهزاع المجالي ، وعبد اللطيف الصبيحي ، وابراهيم المبيضين ، ومحمد الشيخ محمد ، ومحمد الخطيب ، واكرام سري ، وصالح بكري البسطامي .

وشكلت الجماعة في الكرك لجاناً لتدريس الفقه والثقافة الإسلامية ، ولجمع التبرعات للفقراء والمحتاجين (١٤) .

وسعى الحاج ابو قورة مع مجموعة من التجار والأعيان في انشاء الكلية العلمية الاسلامية ، وقد بذل من ماله الخاص «الآلاف» ، كما يقول الندوي في مذكراته (وهو رقم يبدو كبيراً جداً بمقياس تلك الفترة)(١٥) .

وتشير استقالة ابو قورة من الجماعة التي قدمها الى المرشد العام في القاهرة الى نشاطات اقتصادية للجماعة في فترة التأسيس ، حيث أبدى ابو قورة استياء من تجاهل مجموعة من الاخوان المؤسسين «الذين قامت على أكتافهم الدعوة وجميع مشاريع الأخوان في المملكة الاردنية من بناء وشراء دور ومدارس وشركات اقتصادية»(١٦) .

وكانت الجماعة بمؤسستها او بشخص قائدها الحاج ابو قورة تبعث البرقيات والرسائل الى الملوك والرؤساء العرب تعرض بعض المطالب الوطنية والاسلامية ، ومنها برقية أرسلت الى الملك سعود تطالب باعادة تسيير خط سكة حديد الحجاز ، او تؤيد قضايا التحرر الوطني في الدول العربية التي لم تكن قد نالت استقلالها ، مثل دول شمال افريقيا .

وكان للحاج ابو قورة نشاط ودور اسلامي دولي كالمشاركة في رابطة العالم الاسلامي ، والمؤتمر الإسلامي في اندونيسيا ، ولجنة نصرة الجزائر ، والمؤتمر الإسلامي لبيت المقدس ، ولجنة مناصرة باكستان ، ولجنة نصرة الجنوب العربي(١٧) .

ويبدو ان الاستاذ سعيد رمضان كان مكلفاً بمتابعة تأسيس الاخوان في الاردن . فقد كان يطوف مع الحاج ابو قورة على المدن الاردنية (عمان واربد والكرك والسلط) ، ويلتقي المجموعات

التأسيسية التي شكلت نواة شعب الأخوان في الاردن .

وفي مقابلة صحفية مع السيد علي الشمايلة [١٨] ، يذكر أن شعبة للأخوان في الطفيلة والكرك انشئت عام ١٩٤٦ قبل ظهور شعبة عمان الى حيز الوجود . وقد تحول نادي الطفيلة الرياضي الثقافي الى شعبة للاخوان كان يرأسها عبد الله العطيوي .

وفي جولاته في مدن الجنوب ، زار سعيد رمضان مدينة معان ، وكان فيها زاوية يرأسها الشيخ فهمي كريشان ، فتحولت اثر الزيارة الى شعبة للأخوان يرأسها الشيخ كريشان .

وممن انضموا الى الجماعة في تلك الفترة ، عبد خلف داودية الذي كان يعمل سكرتيراً لبلدية معان ، وصار فيما بعد محافظاً لمحافظة معان ووزيراً للأوقاف عام ١٩٨٤ . وظل داودية على علاقاته بالجماعة ، وكان احد قياداتها حتى استلامه حقيبة وزارة الأوقاف .

وانضم الى الجماعة في معان عبد اللطيف الصبيحي الذي كان يعمل مأمور تسجيل في معان ، ثم خرج من الجماعة في الخمسينات ، وهو يرأس الآن «مجلس المنظمات الإسلامية» ، وكان احد الاعضاء المؤسسين لحزب جبهة العمل الاسلامي وعضو اللجنة التحضيرية للحزب ، وقد استقال من الحزب اثر انتخابات مجلس الشورى الاول للحزب في ١٩٩٢/١٢/٢٥ .

ويذكر الشمايلة انه كان للاخوان مطبعة في عمان يديرها الحاج راضي السلايمة ، ولعل الفترة التي يتحدث عنها هي عام ١٩٥٢ .

ويعتقد د . موسى الكيلاني ان الحركة الاسلامية في الأردن اتخذت طابعاً غير ثوري بخلاف الحركات الاسلامية في الأقطار الأخرى ، ويرجع ذلك الى الحركة الإسلامية وجدت في الملك عبد الله ثم الملك حسين نموذجاً آخر[١٩] .

وقد تعرف على الجماعة في أوائل الاربعينات السيد محمد عبد الرحمن خليفة المراقب العام للجماعة للفترة ١٩٥٣-١٩٩٤ ، وكان طالباً في معهد خضوري الزراعي في طولكرم ، ثم امتدت علاقاته بالحاج ابو قورة ، وانتخب في المكتب الإداري للجماعة .

وكان ممن تعرف على الجماعة عن طريق محمد خليفة في السلط ، اسحق فرحان ، وعبد اللطيف عربيات ، وفاروق بدران[٢٠] ، ويبدو انهم كانوا حينها طلاباً في المدرسة . فقد ذكر د . اسحق فرحان أنه تعرف على الجماعة عام ١٩٤٨ ، اي ان عمره كان اربعة عشر عاماً فقط[٢١] .

ومن نشاطات الاخوان في هذه المرحلة تأسيس عشيرة للجوالة ، كان يرأسها هاني الحاج حسن ، ثم مأمون ديرانية[٢٢] . وكان للاخوان المسلمين في فلسطين عشيرة جوالة مماثلة ، فتذكر صحيفة الجزيرة (١٩٤٨/١٩٤٧) ان مجموعة من جوالة الاخوان في يافا قدمت الى شرق الاردن واستقبلت في السلط استقبالاً شائقاً امام سراي الحكومة ، ثم وافوا عمان ، فاحتفت بهم جماعة الأخوان المسلمين احتفاءً باهراً ، واقيمت لهم المآدب التكريمية[٢٣] .

وقد ذكر للمؤلف السيد مأمون ديرانية أن عشيرة جوالة الأخوان لقيت دعماً وترحيباً من أمين بروسك ، وهو زعيم كردي لجأ الى الاردن بعدما حكم عليه بالاعدام في تركيا ، وقال : «لقد اصطحبني الى عبدالحميد شومان مدير البنك العربي ، وتحدث له عن فكرة «الجوالة» فتبرع لها بمبلغ اربعمائة دينار كانت هي أساس ميزانية العشيرة» .

١-٣- جماعة الأخوان المسلمين في فلسطين

نشأت جماعة الأخوان المسلمين في فلسطين في ظروف مستقلة عن الاردن . فقد بدأت علاقة الاخوان المسلمين في مصر بالقضية الفلسطينية منذ الثلاثينات . وشارك الأخوان في الدعم المالي والاعلامي للقضية الفلسطينية ، وكانوا يستضيفون الحاج أمين الحسيني في مصر ويرتبون بعض نشاطاته ولقاءاته .

غير ان الاعلان عن نشأة الجماعة رسمياً كان عام ١٩٤٦ ، وقد بثت اذاعة فلسطين حفل الافتتاح لمقر الاخوان في القدس ، وكان ضيف الشرف ، الحبيب بورقيبة الذي كان حينها احد قادة حركة التحرر والنضال ضد الاستعمار الفرنسي في تونس . وحضر الاحتفال مندوباً عن المرشد العام الشيخ عبد المعز عبد الستار .

يعرض امنون كوهين في كتابه : «الاحزاب في الضفة الغربية ١٩٤٩-١٩٦٧» ان الجماعة افتتحت اكثر من عشرين شعبة في المدن الفلسطينية . ثم توقفت في منطقة ١٩٤٨ . وانضم الاخوان في الضفة الغربية الى الاخوان في الاردن(٢٤) .

ويذكر أن الاخوان في فلسطين تلقوا دعماً مالياً من الاخوان في مصر ، وأن نهاية حرب ١٩٤٨ كشفت عن أرصدة كبيرة للاخوان ، مودعة في بنك الامة في القدس . كما اقر الاخوان انهم اقرضوا مبلغ ٢٥٠٠ جنيه لاحمد حلمي رئيس وزراء عموم فلسطين(٢٥) .

ويعتقد موسى الكيلاني ان حركة الاخوان المسلمين ، في تفاعلها العربي ، هي ، جزئياً ، افراز فلسطيني . وكان لكثير من كوادر الاخوان المسلمين سنة ١٩٤٦ علاقات قوية مع الحركة الفلسطينية . وكان ابو قورة رئيس حركة الاخوان في الأردن ممن جاهدوا في فلسطين سنة ١٩٣٦ ، وقد باع عقارات يملكها في جبل عمان لتمويل كتيبة الاخوان المسلمين عام ١٩٤٨ ، واشترك بنفسه في عدة معارك ضد الهاجاناه في صور باهر(٢٦) .

ويذكر ان السيد جمال الحسيني نائب رئيس المجلس الاسلامي الأعلى في فلسطين كان ممن انتسبوا الى الاخوان مبكراً . وقد دعم المجلسيون حركة الأخوان لدى انصارهم في شتى ارجاء فلسطين (٢٧) .

ويقول حسن البنا في مذكراته إن بعثة للأخوان المسلمين تتكون من عبد الرحمن البنا

ومحمد اسعد الحكيم سافرت الى فلسطين وسورية عام ١٩٣٥ ، وقابلت الحسيني في القدس[٢٨] ..

وقد عقد الاخوان المسلمون مؤتمراً في عام ١٩٣٦ في القاهرة لنصرة القضية الفلسطينية ، وانبثقت عنه لجنة لمناصرة القضية الفلسطينية [٢٩] .

وكان الأخوان يوزعون المنشورات ، ويكتبون في صحفهم داعين لنصرة القضية الفلسطينية ، وينسقون في ذلك مع الحاج امين الحسيني . وقد كتب الاستاذ الرافعي عام ١٩٣٧ في مجلة الرسالة مشيداً بدورهم في نصرة فلسطين [٣٠] . وربما لهذه الأسباب كانت الجماعة أكثر انتشاراً في فلسطين من غيرها من الاقطار ، وبدأت فيها مبكراً قبل الاقطار الاخرى .

وقد سجل اسحق موسى الحسيني في كتابه «الأخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية» جانباً من نشاطهم ودورهم في فلسطين ، وذكر أنه يعود الى ثورة ١٩٣٦ ، وان كان اشتراكهم في تلك الثورة ضئيلاً نسبياً[٣١] .

١-٤- الاخوان المسلمون وحرب فلسطين ١٩٤٨

بدأت علاقة الأخوان بالقضية الفلسطينية منذ عام ١٩٣٥ ، وكانوا يقومون باعمال الدعاية والإعلام وجمع التبرعات وارسال البرقيات الى الجهات المختلفة ، وتنظيم المظاهرات لنصرة القضية الفلسطينية .

تجاوزت بعثات الاخوان الى فلسطين مهمات الدعوة والإعلام الى العمل العسكري ، فكان أحد مبعوثي الاخوان ، وهو الضابط محمود لبيب أحد قدامى الضباط المصريين ، قد قام بتدريب مجموعات من المتطوعين الفلسطينيين .

وبعد قرار التقسيم في عام ١٩٤٧ ، شارك البنا مع عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وصالح حرب رئيس جمعية «الشبان المسلمين» في تشكيل لجنة «انقاذ فلسطين» التي كانت ترسل السلاح والأموال للمقاتلين ، ثم حشدت المتطوعين للمشاركة في الحرب .

وقد سجل دور الاخوان المسلمين في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ في مجموعة كبيرة من المصادر والكتب ، اهمها كتاب الأستاذ كامل الشريف : «الاخوان المسلمون في حرب فلسطين ١٩٤٨-١٩٤٩» .

ولكن ما سجل عن تجربة الأخوان المسلمين في الأردن في حرب فلسطين يكاد يكون نادراً ومبعثراً في مجموعة من المقابلات والمذكرات . ويذكر بعض الاخوان ان كتيبتهم كان قوامها ٣٠٠ رجل ، وانها تمركزت في عين كارم وجنوب القدس حتى صور باهر[٣٢] . ولكن كثيراً من قادة الأخوان ممن شاركوا في الحرب ، يقولون ان كتائب الاخوان كانت قوامها ١٢٠ رجلاً منهم

مائة من الأخوان . وينسب العبيدي الى ممدوح الصرايرة ان عدد الاخوان كان مائة مقاتل .

ومن ابرز الذين شاركوا في تمويل هذه الكتيبة الحاج عبد اللطيف أبو قورة ، وعبد الله أبو قورة ، وابو صلاح حسن الشربجي ، وصبري الطباع . وكان المسؤول المباشر عن حركات الأخوان العسكرية من قبل الجيش الاردني عبد القادر الجندي ، وكان كل فرد من السرية يتقاضى سبعة دنانير من الجامعة العربية .

وكتب عن تجربتهم في حرب فلسطين الاستاذ سليمان موسى في كتابه : «أيام لا تنسى ، الاردن في حرب ١٩٤٨» ، فذكر ان قائد السرية كان عبد اللطيف ابو قورة ويعاونه الملازم المتقاعد ممدوح الصرايرة ، وان سلاح أفرادها كان من البنادق بالاضافة الى ثلاث رشاشات ومدافع هاون عيار ٢ بوصة ، وكان مع السرية اثنان من ضباط الصف لاستعمال المدفع وتدريب المتطوعين . وخاضت هذه السرية معارك عدة واستشهد عدد من أفرادها ، منهم سالم المبسلط (بني صخر) وبشير سلطان (الرصيفة) . وانضم الى هذه السرية متطوعان بريطانيان اتخذ احدهما اسم «جعفر» والآخر «ممدوح» وقد جرح الاول في إحدى المعارك .

واشار عارف العارف الى تجربتهم في «نكبة بيت المقدس ، ص١١٢» وكذلك تيسير ظبيان : «الملك عبد الله كما عرفته ، ص٢٥١» (٣٣) .

وكانت كتيبة الأخوان تنسق مع المجموعات المقاتلة الأخرى ، وتشترك معها أحياناً في المعارك أو في عمليات مشتركة ، مثل احتلال مستعمرة «رامات راحيل» ، بجانب بيت لحم ، وهي سرية مولها ابراهيم منكو أحد تجار الأردن «الشوام» وقوات الجهاد المقدس (٣٤) .

وفي اربد شكل الاخوان لجنة من أحمد الخطيب وحسن الغرايبة ونايف أبو عبيد ، وجمعت اللجنة حوالي عشرة الاف دينار لشراء السلاح ودعم المجاهدين . وسافرت مجموعة لشراء السلاح من الصحراء الغربية في مصر ، وهم أحمد الخطيب وامين شقير وعبد الرحمن ابو حسان . واجتمعوا بالمرشد العام حسن البنا . وقد شحن السلاح من مصر الى فلسطين عبر سيناء ، وسلّم الى جيش الانقاذ بقيادة فوزي القاوقجي .

وشكل الاخوان في اربد ايضاً فرقاً من المتطوعين تهاجم المستعمرات اليهودية في شمال فلسطين . وشارك في هذه العمليات عثمان نصيف وحسن البطاينة ، وكانت هذه العمليات تتم بالتنسيق مع الامير محمد الغزاوي (احد وجهاء الغور) . كما اتصل الأخوان بمحافظ درعا للحصول على السلاح .

وقدمت هذه المجموعات السلاح لأهل طبريا ، وحاولت التنسيق مع جيش الانقاذ والجيش الاردني والجيش العراقي ، ودخلت قرية سمخ في شمال فلسطين للتصدي لليهود قبل أن يحتلوا القرية (٣٥) .

ومن صيغ التنسيق ، ما ذكرته صحيفة الجزيرة العدد ١٢٩٢ ، عام ١٩٤٨ ، عن لقاء الملك عبد الله بوفود جماعات الاخوان المسلمين من مصر وسوريا وشرق الاردن . وقد التمس هذا الوفد أن يأمر الملك بارسال المدد الى القدس لانقاذها ، فلبى الملك النداء وأصدر أوامره بهذا الشأن[٣٦] .

ونشرت صحيفة الجزيرة (العدد ١١٩٥ ، عام ١٩٤٧) برقية الى الهيئة العربية العليا لفلسطين تعبر عن استعداد الأخوان للمشاركة في أي مشروع لإنقاذ فلسطين[٣٧] . وفي العدد نفسه من الصحيفة ، نشرت برقية ترحيب بعودة القائد فوزي القاوقجي ، وتحية لروح البطولة والوطنية لديه[٣٨] . وقد رد القاوقجي على الأخوان ببرقية شكر[٣٩] . وكان رأي الاخوان في شرق الاردن يختلف عن رأي قائد الاخوان في العراق ، الشيخ محمد محمود الصواف ، الذي انتقد بقسوة القاوقجي ووصفه بالاستهتار [٤٠] .

١-٥- ملاحظات ختامية على مرحلة «التأسيس»

نشأت جماعة الاخوان المسلمين في الأردن استجابة لمحاولات الجماعة الأم في الانتشار خارج مصر ، وتأثراً بتفاعلات القضية الفلسطينية وامتداداتها خارج فلسطين . وكانت الجماعة في عملها وأسلوبها متأثرة بالجماعة في مصر ، بل تكن الاعجاب الكبير لقادتها ودعاتها ، فكانت تعتمد على مبعوثيها من القادة الذين يفدون الى الاردن وفلسطين وسورية ، مثل عبد الحكيم عابدين ، وسعيد رمضان ، وعبد المعز عبد الستار ، في نشر فكرة الجماعة ، وتجميع الجماهير والاتصال بالفئات السياسية والاجتماعية المختلفة .

وبرغم ان الجماعة في مصر كانت قوة سياسية مؤثرة في الأربعينات وبداية الخمسينات ، فانها في الاردن كانت حركة ناشئة محدودة تعنى أساساً بالدعوة والثقافة الإسلامية والعمل الخيري العام . وكانت مؤيدة في خطابها وبرامجها للملك عبد الله ، ولكن لم يلاحظ لقادتها في تلك الفترة علاقة بالقصر او الحكومة . ويذكر الندوي ان الحاج قاسم الأمعري أحد قادتها في بداية الخمسينات كان متردداً في الذهاب الى قصر الملك عبد الله ، عندما دعا الملك ، الندوي ، وطلب من الحاج قاسم الحضور . بل ان سيارة القصر التي جاءت الى المسجد لتقلهما (الامعري والندوي) الى هناك ، جعلت الناس يتجمعون ويرددون ان الحاج قاسم اعتقل[٤١] .

وكانت اهم الافعال السياسية والوطنية للأخوان في هذه المرحلة هي المشاركة في حرب ١٩٤٨ بكتيبة قوامها مائة وعشرون مقاتلاً ، يشكل الاخوان منها مائة مقاتل ، وقد استشهد بعضهم في فلسطين ، بالاضافة الي المشاركات المالية (جمع التبرعات وتأمين السلاح) والاعلامية . وشاركت الجماعة في الانتخابات التشريعية عام ١٩٤٧ ، ونجح مرشحها شفيق ارشيدات عن قضاء اربد ، وان كان المرجح أن ارشيدات ، برغم انتمائه للجماعة في تلك

الفترة ، ان يكون قد شارك في الانتخابات ثم العمل السياسي بصفته الشخصية وليس ضمن برنامج الجماعة ، وهو أمر ينطبق ايضاً على هزاع المجالي وأحمد الطراونة . ومن المؤكد أن علاقتهم انقطعت بالجماعة بعد فترة من انغماسهم في الحياة السياسية والعامة .

ومن مشاركات الأخوان وأدوارهم العامة والخيرية تأسيس الكلية العلمية الإسلامية في عمان ، وهي مدرسة لا زالت قائمة حتى الآن ، وكانت منذ تأسيسها من أهم المدارس في المملكة . ولعل علاقة الجماعة بهذه المدرسة والجمعية المشرفة عليها (جميعة الثقافة الاسلامية) ، مستمدة من الدور الشخصي لقائدها الحاج عبد اللطيف ابو قورة ، الذي كان له دور فاعل بماله وجهوده في تأسيس الكلية . ثم انتهت هذه العلاقة بانتهاء علاقة ابو قورة بالجماعة .

وكان للجماعة نشاطات اخرى في جمع التبرعات ومساعدة الفقراء وانشاء مؤسسات تعليمية ، مثل المدرسة الاسلامية في اربد . وتشير استقالة ابو قورة من الجماعة ، وكذلك مقابلة صحفية مع علي الشمايلة ، أن الجماعة أقامت مؤسسات ومشاريع اقتصادية ، منها : مطبعة ، ومدارس ، وعقارات ، وشركات اقتصادية . ولا يستدل على نشاطات نقابية للجماعة في هذه المرحلة ، او تحركات في اوساط العمال .

ويمكن الاستدلال بالمؤشر الذي قدمه كوهين على التصنيف المهني لاعضاء الجماعة ، وهو تصنيف مستمد من قائمة لأعضاء الجماعة في الضفة الغربية تضم ٧٥٠ اسماً ، ذكرت مهن نصفهم على الأقل ، حيث تشير هذه القائمة الى ما يلي :

٤٠٪ تجار وملاك اراض ، وهو وصف يشمل صاحب الكشك او البقالة الصغيرة والتجار الكبار .

١٣٪ مهن حرة ، حرف يدوية ، خياطون ، نجارون ، ميكانيكيون ، عمال .

٦٪ ملاك اراض في الريف ، ومزارعون .

٢٠٪ طلاب .

٢٠٪ مدرسون ، موظفون ، أطباء ، ومحامون .

واذا صح ان الجماعة في الاردن تشبه في ظروفها ونشأتها وطبيعتها ، الجماعة في مصر ، وبخاصة ان مصر كانت في هذه المرحلة خاضعة للنظام الملكي ، (وإن كانت ثمة اختلاف بين الملك عبد الله والملك فاروق ، ولكن لا يتوقع أن يكون لهذا الاختلاف اثر على تركيبة الجماعتين وبنيتهما التنظيمية والاجتماعية) ، فإن الجماعة في مصر ، كما ذكر ميشيل في دراسته ، تتكون اساساً من الطبقة الوسطى ، من الطلاب وموظفي الحكومة والمدرسين والكتبة(٤١) .

ولكن من المعروف ان الاردن كانت بلداً ناشئاً لا زال قطاع المدرسين والموظفين فيه وكذلك المهن ذات المستوى التعليمي ، غير واسع ومنتشر كما في مصر . وقد ينطبق هذا الوصف على الاردن في المراحل اللاحقة . ويمكن اعتبار ان اعتماد الجماعة في تكوينها الرئيسي على الطبقة الوسطى ، والعاملين في مجال التربية والتعليم والاوقاف ، ينطبق ايضاً على تكوينها في المرحلة التأسيسية .

ويبدو ان الجماعة لم تستقطب الشخصيات الكبيرة المؤثرة في السياسة والاقتصاد والقيادة المحلية . بل ان معظم الذين انتسبوا الى الجماعة ، ثم ارتقوا في السلّم السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي ، تخلوا عن عضويتهم في الجماعة ، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر : عبد اللطيف أبو قورة رئيس الجماعة ومؤسسها ، عبد العزيز الخياط ، يوسف المبيضين ، عبد خلف داودية ، شفيق ارشيدات ، أحمد الطراونة ، يوسف المبيضين ، عبد الرزاق طبيشات ، عبد الرؤوف الروابدة ، احمد عبيدات ، هزاع المجالي .

ولقيت الجماعة تأييداً ، ولو ضمنياً او غير مباشر من «القصر» ، وهو تأييد ، وان لم ينعكس في صيغة تنسيق ظاهر او احتواء او تأييد واضح ، فقد استفادت منه الجماعة في الاستمرار والنمو بخلاف احزاب وحركات المعارضة السياسية ، ولعل العداء للشيوعية كان يمثل قاسماً مشتركاً بين الاخوان والحكم ، اضافة الى طبيعة الملك عبد الله الشخصية ، حيث كان متديناً ومن الطبيعي ان يشجع اتجاهات الدعوة الى الاسلام والتمسك به ، والأخلاق الفاضلة . وقد استمرت هذه العلاقة بعد الملك عبد الله بالوتيرة نفسها .

ومن الظواهر الجديرة بالاهتمام والدراسة في هذه المرحلة ، أن الجيل المؤسس ، بمن فيه الذين لم ينتقلوا الى مواقع اخرى ، يكاد يكون كله غائباً ، كما لو أن عملية اقصاء او اعتزال جماعي حدثت داخل الجماعة . وكان يمكن رد ذلك الى تقدم السن او الى اسباب صحية لولا ان الظاهرة بدأت مبكراً .

وفي نهاية هذه المرحلة ، بدأت تفاعلات الوحدة الأردنية الفلسطينية ومتوالياتها تنظيمياً وبرامجياً في الجماعة ، وهي مسألة ستبحث في القسم التالي .

٢- المرحلة الثانية (١٩٥٣-١٩٦٧) : المد القومي واليساري

٢-١- الملامح السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

تضاعف عدد سكان المملكة بسبب الوحدة بين الضفتين ، واستقبلت الاردن نصف مليون لاجىء فلسطيني من مناطق ١٩٤٨ . وقد ادت هذه الوحدة الى متوالية سياسية اجتماعية اقتصادية . فلم يرافق الزيادة الكبيرة في السكان زيادة ملموسة في الاراضي الصالحة للزراعة ، وازدادت الهوة بين الموارد المتاحة والسكان .

وكان للسياسات الدفاعية التي تقتضي تخصيص الجزء الاكبر من الايرادات للاحتياجات الدفاعية اثرها على المجالات الاخرى في التنمية ، غير ان الاردن حقق في هذه المرحلة تقدماً تعليمياً ملموساً . فقد ازداد عدد المدارس من ٤٤٩ مدرسة عام ١٩٥٢ الى ١٩٢٩ مدرسة عام ١٩٦٦ . وارتفع عدد الطلاب من ٨٧ الف طالب عام ١٩٥٢ الى ٤٠٠ الف طالب عام ١٩٦٦ . وانشئت الجامعة الاردنية عام ١٩٦٢ .

وكان الناتج القومي عام ١٩٥٢ (٥١) مليون دينار ، ارتفع في عام ١٩٦٦ الى ١٧٥ مليون دينار . وكان عدد السكان في نهاية هذه المرحلة اكثر من مليوني نسمة[١] .

واقر في بداية هذه المرحلة دستور اردني جديد . كما صدر قانون الاحزاب الذي تشكلت بعده مجموعة من الاحزاب السياسية .

وتشكلت حكومة حزبية عام ١٩٥٦ برئاسة سليمان النابلسي رئيس الحزب الوطني الاشتراكي . ولكن المحاولة الانقلابية التي جرت عام ١٩٥٧ ادت الى استقالة هذه الحكومة ، وحل الاحزاب السياسية .

وجرت محاولة للوحدة بين الاردن والعراق عام ١٩٥٨ ، انتهت بعد اشهر من قيامها بسبب الانقلاب الذي حدث في العراق والمعروف بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم .

واستمرت الحياة النيابية طوال هذه الفترة . فاجريت انتخابات مجلس النواب عدة مرات في الاعوام : ١٩٥٠ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٧ .

وكان للسبق التعليمي والنضالي للشعب الفلسطيني اثره في انضاج الحياة السياسية والحزبية في الاردن . وقد امتد هذا الامر ايضاً الى مجلس النواب الذي صار أكثر مشاكسة ومعارضة للحكومة .

وتعرضت المنطقة في هذه المرحلة الى مد قومي ويساري ، اجتاح الاردن بطبيعة الحال . ولم يوقف حظر الاحزاب السياسية النشاط السياسي والعام لهذه الاحزاب التي تحولت الى العمل

غير العلني . ومن اهم الاحزاب التي نشأت في هذه المرحلة :

١- الحزب العربي الدستوري ، وكان يقوم على مجموعة من رجال السياسة الذين يشكلون العمود الفقري في وزارة توفيق ابو الهدى .

٢- حزب الامة ، بقيادة سمير الرفاعي .

٣- الحزب الوطني الاشتراكي بقيادة سليمان النابلسي ، وهو الحزب الذي شكل حكومة ١٩٥٦ الشهيرة .

٤- حزب البعث العربي الاشتراكي ، بقيادة عبد الله الريماوي ، الذي شغل منصب وزير الخارجية في حكومة النابلسي .

٥- الحزب الشيوعي ، ومن نوابه يعقوب زيادين ، وفائق وراد .

٦- حزب التحرير الاسلامي ، بقيادة تقي الدين النبهاني ، ومن نوابه احمد الداعور .

٧- جماعة الاخوان المسلمين ، وهي وان لم تكن حزباً سياسياً ، فقد كانت حركة سياسية لها مشاركتها في الحياة النيابية . وقد حافظ الاخوان على بقائهم بعد حل الاحزاب عام ١٩٥٧ فظلوا الحركة السياسية الوحيدة التي تعمل في العلن ولها مقراتها ومكاتبها المعلنة(٢) .

ويعود سبب ذلك قانونياً الى ان الجماعة لم تكن مرخصة بوصفها حزباً سياسياً ، وربما يعود السبب الحقيقي الى انها لم تشارك الاحزاب السياسية في المعارضة «غير السلمية» للحكم ، ولم تحاول ان تجند في عضويتها منتسبي القوات المسلحة والاجهزة الامنية . كما انها كانت ، من حيث طبيعتها وسياساتها ، مفيدة للحكومة في المواجهة الشعبية والفكرية للشيوعيين والقوميين .

وكانت القضية الفلسطينية محور العمل السياسي الرسمي والشعبي ، وظل تحرير فلسطين هدفاً رسمياً معلناً للحكومات والاحزاب والمنظمات السياسية جميعها . ولكن حرب ١٩٦٧ وما ادت اليه من خسارة الضفة الغربية ، وهضبة الجولان ، وصحراء سيناء نقلت العمل السياسي والقومي الى مرحلة فكرية وسياسية جديدة مختلفة كثيراً عن سابقتها .

٢-٢- الاخوان : انتشار ثم انحسار

اختير في اواخر عام ١٩٥٣ مراقب عام للجماعة هو الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفة ، وكان يعمل «مدعي عام» في مادبا ، وهو من مواليد مدينة السلط عام ١٩١٩ ، من عائلة النسور ، اتم دراسة الحقوق في معهد الحقوق في القدس ، وعمل في التدريس والمحاماة والقضاء ، ثم تفرغ للمحاماة بعد اختياره رئيساً للجماعة(٣) .

كانت الجماعة تمر بأزمة داخلية ، سببها كما يذكر د . عزت العزيزي ، هو «نجيب جويفل» ، احد قيادات النظام الخاص للاخوان في مصر ، جاء الى الاردن ، «واقنع الاخوان بضرورة ان يكون تنظيم الجماعة في الاردن كما هو في مصر ، وان يحمل رئيس الجماعة لقب «المراقب العام» وان تشكل مكاتب للجماعة في المدن الرئيسية ، ودعا الى مؤتمر عام لممثلي المناطق لاقرار النظام الاساسي للأخوان»(٤) .

وأما الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفة فيقول : «ان عدداً كبيراً من اعضاء مجلس الشورى جاءوا الى بيته في مادبا في اواخر عام ١٩٥٣ واخبروه ان المجلس انتخبه مراقباً عاماً للجماعة ، فاستقال من وظيفته وعمل في المحاماة اضافة الى قيادة الجماعة» (٥) .

ويبدو ان الجماعة بدأت تواجه مرحلة جديدة من التفاعلات الاجتماعية والتنظيمية بعد وحدة الضفتين وانتساب اعداد كبيرة اليها من الشباب وابناء الطبقة الوسطى ، اضافة الى تأثرها بالجماعة الام في مصر ، فبدأت تتحول من هيئة نفع عام ، وجمعية اسلامية للدعوة والاصلاح يقوم عليها التجار والمحسنون وذوو الهيئات ، الى جماعة سياسية ذات برنامج اصلاحي اجتماعي وعام .

ويبدو ايضاً ان نجيب جويفل حاول ان ينقل تجربة النظام الخاص في مصر الى سورية والاردن والكويت . والنظام الخاص هو تشكيل عسكري سري داخل جماعة الاخوان المسلمين ، اسسه حسن البنا في اواخر الثلاثينات من بين مجموعة من شباب الاخوان في الجامعات بخاصة ، وكان يضم ايضاً مجموعة من الضباط العسكريين ، منهم : صلاح شاري ، وجمال عبد الناصر ، وعبد المنعم عبد الرؤوف . وقد اتجه هذا التشكيل بقيادة عبد الرحمن السندي نحو الاستقلال عن القيادة الرسمية للجماعة ومحاولة السيطرة عليها واختراقها .

ودبر النظام الخاص في عام ١٩٥٣ انقلاباً داخلياً في الجماعة ، فقامت مجموعة باقتحام منزل المرشد العام حسن الهضيبي وحاولت اجباره بالقوة على تقديم استقالته ، وكانت مجموعة اخرى في الوقت نفسه تحتل المركز العام للجماعة ، ولكن المحاولة افشلها مجموعة من ضباط الاخوان بقيادة صلاح شادي . وقامت الجماعة بعد ذلك بفصل اربعة من قادة النظام الخاص ، وهم عبد الرحمن السندي واحمد عادل كمال ، واحمد زكي ، ومحمود الصباغ ، كما فصلت ايضاً من مجموعة من قيادات الجماعة ، مثل صالح العشماوي ، ومحمد الغزالي(٦) .

وكان نجيب جويفل قد هرب من مصر في اواخر الاربعينات اثر عملية نفذها مجموعة من النظام الخاص اغتيل فيها القاضي «الخازندار» ، وهو القاضي المكلف بمحاكمة مجموعة من اعضاء النظام الخاص ، بسبب عمليات عسكرية استهدفت البريطانيين في مصر ، ومحاولة اغتيال شخصيات مصرية واهداف أخرى . وضبطت سيارة جيب محملة بالاسلحة لدى

مجموعة من اعضاء النظام ، اضافة الى مجموعة وثائق واوراق تدل على نشاط عسكري وتدريبي . كما حاول النظام الخاص اغتيال رئيس الوزراء المصري انذاك احمد ماهر . ويذكر ان النظام الخاص اغتال بالفعل رئيس الوزراء احمد النقراشي .

واستدرج عبد الناصر قيادة النظام الخاص ، التي كانت على خلاف شديد مع قيادة الجماعة ، وجند العديد من عناصر قيادة النظام الخاص واعضائه ، ومنهم السندي نفسه ، ونجيب جويفل ، وكان هذا الاخير مكلفاً بمهمة اختراق تنظيمات الجماعة خارج مصر . ولعله كان يقوم بذلك عن قناعة ووجهة نظر خاصة به وبالنظام الخاص ، تؤمن بجدوى العمل السري والعسكري . ومن المؤكد ، على اية حال ، ان جويفل ظلت علاقته بعبد الناصر قوية بعد عام ١٩٥٤ حينما تدهورت العلاقة بين الاخوان وعبد الناصر(٧) .

ويقول د . عزت العزيزي ان جويفل اثر كثيراً على محمد عبد الرحمن خليفة عندما كان متخفياً في سورية ، حيث كان مطلوباً للسلطات الاردنية . ولكن آخرين من قيادة الجماعة ينفون علاقة جويفل بخليفة او تأثيره عليه ، مثل زهير الشاويش (٨) (احد قادة الاخوان المسلمين في سورية) وممدوح الصرايرة (٩) ويوسف العظم (١٠) . ومن المعروف ان العظم يختلف مع خليفة في كثير من المسائل ، ولذلك فإن شهادته لخليفة يعتد بها .

يروي الشاويش للعبيدي ان جويفل (موفد النظام الخاص على حد قوله) افسد العلاقات بين الاخوان في الاردن ، مما سبب في انتقال رئاسة الاخوان من ابو قورة الى خليفة . ولم يشارك خليفة في تلك الفتنة ، وكان تسلمه للرئاسة انقاذاً للجماعة (١١) .

ولكن خليفة يروي للعبيدي ان مجموعة الاخوان التي جاءته الى مادبا لابلاغه بنبأ اختياره مراقباً عاماً للجماعة ، كان من بينها نجيب جويفل ، ويذكر منهم خليفة ايضاً ، ممدوح كركر ، وممدوح الصرايرة ، ومشهور الضامن ، وحسن البرقاوي ، ويوسف البرقاوي ، ومحمد زين الدين ابو الفيلات(١٢) .

ووضع للجماعة عام ١٩٥٣ نظام اساسي مستمد من النظام الاساسي للجماعة في مصر ، وانشئت بموجبه هيئة عامة لكل شعبة تنتخب هيئة ادارية ، وتنتخب كل شعبة ممثليها لمجلس الشورى والمكتب التنفيذي للجماعة (١٣) .

يقول خليفة ان الجماعة بعد اقرار هذا النظام عام ١٩٥٣ حصلت على موافقة مجلس الوزراء على النظام ، واعتبرت الجماعة هيئة اسلامية عامة شاملة ، وليس حزباً سياسياً ، أو جمعية خيرية . وكان رئيس الوزراء آنذاك هو توفيق ابو الهدى . وسعى مع الاخوان في ذلك احمد الطراونة الذي كان وزيراً للزراعة في حكومة ابو الهدى ، وكان من قبل احد قادة الاخوان(١٤). فصدر قرار من رئيس الوزراء بناء على الارادة السنية يسمح للجماعة بنشر دعوتها في المساجد

وفي الاماكن العامة وفي دور الجماعة ، وبفتح فروع لها في كافة انحاء الاردن ، تدار من قبل هيئات عامة بحرية تامة وبدون تدخل من السلطات الامنية ، الا في حالة وقوع ما يسبب مخالفة للقانون[١٥] .

كانت قيادات الشعب في معظمها تحمل لقب «شيخ» أو «حاج» ، وضمت افراداً مرموقين في الحياة الاقتصادية ، فقد ضمت شعبة نابلس في هيئتها الادارية مثلاً اعضاء من عائلات النابلسي وطوقان والمصري . كما دلت التقارير عن تجمعات الحركة في المناطق المختلفة من الاردن انها كانت تضم من بين المشاركين مخاتير القرى والوجهاء المحليين ، بالاضافة الى اعداد كبيرة من المثقفين والمحامين والاطباء والصيادلة والمدرسين والطلاب .

وضمت الحركة مجموعة بارزة من الحرس الوطني . ودلت الدراسات ان معظم افراد الحرس الوطني في «صور باهر» كانوا اعضاء في الجماعة .

ولم تهتم الحركة بالقطاع الطلابي كثيراً ، وكانت في هذا المجال اقل نجاحاً ، وهو ما تعكسه نتائج الانتخابات للجنة الطلاب ، حيث حصل الشيوعيون على خمسة مقاعد ، والبعثيون على اربعة مقاعد ، في حين لم يحصل الاخوان على شيء[١٦] .

واظهر الاخوان نشاطاً ملحوظاً في مخيمات اللاجئين ، وافتتحت شعب في المخيمات الكبيرة .

وكان اهتمام الاخوان بالقطاع العمالي قليلاً . وقد نظموا اجتماعاً عمالياً عام ١٩٥٤ . برئاسة محمود النتشة ضم اكثر من مائة عامل . وشكلوا هيئة عمالية ضمن الجماعة ، ولكن لم يسمع بعد ذلك اي شيء عن هذه الهيئة ، برغم ان تقريراً ذكر عن وجود شعبة للعمال ، الا انه لم تتوافر ادلة اخرى على نشاط عمالي[١٧] .

ويذكر احد الاخوان القدامى انه انشىء قسم للعمال عام ١٩٥٢ في عمان . وكان هذا القسم يدير ورشة في عمان تدر ريعاً لا بأس به ، وكان رأسمالها حوالي خمسمائة دينار . ولكن القسم توقف عن العمل واغلقت الورشة [١٨] .

ولم يذكر النشاط السياسي الا مرة واحدة في طولكرم دون ان تتوفر عنه معلومات[١٩] .

ولم ينظم الاخوان نشاطات شعبية في المساجد والمدارس والاندية كما في مصر . وذكرت شعبة الخليل شيئاً عن الاندية ، وشكلت في القدس لجنتان محليتان عام ١٩٥٣ ، هما : اللجنة الاسلامية للاعمار ، واللجنة الخيرية لاعمار القدس . وافتتحت عام ١٩٦٠ بمساعدة الحكومة مدرسة لتعليم القرآن الكريم وارشاد الطلبة وتوجيههم[٢٠] .

ولم يكن ثمة تنظيم سري عسكري كما في مصر ، ولا يدل ذلك على ضعف الحركة ، ولكنه اشارة واضحة لعدم رغبة الحركة بالقيام بأي عمل عدائي ضد النظام[٢١] .

انتقلت الجماعة ايضاً الى مرحلة جديدة في بنيتها التنظيمية وتركيبها وحتى طبيعة برامجها ووسائلها . فقد اصبحت تضم في صفوفها عدداً كبيراً من الشباب المتعلمين ، وجرت محاولات لجعلها على غرار الجماعة في مصر ، وبخاصة بعد وحدة الضفتين ، وتزايد العلاقة مع الجماعة الام في مصر .

يذكر كوهين ان نشاطات الجماعة بدأت تمتد لتشمل الاجتماعات العامة والمحاضرات وخطب الجمعة والدروس المسجدية . وضم الاخوان الى صفوفهم عدداً كبيراً من الدعاة والخطباء والائمة ، واستخدموا المساجد نقطة انطلاق لكثير من المظاهرات . وكانت النشرات توزع عادة بعد صلاة الجمعة(٢٢) .

واستخدم الاخوان اسلوب المسرحيات . فقد قدموا مسرحيات عرضت في ناد يديره الاخوان في طولكرم ، تناولت الفقر ، والكفاح ضد الاستعمار في شمال افريقيا ، والبطولة والجهاد . ونظموا رياضات شعبية كالمصارعة وكرة القدم والسباحة . واستخدمت هذه العروض والمناسبات لجمع التبرعات لاغراض اعمال الجماعة في محو الامية ومساعدة الجزائر(٢٣) .

وساند الأخوان المسلمون الحرس الوطني بحماس (على الاقل حتى عام ١٩٥٦) ، ونفذوا مجموعة من التدريبات العسكرية ضمن الموافقة الرسمية ، وبالتنسيق مع مدربين من الجيش(٢٤) .

٢-٣- التمويل :

تتوقع مصادر كوهين ان الاخوان في الاردن تلقوا دعماً مالياً كبيراً من مصر في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات . واقر الاخوان انهم اقرضوا مبلغ ٢٥٠٠ جنيه لاحمد حلمي رئيس وزراء عموم فلسطين ، وناشدوا جامعة الدول العربية مساعدتهم في استعادة هذا المبلغ عام ١٩٥٣ . وازداد الوضع سوءاً في العام التالي عندما لم يتمكن الاخوان من دفع اجرة المنتدى في نابلس .

ثم حدث تحسن مالي عام ١٩٥٥ ، لأن الحركة في مصر حولت بعض اموالها الى الاردن بسبب مطاردة السلطات المصرية لها(٢٥) . وكانت هناك اربع طرق رئيسية لجمع التبرعات في اواسط الخمسينات :

١- رسوم العضوية .

٢- حملات التبرعات على هوامش الاجتماعات العامة والنشاطات .

٣- بيع مطبوعات الحركة

٤- المباريات الرياضية والمسرحيات(٢٦) .

٢-٤- الاعلام والمطبوعات :

اصدر الاخوان مجلة الكفاح الاسلامي ، التي كان يرأس تحريرها يوسف العظم ، وقد صدر منها احد عشر عدداً .

واصدر احد قادة الاخوان المسلمين السابقين كامل الشريف جريدة المنار في عام ١٩٦٠ ، وكان يديرها اخوه محمود الشريف ، ولم يكن للصحيفة علاقة تنظيمية او مالية بالجماعة «ولكنها عرضت افكارهم وكانت قناة مهمة في تحديد موقفهم السياسي امام الجماهير .. وكانت تهاجم عبد الناصر ونوري السعيد»[٢٧] .

واصدر الاخوان نشرة «الصف» الداخلية التي كانت توجه انتقادات شديدة الى الحكومة ، الا انها لم تكن توزع علانية[٢٨] .

وكان الاخوان يصدرون المنشورات التي تشرح مواقفهم من الاحداث والقضايا القومية والوطنية . وكانت هذه المنشورات تهاجم في الغالب الرئيس المصري جمال عبد الناصر بشدة ، وتدافع عن الاخوان في مصر . وكانت تلك المنشورات تطبع في عمان ، ويوزعها الاعضاء في المساجد والمقاهي والشوارع أحياناً وعن طريق البريد[٢٩] .

واصدرت الحركة مجموعة من الكتب والكتيبات ، مثل كتاب «الاسلام والحكم» لمؤلف مجهول عام ١٩٥٢ . والاخوان المسلمون والقضية الفلسطينية» و «محنة الاخوان في مصر» ١٩٥٧ . ووزعت نشرة عام ١٩٥٦ للمراقب العام محمد عبد الرحمن خليفة بعنوان : «نحن المنتصرون» ، دعا فيها الاعضاء الى مساندة الحرس الوطني لانه افضل من يضمن أمن البلد والنصر على اسرائيل .

وكان من اكثر الكتب انتشاراً بين الاخوان المسلمين في الاردن ، كتاب «كامل الشريف» : «الاخوان المسلمون في حرب فلسطين عام ١٩٤٨» . وقد اهدى المؤلف كتابه هذا الى الحرس الوطني[٣٠] .

٢-٥- مؤتمر بيت المقدس :

دعا الاخوان الى عقد مؤتمر اسلامي عالمي لبيت المقدس ، حضرت اليه شخصيات اسلامية من معظم انحاء العالم الاسلامي ، وانتخبت في نهاية المؤتمر امانة عامة للمؤتمر مهمتها الدعوة الى تحرير المدينة المقدسة وشرح قضيتها للمسلمين في العالم واستقطاب دعمهم وتأييدهم للقضية الفلسطينية .

وقد اختير سعيد رمضان اميناً عاماً للمؤتمر ، وكامل الشريف مديراً ، ومحمد عبد الرحمن خليفة عضواً في اللجنة التنفيذية لأمانة المؤتمر . وممن شاركوا في المؤتمر : سيد قطب ، وكامل

الشريف ، وعلي الطنطاوي (سورية) ، ومحمد محمود الصواف (العراق) ، ونواب صفوي (ايران) ، وابو الاعلى المودودي (الباكستان) ، وابو الحسن الندوي (الهند) .

وقابل اعضاء المؤتمر الملك حسين ، والملك الحسن الثاني الذي كان في زيارة للاردن . وكان من قرارات المؤتمر تأسيس صندوق لإعمار القدس وفلسطين ، ودعوة جميع الدول الاسلامية للاسهام في المحافظة على المسجد الاقصى وقبة الصخرة ، ومساعدة جامعة الدول العربية في جهودها لحماية المقدسات الاسلامية في القدس ، والدعوة الى اعادة فتح خط الحجاز ، وانشاء قنصليات للدول الاسلامية في عمان ، وتأسيس كتلة اسلامية على غرار الكتل الشرقية والغربية المسيطرة على الساحة الدولية .

وتقرر عقد اجتماع سنوي في القدس ، ولكنه لم يعقد مرة اخرى حتى عام ١٩٥٩ ، فقد منعت الحكومة الاردنية مجموعة من اعضاء المكتب الدائم ، ومنهم الامين العام سعيد رمضان ، من دخول الاردن . واغلق مكتب المؤتمر في القدس في عام ١٩٥٥ ، ثم اعيد فتحه بعد عام ، وعقد المؤتمر في دمشق عام ١٩٥٦ .

وكان النشاط الرئيسي للمكتب جمع التبرعات من العالم الاسلامي وانفاقها في اوجه ومشاريع يقرها المؤتمر ، مثل بناء تحصينات في اربع قرى مجاورة للقدس والخليل سلمت للجيش ، وزودت القرى الامامية بمواد البناء ليتمكن الاهالي من بناء التحصينات والملاجىء ، وقدمت ملابس واطعمة ومساعدات عينية للحرس الوطني بقيمة اربعة عشر الف دينار . وقام اعضاء المؤتمر بزيارة المواقع الامامية للجيش ، والقوا الخطب الجهادية والتعبوية على الجنود .

وعند رفع الحظر عن المؤتمر عام ١٩٥٩ والسماح لممثلين من جميع انحاء العالم الاسلامي بالحضور ، بدأت علاقة وثيقة بين المؤتمر والحكومة . ووزع في المؤتمر كتاب كامل الشريف مدير عام المؤتمر : «الحرب المقدسة» ، وكان الملك حسين قد كتب مقدمة لهذا الكتاب .

وعقد المؤتمر الرابع في عام ١٩٦٠ ، وارسل كثير من رؤساء الدول من مختلف العالم برقيات تأييد . وكان الملك حسين قد افتتح المؤتمر وخاطب الحضور ، وتبعه كامل الشريف مدير عام المؤتمر . واتخذ المؤتمر قرارات حول فلسطين والجزائر وارتيريا واندونيسيا والكتلة الشرقية[٣١] .

٢-٦- العمل السياسي والعام :

شارك الاخوان في الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٦ ، وقد رشحوا لها ستة مرشحين ، خمسة في الضفة الشرقية وواحداً في الضفة الغربية ، ونجح منهم اربعة هم :

١- محمد عبد الرحمن خليفة ، البلقاء .

٢- عبد الباقي جمو ، مقعد الشيشان والشركس .

٣- عبد القادر العمري ، اربد .

٤- حافظ النتشة ، الخليل .

منح نواب الاخوان الثقة لحكومة النابلسي[٣٢] . وبعد استقالة الحكومة وحل الاحزاب بقي الاخوان يعملون . ويعتقد ان الملك حسين سمح للاخوان بالعمل العلني تعبيراً عن امتنان النظام لدعم الاخوان للملكية . ومن اهم الازمات التي وقف فيها الاخوان الى جانب النظام هي ازمة ١٩٥٧ عندما اتهمت عناصر قومية من الاحزاب والجيش والحكومة بتدبير انقلاب عسكري .

كان موقف الاخوان من السلطات مختلفاً بين مصر والاردن ، واتخذت الحكومة المصرية اجراءات صارمة ضد الاخوان خلال اعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٤ ، و ١٩٦٦ ، ولكنها في الاردن كانت اجراءات منضبطة . وهذا اختلاف يرده كوهين الى جانب المجابهة الذي امتازت به الحركة في مصر بسبب ان الجماعة في مصر تعتمد اساساً على الفئات المتوسطة والمتدينة ، وهي الفئات التي احتفظت بعواطف دينية قوية في مرحلة اتسمت بتزايد التأثير الغربي الذي أشعر الاخوان بغربتهم داخل مجتمع يمر بمرحلة سريعة من التغيير .

ولكن الوضع في الاردن كان مختلفاً ، فقد كان المجتمع الاردني تقليدياً ومحافظاً الى حد بعيد اكثر بكثير من المجتمع المصري الذي تعرض لعملية تحديث سريعة ، في الوقت الذي كان التحديث في مجتمع الاردن القبلي بطيئاً ، فكان الصراع الاجتماعي غائباً ، مما مكن النظام من التعاون مع الاخوان المسلمين .

وفي عام ١٩٥٤ ، انتقد الاخوان علاقات الحكومة مع الغرب وبخاصة بريطانيا ، واحتجوا على وجود ضباط بريطانيين في الجيش وطالبوا بترحيلهم . ونظموا مظاهرات معادية للاستعمار ، واعتقل المراقب العام لفترة من الزمن .

وهاجم الاخوان حلف بغداد الذي سعت الحكومة الى المشاركة فيه ، واعتقل المراقب العام عام ١٩٥٥ ، ثم فرّ الى سورية ، وعاد بعد فترة وجيزة .

وعارض الاخوان مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧ الذي يقضي بالتعاون مع الولايات المتحدة كحليف بديل لبريطانيا في مواجهة الاتحاد السوفياتي . وانتقد الاخوان التقارب مع الولايات المتحدة ، ونظموا مظاهرات احتجاجية ، واعتقل المراقب العام العام مرة اخرى عام ١٩٥٨ (وكان عضواً في مجلس النواب) . وانهارت العلاقة بين الحكومة والاخوان في عام ١٩٥٩ ، واوقفت صحفهم ونشراتهم ، واعتقل المراقب العام .

احتج الاخوان عام ١٩٦٠ على تقديم عرض راقص على الجليد في عمان ، اذ قطعت المياه ثلاثة ايام عن احياء عمان لتضخ الى المدرج الروماني وتجمد لاجل تقديم العروض الراقصة .

وقال بيان للأخوان حول هذه المناسبة ان اسرائيل تستورد الدبابات والطائرات ، والحكومة تستورد الراقصات . والقي القبض بسبب ذلك على عدد من اعضاء الجماعة ومنهم المراقب العام الذي ظل في المعتقل اكثر من ستة اشهر حتى توفي رئيس الوزراء ، فأطلق سراحه .

وشارك الاخوان في الانتخابات النيابية لعام ١٩٦٣ ، ونجح منهم مشهور الضامن (نابلس) ويوسف العظم (معان) . ويقول كوهين ان عبدالمجيد الشريدة (اربد) كان من نواب الاخوان . وقد شارك نواب الاخوان في حجب الثقة عن حكومة سمير الرفاعي ، فقدم استقالته ، اذ ان تلك الوزارة لم تحصل على ثقة مجلس النواب .

برغم ان الاخوان تجنبوا المواجهة مع النظام ، وخدموا اهداف الدولة وتطلعاتها ، فقد دخلوا في صراع جوهري مع الحكومات بسبب ولاء رؤسائها للغرب ، وموالاة الاخوان للحركة الام في مصر .

وقد رفضت الحكومة تأسيس فرع للأخوان في الخليل في بداية الخمسينات ، وامتنعت عن منح تصاريح لفروع جديدة ، ووضعت الاخوان تحت مراقبة شديدة . وكانت دعوات الاخوان وبياناتهم تجمع بين انتقاد الحكومة واليساريين والقوميين ، وتدعو الى مساندة الملك ، كما تدعو الى الالتزام الاسلامي والوطني .

وراقبت الحكومة خطب الجمعة والمحاضرات في المساجد ، وفرضت حظراً على محاضرات الاخوان الاسبوعية ، لدرجة اضطر خليفة للمغادرة الى سورية ، ولكنه عاد بعد فترة وجيزة(٣٣) .

ويذكر محمد عبد الرحمن خليفة أن الملك عرض عليه ، عن طريق رئيس الديوان آنذاك الشريف حسين بن ناصر ، ان يشكل الحكومة ، وذلك في اوائل تموز ١٩٥٧ . وقد اعتذر خليفة لأن الجماعة لا زالت فتية ولا تملك ان تكون فريقاً وزارياً ، فمعظم الاخوان كانوا شباباً قليلي التجربة(٣٤) .

وبرغم ان علاقة الاخوان بالحكومة ظلت طبيعية ، ولم يتعرضوا للخطر او الملاحقة الشديدة ، فان التأييد الشعبي والجماهيري للجماعة اخذ في التراجع منذ نهاية الخمسينات ، ربما بسبب المد القومي واليساري الذي اجتاح الوطن العربي ، وبسبب جماهيرية الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان يناصب الاخوان العداء ، ويلاحقهم في كل الاقطار بشراسة .

ومن مؤشرات تراجع شعبية الاخوان وتأثيرهم تناقص عدد نوابهم من اربعة عام ١٩٥٦ الى اثنين عام ١٩٦٣ .

ويذكر جوبسر في دراسته عن مدينة الكرك ان فرع الاخوان في المدينة عندما افتتح انضم اليه حوالي ٣٠٠ عضو ، وتزايد هذا العدد الى ٥٠٠ عضو . وكان للاخوان في الكرك مدرسة

ابتدائية في الخمسينات ، تراجعت في الستينات الى روضة[٣٥] .

ويروي بعض الاخوان ان مظاهرات خرجت في نابلس وجنين يوم اعدام سيد قطب عام ١٩٦٦ مؤيدة لعبد الناصر ومنددة بالاخوان . وقد اقتحم المتظاهرون شعبة الاخوان في جنين ، واعتدوا على الاخوان الموجودين ، ومزقوا الكتب والمصاحف المتواجدة فيها . كما وزعت الحلوى في نابلس ابتهاجاً بالمناسبة [٣٦] .

يعرض كوهين مجموعة نشاطات ومواقف سياسية للجماعة في هذه المرحلة ، ومنها المواجهة الاعلامية والدعائية ضد عبد الناصر بسبب اضطهاده للاخوان المسلمين في مصر . وكانوا يتهمونه في بياناتهم بالدكتاتورية والعمالة والعمل على تدمير الاخلاق في المجتمع المصري ، كما عارضوا موقف مصر من انقلاب اليمن عام ١٩٦٢ .

ولكن الاخوان أيدوا تأميم قناة السويس ، وشاركوا في المظاهرات المؤيدة لمصر خلال العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦ . وقد ارسلت قيادة الاخوان الدولية برقية لمصر وقعها الشيخ مصطفى السباعي رئيس الاخوان في سورية ، ومحمد محمود الصواف رئيس الاخوان في العراق ، ومحمد عبد الرحمن خليفة[٣٧] .

وبعد انتهاء العدوان ، اصدر المكتب الدولي للاخوان بياناً يشجب مذبحة تعرض لها الاخوان المعتقلون في مصر ، اذ قتل ٢١ معتقلاً بالرصاص في عملية اطلاق نار عشوائية .

كان موقف الاخوان من النظام المصري منسجماً مع موقف الحكومة الاردنية التي كانت على خلاف شديد مع السلطات المصرية . حتى ان الاردن افسح المجال لكثير من قيادات الاخوان الهاربين من مصر للجوء الى الاردن ، ومن هؤلاء : كامل الشريف ، وسعيد رمضان ، وعبد المنعم عبد الرؤوف .

وقد ذكر احد الاخوان المصريين للمؤلف ان اذاعة موجهة ضد عبد الناصر كانت تبث من الاردن وكان يديرها سعيد رمضان وآخرون[٣٨] . ويبدو ان الاخوان في الاردن كانوا متضايقين من اسلوب سعيد رمضان في العمل والعلاقات لأنه كان يتجاوزهم ويعمل بمفرده وبطريقته[٣٩] .

ويذكر عبد المنعم عبد الرؤوف في مذكراته انه التقى قيادات الأخوان في الاردن ممثلة بالسيد محمد عبد الرحمن خليفة ، وأنه التقى أيضاً قيادات حكومية سياسية وعسكرية في الاردن ، ويبدو انه كان ثمة فكرة للاستفادة من خبراته العسكرية ، فقد كان برتبة لواء طيار ، ولكن خلافاً حدث في وجهات النظر جعلته يترك الاردن الى لبنان وتركيا [٤٠] .

٢-٧- فتح ومنظمة التحرير :

نشأت حركة فتح في اواخر الخمسينات في وسط جماعة الاخوان المسلمين في غزة ،

حيث كان معظم مؤسسي فتح من الاخوان الغزيين، مثل خليل الوزير (ابو جهاد)، وصلاح خلف (ابو اياد)، وسليم الزعنون، واسعد السفطاوي وسليمان ابو كرش، وحمد العابدي، وسعيد المزين، وهاشم الخزندار، ويوسف عميرة، وعبد الفتاح حمود[٤١] .

ولم تكن الجماعة في غزة على علاقة تنظيمية بالجماعة في الاردن . ولكن نمو حركة فتح في بداية الستينات ادى الى استقطاب عدد من الاخوان من خارج غزة ، مثل رفيق النتشة ، ومحمد يوسف النجار، وكمال عدوان، ومحمود عباس (ابو مازن) [٤٢] .

حدث خلاف شديد بين الاخوان المنضمين الى حركة فتح والمتبقين في الجماعة في دول خليجية، مثل قطر، امتد الى عملهم الوظيفي، حيث كانت تجري عمليات حرمان وفصل ونقل تعسفي يمارسها الطرفان حين يسمح لهما موقعهما الوظيفي، وادت هذه الخلافات الى تدخل محمد عبد الرحمن خليفة، ولكن الخلاف لم يحسم[٤٣] . وطرحت العلاقة بين الاخوان وحركة فتح عام ١٩٦٥ في المكتب الاداري للاخوان والذي يضم ممثلين لهم من الاقطار المختلفة .

وكان الاخوان المصريون والكويتيون يعتقدون ان حركة فتح حركة اخوانية ، بينما كانت العلاقة بين فتح والاخوان الفلسطينيين سيئة ومتوترة . وكان كثير من الاخوان الاردنيين من اصل فلسطيني ينظرون الى فتح باعتبارها حركة اخوانية ، بل كانوا يصرون على اعتبار ياسر عرفات اخاً مسلماً .

«وكانت قيادة فتح تقدم نفسها للاخوان غير الفلسطينيين على انها حركة اخوانية . وقد وجدت دعماً مالياً ومعنوياً كبيراً (بالنسبة لذلك الوقت) من قيادات اخوانية، مثل عبد الله المطوع من الكويت، وعز الدين ابراهيم ومحمد توفيق الشاوي من مصر، وعمر بهاء الدين الاميري من سوريا . وكان هؤلاء يمتلكون نفوذاً وعلاقات واسعة في دول الخليج» .

ويبدو ان الفكرة التي طرحت كانت، اقامة علاقات تعاون وتدريب وعمل عسكري مع حركة فتح . ويذكر ابو عزة أن قيادة الاخوان الاردنيين كانت غير واضحة في موقفها ورأيها في ذلك الوقت . وقد اقترح المندوب الاردني في المكتب تأجيل الموضوع . ولكنه يقول ان موقف الاخوان الاردنيين من حركة فتح كان يتسم حتى عام ١٩٦٧ بالاستخفاف الشديد والتندر والتهوين من شأنها[٤٤] .

وثمة اشارة اخرى لعلاقة الاخوان بمنظمة التحرير، وردت في افادة سيد قطب في اثناء التحقيق معه في المحاكم المصرية في عام ١٩٦٥، وهي ان احد قادة الاخوان الاردنيين (علي الحوامدة) حضر الى مصر ليستشير قيادة الاخوان في مصر في مسألة علاقة الاخوان بمنظمة التحرير، وأن الشقيري طلب عند تأسيس المنظمة من الاخوان التعاون ومساعدته، وقد بذل

الاخوان له المساعدة الممكنة ، ولكنه عند تشكيل الهيئة التنفيذية للمنظمة استبعد الاخوان المسلمين منها ، واختار هيئة ذات توجه شيوعي(٤٥) .

ومن قيادات الجماعة وناشطيها في هذه المرحلة :

١- عبد خلف داودية ، كان عضو المكتب العام (التنفيذي) ، عمل محافظاً ثم وزيراً .

٢- يوسف المبيضين ، عضو مكتب تنفيذي ، شغل منصب وزير العدل .

٣- منصور الحياري ، نائب المراقب العام ، ترك الجماعة . .

٤- اسحق فرحان ، عضو المكتب التنفيذي في اواخر الستينات .

٥- علي الحوامدة ، عضو المكتب التنفيذي .

٦- يوسف العظم ، رئيس تحرير «الكفاح الاسلامـــي» عام ١٩٥٧ ، نائب الاخوان خلال الفترة ١٩٦٣- ١٩٩٣ .

٧- مأمون ديرانية ، كان رئيس جوالة الاخوان ، ترك الجماعة في منتصف الخمسينات .

٨- احمد ديرانية .

٩- ممدوح الصرايرة .

١٠- ممدوح كركر .

١١- مسلم النابلسي .

١٢- حسن البرقاوي .

١٣- محمد سعد الدين خليفة .

١٤- محمد البندقجي .

١٥- محمد زين الدين ابو الفيلات .

١٦- خليل حيمور .

١٧- محمود الحياري .

١٨- احمد الخطيب .

٢-٨- ملاحظات ختامية على هذه المرحلة :

انتقلت الجماعة في اواخر عام ١٩٥٣ من خصوصيتها الاردنية ، ومن كونها هيئة اسلامية خيرية يديرها مجموعة من التجار والعلماء والناشطين في العمل العام بعيداً عن السياسة والاحزاب ، الى جماعة اسلامية ذات برامج ومضامين سياسية وعامة على غرار الجماعة في

مصر . وتسلمت قيادة الجماعة مجموعة من الشباب المتعلمين ، وانسحبت فئة التجار والوجهاء من الجماعة .

وتحولت الجماعة ايضاً الى صيغة تنظيمية وقانونية جديدة ، فاصبحت تنظيماً له فروعه المنتشرة ومؤسساته القيادية المنتخبة . وشاركت الجماعة في الحياة السياسية مشاركة فعالة تمثلت في انشاء المؤتمر الاسلامي لبيت المقدس ، وتنظيم المظاهرات المعارضة للحكومة في مواقفها السياسية والعامة مثل حلف بغداد ، ومشروع ايزنهاور او بسبب سلوك الحكومة المنافي للتعاليم الاسلامية .

كما شاركت الجماعة في الحياة البرلمانية بدءاً من عام ١٩٥٦ ، حيث رشحت مجموعة مرشحين نجح منها اربعة . وشاركت ايضاً في مجالس عام ١٩٦٣ ، وعام ١٩٦٧ ، ولكن بنسبة اقل من عام ١٩٥٦ .

وقد منح نواب الاخوان الثقة لحكومة النابلسي عام ١٩٥٦ ، ولحكومة سعد جمعة عام ١٩٦٧ . وحافظ الاخوان على خصوصية علاقتهم بالسلطة في الاردن من حيث التزامهم بالعمل السلمي ، وتأييد الملك ، ومعارضة الحكومات في اطار العمل القانوني المتاح .

وقد ادى موقفهم من احداث نيسان ١٩٥٧ الى استمرار بقائهم في العمل العلني بخلاف جميع الاحزاب والحركات السياسية الاخرى .

وادى المد القومي واليساري في منتصف الخمسينات الى تراجع الاخوان شعبياً وجماهيرياً وانخفاض الاقبال على العضوية في الجماعة ، وزاد من الحصار عليهم العداء الشديد بينهم وبين الرئيس المصري جمال عبد الناصر .

وبرغم ولاء الجماعة في الاردن للجماعة الام في مصر ، ومشاركتها في المكتب الاداري للاخوان في الدول العربية ، فقد حافظ الاخوان على خصوصية عملهم ومواقفهم وبرامجهم الداخلية والتي حكمتها استراتيجية ثابتة ظلت مستمرة طوال تاريخ الجماعة ، وهي السعي في التأثير وتحقيق اهداف الجماعة وبرامجها دون التورط في مواقف تؤدي الى مواجهة شديدة مع الحكومة او تؤثر على مصير الجماعة وبقائها .

وقد افسحت الجماعة مساحة واسعة للعمل الفكري المستمد من الاسلام . ولكن النشاط الفكري والدعوي للجماعة لم ينعكس في حركة تأليف وبحث خاصة بالجماعة او منتسبيها . فلا يلاحظ لهم صدور كتاب او بحث او عمل فكري ذي قيمة بخلاف الجماعة في مصر ثم سورية والعراق ، حيث اصدرت الجماعة ممثلة بقياداتها وعلمائها ومفكريها ومؤيديها عشرات ، بل مئات الكتب والدراسات التي اغنت المكتبة الاسلامية ، واسهمت في حركة تنوير وصحوة اسلامية ، مثل كتابات سيد قطب ، ومحمد قطب ، ومحمد الغزالي ، والصواف ، وعبد الكريم

زيدان ، ومصطفى السباعي ، وعصام العطار ، وسعيد حوى ، ويوسف القرضاوي . وهذه ظاهرة ملفتة للاهتمام وتحتاج الى تفسير ، فقد استمرت ترافق عمل الجماعة في المراحل اللاحقة . ومع أن بعض الكتب والدراسات صدرت لاعضاء من الجماعة ،لكنها ظلت دون مستوى ما يصدر عن الاخوان في الاقطار الاخرى ، وذلك بالرغم من ان الجماعة تضم في عضويتها عدداً كبيراً من اساتذة الجامعات والمثقفين والمتخصصين في مجالات عدة .

٣- المرحلة الثالثة (١٩٦٧- ١٩٨٩) : المد الاسلامي

لقد كانت هزيمة ١٩٦٧ نقطة تحول كبير في المسار القومي والوطني ، حيث بدأ المد القومي بالانحسار ، وبدأت مرحلة من المد الاسلامي وعودة الشباب الى التدين وتأييد الاتجاه الاسلامي .

وتبع ذلك اقامة معسكرات الفدائيين في الاردن التي كانت منطلقاً لعمليات عسكرية استهدفت مواقع اسرائيلية . وحدثت حرب استنزاف بين الطرفين استمرت حتى عام ١٩٧٠ ، وحصلت في اثنائها معركة الكرامة عام ١٩٦٨ .

انتهت هذه الحرب والعمل الفدائي بمواجهة عام ١٩٧٠بين المنظمات الفدائية والحكومة الاردنية ، واخرجت المنظمات الفدائية من الاردن ، وتوقف عملها العسكري لتستأنفه من لبنان .

ونشبت في عام ١٩٧٣ حرب رمضان التي حركت عملية السلام بين العرب واسرائيل ، واعترف العرب جميعاً بعدها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني .

وشهدت اواخر السبعينات تصاعداً اسلامياً لافتاً للاهتمام العالمي ، فقد اطاحت الثورة الاسلامية في ايران بنظام الشاه عام ١٩٧٩ .

وواجه الانقلاب اليساري في افغانستان ثم الاحتلال السوفياتي ثورة اسلامية شاملة استمرت اكثر من عشر سنوات حتى سقط النظام اليساري في افغانستان ، وانسحبت القوات السوفياتية منها . واقتحمت مجموعة اسلامية سعودية المسجد الحرام في مكة ، واعتصمت به لتخوض مناوشات مسلحة مع الجيش السعودي استمرت شهراً .

ودخل الاخوان المسلمون في سورية في نشاطات مسلحة ضد نظام الحكم ، وقاموا في اثنائها باغتيال مجموعة من الضباط والقيادات العسكرية والسياسية في سورية .

ونشبت في عام ١٩٨٠ الحرب العراقية الايرانية التي استمرت حتى عام ١٩٨٨ ، وقتل فيها مئات الالاف من مواطني الدولتين .

شهدت العلاقات الاردنية السورية توتراً في نهاية السبعينات بعد تطور ايجابي كبير كان قد بلغ ذروته عام ١٩٧٦ ، حيث بدأت مشروعات عمل مشترك ووحدة بين الدولتين . وحشدت سورية قواتها العسكرية على الحدود الاردنية بسبب ما تعتقده عن ايواء وتدريب للاخوان المسلمين السوريين في الاردن ، ثم عادت العلاقات الى التحسن منذ عام ١٩٨٥ .

في عام ١٩٧٧ قام السادات بزيارته التاريخية الى القدس وعقدت مصر صلحاً مع اسرائيل (معاهدة كامب ديفيد) . وكانت مصر قد شهدت في بداية السبعينات نشوء حركات اسلامية متطرفة مثل جماعة التكفير والهجرة ، والجهاد . وقد نجحت مجموعة من حركة الجهاد في اغتيال الرئيس المصري انور السادات في عام ١٩٨١ .

وعادت العلاقات الاردنية الفلسطينية الى التحسن في بداية الثمانينات ، وجرت لقاءات مشتركة بين الجانبين ، ثم فترت هذه العلاقات . واعلن الاردن عام ١٩٨٨ قرار فك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية .

وعقد في عمان مؤتمر القمة العربية لعام ١٩٨٠ ، ثم عقد المؤتمر مرة اخرى عام ١٩٨٧ . وشكل في عام ١٩٨٩ مجلس التعاون العربي بين الاردن ومصر والعراق واليمن .

واوقفت الحياة النيابية عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٤ ، اذ دعي المجلس المنتخب عام ١٩٦٧ الى الانعقاد مرة اخرى ، وجرت انتخابات فرعية لاستكمال المقاعد الشاغرة في المجلس . وكان وقد شكل فـــــي اثناء غياب البرلمان مجــلس استشاري عام ١٩٧٨ ، ثم حــل هذا المجلس عام ١٩٨٤ .

وحدثت تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في هذه الفترة ، فقد ادت نكسة حزيران الى هجرة جماعية للسكان من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، وتضاعف عدد سكان مدينة عمان العاصمة ليصل الى نصف مليون نسمة ، وهو الرقم الذي كان متوقعاً ان يصل اليه عدد سكان المدينة فقط في عام ١٩٨٠ .

كما ادى ارتفاع اسعار البترول منذ عام ١٩٧٤ وما رافقها من نمو اقتصادي سريع في دول الخليج والمنطقة الى تحولات اقتصادية كبيرة ، فقد تدفقت الاموال على الاردن ، واستقطبت دول الخليج اعداداً كبيرة من الجامعيين والمهندسين والمهنيين ، وشهد الاردن تطوراً عمرانياً وبنيوياً كبيراً ، ورافق ذلك تحول اجتماعي نحو الاستهلاك والاستيراد .

وتطور التعليم تطوراً كبيراً ، فقد افتتحت جامعة ثانية عام ١٩٧٦ هي جامعة اليرموك ، وانشئت جامعة مؤتة عام ١٩٨٠ ، وجامعة العلوم والتكنولوجيا عام ١٩٨٦ ، وقدر عدد الطلاب الاردنيين في الخارج بحوالي ستين الف طالب ، وانشئت كليات مجتمع مهنية وتعليمية كثيرة ، وصل عددها في منتصف الثمانينات قرابة ستين كلية مجتمع ، ووصلت نسبة التعليم في نهاية هذه المرحلة الى حوالي ٨٥٪ . الا أن النمو الاقتصادي بدأ بالتراجع في منتصف الثمانينات ، كما بدأت هجرة معاكسة من دول الخليج الى الاردن بسبب التراجع الاقتصادي في دول الخليج وانتهاء كثير من مشروعات البناء والتنمية فيها وعمليات تشغيل العمالة المواطنة والاسيوية . واستمر هذا التراجع الاقتصادي بالانحدار حتى فقد الدينار الاردني في

نهاية الثمانينات نصف قيمته او اكثر من ذلك ، وارتفعت نسبة البطالة بعد ان كانت شبه معدومة في بداية الثمانينات .

وفي مناخ هذه التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية وقعت احداث نيسان ، حيث قامت مظاهرات صاخبة في معان ومدن اردنية اخرى ادت الى صدامات مع قوات الامن ، واستقالت حكومة زيد الرفاعي بسببها ، وبدأت مرحلة جديدة من الديمقراطية والعمل السياسي .

شهدت الجماعة تطورات وتفاعلات تنظيمية انتقلت بها الى مرحلة جديدة ، فقد تغيرت قيادة الجماعة في هذه المرحلة بالكامل ، عدا المراقب العام محمد عبد الرحمن خليفة . وانضم الى الجماعة اعداد كبيرة من الشباب من طلاب المدارس والجامعات والكليات .

وحدثت تطورات كبيرة في الفكر الاسلامي الحركي ، فاصبح إلى جانب فكر الدعوة والاصلاح فكر آخر مستمد اساساً من كتب سيد قطب وبخاصة في «ظلال القران» و «معالم في الطريق» ، وهو فكر انقلابي تغييري يرى في المجتمعات والاوضاع القائمة جاهلية يجب تغييرها من اساسها واقامة مجتمع اسلامي جديد . وقد انتشرت كتب سيد قطب ومحمد قطب في هذه المرحلة انتشاراً واسعاً ، وكانت تعاد طباعتها تباعاً في عمان وبيروت والقاهرة حتى ان الكتاب الاسلامي بعامة ، وكتب سيد قطب بخاصة كانت اكثر الكتب مبيعاً في الاسواق والمكتبات .

قدم المد الاسلامي والاحداث في الخارج زخماً واهمية اضافية للجماعة ، مثل الثورة الاسلامية في ايران ، والمواجهات العسكرية للاسلاميين مع الحكم في سورية ، وافغانستان ، جعلت الجماعة في مقدمة القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة على الساحة المحلية .

وامتد نفوذ الجماعة الى الاتحادات والجمعيات الطلابية في الجامعات والكليات والنقابات المهنية ، كما كان لاعضائها وناشطيها حضور فاعل وكبير في وزارتي التربية والتعليم ، والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

وبدأت الجماعة تتعرض للتضييق بدءاً من منتصف الثمانينات ، وذلك بعد عودة العلاقات مع سورية وتشكيل حكومة السيد زيد الرفاعي ، حيث اعتقل عدد من قياداتهم في الجامعات اثر احداث اليرموك عام ١٩٨٦ ، واعتقل آخرون لاسباب مختلفة ، وفصل عدد كبير منهم من وظائفهم ، وامتنعت الحكومة عن توظيف كل من يشتبه بعلاقته مع الجماعة الاسلامية او انتمائه اليها ، واستمر ذلك حتى عام ١٩٨٩ .

٣-١- معسكرات الجهاد (١٩٦٨-١٩٧٠) :

اقامت المنظمات الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ معسكرات للتدريب والعمل الفدائي على الساحة الاردنية . وشارك الاخوان من خلال حركة فتح في اقامة ثلاثة معسكرات فدائية ، ونفذوا مجموعة من العمليات العسكرية ضد اهداف اسرائيلية . وكان يعمل في هذه المعسكرات في اواخر عام ١٩٧٠ حوالي مائة وثمانين شاباً متفرغاً ، اضافة الى كثير من المتطوعين في الاجازات الصيفية او على فترات متقطعة[١] .

« وفي هذا الجو انطلقت موجة اهتمام بعض تنظيمات الاخوان المسلمين بحركة المقاومة ، واصبح موضوع العمل الفدائي الشغل الشاغل لاجتماعات المكتب التنفيذي ومؤتمر قادة الاخوان في الدول العربية . وكان يحمل لواء الدعوة الى فكرة اقامة معسكرات التدريب والعمل الفدائي ، الاخوان الاردنيون والسودانيون والمصريون (المهاجرون خارج مصر) والكويتيون ، واعترض على الفكرة الاخوان الفلسطينيون (تنظيم قطاع غزة) ، فيما وقف السوريون واللبنانيون والعراقيون موقفاً غير واضح » [٢] .

اشرف على هذه المعسكرات مجموعة من الاخوان المصريين الذين شاركوا في حرب ١٩٤٨ وعمليات قناة السويس (١٩٥١-١٩٥٤) ، مثل عبد العزيز علي (ابو اسامة) ، وصلاح حسن (ابو عمرو) ، ومحمود حسن (ابو خليل) ، وشاركت في هذه المعسكرات ، الى جانب الاخوان الاردنيين والفلسطينيين ، مجموعات من الاخوان السوريين والسودانيين وجنسيات اخرى باعداد قليلة . ومن الناشطين والقياديين في هذه المعسكرات الشيخ عبد الله عزام ، واحمد نوفل ، وذيب انيس ، وتوفيق ابو الرب .

ومن اهم عمليات الاخوان العسكرية ، عملية مشروع « روتنبرغ » ، حيث قامت مجموعة منهم بمهاجمة المشروع . وقد تدخل الجيش الاردني لانقاذ جرحى الاخوان وتغطية انسحابهم ، جرح في اثناء العملية قائد كتيبة الجيش الاردني في اثناء محاولته انقاذ قائد العملية الجريح[٣] .

وفي ٥ حزيران ١٩٧٠ (ذكرى حرب حزيران) ، هاجم ستة من الاخوان معسكراً للجيش الاسرائيلي كان يزوره مراسلان صحفيان من كندا والولايات المتحدة ، وقالت مصادر اسرائيلية ان عدد القتلى كان اثنا عشر اسرائيلياً ، واستشهد في هذه العملية ثلاثة من الاخوان [٤] .

وفي ١٩٧٠/٨/٢٩ (ذكرى اعدام سيد قطب) ، رتب الاخوان بقيادة صلاح حسن لعملية كبيرة استهدفت رتلاً من الدبابات الاسرائيلية تمر دورياً في منطقة شمال فلسطين قرب مستعمرة كفار روبين ، ثم نصب كمين للمسؤولين الاسرائيليين اذا زار احدهم موقع العملية . ويبدو ان الجيش الاسرائيلي اكتشف (بطريقة ما) تحركات الاخوان وتحضيراتهم للعملية ،

فاعد كميناً لهم في اثناء عودتهم من ضفة النهر ، حيث كانوا ينصبون الرشاشات والصواريخ استعداداً للعملية في اليوم التالي ، وكان الكمين يتكون من فصيل كامل اخذ مواقع في الضفة الشرقية قريباً من بلدة المشارع .

حدثت معركة عنيفة بين الطرفين في اراضي الغور في الضفة الشرقية قتل فيها ثلاثة عشر اسرائيلياً ، واستشهد قائد العملية صلاح حسن (مصر) ومحمود البرقاوي (الاردن) وزهير سعدو (سوريا) (٥) .

وكان ممن شاركوا في هذه المعسكرات من سورية عبد الستار الزعيم الذي عاد الى سورية وكان من قادة الطليعة المقاتلة التي اسسها مروان حديد ، وخاضت حرب عصابات ضد الحكومة السورية في نهاية السبعينات ، وقد قتل الزعيم في اثناء تلك الفترة في احدى المواجهات مع الشرطة السورية ، ومنهم ايضاً الوزير السوداني محمد صالح عمر الذي عاد الى السودان وتولى منصباً وزارياً ثم قتل بعد انقلاب النميري ١٩٦٩ في مواجهة مع الطيران المصري المساند للانقلاب في جزيرة ابا مع قوات الامام مهدي والانصار ، وذلك في عام ١٩٧٠ .

واستشهد في تلك العمليات : مهدي الادلبي (سوري) ورضوان كريشان (اردني) ، ومحمد سعيد باعباد (يمني) ، وابراهيم عاشور (فلسطيني) ، ورضوان بلعا (سوري) ، ونصرالعيسي (سوري) ، وسليم المومني (اردني) .

وقد اثارت المعسكرات جدالاً وخلافاً تنظيمياً غير ما حدث بين قيادات الاقطار العربية ، فقد كان بعض الاخوان ، ومنهم محمد ابو فارس ، يعارضون فكرة العمل العسكري من خلال «فتح» ، ولا يؤمنون بجدوى مثل هذا العمل .

في تقديمه لكتاب صلاح حسن «المصطفى» ، يقول عبد الله السيسي : إن صلاح حسن واخاه محمود ، تركا المعسكرات برغم انهما هما اللذان قاما بتأسيسها وتدريب الشباب ، وخرجا من الاردن ، وعادا إلى الكويت ، حيث كانا يعملان هناك من قبل ، والسبب هو «اضطراب وضع المجموعة ، والمشاكل التي اثارها تدخل المتزعمين من المخلفين في شؤون المجموعة وقيادتها ، وترك صلاح حسن ذلك الجو الخانق في اواخر سنة ١٩٦٩»(٦) ولكنهما عادا مرة أخرى . . وربما يكون من اسباب هذه المشكلات ازدواجية القيادة والمرجعية .

واوقفت هذه المعسكرات بسبب احداث ايلول ١٩٧٠ وما تبعها من حرب اهلية بين المنظمات الفدائية والحكومة الاردنية . وقد جرت محاولات لنقل هذه المعسكرات إلى لبنان كما انتقلت المنظمات الفدائية إلى هناك . ولكن قيادة الجماعة رفضت ذلك باصرار(٧) .

جاء تولي د . اسحق فرحان بعد ذلك مباشرة لوزارتي التربية والتعليم ، والاوقاف والشؤون الاسلامية فرصه مناسبة لاعادة دمج شباب المعسكرات مرة اخرى في الوظائف والحياة العامة

وارسال عدد منهم في بعثات دراسية لاتمام دراستهم العليا .

ولعل في هذا ما يؤيد ما ذهب اليه الدكتور ابو عزة من ان حماس الاخوان للمشاركة العسكرية كان «بسبب خوفهم على امنهم الذاتي ، اذ ان الساحة الاردنية كانت تعج بالتنظيمات المسلحة التي كان اكثرها معادياً لهم ، لذا كانوا يتوجسون شراً ، ويخشون ان يتعرضوا للتصفية الجسدية على ايدي البعثيين والشيوعيين والناصريين ، بيد انهم استنكفوا ان يعلنوا هذه المخاوف ، وحملوا بدلاً عن ذلك راية الدعوة الى انشاء قوة اخوانية مقاتلة مسلحة تتخذ لها قاعدة في الاراضي الاردنية تنطلق منها لمباشرة الجهاد ضد العدو الاسرائيلي» [٨] .

«وربما لم يبحث الاخوان الاردنيون الامر بينهم مباشرة ، وتهربوا من مواجهة انفسهم بحقيقة مشاعرهم ودوافعهم ، واختاروا شعاراً زاهياً ينسجم مع ما يتطلبه السوق ، دون وعي بتطور هذا الموقف النفسي» .

وقد حدث بالفعل ان اخذ رجال الجبهة الشعبية في وضح النهار سيارتي « لاند روفر » تبرع بهما احد الاخوان الكويتيين للمعسكرات ، وكانتا تقفان على مدخل جمعية المركز الاسلامي في عمان»[٩] .

كان الاخوان الفلسطينيون (تنظيم قطاع غزة) يستندون في رفضهم فكرة العمل الفدائي الى انها تقوم في حالة تمزق واختلاف عربي وفلسطيني لا يرشحها الى حشد مكافئ لمهمة تحرير فلسطين ، وكانوا يرون أن ساحة العمل الفدائي قد اغرقتها الانظمة العربية بمنظمات واحزاب لا هم لها سوى ان تكون موجودة تمثل مركز قوى لهذه الحكومات والقوى السياسية او لتنفيذ مخططات مشبوهة بغرض تفجير الصراعات الداخلية ، او استدراج حركة المقاومة الى الصراع مع الحكومات العربية .

وتوقع الاخوان الفلسطينيون عدم استمرار المقاومة على الساحة الاردنية لانها تتصرف وتفكر بطريقة ستجعل الحكومة الاردنية تخرجها من الاردن حتماً[١٠] .

٣-٢- تفاعلات تنظيمية وفكرية :

تولى د . اسحق فرحان ، وكان احد قياديي الاخوان ، وزارتي التربية والتعليم ، والاوقاف والشؤون الاسلامية في حكومة السيد وصفي التل التي تشكلت في ١٩٧٠/١٠/٢٨ ، واستمر في الوزارة في حكومة السيد احمد اللوزي الاولى (١٩٧١/١١/٢٩) والثانية (١٩٧٢/٨/٢١) .

واحتفظ بحقيبة وزارة الاوقاف فقط في حكومة السيد زيد الرفاعي (١٩٧٣/٥/٢٦) بدلاً عن وزارتي التربية والاوقاف في الحكومات السابقة ، واستقال من الوزارة في ١٩٧٣/١١/١٠ .

يقول د . اسحق فرحان انه استشار اعضاء المكتب العام للجماعة كلاً على انفراد ، وطلب ان يردوا له جواباً بالرفض أو بالموافقة بسرعة لأنه ملتزم بالرد في فترة وجيزة ، ولم يبلغه احد

من اعضاء المكتب رأياً بالرفض ، فوافق على المشاركة في حكومة السيد وصفي التل(١١) .

لكن قيادة الجماعة اصدرت فيما بعد قراراً بتجميد عضوية د . اسحق فرحان في الجماعة ، وظلت عضويته مجمدة حتى عام ١٩٨٠ . وتولى د . اسحق فرحان في اثناء هذه الفترة رئاسة الجمعية العلمية الملكية ، والجامعة الاردنية ، وعين عضواً في المجلس الوطني الاستشاري ، ثم استقال فيما بعد .

وادى الاقبال المتزايد على الجماعة بين الشباب إلى اختيار قيادة جديدة للجماعة تختلف إلى حد كبير عن قيادة الجماعة طوال الستينات والسبعينات .

وكان من قادة الجماعة في اوائل السبعينات د . عبد الله عزام الذي انهى دراسة الدكتوراة بعد ايقاف العمل الفدائي وعاد ليعمل مدرساً في الجامعة الاردنية . وعمل د . عزام على تنمية اتجاه جديد في الجماعة مبني على فكر سيد قطب ، وبرامج تربوية جديدة ، اتخذت طابع التدريب الرياضي واقامة المخيمات التربوية والتدريبية ، والعمل في المساجد بكثافة .

وكان ، إلى جانب د . عزام ، دور كبير للمشاركين في معسكرات الجهاد مثل : د . أحمد نوفل ، والشيخ ذيب أنيس ، والمهندس احمد الأزايدة . وتأكدت لهذا الاتجاه قيادة الجماعة على نحو يعتمد على عنصر الشباب والعمل التربوي والمسجدي ونشر الدعوة على نطاق واسع .

وفي عام ١٩٧٨ انتخب مجلس شورى ، ومكتب تنفيذي كان من اهم اعضائه : د . محمد ابو فارس ، د . همام سعيد ، المهندس احمد الازايدة ، الاستاذ ابراهيم خريسات . وواصلت هذه المجموعة عملها على اساس نشر الدعوة في المساجد والمدارس والكليات ، والمشاركة في الحياة العامة ، واقامة المهرجانات والاحتفالات .

بدأت الجماعة عملية مراجعة لمنهج سيد قطب والتكفير وتجهيل المجتمع والتعامل مع الحكومات والمجتمعات ، وخففت كثيراً من الحدة والمنهجية التي كان رائدها د . عبد الله عزام في السنوات السابقة .

ووضعت مناهج تربوية وتثقيفية جديدة انتزعت منها معظم كتب سيد قطب ، وصارت على اساس ثقافة اسلامية متنوعة ومنهجية تشبه مناهج كليات الشريعة ، ومستمدة من فروع الثقافة والمعرفة الاسلامية : السيرة ، والفقه ، وأصول الفقه ، والحديث ، والتفسير ، وفقه الدعوة .

وفي الدورة التالية في عام ١٩٨٢ ، بدأ يتبلور في الجماعة اتجاهان فكريان وتنظيميان ، احدهما مبني على التفاعل مع المجتمع والحوار مع الحكومات والاتجاهات والقوى السياسية والمشاركة في تنمية المجتمع وبنائه ، والثاني يرى تجميع الشباب على اساس التربية الاسلامية بعيداً عن العمل العام الذي يسهم في« ترقيع كيانات الجاهلية» على حد تعبير هذا الاتجاه ،

وهو يشرك الحركة الاسلامية في المسؤولية عن اخطاء ومشكلات لم تكن هي سببها ، وانما الانظمة الحاكمة ، والابتعاد عن الشريعة الاسلامية .

وكان من رواد الاتجاه الاول يوسف العظم واحمد الازايدة واسحق فرحان ، فيما يعبر عن الاتجاه الثاني محمد ابو فارس وهمام سعيد ، وكان يؤيدهما لاسباب أخرى ، ليست فكرية أو منهجية ، قياديون آخرون مثل علي الحوامدة وابراهيم خريسات والمراقب العام محمد عبد الرحمن خليفة ، وهؤلاء وان كانوا يتفقون في الرأي والنظرة العامة مع الاتجاه الاول ، الا أنهم كانوا يتحالفون ضده ، ربما لأسباب تنافسية على القيادة والتوجيه .

شارك الاتجاه الاول في العمل العام من خلال جمعية المركز الاسلامي التي انشأت المستشفى الاسلامي ، وكلية المجتمع الاسلامي في الزرقاء ، ومدارس اسلامية في عمان والزرقاء واربد والكرك . كما دخل بعض الاخوان من الاتجاه الاول في الانتخابات البلدية ، ونجح احمد الازايدة رئيساً لبلدية مادبا ثلاث مرات . وانتخب عبد الرزاق طبيشات الذي كان يؤيده الاخوان رئيساً لبلدية اربد ثلاث مرات ايضاً ، وانتخب د . هاني الطهراوي رئيساً لبلدية سحاب .

ولكن الاتجاه الثاني الذي كان يمسك بزمام التنظيم والقيادة الداخلية للجماعة قام بعمليات اقصاء وحصار واسعة للاتجاه الأول ، فاستقال أحمد الازايدة ويوسف العظم من المكتب التنفيذي قبل ان يتم دورته الاعتيادية بسنتين . واقيلت قيادة الجمعية والمستشفى بالكامل ، ووضع بدلاً عنها مجموعة من انصار ومؤيدي الاتجاه الثاني .

واحكم التيار الثاني سيطرته على الجماعة بالكامل عام ١٩٨٦ ، فاسند المكتب التنفيذي والاقسام واللجان وادارات جمعية المركز وجميع المسؤوليات حتى التوجية والتثقيف ، ومنع الاتجاه الاول من ممارسة اي دور بما فيه ان يكون طبيباً في المستشفى الاسلامي أو مدرساً في مدارس وكليات جمعية المركز الاسلامي .

واعلن عن تشكيل قيادة للتنظيم العالمي للاخوان المسلمين كان محمد عبد الرحمن خليفة هو الناطق باسمه ، ولم يعلن عن المرشد العام الجديد للجماعة بعد وفاة حسن الهضيبي حتى عام ١٩٨٢ ، حيث اعلن الاستاذ عمر التلمساني مرشداً عاماً ومحمد عبد الرحمن خليفة نائباً له اضافة إلى نائبين مصريين . ويشير ذلك الى ان الجماعة في الاردن كانت تأتي في المرتبة الثانية من حيث القوة والاهمية بعد مصر علماً بأن مكتب الارشاد للتنظيم العالمي يتكون من أغلبية مصرية .

وبانتشار المد الاسلامي ، ازدهر الفكر الاسلامي ، وبدأت المكتبات تغص بالكتب الاسلامية ، وانشئت مجموعة دور نشر تهتم بالكتاب الاسلامي ، مثل دار الفرقان ، ودار البشير

لصاحبها رضوان دعبول الذي يملك مؤسسة الرسالة في بيروت ، والرسالة الحديثة ، ودار الارقم ، ودار عمار .

وظهرت كتب اسلامية كثيرة جداً ، لسيد قطب ، ومحمد قطب ، ومحمد الغزالي ، وسعيد حوى ، وفتحي يكن ، ونشأت ظاهرة التكرار والتخليص والتسميات الاسلامية لكتب وعناوين مستفيدة من الاقبال الكبير على الكتاب الاسلامي .

ويلاحظ في الاردن أنه بالرغم من نشاط النشر في مجال الكتب الاسلامية ، فإن معظم ما ألف من كتب اسلامية كان يغلب عليه التكرار والتخليص وعدم الاصالة والابداع . كما أنه برغم كثرة اساتذة الجامعات من اعضاء الحركة الاسلامية وقيادييها ، فان ما نشر لهم في مجال الدراسات العلمية المحكمة ، كمجلة الجامعة الاردنية (دراسات) وابحاث اليرموك ومؤته قليل جداً .

٣-٣- العمل العام السياسي في هذه المرحلة :

انشأ الاخوان بالتعاون مع شخصيات اسلامية وعامة جمعية المركز الاسلامي عام ١٩٦٥ ، وانشأت الجمعية ، المستشفى الاسلامي في عمان ، ويعد من اهم المستشفيات في الاردن ، يعمل فيه اكثر من الف طبيب وممرض وموظف . وأنشئت فروع للجمعية في معظم المدن الاردنية ، قامت بدورها بإنشاء مراكز اسلامية ومدارس وكليات ومساجد ولجاناً للعمل الخيري والايتام .

وربما تكون جمعية المركز الاسلامي اليوم اكبر مؤسسة شعبية تطوعية للعمل الخيري في الاردن ، فهي تدير المستشفى الاسلامي في عمان والعقبة ، ومدارس كبيرة في عمان والزرقاء واربد والكرك ، وكلية مجتمع في الزرقاء ، ومساجد ومراكز اسلامية ولجاناً خيرية ورعاية ايتام .

وعندما اعيدت الحياة النيابية عام ١٩٨٤ ، شارك الاخوان في الانتخابات التمثيلية لملء ثمانية مقاعد شاغرة في المجلس بمرشحين ثلاثة من الاخوان : احمد الكوفحي (اربد) ، عبد الله العكايلة (الطفيلة) ، عبد المجيد ذنيبات (الكرك) ، وأيدت الجماعة ليث شبيلات مرشح عمان ، والذي كان يعد حتى عام ١٩٨٩ ، احد نواب الحركة الاسلامية وان لم تربطه علاقة تنظيمية بجماعة الاخوان المسلمين . ونجح من مرشحي الاخوان احمد الكوفحي في اربد وعبد الله العكايلة في الطفيلة ، وكان نجاح النواب الاسلاميين بأغلبية كبيرة وبفارق كبير بينهم وبين منافسيهم في الانتخابات .

شارك الاخوان ايضاً في الانتخابات البلدية في اربد ومادبا وسحاب والعقبة ، ونجحوا فيها ايضاً .

وفي عام ١٩٧٤ ، وصل الاتجاه الاسلامي الى قيادة اتحاد الطلبة في الجامعة الاردنية لأول

مرة بعد ما كان يقوده في السنوات الفائتة اليساريون والقوميون . ولكن الاتحاد الغي في نهاية العام ، وحلت محله جمعيات طلابية للكليات والاقسام ، ورغم ذلك فقد ظل الاخوان والاتجاه الاسلامي يسيطر على هذه الجمعيات حتى اعيد اتحاد الطلبة ، ولا زال الاسلاميون ينتخبون له باغلبية كبيرة . ووصل الاخوان الى قيادة معظم الاتحادات والجمعيات الطلابية في الجامعات والكليات .

وشارك الاخوان ايضاً في الانتخابات النقابية ، وحققوا نجاحات محدودة في نقابات المهندسين والاطباء والمحامين .

لم يكن العمل السياسي قبل استئناف الحياة البرلمانية عام ١٩٨٤ شيئاً يذكر في عمل جماعة الاخوان المسلمين ، فقد كان يقتصر على البيانات التي تصدرها الجماعة في المناسبات المختلفة او بيان موقفهم ورايهم في الخطب والمحاضرات والمهرجانات .

وبعد استئناف الحياة النيابية صار للأخوان ثلاثة نـــواب (يوسف العظم ، وعبد الله العكايلة ، واحمد الكوفحي) ، اضافة الى ليث شبيلات الذي كان ينسق مع نواب الاخوان . وحجب نواب الاخوان الثقة عن حكومة السيد عبيدات ثم حكومة السيد زيد الرفاعي ، وهما الحكومتان اللتان تشكلتا في فترة ١٩٨٤-١٩٨٩ .

وسعى نواب الاخوان مع ثلاثين نائباً آخرين (كان عدد اعضاء مجلس النواب حينذاك ستين) لسن قانون الزكاة . كما ايدهم عشرون نائباً لتحريم تصنيع وبيع الخمر على المسلمين .

وشارك الاخوان بفعالية وحماس لحشد التأييد الشعبي لنشاطات الاسلاميين العسكرية في سورية ، والثورة الاسلامية في ايران . وكان موقفهم من سورية متفقاً مع موقف الحكومة ، حيث كانت العلاقات الاردنية السورية تمر باسوأ مراحلها . وعمل الاخوان على ايواء الاخوان السوريين الفارين من سورية ، وسهلت الحكومة اقامتهم ونشاطهم السياسي .

ادى تطور الاحداث الى حشد متبادل للقوات على حدود البلدين ، والقي القبض على مجموعات سورية حاولت اغتيال شخصيات اردنية . وقامت عناصر من الحكومة السورية باغتيال احد المعارضين السوريين (عبد الوهاب البكري) في وسط مدينة عمان ، والقت الشرطة القبض غلى الفاعلين وهم يحاولون الفرار الى سورية وكانوا ثلاثة من السوريين احدهم دبلوماسي ، وقد نفذ حكم الاعدام في اثنين منهم ، بينما أعيد الدبلوماسي الى بلده .

وتعارض موقف الاخوان السياسي مع موقف الحكومة من الثورة الاسلامية في ايران والحرب العراقية الايرانية ، فالحكومة الاردنية وان اعلنت تاييدها للحكومة الاسلامية الجديدة في ايران ، فقد ظلت علاقتها بايران حذرة بعد الشاه ، ثم تطورت الى خلاف كبير بعد الحرب العراقية الايرانية ، حيث ايدت الحكومة الاردنية العراق بقوة ، وافسحت ميناء العقبة لاستيراد

احتياجات العراق بعد ان اصبح الخليج العربي غير آمن للملاحة البحرية المتجهة من العراق واليه بسبب التهديد الايراني .

وفشلت مواجهات الاسلاميين العسكرية مع الحكم في سورية ، حيث بدأت عناصرها منذ اواخر عام ١٩٨٠ تخرج جماعياً الى الاردن والعراق ، وصفيت معظم القواعد المتبقية لها داخل سورية . وكانت نهاية مطاف الثورة ما سمي «باحداث حماة» عام ١٩٨٢ ، عندما حدثت مواجهة بين مقاتلي الاخوان في حماة والجيش السوري ، وقد قصفت المدينة بالمدفعية ، وابيد الآلاف من السكان ، وتحولت نشاطات الاسلاميين الى عمل سياسي في الخارج معظمه في العراق ، وشكل «التحالف الوطني لانقاذ سورية» بقيادة الأخوان السوريين .

وبدأت الحكومة الاردنية تسعى الى تحسين علاقتها مع سورية واستعادة وضعها السابق ، وكان طبيعياً ان يتم ذلك على حساب الاخوان المسلمين ، فبدأت العلاقة بينهم وبين الحكومة بالتوتر والتراجع .

لقد كان المد الاسلامي ظاهرة عالمية شملت معظم الدول العربية والاسلامية . فقد حقق حزب الرفاه الاسلامي في تركيا نجاحات انتخابية ، وشارك في حكومة ائتلافية . كما شاركت الجماعة الاسلامية في باكستان في الحكومة التي شكلها ضياء الحق باربعة وزراء . وحققت الثورة الاسلامية في افغانستان انتصارات عسكرية على الحكومة الماركسية واضطرت الاتحاد السوفياتي إلى التدخل العسكري المباشر في افغانستان . وفي السودان عقد نظام النميري مصالحة مع المعارضة الاسلامية ، وشارك الاخوان المسلمون في الحكومة السودانية ، وشغل رئيسهم حسن الترابي منصب وزير العدل ثم نائب رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية .

قدم هذا المد الاسلامي العالمي زخماً واهمية اضافية للاخوان المسلمين في الاردن وكانت نشاطاتهم ومهرجاناتهم تستقطب آلاف المؤيدين . فقد امتلأ المسجد الحسيني وساحته الامامية بالجمهور القادم لحضور مهرجان التضامن مع الثورة الاسلامية الايرانية . وكانت الصورة نفسها تتكرر في مناسبات شتى ، مثل الاحتفالات التي كانت تقيمها الجماعة بمناسبة الهجرة النبوية أو المولد النبوي ، والاسراء والمعراج ، او المحاضرات التي يدعى اليها قادة الاخوان ، مثل عبد الله عزام ، ويوسف العظم .

٣-٤- تراجع العلاقة مع الحكومة (١٩٨٤ - ١٩٨٩) :

شكل المد الاسلامي الذي انتشر بسرعة كبيرة ترافقه احداث خارجية مهمة منبثقة عنه ايضاً (ايران ، سورية ، افغانستان ، باكستان ، السعودية ، مصر ، تركيا ، المغرب ، السودان) شكل تحدياً جديداً للحكومة ، فاتجهت للتعامل معه بما لا يؤدي إلى سيطرته الكاملة على

الشارع والجماهير ، أو يؤدي الى فلتان زمام الامور من يدها .

لقد اجلت مواجهات الاسلاميين العسكرية مع الحكم في سورية هذه المواجهة لأن الحكومة الاردنية كانت بحاجة إلى الاخوان لمواجهة التهديد السوري وللتنسيق مع المعارضة السورية . وان حدثت في هذه الفترة احداث متفرقة ، فقد فصل د . عبد الله عزام من الجامعة الاردنية ، وفصل سليمان الحوامدة وعاطف حماشة وكاظم عايش من وزارة التربية والتعليم ، وفصل آخرون من وظائفهم ، كما اعتقلت مجموعة من طلاب الجامعة بناء على معلومات من الحكومة السورية بأنهم يتعاونون مع الاخوان السوريين ويشاركون في الاتصال مع قواعد الاخوان في سورية وتمويل انشطتهم العسكرية .

وبعد انتهاء نشاطات الاسلاميين العسكرية في سورية بالفشل ، بدأت الحكومة تراجع سياستها في العلاقة مع سورية والاخوان في الداخل . في هذا السياق ، جاء تأليف حكومة السيد زيد الرفاعي بعد استقالة حكومة السيد احمد عبيدات في عام ١٩٨٥ .

استهل الرفاعي عهده بزيارة سورية ، واجتمع برئيس الوزراء السوري عبد الرؤوف الكسم . وبعد ذلك بدأت الأمور بالنسبة للاخوان بالتراجع والتدهور السريع . فقد انتقد الملك اتجاه كثير من الوعاظ والخطباء في المساجد ، وطالب بقانون لضبط خطباء المساجد وعدم خروجهم عن حدود الوعظ الديني .

صدر بعد ذلك قانون الوعظ والارشاد الذي سمح بمحاصرة الخطباء ومراقبتهم واعتقال اعداد كبيرة منهم بسبب انتقادهم للحكومة في المساجد ، وصار بموجب هذا القانون وجوب اخذ موافقة مسبقة على الوعظ والافتاء . وبعد ذلك باسبوع قدم الاردن اعتذاراً رسمياً لسورية بسبب الاعمال التي كان يقوم بها الأخوان ضد الحكم السوري .

وجاء في الرسالة التي وجهها الملك حسين إلى رئيس الوزراء السيد زيد الرفاعي بهذا الخصوص : «وفجاة تنكشف الحقيقة ، وتبين ما كنا نجهله من أمر ، ويظهر ان البعض ممن كانت لهم صلة بما كان يحدث في سورية من اعمال دموية يتواجدون في ديرتنا ويأوون إلى بيوت القلة ممن في قلوبهم زيغ ، المتسربلين باردية ديننا الحنيف ، والمرتبطين بتنظيم دولي اتخذ من عدد من العواصم والمدن الغربية والعربية والاسلامية اماكن آمنة للتخطيط فيها والانطلاق بنشاطاتهم الدموية منها . اذكر هذا لأعلن :

أولاً : الحقيقة على الملأ جميعاً حول اول خدعة انطلت علي وعلى الغالبية العظمى من ابناء الوطن المؤمنين وليعلم الناس كافة ان ما وقع مازال يحز في نفسي حتى الآن لانني ما اعتدت ابداً على انكار الحقيقة أو التستر على الضلال .

ثانياً : لأنبه الجميع إلى شرور هذه الحفنة الفاسدة المفسدة وقطع الطريق على ما تخطط في

الظلام بهدف تفريق الصف واثارة الفتن من خلال تسييس الدين الحنيف واخضاعه لاعتبارات سياسية . وانا واثق من ان اسرتنا الواحدة ستكون قادرة على تمييز الخبيث من الطيب .

وثالثاً : لأحذر هذه الفئة الضالة المضلة التي اساءت إلى ثقتنا بأن لا مكان بعد اليوم لغادر أو ماكر أو متآمر . . ولن نسمح لأحد أن يصنع المحن ، أو يزرع الفتن بين الاردن واشقائه ، ومن أساء لعربي فقد اساء لنا »(١٢) .

وبعد أحداث الاعتصام في جامعة اليرموك في النصف الاول من ايار ١٩٨٦ بسبب الخلاف بين الطلاب وادارة الجامعة حول رسوم التدريب الصيفي لطلاب كلية الهندسة ، فصل مجموعة من الاساتذة والموظفين من الاخوان . وخلال النصف الثاني من الثمانينات ، تعرض الكثيرون من الاخوان للاعتقال لفترات مختلفة ، مثل عبد المنعم ابو زنط الذي اعتقل بموجب قانون الوعظ والارشاد ، وفصل عشرات الاخوان أو مؤيديهم من وظائفهم ، واحياناً لمجرد الشبهة ، ومنع من التوظيف كل من عرفت له علاقة ما بالأخوان أو شارك في النشاطات الطلابية للجامعات التي كانت تؤديها الجمعيات الطلابية ، وحجزت جوازات سفر اعداد كبيرة ، وحرم من حسن السلوك الذي يشترط الحصول عليه من دائرة المخابرات العامة للعمل في الخارج أو العمل في القطاع الخاص .

وقد استمر هذا التضييق على الأخوان ومؤيديهم حتى احداث نيسان عام ١٩٨٩ التي انطلقت من مدينة معان ومدن الجنوب الأخرى ، في اجواء انهيار سعر صرف الدينار الاردني وارتفاع نسبة البطالة وزيادة الاسعار والضرائب ، فاستقالت حكومة السيد زيد الرفاعي ، وشكلت حكومة بقيادة الامير زيد بن شاكر التي بدأت باعادة الحريات والحقوق ، واجرت انتخابات نيابية لاول مرة بعد تغييب استمر اثنتين وعشرين سنة . وبدأت مرحلة جديدة في مسار الاردن والحركة الاسلامية .

٤- المرحلة الرابعة (١٩٨٩-١٩٩٦) : الديمقراطية

تعرض الاردن في اواخر الثمانينات إلى أزمة اقتصادية حادة ادت إلى تخفيض سعر الدينار بنسبة ٥٠٪ من قيمته التي استقر عليها عقوداً من الزمن . وادى هذا التخفيض إلى سلسلة من الأزمات الاقتصادية وموجة من العنف والاحتجاج صاحبها تراكمات من الفساد المالي والاداري وانتهاكات للحريات العامة والحقوق السياسية .

احتوى الملك حسين الأزمة بتشكيل حكومة جديدة واجراء انتخابات نيابية ، والغيت الأحكام العرفية ، وأطلقت التعددية الحزبية ، وحريات الصحافة والنشر ، ورفعت القيود على حق العمل والسفر المطبوعات ، واعيدت جوازات السفر المحجوزة لدى الجهات الامنية الى اصحابها ، واعيد المفصولون من اعمالهم لاسباب سياسية ، وخفضت رقابة الأجهزة الأمنية على التوظيف والجمعيات والنوادي .

واجريت انتخابات نيابية عام ١٩٨٩ ، ثم عام ١٩٩٣ ، وانتخابات بلدية شاملة عام ١٩٩٥ ، لأول مرة في الاردن بعدما كانت تجري لكل بلدية في موعد خاص بها .

كانت الحركة الاسلامية اكثر القوى السياسية نجاحاً وحضوراً في الانتخابات النيابية والنقابية والطلابية التي اجريت في هذه الفترة ، فقد احرزت في المجلس النيابي الحادي عشر (١٩٨٩) ٢٢ مقعداً ، اضافة إلى حوالي عشرة مقاعد للاسلاميين المستقلين ، وفي عام ١٩٩٣ احرزت ١٧ مقعداً .

ادت الديمقراطية بمجملها إلى تعديلات مهمة على الخريطة السياسية للبلد ، فقد اصبحت الحركة الاسلامية بمواقفها ورؤيتها تسهم في مدخلات العمل والتشريع والرقابة والقضايا الوطنية والعامة بعدما ظلت في الفترة السابقة في موقع المراقب ، أو الغائب ، أو المهمش .

وتراجعت اهمية شخصيات ومراكز قوى سياسية لعبت دوراً فاعلاً في السياسة الاردنية . وانشيء اثر صدور قانون الاحزاب اثنان وعشرون حزباً سياسياً تتوزع بين اليسار والوسط ، وحزب اسلامي واحد هو جبهة العمل الاسلامي .

وصدرت بعد قانون المطبوعات والنشر عشرات الصحف الجديدة ، اغلبها اسبوعية ، وهي إما صحف حزبية أو مستقلة .

ولكن الأحزاب ، عدا حزب جبهة العمل الاسلامي ، والصحافة لم تأخذ موقعاً مهماً أو مساحات كبيرة في الرأي العام والتأثير السياسي والاعلامي . فلا زالت الساحة السياسية مقسومة (كما تدل نتائج الانتخابات النيابية والنقابية) بين الوسط المؤيد للحكومة وبين الحركة الاسلامية . وتحتكر اكثر من ٨٠٪ من جمهور الصحافة ، صحيفتا الرأي والدستور شبه الرسميتين .

وادى التراجع الاقتصادي إلى تغيير سريع في بنية المجتمع وتركيبته ، والى ظهور اتجاهات جديدة اجتماعية وسياسية وحضارية ، فقد اتسعت مساحة الفقر ، وتلاشت الطبقة الوسطى . وتحولت تركيبة المجتمع من اغلبية متوسطة واقليتين ، احداهما فقيرة والأخرى غنية ، إلى اغلبية فقيرة واقلية غنية ، ونشأت طبقتان جديدتان لم تكونا واضحتين من قبل : مجموعة فقيرة فقراً مدقعاً تساوي حوالي ١٠٪ من السكان ، ويقل دخل العائلة الشهري منها عن ستين ديناراً ، وهذا يعني انها عاجزة عن توفير المتطلبات الضرورية للحياة . والفئة الثانية هي مجموعة بالغة الثراء ، ليس ثمة معلومات محددة عنها بالأرقام ، ولكنها تبدو واضحة في سلسلة من مظاهر طارئة على المجتمع الاردني (قصور فخمة بالغة البذخ والترف ، واحياء جديدة غارقة في عالمها الخاص البعيد عن مستوى الحياة في الاردن ، بمدارسها وشوارعها وانديتها ، وسيارات فارهة ، ومراكز تجارية مليئة ببضائع مترفة لا يستطيع شراءها معظم الناس) .

وذكرت مصادر رسمية ان عشرة الآف رجل اعمال اردني يستثمرون حوالي ستة مليارات دولار في الخارج .

وتزايدت نسبة البطالة لتشكل ١٨٪ من القوى العاملة في الاردن ، وهي بين المتعلمين اكثر بكثير من غير المتعلمين .

وترجع بعض الدراسات اسباب هذه الازمة الاقتصادية الاجتماعية إلى انخفاض العملة الوطنية سنة ١٩٨٨ ، والتباطؤ في النمو الاقتصادي الاردني منذ عام ١٩٨٢ ، وتزايد خريجي الجامعات والكليات بحجم يفوق قدرة الدولة والقطاع الخاص على التوظيف . وذكر تقرير لديوان الخدمة ان عدد طلبات العمل كان عام ١٩٨٤ ، (١٠٣٧١) طلباً ، تمّ توظيف ٧٠٪ من اصحابها . ثم ارتفع الرقم إلى (٦٧٤٤٤) عام ١٩٩١ ، وظف ٦,٢٪ من اصحابها . وتزيد عدد الطلبات عام ١٩٩٥ عن المائة الف طلب ، ولا تتجاوز نسبة التوظيف ٤٪ .

وجاءت أزمة الخليج المترتبة على احتلال العراق للكويت في ١٩٩٠/٨/٢ ، وما تبعها من عودة حوالي ربع مليون مواطن إلى الاردن ، استقر معظمهم في عمان والزرقاء ، واستتبع ذلك زيادة في التنافس على الوظائف والاعمال والمساكن وزيادة الضغط على البنية التحتية ، من مدارس واتصالات ومرافق مختلفة جعلت مستوى الاداء يتراجع كثيراً .

كما ادت أزمة الخليج إلى تدهور العلاقات الاردنية الخليجية ، وتبع ذلك عمليات استغناء جماعية عن العاملين الاردنيين في دول الخليج ، وتوقف استقدام قوى عاملة جديدة ، بعدما كان العاملون في الخليج مصدراً مهماً للحوالات المالية القادمة من الخارج ، وعاملاً مهماً في تخفيف الضغط على الوظائف والموارد المحلية .

وكان من اهم نتائج هذه التفاعلات غياب الطبقة الوسطى وتهميش دورها بعدما كانت ، تاريخياً ، العمود الفقري للعمل السياسي والوطني والتطوعي ، ويعني ذلك تراجع العمل واضمحلاله وتعرضه لاستغلال الطبقة الغنية ، وبالتالي تحول مؤسسات العمل العام (من احزاب وجمعيات ونقابات) إلى واجهات ومراكز لدعم النخب السياسية والاقتصادية ، وابتعادها عن هموم المجتمع وقضاياه الحقيقية ، وزيادة الفجوة بين المواطنين ، واحتكار دورة المال والنفوذ والتأثير في طبقة محدودة من الاغنياء والمتنفذين .

وادت ازمة الخليج إلى تفعيل عملية التسوية للصراع العربي الاسرائيلي ، وعقد مؤتمر مدريد للمفاوضات بين العرب (الاردن ، فلسطين ، سورية ، لبنان) واسرائيل في ١٩٩١/١٠/٣١ . ثم عقد اتفاق اوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣ الذي شكلت بموجبة سلطة الحكم الذاتي في الضفة وغزة ، واجريت انتخابات تشريعية في اوائل عام ١٩٩٦ . وعقدت اتفاقية وادي عربة بين اسرائيل والاردن ، انهيت بموجبها حالة الحرب بين البلدين ، ثم وقعت مجموعة اتفاقيات للتعاون والعمل المشترك في السياحة ، والنقل ، والاتصالات ، والربط الكهربائي .

وقد نقلت التسوية السياسية العمل العام إلى مرحلة جديدة ، فقد تحولت المعارضة في عملها وبرامجها إلى التعامل مع تفاعلات التسوية السياسية وآثارها ، واهمها التطبيع مع اسرائيل والمد الاسرائيلي المتوقع سياسياً واقتصادياً وثقافياً في الوطن العربي .

أبدت جماعة الاخوان المسلمين استجابات وتفاعلات تتفق مع حجم التغيرات والتفاعلات التي جرت في المجتمع والدولة ، فقد أجريت انتخابات تنظيمية في الجماعة في صيف ١٩٩٠ ، وكانت نتائجها بحجم التحولات السياسية والاجتماعية من الاردن . ١.

كان المكتب التنفيذي المنتخب يتكون من :

محمد عبد الرحمن خليفة ، (مراقب عام) ، عبد الرحيم عكور (نائب المراقب العام) ، اسحق فرحان ، أحمد الازايدة ، همام سعيد ، جميل ابو بكر ، واحمد العرجا (اعضاء) .

وكان واضحاً أنه مكتب يعبر عن تفاعلات وتغيرات تجري داخل الجماعة . فقد خرجت من القيادة المجموعة التي قادت الجماعة منذ منتصف السبعينات ، ومنها محمد ابو فارس ، ابراهيم خريسات ، قنديل شاكر ، وعلي الحوامدة .

وجاءت هذه الانتخابات التنظيمية بعد الانتخابات النيابية بستة اشهر تقريباً ، ولو تغير ترتيبها لتغيرت ايضاً الخريطة النيابية للجماعة ، ذلك ان اختيار مرشحي الحركة الاسلامية للانتخابات النيابية اشرفت عليه القيادة السابقة التي لم تعد موجودة لا باشخاصها ولا باتجاهاتها ومواقفها .

ادى هذا التناقض إلى وجود اعداد من الاخوان تحت قبة البرلمان لا يعبرون عن التوجهات

والمواقف الجديدة للجماعة ، ولا يمثلون التطور التنظيمي الذي حدث فيها ، وكان من بين نواب الجماعة وقادتها السابقين من لم يحصل في الانتخابات التنظيمية لعام ١٩٩٠ والاعوام اللاحقة إلا على بضعة اصوات ، بل ان احدهم حصل على صوتين اثنين فقط .

ولم يكن هذا التحول في الجماعة سلمياً هادئاً ، فقد رافقه اختلاف شديد ، تسرب من الصفوف الداخلية للجماعة إلى الصحافة ووسائل الاعلام ، وهو الاختلاف الذي اسمته الصحافة بتياري الصقور والحمائم ، أو المعتدلين والمتطرفين .

وتعرضت مواقف الجماعة وبرامجها إلى نقد شديد من مجموعة من الاخوان القياديين السابقين ، لا سيما بعد مشاركة الاخوان في حكومة السيد مضر بدران بخمسة وزراء .

وحدثت اختلافات علنية كثيرة حول مجموعة من القضايا والاحداث ، منها : قيام حزب جبهة العمل الاسلامي ، الموقف من الموازنـة ، ومن المشاركة في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ .

فقد ابدت مجموعة من الاخوان اعتراضها الشديد على تأسيس حزب جبهة العمل الاسلامي وعدته محاولة من قيادة الاخوان لحل الجماعة وتحويلها إلى حزب سياسي يذهب ببرامج الجماعة واسمها وتنظيمها . واعترضت مجموعة من الأخوان على المشاركة ، في الانتخابات النيابية للمجلس الثاني عشر (١٩٩٣) ، وعدت هذه المشاركة ، في ظل قانون الصوت الواحد والتسوية السياسية للقضية الفلسطينية ، مشاركة في الاثم .

ثم حدث اختلاف على صيغة الترشيح للانتخابات النيابية ، هل تكون تحت لافتة الاخوان ام لافتة حزب جبهة العمل الاسلامي؟ وشهد الترشيح للانتخابات اختلافاً شديداً ، ادى في محصلته إلى تنافس مرشحي الجماعة بين بعضهم البعض . وقد ادت التفاعلات والخلافات التنظيمية إلى استقالة المكتب التنفيذي عام ١٩٩٢ ، اي قبل عامين من انتهاء مدته القانونية ، وانتخب مكتب جديد ، يتكون من :

محمد عبد الرحمن خليفة (المراقب العام) ، عبد المجيد الذنيبات (نائب المراقب العام) ، عدنان الجلجولي ، عماد أبو ديه ، داود قوجق ، جميل ابو بكر (اعضاء) .

واكد مجلس الشورى بهذا الانتخاب اصراره على التمسك بالاتجاهات الجديدة للجماعة ، وخرج من المكتب د . همام سعيد ليحل مكانه عماد ابو ديه ، وبذلك فقد تحول ميزان المكتب التنفيذي من الاستقطاب السابق إلى توجه يعبر عنه المكتب ، وابتعاد قيادة ما قبل ١٩٩٠ عن مركز القيادة والتوجيه والتأثير .

٤-١- مراقب عام جديد : عبد المجيد ذنيبات .

اجريت في صيف ١٩٩٤ ، انتخابات تنظيمية شملت الهيئات الادارية للشعب ومجلس

الشورى والمكتب التنفيذي والمراقب العام للجماعة .

وكانت مفاجأة هذه الانتخابات اختيار مراقب عام بديل عن السيد محمد عبد الرحمن خليفة الذي ظل مراقباً عاماً للجماعة اكثر من أربعين سنة . وانتخب بدلاً عنه المحامي عبد المجيد الذنيبات ، وهو من مواليد الكرك (١٩٤٧) ، وقد انتخب نائباً للمراقب العـــام سنة ١٩٩٢ .

وأما المكتب التنفيذي فقد كان من السادة : عبد الرحيم عكور (نائب المراقب العام) ، عدنان الجلجولي ، وداد قوجق ، عماد ابو دية ، جميل ابو بكر ، سالم الفلاحات .

وعقد المكتب التنفيذي برئاسة المراقب العام الجديد مؤتمراً صحفياً ، وهي المرة الأولى التي يظهر فيها المكتب التنفيذي بصفته هذه امام الصحافة ، وان كان عملياً يعلن عن نفسه منذ عام ١٩٨٩ .

٤-٢- الانتفاضة وحماس

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في ١٩٨٧/١٢/٨ ، واستمرت حوالي ثلاث سنوات بشكل مظاهرات صاخبة واضرابات ومواجهة بالحجارة والهتافات والشعارات ضد الجيش الاسرائيلي ، ثم اخذت اتجاه انتفاضة التنظيمات دون مشاركة فاعلة للجماهير .

اسهمت الانتفاضة في نقل مركز المواجهة مع اسرائيل من الخارج إلى داخل فلسطين ، وزادت من أهمية دور الشعب الفلسطيني المقيم في فلسطين ، واعادت ترتيب التنظيمات الفلسطينية حسب جماهيريتها وحضورها وتأثيرها في فلسطين .

ورافق الانتفاضة ظهور حركة المقاومة الاسلامية «حماس» التي اعلن عن قيامها قبيل اندلاع الانتفاضة بوقت قصير . واستندت حركة «حماس» إلى الحركة الاسلامية في فلسطين وجمهورها المتنامي .

ويبدو من تاريخ قياداتها المعلنة أنها تشكلت في فلسطين وبين الفلسطينيين في الكويت واوروبا وامريكا . فرئيس مكتبها السياسي (موسى ابو مرزوق) كان مقيماً في الولايات المتحدة ، وقبلها في دولة الامارات العربية المتحدة ، وهو من غزة . وخالد مشعل احد ابرز قياداتها وعضو المكتب السياسي للحركة كان مقيماً في الكويت لفترة طويلة ، حيث نشأ وتعلم وعمل هناك حتى نشوب ازمة الخليج عام ١٩٩٠ . وعماد العلمي ، امضى حياته في غزة حتى ابعدته السلطات الاسرائيلية ، ومحمد نزال من فلسطينيي الكويت ، وابراهيم غوشة الناطق الرسمي باسم الحركة ، وان امضى معظم حياته العملية في الاردن ، فإنه كان في فترة تأسيس «حماس» يعمل في الكويت ، وعماد الفالوجي ، ومحمود الزهار ، من غزة وجميل حمامي من الضفة الغربية .

ولكن الاستقلالية التنظيمية لحركة حماس لا تلغي التأثير المتبادل بين الاخوان في الاردن والحركة الاسلامية في فلسطين . فثمة خصوصية وتداخل كبير في العلاقة الاردنية الفلسطينية . وكانت الجماعة واحدة في الضفتين ما بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٧ .

ليس ثمة ما يدل على استمرار العلاقة الادارية والتنظيمية بينهما بعد الاحتلال . ولكن من المؤكد ان الجماعة في فلسطين استمرت في النشاط والانتشار ، بوتيرة نشاطها في الاردن نفسها ، وان اختلفت الظروف والاساليب وطبيعة العلاقة .

إن ازدياد دور الحركة الاسلامية في فلسطين يزيد من أهمية الحركة الاسلامية في الاردن ، ويعطيها مواقع وفرصاً اضافية ، وبخاصة اذا رتبت العلاقات الاردنية الفلسطينية على نحو وحدوي أو على نحو يتضمن صيغة تنسيق وانفتاح ، وسيعزز قدرات الحركة الاسلامية على استقطاب الاردنيين والفلسطينيين واستيعابهم معاً دون حساسيات أو انحياز ، ومن منطلق اداء مركزي وفاعل على الساحتين الاردنية والفلسطينية معاً .

الفصل الرابع:

الخطاب السياسي والاصلاحي للاخوان المسلمين

الخطاب السياسي والاصلاحي للأخوان المسلمين

يعرض هذا الفصل المنهج الفكري والنظري للاخوان المسلمين الذي يستمدون منه برامجهم ومواقفهم السياسية والعامة الاصلاحية . كما يتناول رؤية الاخوان المسلمين او مفكريهم لمجموعة من القضايا والمواقف السياسية ، كالديمقراطية ، والتعددية ، والحريات والحقوق العامة ، والاقليات ، والمرأة ، والمشاركة السياسية . ويعالج الجزء الثاني من الفصل المنهج العام للأخوان المسلمين في اصلاح الفرد والمجتمع .

تسعى جماعة الاخوان المسلمين منذ نشأتها في مصر في اواخر النصف الاول من القرن الرابع عشر الهجري الى تطبيق الشريعة الاسلامية في شؤون الحياة ، من تشريع ، وقضاء ، وسلطة تنفيذية ، ومرافق ، ومواقف مختلفة .

وتعاملت الجماعة مع العمل السياسي والعام من مبدأ رؤيتها لشمولية الاسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان . وتمتلك اليوم تجربة طويلة من العمل العام والسياسي تراوحت بين الدعوة والاصلاح والمشاركة السياسية والمعارضة والعمل البرلماني والتشريعي .

ولكن برغم ذلك وبسبب طبيعة «المشروع الاسلامي الاصلاحي والنهضوي» ، فان مواقف الحركة الاسلامية وبرامجها ليست مواقف واحكاماً محددة ، كما ان رؤاها للمسائل والمواقف ليست بين ان تكون حلالاً او حراماً ، خطأ او صواباً ، كفراً او ايماناً ، ولكنها اجتهادات في فهم الواقع المحيط وتقدير التعامل معه واستنباط احكام الشريعة الاسلامية وتوجيهاتها في المسائل بما يلائم الاحتياجات والمراحل .

وربما يكون الباحثان راشد الغنوشي ، رئيس حزب النهضة الاسلامي في تونس ، ورحيل غرايبة استاذ الشريعة الاسلامية في جامعة آل البيت ، وأحد قادة الاخوان المسلمين ، افضل من حاولوا صياغة نظرية اسلامية في قضايا الحريات والحقوق العامة والسياسية ، وذلك في اطروحة كل منهما لنيل الدكتوراة .

وكانت دراسة الغنوشي بعنوان : «الحقوق والحريات العامة في الدولة الاسلامية» ، وقد نشرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام ١٩٩٣ . أما دراسة رحيل غرايبة فهي بعنوان : «الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الاسلامية ، دراسة مقارنة» .

وهناك مجموعة اخرى من المصادر في هذا المجال ، اهمها رسائل حسن البنا ، وكتاب حسن الهضيبي : «دعاة لا قضاة» ، وكتاب للدكتور محمد فتحي عثمان بعنوان : «التجربة السياسية للحركة الاسلامية» ، ودراسة للدكتور عبد الخبير عطا بعنوان : «الحركة الاسلامية وقضية التعددية السياسية ، المواقف والمحددات والتحولات ، اطار للتحليل ورؤية اولية» ، وهي دراسة مقدمة الى ندوة «الرؤية السياسية في الوطن العربي» التي نظمتها الجمعية العربية للعلوم السياسية في بغداد في الفترة من ٢/٢٧ الى ١٩٩٠/٣/١ .

واصدر مجلس الشورى العالمي للاخوان المسلمين ثلاث دراسات حول المرأة والتعددية والاقليات .

وحول قضية المشاركة السياسية للحركة الاسلامية فقد عقدت ندوة في بريطانيا تحت هذا العنوان شارك فيها د . عبد الله العكايلة ، وقدم ورقة عن تجربة الحركة الاسلامية في الاردن في مجال المشاركة في السلطة . وقدمت في تلك الندوة مجموعة اوراق لها علاقة بموضوع هذا الفصل ، منها :

- راشد الغنوشي : «حكم مشاركة الاسلاميين في نظام غير اسلامي» .
- محمد سليم الصوا (الفكر الاسلامي) : «التعددية السياسية من منظور اسلامي» .
- ناصر الصانع (احد قيادات الحركة الاسلامية في الكويت) : «تجربة الحركة الاسلامية في الكويت في المشاركة» .
- نصر طه (احد قيادات الحركة الاسلامية اليمنية) : «الحركة الاسلامية اليمنية ، عشرون عاماً من المشاركة السياسية» .
- عصام العريان (عضو مكتب الارشاد للاخوان المسلمين) : «عوائق المشاركة السياسية للحركة الاسلامية في مصر» .

واصدر د . محمد ابو فارس في عام ١٩٩١ كتاب «حكم المشاركة في الوزارة» ، ورد عليه د . عمر الاشقر في كتاب «حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية» .

وعقد المكتب التنفيذي للاخوان المسلمين في الاردن ندوة بعنوان «الاخوان المسلمون والمشاركة في الوزارة» ، شارك فيها د . محمد ابو فارس وعمر الاشقر ومجموعة اخرى من قيادات الحركة الاسلامية ومثقفيها .

وأما في مجال العمل الاصلاحي والعام ، فيوجد عدد كبير جداً من المصادر ، اهمها رسائل

حسن البنا ، و«المدخل الى دعوة الاخوان المسلمين» لسعيد حوى و«منهج التربية ووسائلها عند الاخوان المسلمين» للدكتور علي عبد الحليم محمود ، اضافة الى النظام الاساسي للاخوان المسلمين وجبهة العمل الاسلامي والبرنامج الانتخابي لمرشحي الحركة الاسلامية عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٣ .

وستكون هذه المصادر المادة الاساسية لهذا الفصل التي اعتمدنا عليها في تقديم رؤية الاخوان ومنهجهم السياسي والاصلاحي باعتبارها مراجع اولية تمثل الاخوان الى حد قريب جداً .

١- السياسة الشرعية :

اكتفى الاسلام في مسألة تنظيم الدولة بتشريع جملة من القواعد ، والتأكيد على جملة من المقاصد تاركاً للعقل المسلم مجالات واسعة للتفاعل مع اختلاف وتنوع ظروف الزمان والمكان .

والسياسة الشرعية تهدف الى اقامة العدل ، وهي لأجل ذلك تنفتح على كل التراث البشري في الفكر . يقول ابن قيم الجوزية : «السياسة الشرعية مدارها العدل ، ولو لم ينص عليه وحي ، وذلك ان الله ارسل رسله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به السموات والارض ، فاذا ما ظهرت امارات الحق واسفر عن وجهه بأي طريق كان ، فثم شرع الله ودينه» . كما عرف السياسة بانها «ما كان فعلاً يكون معه الناس اقرب الى الصلاح ، وابعد عن الفساد ، وان لم يضعه الرسول ، ولا نزل به الوحي ، فاي طريق استخرج بها العدل فهي من الدين» . وقال ابن رشد : «الحكمة هي الاخت الرضيعة للشريعة» . وقال تعالى : «الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه ، أولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولو الالباب»[(١)] (سورة الزمر ، ٢٦) .

٢- الحريات والحقوق العامة :

يقول الاستاذ علال الفاسي : الحرية جعل قانوني ، وليست حقاً طبيعياً ، فما كان الانسان ليصل الى حريته لولا نزول الوحي ، وان الانسان لم يخلق حراً ، وانما ليكون حراً .

ويقول الاستاذ الترابي : «الحرية قدر الانسان الذي تميز به عن كل مخلوق سواه . فسجد لله طوعاً ، اذ لم يجعل الله في تركيبه ما يجبره على الايمان ولا سمح له ان يجبر غيره على الايمان ، ولئن كانت الحرية في وجهها القانوني اباحة ، فانها في وجهها الديني طريق لعبادة الله ، فهي في التصور الاسلامي سعي لا ينقطع ، وكلما زاد الانسان اخلاصاً في العبودية لله ، زاد تحرراً من كل مخلوق في الطبيعة ، وحقق قدراً اكبر من درجات الكمال الانساني» .

وغايات الشريعة هي تحقيق المصالح الكبرى للبشرية وهي مصنفة الى ضروريات وحاجيات

وتحسينات ، وفي الصنف الاول حفظ الدين والنفس والعقل والنسب والمال ، وهي في الاطار العام لحقوق الانسان في الاعتقاد والحياة والتعليم والحرية والتعبير واقامة اسرة وحقوق اقتصادية واجتماعية .

«ان المسائل التي نص عليها الميثاق العالمي لحقوق الانسان باعتبارها حقوق (الحياة والحرية والعدل ، . . .) اعتبرها الاسلام واجبات مقدسة لا يجوز التفريط فيها . . » .

وتعتبر القاعدة الفقهية «الاصل في الاشياء الاباحة» اساساً في تشريع الحريات التي لم يرد فيها نص من كتاب او سنة . وقال تعالى : «لا اكراه في الدين» ، وهي آية تمثل قاعدة كبرى من قواعد الاسلام . يقول الشيخ محمد رشاد : «ومن اجل ضمان عدم الاكراه اوجب الاسلام على المسلمين ان يعتمدوا في الدعوة والعمل اسلوب الحكمة والموعظة الحسنة» .

ويترتب على مبدأ حرية الاعتقاد مجموعة قواعد اهمها :

١- المساواة .

٢- حرية ممارسة الشعائر الدينية .

٣- حرية التعبير دفاعاً عن العقيدة ، او الدعوة اليها ، او نقد غيرها .

يقول المودودي فى كتابه «نظرية الاسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور» : «سيكون لغير المسلمين في الدولة الاسلامية حرية الخطابة والكتابة والرأي والتفكير والاجتماع ما هو للمسلمين سواء بسواء ، وسيكون عليهم من القيود والالتزامات في هذا الباب ما على المسلمين انفسهم ، فسيجوز لهم ان ينتقدوا الحكومة وعمالها حتى رئيس الحكومة نفسه ضمن حدود القانون ، وسيكون لهم الحق في نقد الدين الاسلامي مثل ما للمسلمين الحق في نقد مذاهبهم ونحلهم ، ويجب على المسلمين ان يلتزموا حدود القانون في نقدهم هذا كوجوب ذلك على غير المسلمين ، وسيكون لهم الحرية الكاملة في مدح نحلهم ، وان ارتد المسلم فسيقع وبال ارتداده على نفسه ولا يؤخذ به غير المسلم ، ولن يكره غير المسلمين على عقيدة تخالف ضميرهم ، وسيكون لهم أن يأتوا كل ما يوافق ضميرهم من اعمال ما دام لا يصطدم بقانون الدولة» .

٤- حرية الفكر والتعبير .

٥- حق التكريم الالهي للذات البشرية ، وحفظ حياة الانسان من الاعتداء : «ولقد كرمنا بني آدم» ، « ما من شيء اكرم على الله من ابن آدم» (حديث) ، « من قتل نفساً بغير حق او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً» (سورة المائدة ، ٣٢) .

٦- حقوق اقتصادية ، كالملكية الفردية ، وتوزيع الثروة على نحو يتيح الملكية لاكبر عدد ممكن . «كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم» (سورة الحشر ، ٧) ، «ولا تؤتوا السفهاء

اموالكم التي جعل الله لكم وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفا» (النساء ، ٥) .

٧- حقوق اجتماعية كالعمل والرعاية الصحية والتعليم وبناء اسرة والضمان الاجتماعي . ويجد الباحث في هذا المجال نصوصاً كثيرة مثل «انما المؤمنون اخوة» (الحجرات ، ١٠) ، و«المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله» (حديث) ، و «انا ولي من لا ولي له» (حديث)[٢] .

٣- الحقوق والحريات السياسية :

تستمد الحقوق والحريات السياسية من مقاصد الشريعة ، وبعضها يكون من المقاصد العظيمة الاساسية كحفظ الحياة ، وبعضها من «الحاجيات» مثل الحريات السياسية ، وهي اصول قطعية في الشرع لا يجوز مصادرتها او الغاؤها .

وجاء الاسلام بمبادىء وقيم سياسية عامة كالشورى وما يعني ذلك من اشتراك الامة في الحكم وانبثاقه عن ارادتها وقوامتها على حكامها ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ومن اهم الحقوق السياسية :

١- الجنسية والمواطنة .

وهي حق لجميع ابناء الدولة مهما كان دينهم . وتدل وثيقة المدينة التي اعدت من ٤٧ مادة بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة وتأسيس اول دولة اسلامية ، على اسس وقواعد الجنسية والمواطنة والتي شملت المسلمين والمشركين واليهود ، ورتبت لهم حقوقاً وواجبات تطابق الى حد قريب «آثار الجنسية» في التشريع الدستوري الحديث[٣] .

٢- الترشيح لتولي المناصب العامة .

ومن اهم حوادث الترشيح في التاريخ الاسلامي هي الخلاف بين المهاجرين والانصار على اختيار خليفة للرسول صلى الله عليه وسلم . فقد رشح كل طرف شخصاً ، ثم انتهى التفاوض والحوار باختيار ابي بكر خليفة للمسلمين . وقد ينظم الترشيح تشريعات وشروط تتفق مع طبيعة المنصب واحتياجاته والمؤهلات اللازمة لاشغاله كالعمر ، والعقل ، والعلم .

٣- الانتخابات .

وهي الوسيلة المعبرة عن حق الامة العام المخول لها شرعاً في اختيار من يمثلها وينوب عنها في تنفيذ خطاب الشارع المتعلق بحفظ الدين وسياسة الدنيا . والانتخاب حق

لكل مواطن يمتلك الاهلية سواء كان رجلاً أو امرأة ، مسلماً او غير مسلم وفق التشريعات التي تنظم هذه العملية . والانتخاب هو الوسيلة الاجدى والاقرب لتحقيق مقاصد الشريعة الاسلامية واهدافها .

٤- تشكيل الاحزاب السياسية ، وحق المعارضة .

برغم ان «الحزبية» في صيغتها الحالية نشأت في الغرب ، ولكنها في جوهرها واساس فكرتها تعني التعددية والتنافس وتداول السلطة والنفوذ والعمل الجماعي ، وهي قضايا لها كثير من الوجاهة في الفكر السياسي الاسلامي . وتشكل الانظمة الحزبية وسيلة معقولة ومناسبة للوصول الى السلطة وتنظيم الوصول اليها على اساس سلمي يستند الى سلطة الامة وقوامتها .

وأما حق المعارضة فهو مكفول بوضوح اكبر من «الحزبية» يدّل عليه السياق التاريخي للامة الاسلامية ، بل وبطريقة الرسول صلى الله عليه وسلم في الادارة والقيادة ، كما حدث في غزوات بدر ، وأحد ، والخندق ، والحديبية .

ان ظاهرة المذاهب الفقهية الرئيسية وما اتاحته من اختلاف في جميع مسائل العبادة والدين والحياة مع استمرار احترامها وتقديرها على مدى اكثر من الف سنة تدل بوضوح تام على ان المعارضة والاختلاف مسألة اساسية وجوهرية في العمل والفكر الاسلامي . . «ولا يزالون مختلفين ، ولذلك خلقهم» (هود ، ١١٩) .

٥- حق الشورى .

الشورى هي ما اوجبه الحاكم حقاً للامة بالرجوع الى اصحاب الرأي وأهل الذكر لمعرفة الحق واتخاذ القرارات في كل شأن من شؤونها العامة تحقيقاً للمصلحة فيما لم يرد به نص . .

«وشاورهم في الامر» (آل عمران ، ١٥٩) ، «وامرهم شورى بينهم» (الشورى ، ٣٨) .

ويدل السياق التاريخي والعام للامة على صيغ ومستويات عدة للشورى تصلح اساساً لتشريع ينظم طبيعة الاستشارة وحجمها ومستواها ، كالاستفتاء العام ، او من خلال مجالس منتخبة ، او مجالس فنية متخصصة . ويخلص الباحثون الى ان الشورى واجبة وملزمة للحاكم .

٦- حرية الرأي .

تشكل حرية الرأي ضرورة فردية وضرورة اجتماعية ، جاءت متوافقة مع فطرة الانسان وفلسفة وجوده ، لا غنى عنها في تحقيق لمصلحة حقيقية في الدنيا والآخرة ، بالاضافة الى انها تكتسب عمقاً عقيدياً بتقدير الله لها .

واساس حرية الرأي قوله تعالى : «لا اكره في الدين» (البقرة ، ٢٥٦) ، و «ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن» (العنكبوت ، ٤٦) ، و«ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن» (النحل ، ١٢٥) ، و «انا هديناه السبيل اما شاكراً واما كفوراً» (الدهر ، ٣) .

وتستند حرية الرأي الى فلسفة «الامر بالمعروف والنهي عن المنكر» ، وهي مبدأ اسلامي اساس في العمل والحياة ، والحكم ، والمواطنة ، ووجوب النصيحة ، والدين النصيحة .. لله ولرسوله ، ولأئمة المسلمين ، وعامتهم» .

ولأن الشورى تستدعي حرية الرأي ، فلا شورى بغير حرية رأي . ويتبع هذا الحق بالضرورة مجموعة حقوق :

أ- حق الاجتماعات العامة .

ب- حرية الصحافة والكتابة والتأليف .

جـ- حرية الخطابة والوعظ والاذاعة والمسرح والتلفاز والسينما .

٧- حق الامة في الرقابة على الحاكم وتقويمه وعزله ان استحق العزل ، ذلك ان البيعة للحاكم هي عقد بين طرفين ، الامة والحاكم ، فاذا اخل الحاكم بشروط العقد يحق للامة ان تعزله . والامة مصدر السلطة تفوضها للقادر المؤهل منها ، فيحق لها تبعاً لذلك أن تنزع هذا التفويض . وينظم هذا التفويض والعزل بمبادىء وقواعد دستورية تحكمه[٤] .

٤- الاقليات (غير المسلمين) :

تدل وثيقة المدينة ، التي وضعها الرسول صلى الله عليه وسلم عند تأسيس دولة المدينة ، بوضوح على ان غير المسلمين يمكن ان ينالوا حقوق المواطنة كاملة ، ويترتب عليهم تبعات الجنسية والمواطنة .

وثمة نصوص وشواهد على ان المواطنة تكتسب بالاقليم والتبعية ، وقد يحرم المسلم منها اذا خالف شروطها .. «والذين آمنوا ولم يهاجروا اليكم ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وان استنصروكم في الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق» (الانفال ، ٧٢) .

ويترتب على ذلك ان غير المسلمين يتمتعون بكل الحقوق السياسية كالترشيح للمناصب وتولي الوظائف العامة والانتخاب وتشكيل الاحزاب والصحافة .

وبطبيعة الحال فان اقرار مواطن على دينه يعني السماح له بالدعوة اليه ولا خوف على

الاسلام من المعارك الفكرية ، فقد كان قادراً على الدفاع عن نفسه واستقطاب المؤيدين بنسبة عالية دون ان يكون للحركة الاسلامية حكومات ولا اجهزة اعلامية وتنفيذية ومغانم ، فكيف يخشى عليه اذا كان هو الموجه للحياة العامة واساس التشريع والتربية؟

حسب هذا التصور يمكن للاحزاب على اختلاف توجهاتها غير الاسلامية ان تنشأ في الدولة الاسلامية بشرط الولاء للدولة والالتزام بدستورها وقوانينها . وقد تسهم الاحزاب غير الاسلامية بذلك في مشروع التعارف بين الشعوب والامم والديانات والمذاهب ومشروع الحضارة الاسلامية . . «يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا» (الحجرات ، ١٣) .

ولا يظن ان للاعتراف بشرعية الاحزاب غير الاسلامية اثراً يذكر على صعيد الواقع ما دام ان جملة الاحزاب العلمانية تعلن انتماءها للاسلام ، فاذا تمردت عليه تعرضت للعزلة والهامشية ، ووجودها على السطح عندئذ اقل ضرراً من عملها في السر ، وحالها لن يكون افضل من حال حزب اسلامي او شيوعي في بريطانيا او امريكا .

« ولغير المسلمين ان ينظموا انفسهم بالشكل الذي يرتضونه لضمان استمرارهم والدفاع عن وجودهم ، ولكن ليس لهم ان يستهدفوا تغيير اسس المجتمع والاطاحة بها . والردة انما حوربت عندما تحولت الى حركة سياسية عنيفة تستهدف الاطاحة باسس المجتمع ، اما الظواهر الفردية والهامشية فدفاعيات المجتمع المدني تتكفل لها ، دون حاجة الى سلطان القانون ، وفي كل الاحوال لا مجال لمواجهة صاحب فكرة او رأي بغير السلاح نفسه ، كذا كانت تجري المناظرات بين المسلمين وغيرهم حول ادق المسائل في المساجد وبلاطات الملوك ، ولم يحدث قط ان غلب الاسلام في مناظرة حرة ، فلا خوف على الاسلام من الحرية ، وانما عدوه الآن الاستبداد» .

واذا كان الاصل التشريعي في مسألة غير المسلمين هو حق المواطنة و «لا اكراه في الدين» ، فان ذلك يقتضي سائر حقوق العبادة والعمل والدعوة والتنظيم السياسي . وقال تعالى «ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن الا الذين ظلموا منهم وقالوا آمنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون» ، و «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» . وهذا يقتضي ايضاً سماع الرأي ، وان يترك للآخر ان يعبر عن رأيه بحرية دون قيد او تسفيه او تحقير حتى يكون تماثل في ظروف الحوار والنقاش ، وحتى تحصل القناعة الحقيقية المؤيدة بالاسلوب الحسن والمنهج العلمي والحجة المقنعة .

وقد تقدم ما نقلناه عن ابي الاعلى المودودي في السماح لغير المسلمين بالدعوة والعمل السياسي .

وقد اباح الاسلام اطعام اهل الكتاب ومصاهرتهم . «وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم

وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم» (المائدة، ٥) . ولا يعقل بعد ذلك حرمانهم من حرية الرأي والتعبير .

ان كتابات حسن البنا وسيرته العملية تدل على موقف واضح من قضية المساواة بين المسلمين وغيز المسلمين . فكتب في رسالة «نحو النور» تحت عنوان : «الاسلام يحمي الاقليات ويصون حقوق الأجانب» ، ان الاسلام يقدس الوحدة الانسانية العامة ، ويفرض على ابنائه الايمان بالاديان السماوية جميعها .

وذكر في رسالته المعنونة : «مشكلاتنا في ضوء النظام الاسلامي» أن «الاقلية غير المسلمة من ابناء هذا الوطن تعلم تمام العلم كيف تجد الطمأنينة والأمن والعدالة والمساواة التامة في ظل الاسلام .

وان التاريخ الطويل للصلة الطيبة بين ابناء هذا الوطن جميعاً ، مسلمين وغير مسلمين ، يكفينا مؤونة الافاضة ، ومن الجميل حقاً ان نسجل لهؤلاء المواطنين الكرام انهم يقدرون هذه المعاني في كل المناسبات ويعتبرون الاسلام معنى من معاني قوميتهم ، وان لم تكن احكامه وتعاليمه من عقيدتهم» .

في التطبيق العملي لجماعة الاخوان المسلمين في مصر كان ثمة شواهد كثيرة على علاقات وعمل مشترك مع الاقباط ، كعريضة التأييد للاخوان التي وقعها مطران قنا ، ومشاركة ثلاثة مسيحيين في اللجنة السياسية المتفرعة عن مكتب ارشاد الجماعة ، وهم لويس فانوس (وكان يشارك البنا في حملاته الدعائية والسياسية) ، والمحامي وهيب روس ، وكريم ثابت (ماروني) .

وعندما نقلت حكومة حسين سري ، البنا من القاهرة الى قنا ، وكان معلماً في الحكومة ، قدم النائب القبطي توفيق روس استجواباً للحكومة . وكان مندوب حسن البنا في حملته الانتخابية لمجلس النواب المصري عام ١٩٤٤ في منطقة الطور في سيناء ، المسيحي اليوناني (المتمصر) باولو خريستو .

واصدر الشيخ محمد الغزالي كتاب «التعصب والتسامح بين المسيحية والاسلام» ، ويقرر فيه ان «الاسلام ينظر الى من عاهدهم من اليهود والنصارى على انهم قد اصبحوا من الناحية السياسية او «المواطنة» مسلمين لهم من الحقوق ما للمسلمين وعليهم من الواجبات ما على المسلمين» .

واصدر الشيخ يوسف القرضاوي كتاب «غير المسلمين في المجتمع الاسلامي» ، ويذكر فيه ان «القاعدة الاولى في معاملة اهل الذمة في دار الاسلام ان لهم من الحقوق ما للمسلمين وعليهم من الواجبات ما على المسلمين» .

نجد في المقابل في كتابات سيد قطب وسعيد حوى رأياً مختلفاً عن السياق الذي اوردنا .

فالاستاذ سيد قطب وان كان يؤكد حق غير المسلمين والتسامح معهم ، لكنه يدعو في الوقت نفسه الى مفاصلتهم نهائياً ولا يكون معهم تناصر وتحالف .

واما الشيخ سعيد حوى فهو ، وان كان يقبل ان يكون لغير المسلمين تمثيل في الحكومة ومجلس النواب بمقدار نسبتهم العددية ، الا انه يفكر ويدعو من منطق غير ودي ، اذ يقول «ونحن مبدئياً نأخذ على انفسنا ان نتعامل مع غير المسلمين بأدنى ما ذكره الفقهاء ، وبناء عليه فاننا ندعو غير المسلمين في كل قطر الى ميثاق عمل يعترفون فيه بأن السلطة للاسلام والمسلمين» .

ويدعو في مجال التدريب الاخلاقي للاخ المسلم ان يأخذ نفسه بتحقيق معنى «العزة على الكافرين» بالاعتياد على الترفع عن محاولة التقرب اليهم او مخالطتهم الا ضمن مصلحة او خطة .

«ولا نحتاج الى جهد لندلل على ان الشيخ حوى ينطلق من موقف غير ودي تجاه غير المسلمين وانه يقبل بهم على مضض ، فضلاً عن انه يتعامل معهم من خلال نظرة فوقية محكومة برؤية الغالب للمغلوب الامر الذي يصادر اي حديث عن المساواة» (٥) .

٥- المرأة :

اصدرت جماعة الاخوان المسلمين دراسة عن مكانة المرأة في الاسلام ، وناقشت المساواة في نظر الاسلام بين المرأة والرجل في سائر الحقوق والواجبات ، وانها هي الاصل ، وقد وردت استثناءات محددة تتناسب مع خصوصيتها وطبيعتها . ثم خلصت الى مجموعة نتائج نقتبس منها :

١- حق المرأة في انتخاب المجالس النيابية وما ماثلها .

ترى الجماعة انه ليس ثمة نص في الشريعة يمنع مشاركة المرأة . بل ان التوجيهات والقواعد العامة في الشريعة تشمل الرجل والمرأة ، كقوله تعالى : «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» . والعمل السياسي والعام يندرج تحت هذه القاعدة .

٢- تولي المرأة مهمة عضوية المجالس النيابية وما يماثلها .

«ترى الجماعة انه ليس من النصوص الشرعية ما يمنع ذلك» «وان الامر متروك للناخبين في تقدير من يصلح لاداء المهام التي ينتخبون لاجلها» .

٣- تولي المرأة الوظائف العامة .

«الولاية العامة التي لا يجوز ان تليها المرأة هي الامامة الكبرى او رئاسة الدولة ، واختلف في توليها القضاء ، وما دام الامر موضع اجتهاد فالترجيح وارد طبقاً للاصول الشرعية ومصلحة

المسلمين . .» . «وما عدا ذلك من الوظائف العامة والمهنية ، فللمرأة ان تعمل فيها وتتولى فيها مواقع قيادية . .» .

ويرى كثير من علماء الحركة الاسلامية كالمودودي شرط الرجولة لتولي المناصب الرئيسية في الدولة وهي : رئاسة الدولة ، الوزارة ، عضوية مجالس الشورى او النواب ، ادارة المصالح الحكومية . وحجتهم في ذلك قوله تعالى : «الرجال قوامون على النساء» ، وقوله عليه الصلاة والسلام : «لن يفلح قوم ولوا امرهم امرأة» .

ويقول الغنوشي ان هذه «الفتوى تتناقض مع السياق العام للشريعة ومقاصدها والتراث الاسلامي ، فقد اجاز كثير من العلماء للمرأة أن تتولى القضاء ، ومن يصلح ان يكون قاضياً يصلح ان يكون اماماً كما ذكر ابو يعلى الفراء ، وكان لعائشة دور قائد في السياسة ، اذ قادت معارضة مسلحة ضمت قادة الصحابة كالزبير وطلحة ، واشتهرت في التاريخ الاسلامي نساء اخريات في ميدان السياسة منهن الحرة الصليحية التي حكمت مواطن من اليمن اكثر من اربعين سنة» .

«والقوامة تعني الرئاسة في اي مستوى من المستويات حتى لو كان فصلاً دراسياً او عيادة طبية او متجراً ، ولم ير العلماء قبل المودودي في آية القوامة سنداً لمنع المرأة من الولاية العامة او المشاركة السياسية . . وهو شطط لم يذهب اليه احد من علماء الاسلام . .» .

«والنتيجة انه ليس هناك في الاسلام ما يقطع بمنع المرأة من الولايات العامة قضاء او امارة . .» ، «وليس في الاسلام ما يبرر اقصاء نصف المجتمع عن دائرة المشاركة والفعل في الشؤون العامة ، بل ان ذلك من الظلم للاسلام ولأمته قبل أن يكون ظلماً للمرأة ذاتها ، لأنه على قدر ما تنمو مشاركة المرأة في الحياة العامة يزداد وعي الامة وقدرتها .

٦- التعددية السياسية والديمقراطية :

تبدو الديمقراطية والتعددية في ادبيات الحركة الاسلامية واضحة في الدعوة اليها والتمسك بها والدفاع عنها .

يقول حسن البنا : «ان الباحث حين ينظر الى مبادىء الحكم الدستوري التي تتلخص في المحافظة على الحرية الشخصية بكل انواعها وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة وعلى مسؤولية الحكام امام الشعوب ومحاسبتهم على ما يعملون من اعمال وبيان حدود كل سلطة من السلطات ، هذه الاصول كلها يتجلى للباحث انها تنطبق كل الانطباق على تعاليم الاسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم . ولهذا يعتقد الاخوان المسلمون ان نظام الحكم الدستوري هو اقرب انظمة الحكم القائمة في العالم كله الى الاسلام ، وهم لا يعدلون به نظاماً آخر»[٦] .

وكتب حسن البنا في عام ١٩٤٧ مجموعة مقالات بعنوان «مشكلاتنا في ضوء النظام

الاسلامي» تؤيد جوهر الديمقراطية بوجه عام ، وتأكد ذلك بدخوله ومجموعة من الاخوان في الانتخابات البرلمانية ، لكنه أبدى تحفظاً متكرراً بشأن تعدد الاحزاب ، كما أبدى ملاحظات على العملية الانتخابية ، ولفت النظر الى ما يمكن ان تقدمه انظمة الترشيح بالقائمة والتمثيل النسبي من اصلاح في هذا الصدد .

وكتب المودودي في عام ١٩٧٩ متحفظاً على الانتخاب من حيث المبدأ بما يشمل عليه من ترشيح ودعاية وتصويت ، ولكنه أبدى في اواخر حياته ان النظام الانتخابي قد يكون الوسيلة الوحيدة الممكنة للتعرف على رغبات الشعب(٧) .

ويقدم المفكر السياسي الاسلامي الطيب زين العابدين في خلاصاته عن العمل السياسي الاسلامي مجموعة من المبادىء والقواعد التي يراها تحكم العمل ، وتتلخص في الدفاع عن الحرية لجميع الناس ، والاسلوب العلني في العمل ، ووقوف الحركة الاسلامية موقفاً صريحاً مع الدستور والقانون من حيث المبدأ وان اعترضت على بنود معينة .

ان الحركة الاسلامية تتبنى النهج الديمقراطي حتى وان رفض بعضها المصطلح ، فالعبرة ليست بالالفاظ ، فهي تعتقد انها الاداة المثلى لوضع شريعة الله موضع التطبيق . وعبر الممارسة الشورية لهذا النظام سيتمكن الفكر الاسلامي من تطوير هذه الاداة واصلاحها ، انها اداة للحكم تستمد وقودها وبرامج عملها من معين الاسلام كما تفهمه وترتضيه اغلبية الامة ، ذلك ان رفض الديمقراطية على نقائصها يخشى ان يكون نوعاً من الارتماء في المجهول وخدمة مجانية للدكتاتورية (٨) .

ويستخلص الغنوشي في رؤيته «ان الحركة الاسلامية لا تدعي بانتسابها الى الاسلام النزاهة والصواب» . ويضيف : «اذا ما طرحت برنامج حركتي على الشعب ورفضني ، سأنسحب بروح رياضية ، واستأنف المعركة في السنوات المقبلة ممارساً عملية الاقناع ، وساعرض نفسي على الشعب مرة اخرى .

واذا كنت اؤمن ان الشرعية الاسلامية ينبغي ان تطبق بحذافيرها من جهة ، وأؤمن بالديمقراطية فلا تناقض ، لأني اريد ان اقدم قناعاتي للشعب حتى يقبلها او يرفضها ، فاذا رفضها انسحبت الى المعارضة ، ومارست وسائل الاقناع الاخرى .

ان الاسلام يملك القدرة على استيعاب الصيغة الديمقراطية وترشيدها في اتجاه ان يكون حكم الشعب موجهاً بالقانون الالهي ، لا سيما وان تنامي توجه الاسلاميين نحو الديمقراطية ملحوظ ، فاذا كانت في الديمقراطية الغربية مرجعية عليا هي القانون الطبيعي ، فنحن المسلمين نضع الشريعة الاسلامية مكانه .

الديمقراطية في نظر الاسلام والاسلاميين تعطي كل السلطة للأمة بشرط الا تحل حراماً او

تحرم حلالاً ، ولكن واقعنا اعقد من ذلك ، ويحتاج الى ابسط من ذلك ، يحتاج الى حلف فضول بين سائر النخبات ، ان نحترم جميعاً حرية الانسان وارادة شعوبنا ونكون صادقين في ذلك» (٩) .

٧- رأي آخر وتطبيقات مختلفة :

برغم المرجعية النظرية الواضحة لدى الحركة الاسلامية في التعامل مع الديمقراطية بما يؤيدها ويدعمها ويطورها لتقترب من نظام سياسي اسلامي ، فانها تناقض هذا الاطار في التطبيق والممارسة ، وتبدو وكأنها لا تؤيد الديمقراطية او لا تريدها ، اضافة الى ان ثمة دعوات وافكار تناقض الافكار التي عرضتها في الصفحات السابقة .

ففي مجال التطبيق ، يلاحظ ان الحركة الاسلامية لا تستقطب غير المسلمين في صفوفها وقياداتها ، وان حدث في مصر مشاركة محدودة للاقباط في الاخوان المسلمين ايام حسن البنا ، ثم مشاركة بين الاقباط والاخوان في تأسيس حزب الوسط .

ولكن الحركة الاسلامية في الاردن برغم انها لم تستقطب المسيحيين الى صفوفها وقياداتها ، فانها في الوقت نفسه لم تدخل في عداوة معهم ، وتعاونت مع عدد كبير منهم في اطار التحالف والتنسيق مع المعارضة الاردنية وبخاصة اليساريين والقوميين ، ولكنه تعاون وتنسيق مبني على اساس المعارضة والتقارب الاسلامي القومي الذي بدأ يتشكل منذ اواخر الثمانينات .

ومن الشخصيات المسيحية التي تنسق مع الاسلاميين في مجال المعارضة : عيسى مدانات ، يعقوب زيادين ، ناجي علوش ، بسام حدادين ، خليل حدادين ، وجميعهم من القيادات اليسارية والقومية .

ويلاحظ أنه لا وجود يذكر للنساء في صفوف الاخوان وعملهم ، ويبرر الاخوان ذلك بأنهم يبعدون المرأة عن عملهم ، ويفضلون ان تعمل من خلال الاطر العامة والرسمية لتجنيبها مخاطر الاعتقال والتحقيق .

وثمة وجود قليل للمرأة في حزب جبهة العمل الاسلامي يتمثل في عدة نساء في الهيئة التأسيسية ، وعضوية سيدتين في مجلس شورى الحزب ، وتشكيل لجنة نسائية في الحزب .

ولم ترشح الحركة الاسلامية امرأة واحدة الى البرلمان . وقد فوتت بذلك فرصة تفعيل دور المرأة في الحياة النيابية العامة وفرصة ان تكون الحركة الاسلامية هي الرائدة في هذا المجال ، لأنها قد تكون الحركة السياسية الوحيدة ، في الظروف الحالية ، القادرة على ايصال امرأة او اكثر الى البرلمان .

وتبدو تناقضات الخطاب والتطبيق لدى الحركة الاسلامية اكثر ما تبدو في قضيتين ، هما :

- الحركة الاسلامية والمجتمع والدولة .
- المشاركة السياسية للحركة الاسلامية .

لقد اثارت هاتان القضيتان جدالاً واسعاً داخل الحركة الاسلامية ، وكانتا السبب الرئيسي في نشوء جماعات اسلامية جديدة استقلت عن الاخوان مثل جماعة «الجهاد» و «التكفير والهجرة» و «الجماعة الاسلامية» ، ولكن الذي حدث في الاردن ان هذه التيارات ظلت داخل الجماعة ولم تخرج منها . ولذلك فنجد في صفوف الاخوان وقيادييهم من يحمل افكار هذه الجماعات ويدافع عنها ، ويسعى الى دفع جماعة الاخوان نحو مواقفها واسلوبها .

٧-١- الحركة الاسلامية والمجتمع والدولة :

تعتبر جماعة الاخوان المسلمين المجتمعات القائمة في العالم العربي والاسلامي مجتمعات اسلامية اصابها تشوه وانحراف ، وظلت هذه الرؤية توجه مواقفها وبرامجها السياسية والاصلاحية .

يقول حسن البنا في رسائله : «يمكن ان نقول في اطمئنان ان القواعد الاساسية التي قام عليها الدستور المصري لا تتنافى مع قواعد الاسلام ، وليست بعيدة عن النظام الاسلامي ولا غريبة عنه ، بل ان واضعي الدستور المصري رغم انهم وضعوه على احدث المبادىء والآراء الدستورية وأرقاها ، فقد توخوا فيه الا يصطدم اي نص من نصوصه بالقواعد الاسلامية ، فهي اما متمشية معها صراحة كالنص الذي يقول : «دين الدولة الاسلام» او قابلة للتفسير الذي يجعلها لا تتنافى مع القواعد الاسلامية ، كالنص الذي يقول : «حرية الاعتقاد مكفولة» (١٠) .

ولم تكن جماعة الاخوان المسلمين تقدم نفسها بديلاً مختلفاً تماماً لقضايا المجتمع والحكم والاقتصاد كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم عند انطلاق الرسالة الاسلامية ، ثم تشكيل الجماعة الاسلامية ودولة الاسلام .

ولكن برامج الاخوان المسلمين ومواقفهم مستمدة من منطلق الانسجام مع الشريعة الاسلامية ، أي اصلاح التشريعات وتعديل المواقف والبرامج لتنسجم مع مبادىء الاسلام وأحكامه .

واصدر حسن الهضيبي المرشد الثاني للأخوان المسلمين بعد حسن البنا (١٩٥٠-١٩٧٤) مجموعة ابحاث في عقيدة اهل السنة والجماعة ، جمعت في كتاب بعنوان : «دعاة لا قضاة» ، وتخلص هذه الابحاث الى اعتبار المجتمعات والحكومات القائمة اسلامية ، ولا ينفي عنها الاسلام مخالفتها لاحكام الشريعة الاسلامية في انظمتها وقوانينها ، الا انها تكون في عملها ذلك جاحدة منكرة . ذلك ان قوله تعالى «ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون» لا يمكن ان يحمل الا معنى الاعتقاد ، فالحكم في اللغة والاصلاح يعني انفاذ الامر او وضع صفة

شرعية للشيء او الفصل ، وهذا يعني ان كل معتقد في دين الله يكون حاكماً فيما اعتقد ، وكل قائل في دين الله يكون حاكماً فيما قال به ، وكل عامل حاكم بما يعمله ، ويستوي في ذلك ولي الامر والقاضي والمفتي واي شخص آخر .

ولا خلاف على ان العامل خلاف ما تأمر به الشريعة لا يكون كافراً الا ما استثني بنص خاص يقضي بأن صفة الايمان تنتفى عن فاعله برغم نطقه بالشهادتين ، ومن ثم خرج الحاكم بعمله من عموم نص الآية الكريمة الا أن يكون جاحداً .

واجمع اهل السنة على ان الحاكم ، بمعنى المنفذ للأمر او الآمر بتنفيذ أمر على خلاف حكم الله ، لا ينتفي عنه اسم الايمان الا ان يكون جاحداً .

وقد توهم البعض ان قول الله عز وجل : «ومن لم يحكم بما انزل الله فاؤلئك هم الكافرون» ، تقتصر على الحكم بمعنى ولي الامر او القاضي . وهذا غير صحيح ، وانما الآية عامة في كل حكم في دين الله ، سواء كان ولي امر أو قاضياً أو مفتياً ، او غير ذلك من عامة الناس ، وتخصيص النص بغير برهان لا يجوز شرعاً .

وقال ابن عباس وطاووس واليماني ان الآية : « ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون» ليست على ظاهرها او اطلاقها ، وان الكافر هو من حكم بغير ما انزل الله جاحداً ، او من حكم او امر بحكم خلاف الشريعة الاسلامية فهو ظالم وفاسق ، وبذلك قال السدي وعطاء وجميع فقهاء اهل السنة ، وهو قول ابي حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل وابن حزم وابن تيمية وجميع الفرق الاسلامية الا الخوارج والمعتزلة ، وهذا هو المدون في كتب الفقه وتفاسير القرآن المتداولة بين ايدي الناس (١٠) .

٧-٢- الحركة الاسلامية والمشاركة السياسية :

لقد ترتب على اختلاف الاخوان في النظرة الى المجتمع والحكومات اختلاف آخر في النظر الى المشاركة السياسية من خلال هذه الحكومات التي يعتقد انها ليست اسلامية او انها تخالف الاسلام .

وكانت مشاركة الاخوان المسلمين في حكومة السيد مضر بدران بخمسة وزراء ومنح الثقة لحكومته من قبل ، مناسبة لحوار علني وداخلي بين تيارات الحركة الاسلامية .

انقسم الاخوان الى قسمين : احدهما يشجع المشاركة ولا يرى فيها بأساً ، وهم الاغلبية الذين ايدت رغبتهم اغلبية مجلس شورى الجماعة ، والقسم الآخر يرى ان المشاركة في الحكومة تحرم شرعاً او انها تؤدي الى خسائر سياسية وتفقد الحركة الاسلامية شعبيتها ومؤيديها .

واصدر د . عمر الاشقر في عام ١٩٩٢ كتاباً بعنوان : «حكم المشاركة بالوزارة والمجالس

النيابية» . ويرى الاشقر ان الاصل في الحكم هو عدم جواز المشاركة ، والقول بالجواز هو استثناء من الاصل ، واستشهد بتولي يوسف عليه السلام للوزارة مع ملك كافر ، وبأن النجاشي ملك الحبشة المسلم لم يحكم بالاسلام ، وقبل منه الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك .

وتجوز المشاركة ، برأي الاشقر ، لمصالح تقدرها الحركة الاسلامية او وفق اجتهادها ورؤيتها للتحرك بالاسلام والدعوة اليه ، فالاحكام والمواقف تمليها في احيان كثيرة الظروف والحالة التي تعيشها الامة والحركة الاسلامية . فقد رفض الرسول عليه الصلاة والسلام الاستعانة بالمشركين في القتال في حالة ، واستعان بهم في حالة اخرى . وكاد الرسول صلى الله عليه وسلم يدفع لغطفان ثلث ثمار المدينة في غزوة الخندق مقابل رجوعها وانسحابها من حلف المشركين في حصارهم للمدينة ، وكذا الامر في صلح الحديبية او في الجهاد الشامل للكفار المشركين . . «وقاتلوا المشركين كافة» ، او في قتال المعتدي فقط . . «وقاتلوا في سبيـــل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان اللـــه لا يحب المعتدين(١١) .

وقد عقدت جماعة الاخوان المسلمين مناظرة طويلة بين د . محمد ابو فارس ود . عمر الاشقر ، وعلق في تلك الندوة مجموعة كبيرة من قياديي الاخوان على مسألة المشاركة .

يقول د . محمد عويضة : النص الذي يستشهد به على تحريم المشاركة (ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون) يعني الاستحلال والاعتقاد وليس الفعل ، ولا تضيف المعاهدة الاردنية الاسرائيلية اعتباراً جديداً لتحريم المشاركة او اجازتها . ولكن المسألة حوار وشورى وتقدير للظروف ، والمسألة تعود الى مؤسسات الجماعة المعتبرة لتقرر ذلك .

ويقول د . عبد الله العكايلة : الاعتبارات التي سيقت لتحريم المشاركة تنطبق على كل موقع في المسؤولية كالنيابة او الادارة . فالعلاقة مع اسرائيل لا تحكم الفتوى في مسألة عامة او حكم شرعي تأصيلي .

ويقول الشيخ النائب عبد الرحيم عكور : الاصل في المشاركة انها نمط من انماط التغيير وانها قضية اجتهادية . . وكيف نقبل ان يشارك الاسلاميون في تركيا في حكومة علمانية ترفض الاسلام وفق دستورها وقوانينها ولا نقبل المشاركة في الحكومة الاردنية التي يعتبرها الدستور اسلامية .

وأما د . علي الصوا استاذ الشريعة الاسلامية ، فهو يرد على ابو فارس والاشقر كليهما ، في الاصل الذي اعتمدا عليه في تحريم المشاركة ، ويرى انهما «اختلفا حول الاستثناء من الاصل» في ان مجموعة الادلة التي سبقت في كتابيهما لا تنهض لتقرير اصل التحريم ولا تدل على خصوص حرمة المشاركة في الوزارة ، ولكنها تدل في الجملة على حرمة الحكم بغير ما انزل الله ، او حرمة المداهنة للانظمة المخالفة للشرع ، او حرمة الركون اليهم او مشاركتهم في تطبيق

غير شرع الله .

ويضيف أنه : اذ نظرنا الى المشاركة من زاوية كونها اسلوباً من اساليب الدعوة والعمل في حال مجاورة ومشاركة من يحكم بغير ما انزل الله ، فالاصل في حكم المشاركة في هذه الحالة انها جائزة . واذا سلمنا ان الاصل حظر المشاركة بالوزارة وانها لا تجوز الا لضرورة او مصلحة ، فان حكم التحريم مبني على الظن لا القطع وبالاستنباط من ادلة عامة تحتمل اكثر من معنى . ونعرف ان مسائل السياسة بجملتها مما تمتزج فيه المصالح والمفاسد ولا تتمخض بها جهة معينة وفي هذه الحال يصار الى الترجيح لا الحسم والقطع بوجهة نظر معينة(١٢) .

* * *

نخلص من العرض السابق بأن قضية المشاركة السياسية لدى الحركة الاسلامية تحتاج الى حسم وتوضيح صريح لأنها تعني مجموعة اسئلة ومراجعات لمنهج الحركة الاسلامية ومواقفها ، مثل :

١- ما تعريف «النظام الجاهلي» و «المجتمع الجاهلي» ؟ وما الحكم المترتب عليه بالتحديد ، الكفر ام الايمان ؟ فان كان كفراً ، فما الفرق بين بلد مثل الاردن أو بريطانيا أو استراليا؟

٢- لماذا تحرم المشاركة في الوزارة فقط ؟ ولماذا لا تحرم في البرلمان وهو السلطة التشريعية التي تصدر القوانين وتراقب الحكومة وتحاسبها وتمنحها الثقة او تحجبها عنها .

حتى جميع الوظائف والاعمال يمكن ان تكون حراماً اذا ما قبلنا بمنطلق تحريم المشاركة في الوزارة ، وحتى الصلاة في مساجد هذه الدول يمكن ان تكون حراماً . وهذا ما فعلته جماعات التكفير والهجرة مستندة الى الادلة نفسها التي يعتمد عليها بعض الاخوان في تحريم المشاركة في الوزارة فقط .

٣- هل الفتوى بتحريم المشاركة تخص الحركة الاسلامية ام هي حرام على كل مسلم . وبالطبع ليس ثمة شيء يحرم على الاخوان ويجوز لغيرهم . وكيف سيناقش النائب الاخ المسلم وزراء ويسعى للعمل معهم من خلال البرلمان وهو يعتقد انه يحرم عليهم هذا العمل ابتداء؟

٤- لا يعقل ابداً أن يكون الاسلام المصدر الوحيد للتشريع ، فما حكم قوانين الشحن والمرور وقواعد لعبة كرة القدم؟ ولكن المسألة كما ذكر البنا هي بالانسجام او عدم التناقض مع الشريعة الاسلامية .

وبذلك فان الدعوة الى تحريم المشاركة السياسية تتناقض مع مبادىء الحركة الاسلامية ومقولاتها الاساسية . ومن عجب ان يقول بذلك نواب وقادة في جماعة الاخوان المسلمين .

ان التفسيرات التي قدمها قادة الاخوان المسلمين في مصر لمنحهم الثقة للرئيس المصري

حسني مبارك والموافقة على تمديد رئاسته تختلف في فلسفتها ودوافعها عن منطلقات التحريم والاباحة التي ذكرها الاخوان في الاردن .

فالمرشد العام السابق محمد حامد ابو النصر قال لي في مقابلة : وافقنا على التجديد لأن الرئيس مبارك قال للصحفيين بعد مقتل السادات ، اجابة على سؤال عن علاقة الاخوان المسلمين بمقتل السادات ، «لا ، الاخوان ما يعملوش كدة» ، فنحن رأيناه مستقيماً واردنا ان نعينه .

وتدخل مصطفى مشهور الذي كان حاضراً ، وقال : نحن كنا ندرك ان التجديد للرئيس مبارك سيتم بموافقتنا او اعتراضنا ، فاردنا ان نحقق بالموافقة بعض المكاسب السياسية . وقد افتى العلماء بصحة موقفنا ، بل العكس ، فان عدم موافقتنا تعتبر خروجاً على الحاكم وهذا لا يصح الا ضمن شروط ومواصفات معينة .

وقال المستشار مأمون الهضيبي في مؤتمر لرابطة الشباب المسلم العربي في امريكا : كانت موافقتنا ضمن معطيات فقهية وسياسية استوعبناها ، وتقديراً منا لزيادة مساحة الحريات وان لم تصل الى الحد المطلوب .

وهكذا تعبر اقوال قادة الاخوان في مصر عن فلسفة الاختلاف السياسي وليس الديني او العقائدي مع الحكام .

٨- منهج التربية والاصلاح عند الاخوان المسلمين :

يستمد المنهج الاصلاحي للاخوان فكرته من اعداد الفرد المسلم وتربيته ، مما سيؤدي الى تكوين البيت المسلم ثم المجتمع المسلم ، ولذلك فقد اهتمت جماعة الاخوان بموضوع تربية افرادها تربية اسلامية . وخصصت الجماعة للتربية والتثقيف الداخلي مساحة كبيرة من الاهتمام والمعايير .

وتأخذ الجماعة اعضاءها بمنهج للالتزام والتربية مستمد من رسالة «التعاليم» ، ولكنه ، بسبب الاهتمام الكبير والمتابعة المتراكمة ، تحول الى منهج مفصل تدعمه مجموعة كبيرة من الكتب والدراسات .

تحدد رسالة «التعاليم» معالم التربية والاعداد في الاخوان بعشرة عناصر ، هي : «الفهم ، والاخلاص ، والعمل ، والجهاد ، والتضحية ، والطاعة ، والثبات ، والتجرد والاخوة ، والثقة» .

تبلور هذه الافكار العشر مجموعة كبيرة من قواعد التفكير والعمل والاصلاح الداخلي للاعضاء . ثم تحدد قائمة بثمانية وثلاثين واجباً يجب ان يلتزم بها الاخ المسلم : كتلاوة القرآن الكريم ، والالتزام بالصلوات والعبادات ، واجتناب الكبائر والنواهي الشرعية ، والمحافظة على الصحة الجسدية ، والاخلاق الاسلامية كالصدق والوفاء والشجاعة والحياء والخدمة العامة ،

والقراءة والثقافة الواسعة ، والاعتماد على الذات في الكسب ، وتعلم المهن ، والالتزام بالعمل ، وخدمة الثروة الوطنية وتنميتها ، واحياء العادات الاسلامية ، والاكثار من الذكر والنوافل ، والعمل على نشر الدعوة في كل مكان .

وينتظم الاخوان جميعاً أسر أو حلقات تنظيمية تلتقي كل اسبوع مرة ، ويخصص معظم وقتها للتثقيف والتربية الاسلامية . وتستمد برامج التثقيف للاعضاء من القرآن الكريم والسنة والتاريخ والفقه والدعوة والعمل الجماعي . وتهدف الاسر الى تعارف الاخوان على بعضهم وتعاونهم فيما بينهم . . وقد يصاحبها رحلات وانشطة عبادة او ثقافة وندوات ولقاءات فكرية .

ويلاحظ اثر الاهتمام الكبير بالتربية على الاخوان من حيث ثقافتهم الاسلامية وتدينهم وعلاقاتهم المتينة فيما بينهم . وينعكس ذلك على برامجهم العامة التي تستمد من انتشار الاخوان في المساجد والمرافق والمؤسسات المختلفة .

ولذلك يلاحظ اثر كبير للاخوان في صفوف الجماهير وبين الناس دون ان يكون لهم مؤسسات خاصة بهم او كاملة العلاقة بهم . فهم يعتمدون على هذه المؤسسات من خلال التزام الاعضاء واقناعهم ببرامج الجماعة ورسالتها ومواقفها .

وعندما أقامت الجماعة مؤسسات للنفع العام ، فانها لم تنجح كثيراً بسبب ضعف تجربة الاخوان المؤسسية وخبراتهم في ادارتها وتوظيفها ، هذا برغم نجاحهم في نشر دعوتهم ورسالتهم من خلال المؤسسات والمرافق العامة التي لا يمولونها او لم ينشئوها ابتداءً ، ذلك انهم لم يتحملوا مسؤولية ادارتها واخطائها ، واستفادوا في الوقت نفسه مما تتيحه من فرص .

قد كان لهذا المنهج حسناته وسيئاته بالنسبة للجماعة او للبلد بشكل عام ، فهو اسلوب يفعل المؤسسات العامة ويصلحها ، ويقلل التكاليف المادية على الجماعة ، ويجعل العمل العام تطوعياً ومتاحاً لكل من يرغب ويملك الوقت والكفاءة . ومن سيئاته انه في بعض الاحيان يوظف المؤسسات والمرافق العامة توظيفاً حزبياً او شخصياً يبتعد عن رسالة هذه المؤسسات والمرافق وحتى عن رسالة الجماعة نفسها كما حدث في المساجد احياناً والجامعات والكليات .

وقد ادى هذا الاسلوب الى ضعف الكفاءة الادارية والفنية وعدم تراكم الخبرات والتجارب في العمل العام لانها لم تكن مستمدة من برامج ورؤى واضحة ومدروسة ولكنها تخضع للفرص والمصادفات ، وهو امر يلاحظ في حجم انتشار الاخوان وطبيعته ، كما يلاحظ ايضاً في تفاوت العمل ومستواه من فترة الى اخرى ومن مكان الى آخر .

ولم يحقق هذا المنهج للجماعة امكانات مؤسسية وفنية ، فعندما انتقلت الى المرحلة الديمقراطية والعلنية تقدمت الى قيادة المجتمع وقضايا الوطن ومشكلاته دون ان يكون لديها في الوقت نفسه البرامج والخبرات المكافئة للمرحلة .

الفصـــــل الخامــس:

الاداء السـياسـي للاخـوان المسـلمين

الاداء السياسي للاخوان المسلمين

تتكون منظومة العمل السياسي من مجموع المواقف والعلاقات الخارجية والقضايا القومية والدولية والعمل السياسي الداخلي وما يشتمل عليه من احزاب وتعددية وتشريعات وحريات ومعارضة .

وعند الحديث عن العمل السياسي ، يصعب تحديد مفرداته وحدوده ، فهو متداخل مع جميع اطياف الحياة العامة ، الاقتصادية والاجتماعية والاعلامية . ولكننا سنتناول في اطار هذه الدراسة خمسة مجالات ونرصد اداء جماعة الاخوان المسلمين فيها . وهذه المجالات هي :

١- العمل البرلماني .

٢- العمل الحزبي .

٣- القضايا القومية والدولية (السياسة الخارجية) .

٤- القضية الفلسطينية .

٥- السلطة التنفيذية .

وبداية ينبغي ان نلاحظ ان مجمل عمل الاخوان المسلمين كان يقع في سياق الدعوة الاسلامية والعمل الاجتماعي والعام . أما مجال العمل السياسي فقد كان محدوداً ، حيث بدأ في الخمسينات قوياً فاعلاً ثم تراجع الى أن اعيدت الحياة النيابية في منتصف الثمانينات ، ولكنه لم يتبلور بشكل برامج ومواقف ونشاط ثابت الا في عام ١٩٨٩ ، مع عودة الحياة الديمقراطية ، بعد اجراء الانتخابات النيابية التي كرست الاخوان المسلمين اقوى تيار سياسي على الساحة الاردنية .

لذلك فان استعراض الاداء السياسي للاخوان المسلمين سيتركز أساساً في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٥ التي شهدت التجربة الأنضج والأغنى للحركة في العمل السياسي .

١- العمل البرلماني

يعد العمل البرلماني اهم تجربة سياسية للاخوان المسلمين . وتعود اول مشاركة نيابية لهم الى عام ١٩٥٦ . وقد فاز عن الاخوان المسلمين في برلمان ١٩٥٦ اربعة نواب هم :

١- محمد عبد الرحمن خليفة ، البلقاء .

٢- عبد القادر العمري ، اربد .

٣- عبد الباقي جمو ، الزرقاء - المقعد الشيشاني .

٤- حافظ النتشة ، الخليل .

كما فاز عنهم في انتخابات عام ١٩٦٣ نائبان ، هما : يوسف العظم (معان) ، ومشهور الضامن (نابلس) . وفي برلمان عام ١٩٦٧ فاز لهما ايضاً نائبان ، هما يوسف العظم (معان) ، وحافظ النتشة (الخليل) ، وعندما استؤنفت الحياة النيابية عام ١٩٨٤ بعد توقف دام سبعة عشر عاماً جرت انتخابات تكميلية لملء ثمانية مقاعد شاغرة ، احرز الاخوان فيها مقعدين اضافيين كانا من نصيب : د . احمد الكوفحي (اربد) ود . عبد الله العكايلة (الطفيلة) .

شارك الاخوان في مجلس الامة الحادي عشر باثنين وعشرين نائباً ، وكانوا اكبر كتلة برلمانية ، كما عين من الاخوان عضو في مجلس الاعيان ، هو د . اسحق فرحان . أما في المجلس الثاني عشر ، فقد فازوا بسبعة عشر مقعداً نيابياً ، وحافظوا على موقعهم ايضاً كأكبر كتلة نيابية ، كما عين منهم عضو في مجلس الاعيان ، هو د . عبد اللطيف عربيات .

برغم أهمية دور السلطة التنفيذية في عملية التغيير الا ان الحركة اولت العمل البرلماني اهتماماً اكبر في برامجها ، وكان مدخلها الاكثر فعالية في مجال التأثير السياسي .

يفسر الاخوان زيادة اهمية العمل البرلماني في برامجهم وعزوفهم عن المشاركة في السلطة التنفيذية بمبررات عدة منها :

١- أن العمل النيابي يتم في اجواء من الحرية ، ويطور نظام الحكم نحو مشاركة اوسع للامة في السلطات ومحاسبة الحكومة ومراقبتها ، ويحدد سلطات الحكام ، وهذا ينسجم مع رؤيتهم للنظام السياسي الاسلامي .

٢- يستند العمل النيابي الى قاعدة شعبية جماهيرية تمده بالقوة المعنوية والتأثير العام ، ويتيح معرفة اتجاهات الرأي العام ، ومزاج المجتمع ، وهو امر ينسجم مع خبرة الاخوان وتجربتهم وطبيعة عملهم المستمدة من المجتمع والتيار العام لابنائه ، كما يتيح لهم تطوير برامج العمل الاسلامي ، وأداءهم بما يحقق دفع المجتمع نحو برامجهم ، واقناع الرأي العام بمشروعهم .

٣- يشكل العمل النيابي المدخل الرئيسي للاصلاح الدستوري والتشريعي ، وهو بذلك اهم مرتكز في برامج تطبيق الشريعة الاسلامية وتغيير القوانين والتشريعات لتنسجم مع الشريعة .

٤- يهيىء العمل النيابي الفرصة لاعداد قادة وسياسيين مؤثرين يمتلكون مداخل العمل والتبليغ والتأثير والعلاقات والمعرفة ومصادر المعلومات والبيانات وفرص ادارة البرامج والتدريب على العمل العام .

٥- يسهم العمل النيابي في نقل المشروع الاسلامي من النظريات والعموميات الى الاختبار العملي وتطويره المستمر بناء على التفصيلات وتراكم التجارب والمعارف .

٦- يتيح وسائل جديدة للحوار والتنسيق والتحالف مع الاحزاب والشخصيات والقوى السياسية المختلفة ، ويطور العمل السياسي الاسلامي والوطني نحو مزيد من القدرة على التنسيق والعمل المشترك والمناورة والتنافس في اطار موضوعي ومقبول .

١-١- مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩-١٩٩٣) :

اجريت انتخابات نيابية في ١٩٨٩/١١/٨ لاختيار ٨٠ عضواً لمجلس النواب الحادي عشر ، وكانت هذه هي الانتخابات العامة الاولى منذ عام ١٩٦٧ . وتعد هذه الانتخابات علامة تحول كبير في المسار السياسي والديمقراطي الاردني ، فقد اعادت ترتيب الخريطة السياسية بناء على المعطيات والتحولات الكبيرة التي جرت في الاردن والمنطقة العربية والعالم ، وكان من اهم نتائجها ؛ انها دفعت الحركة الاسلامية الى واجهة الاحداث والتأثير في الاردن والمنطقة ، وجعلتها اهم تيار سياسي في الاردن .

قدم الاخوان الى هذه الانتخابات تسعة وعشرين مرشحاً في قائمة واحدة ، اضافة الى عدد آخر من الاخوان خاضوا الانتخابات بصفة مستقلة ، ثم انضموا بعد نجاحهم الى كتلة نواب الحركة الاسلامية .

نجح من بين مرشحي الاخوان اثنان وعشرون نائباً ، هم :

١- عبد العزيز جبر ، عمان١ .

٢- ماجد خليفة ، عمان١ .

٣- عبد المنعم ابو زنط ، عمان٢ .

٤- علي الحوامدة ، عمان٢ .

٥- حمزة منصور ، عمان٤ .

٦- محمد ابو فارس ، عمان٥ .

٧- همام سعيد ، عمان٥ .

٨- داوود قوجق ، عمان٥ ، المقعد الشركسي .

٩- احمد الازايدة ، مادبا .

١٠- عبد الحفيظ علاوي ، مادبا .

١١- ذيب انيس ، الزرقاء .

١٢- محمد الحاج ، الزرقاء .

١٣- عبد اللطيف عربيات ، البلقاء .

١٤- ابراهيم خريسات ، البلقاء .

١٥- احمد الكوفحي ، اربد .

١٦- عبد الرحيم عكور ، اربد .

١٧- يوسف الخصاونة ، اربد .

١٨- كامل العمري ، اربد .

١٩- احمد الكفاوين ، الكرك .

٢٠- عبد الله العكايلة ، الطفيلة .

٢١- فؤاد خلفات ، الطفيلة .

٢٢- يوسف العظم ، معان .

يمثل فوز جماعة الاخوان المسلمين بهذا العدد من النواب (٢٢ نائباً) تحولاً مهماً في مسار العمل الاسلامي والعمل السياسي للحركة الاسلامية ، فقد كانت مشاركة الحركة في المجالس النيابية السابقة محدودة ، تتراوح بين نائب واحد واربعة نواب .

وانتخب د . عبد اللطيف عربيات رئيساً لمجلس النواب لثلاث دورات متتالية من دورات المجلس النيابي الحادي عشر . وانتخب نواب الاخوان رؤساء للجان عدة من لجان المجلس : الحريات العامة ، احمد الازايدة ، ثم ابراهيم خريسات / الادارية ، دواود قوجق / المالية ، عبد الله العكايلة / التربوية ، عبد الحفيظ علاوي / فلسطين ، عبد العزيز جبر .

منح نواب الاخوان الثقة لحكومة السيد مضر بدران (١٩٨٩-١٩٩١) ، وحجبوها عن حكومتي طاهر المصري والشريف زيد بن شاكر . وشاركوا في حكومة بدران بعد سنة من تشكيلها بخمسة وزراء ، هم : د . عبد الله العكايلة ، وزيراً للتربية والتعليم ، ابراهيم زيد الكيلاني ، وزيراً للاوقاف والمقدسات والشؤون الاسلامية ، د . عدنان الجلجولي ، وزيراً للصحة ، د . ماجد خليفة وزيراً للعدل ، ويوسف العظم ، وزيراً للتنمية الاجتماعية .

ويرى السيد عماد ابو دية ، عضو المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين أن مواقف الجماعة واداءها النيابي تحكمه مجموعة معايير واجتهادات وليس ثابتاً او جامداً . ومن «المعايير والاعتبارات التي تؤطر مواقف الحركة واجتهاداتها :

١- نهج الحكم ، من حيث اقترابه من الاسلام ، والتزام اشخاص اعضاء الحكومة بالاسلام في حياتهم وسلوكهم .

٢- برنامج الحكومة وملاءمته لاحتياجات الوطن واولوياته ، ووضوحه وفاعليته .

٣- كفاءة الفريق الوزاري واهليته لتنفيذ برنامج الحكومة .

٤- المرحلة التي يمر بها الوطن واحتياجاتها ومقتضياتها .

٥- نسبية التقدير والاجتهاد ، وهي الرؤية الشاملة في سياق معادلة الواقع المحلي والاقليمي والعالمي .

وعندما عهد الى مضر بدران بتشكيل حكومته في نهاية ١٩٨٩ كانت اهم مؤشرات المرحلة :

١- مرور الاردن بمرحلة تحول نحو الديمقراطية بعد توقف زاد عن عشرين عاماً تشكلت فيها اتجاهات الشارع الاردني وممارساته . وكان المجلس المنتخب احد افرازات ذلك الاتجاه وتداعياته .

٢- انعطاف مسار الحركة الاسلامية وبرنامجها ، فقد احرزت عدداً كبيراً من مقاعد مجلس النواب ، وصار لزاماً عليها ان تتحول من مرحلة الدعوة والتبليغ الى التصدي لقضايا الوطن واحتياجاته والتعامل مع هموم الجمهور وحماية الديمقراطية ، وتقديم برنامجها الشامل في الاصلاح»(٢) .

منح نواب الاخوان الثقة لحكومة بدران بناء على شروط اربعة عشر قدمها نواب الحركة في ردهم على بيان الحكومة ، وهي :

١- التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ، وتعديل القوانين التي تتعارض مع المادة الثانية من الدستور ، وذلك سيراً بالامة على طريق التقدم نحو الاسلام ، والتدرج في التطبيق في شتى المجالات التربوية والاجتماعية والاعلامية والاجتماعية والاقتصادية .

٢- عدم تدخل الاجهزة الامنية في التعيين في وظائف الدولة ، والبعثات الدراسية ، ورخص المهن ، والجمعيات الخيرية ، والاندية ، والنقابات المهنية ، والمؤسسات الخاصة .

٣- اعادة المفصولين من الجامعات والمؤسسات الحكومية لاسباب امنية .

٤- الغاء الاحكام العرفية خلال ستة اشهر .

٥- دعم الشعب الفلسطيني في انتفاضته الباسلة .

٦- دعم حركات التحرر ، وعلى رأسها القضية الافغانية .

٧- وضع قانون للمحاسبة على مصدر الثروات ، (من اين لك هذا؟) .

٨- الوعد وبذل الجهد في استعادة الاموال المهربة ، واستثمارها في الداخل .

٩- ان تلتزم الحكومة بسياسة التقشف التام في جميع اجهزة الدولة .

١٠- الغاء الفوائد على قروض الدولة لصغار المزارعين ، وقروض الاسكان ، لتكون خطوة اولى للتخلص من النظام الربوي بالتدريج .

١١- السماح للمعلمين بتأسيس نقابة لهم .

١٢- انشاء كلية للشريعة في جامعة اليرموك .

١٣- منع تراخيص بيع وصناعة الخمر للمسلمين ، ومنع تقديمها في المؤسسات العامة ، وبخاصة في الخطوط الملكية الاردنية .

١٤- السماح بانشاء جامعة اهلية اسلامية .

لم تكن المطالب والشروط في مجملها محددة او منضبطة ، بحيث يمكن تقدير او قياس استجابة الحكومة لها ، فقد أنشأت الحكومة كلية للشريعة في جامعة اليرموك ، واعادت المفصولين الى اعمالهم ، وربما تشير التقديرات النسبية الى تقدم نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ، مثل تحقيق الحريات والحقوق العامة ، وتطبيق القانون المدني المستمد من الشريعة الاسلامية ، وانجزت مجموعة من التشريعات المهمة التي تنسجم مع مطالب نواب الاخوان ، مثل قانون محكمة امن الدولة ، والمطبوعات ، والاحزاب ، والغي قانون الدفاع والاحكام العرفية .

وفي الجانب الآخر يمكن رصد مواضع خلل وتقصير في تطبيق الشريعة والحريات والحقوق العامة .

ويجب ملاحظة ان تطبيق الشريعة الاسلامية ليس قراراً محدداً او عملاً انقلابياً ، ولكنه منظومة من الاصلاحات والتشريعات والمواقف والبرامج ، كما ان الحركة الاسلامية لا تعد الدولة غير مسلمة ، ولا المجتمع غير مسلم ، فالاصل فيهما الاسلام ، ولكن ثمة خلل وانحراف تسعى الجماعة الى اصلاحه ، وسيظل ثمة خلل يزيد او ينقص ، وتظل في المقابل محاولات التغيير والاصلاح مستمرة ، ولا يمكن الوصول الى حالة نهائية في هذا المجال .

يقول السيد ابو دية حول هذه القضية : «ان الحركة الاسلامية وهي تسعى الى التنمية الشاملة على اساس الاسلام ، تدرك ان الشريعة الاسلامية ليست احكاماً معزولة عن واقع

الحياة وظروف الناس ، وتطبيق الشريعة هو حصيلة تفاعل الناس مع الاسلام في المرحلة التي يعيشونها ، وعندما نريد ان نتقدم بالمجتمع والناس نحو الاسلام علينا ان نبدأ مع الناس من حيث هم لنصل الى حيث نريد ، والتدرج في تنزيل الاسلام على الواقع وتطبيق احكامه هو منهج الاسلام الاصيل .

وانطلاقاً من هذا المبدأ تحرص الحركة الاسلامية في تناولها لقضية احكام الشريعة وتطبيقها الى الموازنة بين امرين :

١- التمسك بالشريعة الاسلامية بروحها واحكامها وآدابها وتوجيهاتها التربوية والفكرية والسياسية والاجتماعية .

٢- مراعاة التدرج في تنزيل الشريعة على مجتمعنا بما يحقق التفاعل الايجابي بين الناس والشريعة ، ويقطع الطريق على المشككين والخصوم الذين يحاولون تصوير تطبيق الشريعة على انه تطرف ، او ظلامية ، او تجاوز على حقوق غير المسلمين»[٤] .

يرى نواب الاخوان وقادتهم انهم حققوا انجازات كثيرة . وفي احاديث عدة مع مجموعة من نوابهم وقادتهم ، مثل عبد الله العكايلة ، وداوود قوجق ، وحمزة منصور ، وهمام سعيد ، واسحق فرحان ، وجميل ابو بكر (امين السر العام لجماعة الاخوان المسلمين) ومحمد ابو فارس ، سجلت مجموعة من الانجازات كما يراها هؤلاء القادة :

١- اتاحت التجربة للجماعة فرصة العمل المشترك مع الحكومة والاحزاب والقوى السياسية والوطنية والتنسيق في مشروعات وبرامج كثيرة كالميثاق الوطني ، والمواقف السياسية ، والموازنة السنوية ، والاصلاح الاداري والمالي .

وقد اظهرت الجماعة مرونة وقدرة على التنسيق والحوار ، وازيل الحاجز النفسي الذي كان يفصل بين الجماعة والحكومة والاحزاب والشخصيات السياسية والعامة ، وامكن تخفيف حالات الاحتقان مع الحكومة ، وتنمية العلاقات مع المسؤولين في الدولة ، وهو انجاز اتاح للسلطتين التشريعية والتنفيذية القدرة على التعاون والتفاهم .

٢- كان لنواب الاخوان حضور قوي وفعال في اللجان النيابية ، الحريات ، المالية ، القانونية ، التحقيقات النيابية ، الادارية ، التربوية ، وكان اداؤهم في هذا المجالات وغيرها يعبر عن جهد دؤوب وموضوعية وانصاف واحاطة بالقضايا الفنية والتخصصية . وكان هذا الاداء موضع تقدير المؤسسات الرسمية والاعلامية .

٣- المشاركة في انجاز مجموعة من القوانين والتشريعات المهمة وفق تعديلها بما يلائم المصلحة العامة وحقوق المواطنين ، ويتفق مع الشريعة الاسلامية مثل قانون الاحزاب ، والدفاع ، ورد الاعتبار ، ومحكمة العدل العليا ، ومحكمة امن الدولة ، والكسب غير

المشروع ، والمطبوعات ، والضرائب .

٤- طرح الرأي والموقف الاسلامي في الاحداث والمناسبات والبرامج ، ودفع الحكومة الى الالتزام به ، او احترامه وتقديره ، او سماعه على اقل تقدير .

٥- احراز رئاسة المجلس وكثير من اللجان النيابية ، وهو انجاز يعبر عن تأثير نواب الحركة وقدرتهم على التنسيق والحشد ، واتاحت رئاسة المجلس للجماعة مزيداً من الكسب المعنوي والاحترام وفرصة الاطلاع والمشاركة في الاحداث والبرامج والتنسيق مع المؤسسات الرسمية من موقع قوي مؤثر ، وكان رئيس المجلس في شخصه وادائه حازماً فعالاً وموضوعياً ، جعل اجتماعات المجلس جدية ومستمرة ، وفرض هيبة للمجلس واحتراماً اكثر من اي فترة سابقة في تاريخ المجالس النيابية .

٦- المساهمة في رد الحقوق العامة التي اعتدي عليها الى اصحابها ، كاعادة المفصولين الى اعمالهم ، واطلاق سراح المعتقلين ، ورد جوازات السفر المحجوزة الى اصحابها ، والحد من تدخل الاجهزة الامنية في التوظيف ، وهي انجازات ، وان لم تصل الى الحد المطلوب ، لكنها تبدو نسبياً نقلة جيدة وانجازاً كبيراً .

٧- دعم القضية الفسطينية والقضايا العربية والاسلامية ، ودفع الحكومة الى الالتزام بحقوق العرب والمسلمين والدفاع عنها .

٨- مواجهة الفساد المالي والاداري ، وتفعيل الرقابة على السلطة التنفيذية ، وصيانة المال العام ، ومحاسبة الوزراء والحكومة ، ودفع العمل العام نحو المؤسسية وتحقيق المصالح العامة وحماية البلد ومؤسساته من الاهمال والعبث والفساد ، وزيادة دور ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية ، وتأسيس ديوان الرقابة والتفتيش .

ويتحدث الاخوان ايضاً عن مشكلات رافقت عملهم ، فقد كانت الترشيحات غير مدروسة جيداً ، واوصلت الى المجلس نواباً غير اكفاء ، ولا يلائم اداؤهم احتياجات المرحلة ، وكان استيعابهم للتحول الديمقراطي في البلد اقل من المنتظر ، فلم يقدموا رؤى وبرامج متكاملة للقضايا الوطنية والمحلية تعزز الحريات والانجازات ، وظل الاخوان تحت قبة البرلمان يتصرفون بعقلية المنتقد والمراقب المعارض وليس الشريك ، وعطلوا مداخل الاصلاح والعمل الحقيقية باحجامهم عن المشاركة في الوزارة برغم انهم اكبر كتلة في البرلمان ، ويشكلون اغلبية نسبية .

ومن السلبيات التي رافقت العمل النيابي للحركة الاسلامية ، كما ذكرها للمؤلف مجموعة من قيادات الاخوان ونشيطيهم ما يلي :

١- لم يكن نواب الحركة الاسلامية في توزيعهم على الدوائر الانتخابية يمثلون الاردن بتوازن وشمول ، فلم يكن لهم نواب في الدوائر التالية : عمان الثالثة ، البدو (في الشمال

والوسط والجنوب) ، المفرق ، جرش ، عجلون ، الاغوار والكورة ، والرمثا وبني كنانة ، مما يعني غياب الحركة الاسلامية عن شريحة التجار ورجال الاعمال الذين تعبر عنهم عمان الثالثة ، وعن الاقاليم والارياف والبوادي . ويعني ذلك ان الجمهور الغالب للحركة الاسلامية يقع في دائرة سكان المدن من ابناء الطبقة الوسطى .

٢- لم يكن نواب الحركة في تخصصاتهم وخبراتهم يمثلون احتياجات العمل التشريعي والرقابي بشموله وابعاده المختلفة ، اذ ينتمي معظمهم الى فئة التعليم والوعظ والارشاد . وكان توزيع تخصصاتهم كما يلي :

مدرس شريعة اسلامية ، خطيب وواعظ :	١١
تربية وتعليم :	٦
ادارة :	١
قانون :	١
هندسة وطب :	٤

وكان معظم النواب قبل الترشيح يعملون في الاوقاف والتعليم ممن احيلوا على التقاعد ، او فصلوا من وظائفهم ، وكانت دوافع ترشيحهم غالباً لاعتبارات تنظيمية واخرى غير موضوعية .

ولعل الاشكالية تقع في سياق اكثر تعقيداً ، فقد كانت الحركة الاسلامية يستغرقها هم دعوي مبني على الدعوة الى الاسلام وتوضيحه للناس وتربية الناشئة على تعاليمه ، وادى كون هذه الوظيفة هي المحور الرئيسي لبرامج الحركة الاسلامية وخططها ، الى افراز القيادات التنظيمية للجماعة على اساس الثقافة الاسلامية والقدرة على الخطابة والتوجيه والتثقيف . وكان طبيعياً ان يكون المشتغلون في التعليم والاوقاف هم قيادة العمل الاسلامي ، واتفق ذلك مع تولي د . اسحق فرحان وزارتي التربية والتعليم ، والاوقاف والشؤون الاسلامية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ ، ثم رئاسة الجامعة الاردنية ، الامر الذي ساعد في تكريس اهمية العمل التعليمي والارشادي في برامج الحركة الاسلامية .

ويضاف الى ذلك محاصرة العمل السياسي والحزبي وفرض الاحكام العرفية ، فانصرفت الحركة الاسلامية عن الهم السياسي والوطني ، وضمر هذا المجال في برامجها وادبياتها .

وعندما تحول الاردن الى الخيار الديمقراطي وفتح المجال للعمل السياسي العلني ، كان على الحركة ان تستجيب لهذا التحول باختيار العناصر القادرة على فهم الواقع ، وذوي الخبرة والاختصاص في التنمية والعمل الفني بما يتفق مع طبيعة المرحلة واحتياجاتها .

ويمكن استثناء اللجنة المالية ولجنة الحريات التي ترأسها الاخوان للسبب نفسه . فقد كان رئيس اللجنة المالية د . عبد الله العكايلة استاذ الادارة في الجامعة الاردنية وعضو مجلس النواب منذ عام ١٩٨٤ . فاستطاعت الجماعة ممثلة بالدكتور العكايلة ان تسهم بفعالية في الرقابة المالية على العمل الحكومي ، وتفعل ديوان المحاسبة ، وتشارك في التصحيح الاقتصادي وصيانة المال العام ، وكان لها دور في انشاء ديوان الرقابة والتفتيش .

وكانت لجنة الحريات والحقوق العامة برئاسة احمد الازايدة من اهم لجان المجلس ، ان لم تكن اهمها على الاطلاق ، بسبب الخبرة التي اكتسبها الازايدة في اثناء عمله رئيساً لبلدية مادبا ، وآرائه التي عرف بها من قبل حول ضرورة تبني الحركة الاسلامية لهموم الوطن والمواطن والانتقال ببرامج الجماعة الى معايشة الحياة اليومية والتفصيلية لقضايا الوطن والامة .

٣- تخلف الاداء التنظيري والبرامجي لنواب الحركة الاسلامية عن ادائهم الميداني ، فقد اظهر نواب الحركة قدرة على المناورة والحوار والتنسيق ولكنهم لم يقدموا برامج ورؤى ودراسات تبلور برامج الحركة الاسلامية ومواقفها وطرحها السياسي والعام .

ومن الغريب انه ليس لدى الحركة الاسلامية حتى اليوم مركز دراسات ومعلومات يرفد الجماعة ونوابها بالدراسات والبيانات والتقارير اللازمة لتأصيل العمل ومنهجيته .

وبرغم النفقات التي تبذلها الجماعة على العمل النيابي (مكاتب النواب) ، فإن عمل هذه المكاتب لا يتجاوز السكرتاريا . ولا زال نواب الحركة الاسلامية لا يرون حاجة لمساعدين سوى الشباب الذي ينسخون الاوراق ، ويردون على الهاتف ، ويجرون المكالمات الهاتفية ، ولم يخطر ببالهم اهمية الباحثين ولجان الدراسات والاستشارات وقواعد البيانات والمعلومات .

٤- لم توظف الحركة حجمها النيابي في احراز مواقع سياسية وتنفيذية تلائم هذا الحجم ، فقد كان الاخوان يمتلكون اغلبية برلمانية نسبية ، ولكنهم لم يشكلوا حكومة او يشاركوا في تشكيلها سوى فترة ستة اشهر ، حيث اشترك الاخوان بخمسة وزراء ، ولم تستمر هذه المشاركة بسبب استقالة حكومة بدران .

واكتفت الجماعة بموقع رئاسة مجلس النواب الذي اسند الى د . عبد اللطيف عربيات لثلاث سنوات متتالية ، وهو موقف يدعو الى الاستغراب ، فالاحزاب والجماعات تسعى لتنفيذ برامجها وافكارها بسعيها للحصول على مقاعد برلمانية ووزارية تطبق من خلالها برامجها ومشروعاتها . ولكن الاخوان وضعوا انفسهم في موقع سلبي ، فلا هم تقدموا لتحمل المسؤولية والمشاركة في العمل السياسي التنفيذي ، ولا كانوا معارضة بالمعنى الحقيقي للكلمة ، واختاروا معارضة بعض مواقف الحكومة في الصراع العربي الاسرائيلي وتطبيق الشريعة ، وايدوا مواقف اخرى ، دون ان يكون لهم في حالتي التأييد والمعارضة برنامج واضح أو رؤية محددة يحاسبون

الحكومة عليها او يسعون لتنفيذها .

واذا كان هدف الحركة من المشاركة البرلمانية هو المراقبة والدعوة والاصلاح فلا مبرر للمشاركة في مجلس النواب بهذا العدد الكبير من النواب ، وكان يمكن الاكتفاء بعدد اقل وعلى اية حال فقد يكون لهذا المنهج دور في دعم عمل البرلمان وزيادة اهميته وفاعليته ، وجعله احد مواقع التأثير كما السلطة التنفيذية او قريباً منها .

١-٢- مجلس النواب الثاني عشر ١٩٩٣

استبقت الانتخابات النيابية للمجلس الثاني عشر بتشكيل حكومة جديدة برئاسة د . عبد السلام المجالي . وقد نسبت الحكومة بحل مجلس الامة الحادي عشر ، واصدار قانون جديد مؤقت للانتخابات .

وكان واضحاً للحكومة ان استمرار قانون الانتخاب الذي جرى بموجبه اختيار المجلس الحادي عشر يتيح للحركة الاسلامية ، القوة السياسية الرئيسية في المعارضة فرصة واسعة لانجاح مرشحيها ، وتحديد نجاح المرشحين الآخرين او افشالهم ، وعقد تحالفات وصفقات انتخابية ، وتمكين الاخوان من تحديد خريطة مجلس النواب .

وقد حدث بالفعل في انتخابات المجلس الحادي عشر ان أسهمت الحركة في افشال مرشحين اقوياء وانجاح آخرين ، وحتى المرشحين المسيحيين كان للاخوان المسلمين دور كبير في انجاحهم او افشالهم . ولاجل ذلك كانت بعض الاحزاب والشخصيات السياسية تتقرب من الاخوان ، وتسعى للتحالف معهم ، وكان طبيعياً ان يحوزوا على رئاسة المجلس واللجان النيابية .

وقد ابقى القانون الجديد للانتخابات على كل ما في القانون القديم من حيث توزيع الدوائر وتقسيمها والمقاعد المخصصة لها . واقتصر التعديل على عدد الاصوات المتاحة للناخب ، لتكون صوتاً واحداً بدلاً من عدد من الاصوات يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية .

واربكت هذه الصيغة الجديدة للانتخاب الاحزاب والمرشحين ، فلم يعد ممكناً للاحزاب ان ترشح اكثر من شخص واحد في الدائرة الانتخابية ، والا فسيتنافس مرشحو الحزب الواحد في الدائرة . وهذا ما حدث بالفعل لمرشحي الاخوان ، فالناخب في النهاية سيختار مرشحاً واحداً .

واستحالت ، وفق هذه الصيغة ، امكانية التحالف بين الاحزاب والكتل السياسية ، بل ازداد التنافس بين الاحزاب والعشائر والفئات السكانية ، وحدث تشتت كبير في اصوات الناخبين ، وفاز بعضهم بعدد ضئيل (نسبياً) من الاصوات .

احدث قانون الصوت الواحد صدمة كبيرة للاخوان ، فقد جاء في وقت متأخر جداً ، قبيل الانتخابات بفترة وجيزة . وكان الاخوان قد حددوا مرشحيهم مبدئياً وفق انتخابات تنظيمية داخلية على مستوى الشُعب وهيئاتها الادارية . وصار على الاخوان ان يعيدوا النظر في خريطة

مرشحيهم لتلائم القانون الجديد بما لا يؤدي الى زيادة الخسائر .

كانت معظم الاحزاب والشخصيات السياسية على مختلف اتجاهاتها السياسية ، الاسلامية والقومية واليسارية والوسطية الحكومية قد عارضت تعديل قانون الانتخاب . واصدر تجمع الاحزاب والقوى السياسية الاردنية للتنسيق والعمل المشترك بياناً يدعو الى ان يتم التعديل من خلال مجلس الامة .

وقال د . اسحق فرحان الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي ان فكرة الصوت الواحد دون تقسيم الدوائر الى ثمانين دائرة يكرس الاقليمية والطائفية ، كما انه ليس ثمة ضرورة لاصدرار قانون مؤقت بوجود مجلس الامة .

وقال النائب طاهر المصري (رئيس وزراء سابق) ان المواطن حين ينتخب مرشحاً واحداً في دائرة يخصص لها ثلاثة او اربعة نواب كأنما ينتخب ثلث او ربع نائب .

وقال العين سالم مساعدة (وزير داخلية سابق) في اجتماع لمجلس الاعيان مع الملك حسين انه لا معنى لتعديل القانون الى صوت واحد للناخب دون تقسيم الدوائر ، ولكن تقسيم الدوائر تكتنفه مصاعب كثيرة قد تجعله متعذراً بسبب توزيع السكان وتداخلهم بطريقة قد تجعل تقسيم الدائرة الواحدة يقسم العائلة او المجموعة السكانية . وفي الاجتماع نفسه ، حذر العين احمد عبيدات (رئيس وزراء ووزير داخلية سابق) من استهداف فئة او حزب سياسي في التعديل . وقد قيل ونشر ان سبب التعديل يستهدف تحجيم الحركة الاسلامية او عزلها[٥] .

وعارضت الحركة الاسلامية التعديل بشدة ، وشعرت انها هي المستهدفة بهذا التعديل وانها الاكثر تضرراً بسببه .

فرض تعديل القانون اسئلة واشكالات جديدة على الاخوان كان عليهم حسمها ، وهي :

١- هل نخوض الانتخابات ام نقاطعها؟

٢- هل نسعى لتحقيق اغلبية برلمانية ام نبقى على سياسة «كتلة مؤثرة» لا هي اغلبية تتصدى للمسؤولية والسلطة التنفيذية ولا هي اقلية ، لا يحسب حسابها .

٣- هل سيتم النزول الى الانتخابات باسم الاخوان ام الجبهة؟

٤- وأخيراً كيف تسمى الجماعة او الجبهة مرشحيها؟ ومن هم المرشحون؟

كان مقرراً لدى الاخوان قبل قانون الصوت الواحد ان مشاركتهم ستكون بحدود ٣٠ الى ٣٥ مرشحاً ، وهو قرار يعبر عن اتجاه لدى الجماعة بالسعي الى الحصول على موقع مؤثر في مجلس النواب لا يصل الى اغلبية تلزم الجماعة بالتصدي للمسؤولية والسلطة التنفيذية في ظروف متجهة نحو التسوية السياسية مع اسرائيل التي تعارضها الحركة الاسلامية . وفي ظل تخوف ورفض عالمي واقليمي لتشكيل الحركة الاسلامية للحكومة في الاردن .

عندما صدر قانون الصوت الواحد ارتفعت اصوات داخل الجماعة تطالب بمقاطعة الانتخابات . ودار جدل واسع داخل الحركة وعلى صفحات الجرائد ، وكانت جماعة الاخوان وحزب جبهة العمل الاسلامي قد اصدرتا بياناً قبل اجراء التعديل على القانون تحذر من انها ستلجأ الى محكمة العدل العليا ، وقد تعيد النظر في موقفها من الانتخابات بالتنسيق مع الاحزاب السياسية .

ودعا بعض نواب الاخوان مثل د . محمد ابو فارس ، و د . همام سعيد الى مقاطعة الانتخابات ، ووجهوا انتقادات قاسية الى الحكومة بسبب تعديل القانون وحل مجلس الأمة .

ولكن قيادة الاخوان والجبهة قررتا المشاركة في الانتخابات . وفي مجلس شورى جبهة العمل الاسلامي الذي عقد لدراسة الامر قرر المجلس المشاركة في الانتخابات باغلبية ٨٧ صوتاً من بين ١٠١ عضو حضروا الاجتماع .

واصدر المراقب العام للاخـــوان ، محمد عبد الرحمـــن خليفة ، بياناً صحفياً نشر في ١٩٩٣/٨/٢٦ ذكر فيه «ان الجماعة قررت المشاركة في الانتخابات استجابة لنداء الحسين في الحفاظ على البلد واستقراره وانجاح مسيرة الديمقراطية والشورى[٦] .

وقد فسرت مشاركة الاخوان في الانتخابات تفسيرات عدة ، فقد رآها البعض موقفاً متخاذلاً . واعتقد بعض آخر أنه يمكن للجماعة ان تفشل تعديل القانون ، ولكنه رأي تنقصه الدقة . فالسلطة التنفيذية ما زالت تمتلك المساحة الاكبر في الادارة والتخطيط واتخاذ القرار ، وتستطيع تجاوز السلطة التشريعية وتهميشها . وتعتقد الاحزاب السياسية جميعها بنسبية الديمقراطية والمكاسب التي يمكن تحقيقها ، وبالتالي فهي تستبعد فكرة المواجهة مع السلطة الى درجة «كسر العظم» ، وتكتفي بالمعارضة السياسية ومحاولة حشد الرأي العام والضغط السياسي .

واذا كان الهدف فعلاً من التعديل هو تحجيم الحركة الاسلامية ، او عزلها فان مقاطعتها تحقق الهدف نفسه ، وتعفي الحكومة من الاحراج والمواجهة مع الرغبة الشعبية في احترام السلطة التشريعية .

وقد جاء التعديل مصدقاً بارادة ملكية ، ومرفقاً بخطاب وجهه الملك حسين بنفسه ، كما خاطب الملك جبهة العمل الاسلامي بالتحديد مطالباً اياها المشاركة في الانتخابات[٧] ، وهي رسالة للجبهة وللاحزاب بان الملك بكل ما له من سلطة وتأييد شعبي يرغب في ان تكتفي الاحزاب السياسية بابداء رأيها دون تصعيد .

ومن ناحية اخرى فان الاحزاب جميعها لا ترغب بالدخول في مواجهة مع الملك . فقد ظلت العملية السياسية تجري وفق معادلة عدم تجاوز رئيس الوزراء في النقد والمعارضة . وان كان

نواب الحركة الاسلامية قد حجبوا الثقة عن حكومة الشريف زيد بن شاكر عام ١٩٩٢ رغم ان الملك هو الذي قدم بيانها الوزاري .

ثم ان التعديل برغم اجحافه والثغرات التي تضمنها تم ضمن الدستور والصلاحيات المتاحة للحكومة والملك ، وتظل الحاجة قائمة لتطوير التشريعات والديمقراطية والحد من صلاحيات السلطة التنفيذية وتفعيل دور السلطة التشريعية في مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية بفعالية ، ولا يتم ذلك الا من خلال البرلمان وليس بمقاطعته .

حدث جدال داخلي انتقل الى الصحف حول طريقة مشاركة الاخوان : هل تتم باسم الاخوان ام الجبهة؟ وقد حسم الامر في مجلس شورى الاخوان لصالح المشاركة باسم الجبهة . وعلل مجلس شورى الاخوان رأيه بالمشاركة من خلال الجبهة ، ان حزب جبهة العمل الاسلامي الذي ساهم الاخوان بالدور الاكبر في تأسيسه ، ويشكلون النسبة الغالبة من اعضائه وقياداته ، ويضم في صفوفه معظم الاشخاص الذين يظن انهم سيشاركون في الانتخابات ويتبوأن مقاعد قيادية في الحزب ، ليس معقولاً ان يرشح قياديين باسم كتلة اخرى .

وكانت اكثر القضايا حساسية هي تسمية المرشحين ، فقد رغب عدد كبير من اعضاء وقيادات الجبهة والاخوان بترشيح انفسهم . ودلت الانتخابات الداخلية التي اجريت لفرز المرشحين على تنافس بين الاخوان واصرار البعض على ترشيح نفسه(٨) .

واصدرت قيادة الجبهة قائمة مرشحيها كما يلي :

أ- عمان الاولى :	عبد العزيز جبر .
ب- عمان الثانية :	حمزة منصور .
	عبد المنعم ابو زنط .
جـ- عمان الثالثة :	ابراهيم زيد الكيلاني .
د- عمان الرابعة :	محمد الحارمة .
هـ- عمان الخامسة :	همام سعيد .
	محمد ابو فارس .
	نمر العساف .
	داوود قوجق ، المقعد الشركسي .
و- مادبا :	عبد الحفيظ علاوي .
	محمد الازايدة .

ز- جرش : سليمان السعد .

ح- البلقاء : عبد اللطيف عربيات .

محمد عويضة .

نائل المصالحة .

ابراهيم خريسات .

ط- الزرقاء : ذيب انيس .

بسام العموش .

محمد الحاج .

ي- الكورة والاغوار الشمالية : عبد العزيز الشريدة .

احمد الخطيب .

ك- عجلون : ضيف الله المومني .

ل- المفرق : موسى شديفات .

م- اربد : احمد الكوفحي .

عبد الرحيم العكور .

حسن التل .

كايد العمري .

ن- بدو الشمال : فايز الماضي .

س- الطفيلة : عبد الله العكايلة .

ع- معان : بدر الرياطي .

لافي قباعة .

محمد القرامسة .

ف- الكرك : احمد الكساسبة .

عدنان المجالي .

عبد الله المجالي .

حسين الطراونة .

ونجح منهم ستة عشر مرشحاً هم :

١- عبد العزيز جبر ، عمان١ .

٢- حمزة منصور ، عمان٢ .

٣- عبد المنعم ابو زنط ، عمان٢ .

٤- ابراهيم زيد الكيلاني ، عمان٣ .

٥- همام سعيد ، عمان٥ .

٦- سليمان السعد ، جرش .

٧- محمد عويضة ، البلقاء .

٨- ذيب انيس ، الزرقاء .

٩- بسام العموش ، الزرقاء .

١٠- محمد الحاج ، الزرقاء .

١١- ضيف الله المومني ، عجلون .

١٢- احمد الكوفحي ، اربد .

١٣- عبد الرحيم عكور ، اربد .

١٤- احمد الكساسبة ، الكرك .

١٥- عبد الله العكايلة ، الطفيلة .

١٦- بدر الرياطي ، معان .

ونجح من مرشحي الاخوان الذين تقدموا للانتخابات بصفة مستقلة اثنان هما : ذيب عبد الله خطاب ، وقد انضم بعد نجاحه الى كتلة نواب العمل الاسلامي ، والآخر هو عبد المجيد الاقطش ، ولكنه انضم الى كتلة «العمل الوطني» التي تعتبر عملياً كتلة حزب العهد ، وقد فصل الاقطش فيما بعد من جماعة الاخوان وحزب جبهة العمل الاسلامي .

وبالنظر الى خريطة المرشحين ثم خريطة النواب يمكن ملاحظة الخلل في الترشيح . ففي عمان الاولى كان يمكن اضافة مرشح آخر الى جانب عبد العزيز جبر وتقسيم الدائرة بين المرشحين كما حدث في عمان الثانية .

وفي عمان الخامسة كان يجب الامتناع عن ترشيح همام سعيد او محمد ابو فارس ليتلاءم الترشيح مع التركيبة السكانية للدائرة . وكان خطأً قاتلاً ترشيح ابراهيم خريسات الى جانب عبد اللطيف عربيات في البلقاء التي قسمت تكتيكياً الى مخيم البقعة (محمد عويضة) الاغوار (نائل مصالحة) السلط (عربيات وخريسات) . ورشح في الكرك اثنان من عائلة المجالي هما عدنان المجالي وعبد الله المجالي ، اضافة الى مرشحين آخرين من العائلة مثل عبد الهادي

المجالي وبهجت المجالي . ولو اكتفي بترشيح واحد من الاثنين : عدنان او عبدالله لنجح المرشح كما تدل الاصوات التي حصلا عليها . وفي دائرة الكورة والاغوار الشمالية رشح اثنان من الكورة ، وقد اثرا سلباً على بعضهما بالتأكيد . وفي معان كان من الافضل لو رشح الى جانب بدر الرياطي احد المرشحين الآخرين من معان . وفي مادبا رشح اثنان لم تنتخبهما قواعد الشعبة التي اجمعت على ترشيح شخص آخر ، هو سالم فلاحات ، لكنه لم يجد مناسباً ان يخوض معركة تنافس مع رفاقه في الحزب والجماعة فانسحب لصالح الراغبين في الترشيح .

وهكذا فقد فوتت قيادة جبهة العمل الاسلامي فرصة انجاح خمسة وعشرين مرشحاً على الاقل بدلاً من ستة عشر ، بسبب المجاملات التنظيمية والشخصية وعدم استماعها لتقديرات لجنة الانتخابات التي كلفت بالاعداد للانتخابات ، دراسة وترشيحاً وادارة ، وكذلك رغبة قواعد الجماعة والحزب في الشعب والفروع .

ودلت نتائج الانتخابات في عمان الثانية والزرقاء ان «الصوت الواحد لم يكن السبب الرئيسي في الفشل ، بل كان يمكن التعامل معه بما يقلل اثره ، فقد استطاع الاخوان في الزرقاء انجاح مرشحيهم الثلاثة ، وكذلك الامر في عمان الثانية» .

وكان لانتخابات المجلس النيابي الثاني عشر دلالات اخرى كثيرة من اهمها :

١- جاء توزيع نواب الاخوان من حيث التخصصات كما في المجلس السابق تقريباً .. مع تعديل طفيف .

شريعة اسلامية	:	١١
تربية وتعليم	:	٢
ادارة واقتصاد	:	٣
طب	:	١

وكان توزيعهم الجغرافي اكثر توازناً من المجلس السابق ، فقد انجح الاخوان مرشحين في عجلون وجرش وعمان الثالثة بعدما فشلوا في المجلس السابق ، وتكرر فشلهم في المفرق ، وغابوا عن عمان الرابعة ومادبا بعدما كان لهم فيها تمثيل نيابي في المجلس السابق .

٢- كانت نسبة الاصوات التي حصل عليها الاخوان في المجلس الحادي عشر الى مجموع الاصوات تساوي ١٢٪ ، وارتفعت في المجلس الثاني عشر الى ١٨٪ . وهذا يعني تزايد شعبية الحركة الاسلامية ، برغم تجربتها النيابية في المجلس الحادي عشر ، ومشاركتهم في حكومة بدران عام ١٩٩١ ، ويعني ايضاً استمرار مصداقيتها لدى الشارع الاردني وقدرتها على المواءمة بين نظرياتها ودعوتها وبين التعبير عن نبض الجمهور وطموحاته .

٣- اختفت تقريباً مجموعة «الاسلاميين المستقلين» التي كانت تضم في المجلس الحادي

عشر اكثر من عشرة نواب ، وهي حالة تشير الى فعالية الحركة الاسلامية وحيويتها ، ونجاحها في تقديم نموذج مقنع للعمل الاسلامي ، ولعلها تعني انتهاء العمل الاسلامي السياسي من خلال اشخاص وضرورة ان ينتظم هذه الجهود مؤسسات واحزاب . ولعل ذلك من نتائج التحول الديمقراطي وانتقال الحركة الاسلامية الى العلنية والمؤسسية وانهاء اخفاء نفسها او العمل من خلال اشخاص آخرين من غيرها . وربما يفسر هذا قضية الاستقالات من حزب جبهة العمل الاسلامي اثر الانتخابات التنظيمية التي جرت اواخر عام ١٩٩٢ .

واكدت نتائج الانتخابات ان الحركة الاسلامية لم تعتمد على المسجد والخطب والوعظ اعتماداً حاسماً رئيسياً كما كان يفسر نجاحها كثير من الكتاب والاعلاميين ، وانما نجحت بفعل منظومة من التجارب والبرامج والمواقف والعمل المؤسسي .

ودلت الانتخابات ايضاً على ان الناخب كان يميز بين الاسلاميين ، ولا يكتفي بمجرد طرح الشعار الاسلامي . فقد كان من بين المرشحين اكثر من عشرين اماماً وخطيب مسجد من غير الاخوان ، واكثر من ستين اسلامياً مستقلاً ، لم ينجح منهم سوى ثلاثة ، هم : جمال الصرايرة وعبد الرزاق طبيشات ، وعبد الباقي جمو ، ولم ينجح هؤلاء لانهم يمثلون اتجاهاً اسلامياً او فكرة سياسية اسلامية على النحو الذي انتخب فيه مثلاً في المجلس الحادي عشر علي الفقير ، وليث شبيلات ، ومحمد العلاونة ... ولكنهم انتخبوا لتجربتهم الشخصية في العمل العام والرسمي او لثقلهم العشائري ومركزهم الاجتماعي ، علماً بأن ثلاثتهم كانت بداية نجاحاتهم السياسية والعامة من قبل بسبب تأييد الاخوان لهم أو لأنهم كانوا من الاخوان بالفعل .

٤- نجح اربعة عشر نائباً من اصل فلسطيني ، ثمانية منهم ينتمون الى الاخوان المسلمين وهي نتيجة تؤكد مقولة دور الحركة الاسلامية الايجابي في التوازن السكاني والاقليمي والوحدة الوطنية .

وكانت الانتخابات قد اجريت بعد توقيع اتفاق اوسلو بأقل من شهرين . وهذا يعني ان الاتفاق كان حتى اجراء الانتخابات لا يملك تأييداً وحماساً لدى الاردنيين من اصل فلسطيني .

٥- كان عدد النواب الذين انتخبوا للمجلس النيابي اكثر من مرة عشرين نائباً من بين ثمانين نائباً . ومن بين هؤلاء العشرين تسعة نواب ينتمون الى الحركة الاسلامية ، ويشير ذلك الى مدى رغبة الناخب الاردني في التغيير وحماسه له . أما حصة الحركة الاسلامية من هذا التغيير ، فهي على مستوى نواب المجلس كله تساوي حوالي ٧٥٪ ، لكنها على مستوى الحركة الاسلامية اقل من ٥٠٪ ، وقد يعني هذا ايضاً بطء استجابة الحركة للمتغيرات والاحتياجات .

٦- أسهمت الحركة الاسلامية في طريقة ترشيحها وتعاملها مع الانتخابات دون قصد

بالطبع في افشال مجموعة من مرشحي المعارضة اليساريين والقوميين ، بعضهم من النواب السابقين اصحاب الخبرة النيابية والمهنية الكبيرة ، مثل حسين مجلي ، وذلك لانهم يشتركون مع الحركة الاسلامية في اصوات الناخبين المؤيدين للمعارضة .

٢- العمل الحزبي : حزب جبهة العمل الاسلامي

ظلت جماعة الاخوان المسلمين محافظة على صيغتها في العمل ، المستمدة من اسلوب عمل الجماعة في مصر ، وهي وان كانت تشبه الحزب في طريقة تشكيلها وتنظيمها واختيار قياداتها ، الا انها ظلت اقرب الى الجمعيات العامة في اهتماماتها ومجالات عملها المعلنة . ولم تقدم الجماعة قائمة رسمية بتشكيلاتها واعضائها ، ولكنها وضعت نظاماً اساسياً يحدد اهدافها ، وكيفية اختيار قيادات الشعب وتحديد هيئاتها العمومية ، ثم اختيار مجلس الشورى الذي ينتخب المكتب التنفيذي والمراقب العام للجماعة .

من الناحية الرسمية او القانونية ، فان جماعة الاخوان المسلمين ليست حزباً سياسياً ، ولم تتقدم في الخمسينات عندما صدر قانون الاحزاب لترخيص نفسها كحزب سياسي ، ولم تشكل او تشارك في تشكيل حزب سياسي . وعندما حلت الاحزاب عام ١٩٥٧ ، ظلت تعمل علناً دون ان يطالها هذا الحل باعتبارها ليست حزباً سياسياً ، ولانها في الحقيقة لم تشارك الاحزاب السياسية في معارضة السلطة ، ومحاولة الانقلاب عليها التي جرت عام ١٩٥٦ .

وعندما اعيدت الحياة الديمقراطية عام ١٩٨٩ سعى الاخوان في تأسيس حزب «جبهة العمل الاسلامي» ، وشكلت لهذا الغرض لجنة تحضيرية برئاسة النائب احمد الازايدة ، رئيس كتلة نواب الحركة الاسلامية . وشارك في اللجنة ، بالاضافة الى الاخوان ، مجموعة من الاسلاميين المستقلين . وكان قوام اللجنة هو ٢١ شخصية من الاخوان والمستقلين ، هم :

١- احمد الازايدة .

٢- اسحق فرحان .

٣- رائف نجم ، مستقل .

٤- عبد الله العكايلة .

٥- عبد المجيد ذنيبات .

٦- عبد اللطيف عربيات .

٧- يوسف المبيضين ، مستقل .

٨- علي الحوامدة .

٩- عبد الرزاق طبيشات ، مستقل .

١٠- يوسف العظم .

١١- زهير ابو الراغب ، مستقل .

١٢- ماجد خليفة .

١٣- همام سعيد .

١٤- ابراهيم خريسات .

١٥- راجح الكردي .

١٦- عبد العزيز جبر .

١٧- محمد عويضة .

١٨- عزت العزيزي - مستقل .

١٩- عبد اللطيف الصبيحي ، مستقل .

٢٠- حمزة منصور .

٢١- محمد ابو فارس .

وتكونت هيئة تأسيسية للحزب تتكون من ٣٥٣ شخصاً من مختلف المحافظات والقطاعات الاجتماعية والمهنية من الاردن .

٢-١- قانون الاحزاب

صدر قانون الاحزاب في عام ١٩٩٢ ، وبدأت المجموعات والكتل السياسية تنظم عملها وفقه ، ولكن القانون احدث تفاعلاً تنظيمياً داخلياً ، فقد رأى الكثير من الاخوان ان القانون يستهدف وجودهم ومكاسبهم . ودار جدل واسع حول طريقة التعامل معه . هذا برغم ان حزب جبهة العمل الاسلامي كان قد قطع شوطاً طويلاً في صياغة نظامه الاساسي ، واعداد قائمة المؤسسين .

اصدر الاخوان بياناً نشر في صحيفة الدستور يرحب بقانون الاحزاب واعتبروه انجازاً وطنياً ، واعتبر البيان «ان ما ابداه نواب الحركة الاسلامية والمعارضة من نقاش ومطالب على القانون يقع في سياق مساعي المعارضة في ان تحقق اكبر قدر من المكاسب . وتخفف من نفوذ الحكومة ودورها ، وهو امر طبيعي لا غبار عليه ما دام الرهان يجري على القنوات الدستورية للعمل السياسي» .

«ولا تفترض الحركة الاسلامية فيما جرى في اروقة مجلس النواب محاولات للتضييق عليها ومحاصرتها ولا دفاعاً عنها وسعياً لتحقيق اكبر قدر من المكاسب لصالحها ، ولكنه التنافس والنزاع الطبيعي بين السلطة التنفيذية من جهة والرقابة والتشريع من جهة اخرى»(٩) .

وكان السؤال المهم والملح امام الجماعة كيف تتعامل مع قانون الاحزاب؟ وهل يطالها القانون ويلزمها بتكييف اوضاعها؟

ان استمرار الجماعة في وضعها الحالي ، وهو ممارسة العمل السياسي والحزبي ، والعمل العام والخيري والتحرك والدعوة في المساجد والاوساط العامة ، وفي النقابات والاتحادات ، يثير تساؤلات مهمة حول وضعها القانوني . فاذا كانت حزباً سياسياً مرخصاً ، فلا يحق لها ان تعمل في المساجد والجمعيات والمؤسسات الخيرية والعامة ، واذا كانت جمعية خيرية او هيئة اجتماعية فلا يحق لها ان تمارس العمل السياسي الحزبي . فهل تختار الجماعة ان تكون حزباً ام جمعية ، ام تفضل ان تعمل بالسر دون غطاء قانوني يسمح لها بادائها العام والسياسي .

وببساطة ، فقد فرض القانون على الجماعة ان تبحث عن صيغة عمل ملائمة تتفق مع القانون ، وتتجاوز مشكلاته المتوقعة ، وتستثمر فرصه ، وتتفاعل مع مرحلة التعددية السياسية بما تعنيه من مشاركة مبنية على المعارضة او الائتلاف او الحكم ، وتتجاوز صيغ العمل السابقة التي افرزتها مراحل وظروف سابقة لم تعد موجودة .

وبطبيعة الحال فقد كان على الجماعة ان تحصر خياراتها المتاحة وترجح احدها ، وهذه الخيارات هي :

١- استمرار صيغة العمل المتبعة منذ انشاء الجماعة ، وهي الجمع بين العمل الاسلامي العام والعمل السياسي والحزبي من خلال الجماعة .
٢- تحويل الجماعة الى حزب سياسي مرخص .
٣- الامتناع عن ممارسة العمل السياسي الحزبي .
٤- المزاوجة بين العمل العام والعمل الحزبي من خلال كيانين (الجماعة وجبهة العمل الاسلامي) وفق صيغة تحكم العلاقة بين الجماعة والجبهة ولا تتعارض مع قانون الاحزاب .

وكان لكل خيار مزاياه ومشكلاته كما كان له مؤيدون ومعارضون . فاستمرار الصيغة السابقة للعمل دون مشاركة في العمل الحزبي كان يريدها المراقب العام للجماعة السيد محمد عبد الرحمن خليفة ويؤيده في ذلك مجموعة من القيادات السابقة ممن خرجوا من المكتب التنفيذي في انتخابات ١٩٩٠ ، مثل محمد ابو فارس ، همام سعيد ، ابراهيم خريسات . ورأى هذا الفريق في تحويل الجماعة الى حزب سياسي ، او تكوين حزب مواز للجماعة تهديداً للجماعة .

ويمكن القول ايضاً ان الجماعة وقيادتها التي اعتادت على عمل ما اكثر من اربعين سنة ، وحققت من خلاله كثيراً من الانجازات والمكاسب والشعبية لا يتوقع منها أن تعيد النظر

بسهولة في كيانها ومؤسساتها ، وان تتكيف من جديد وفق قانون الاحزاب .

كانت المسألة المهمة التي يثيرها انصار بقاء الوضع كما هو ، ان مصير الجماعة سيرتبط بمصير الاحزاب ان هي تحولت الى حزب سياسي .

ويرى انصار التحول الى حزب سياسي ، وكانوا اقلية خافتة الصوت ، ان صيغة الحزب السياسي فرصة لحرية الحركة واستخداماً امثل للامكانات المتاحة للعمل في البرلمان والمؤسسات العامة ، وحسماً لاشكالية فكرية وتنظيمية داخلية في وضع الجماعة وبرامجها ومواقفها واولوياتها ، وصيغة عملية مقننة للوصول الى السلطة ، وفرصة لاعادة صياغة الوضع الداخلي وترتيبه ، وتنظيم العضوية على اسس جديدة ملائمة . ولا شك أن هذا الخيار يعني بالتأكيد التضحية بكثير من نشاطات الجماعة السابقة ووسائلها .

واختارت الجماعة الحل الاسهل في الظرف الراهن مضحية بكل الاشكالات المتوقعة في المستقبل ، فقررت الابقاء على الجماعة كما هي ، والسعي في تأسيس حزب جبهة العمل الاسلامي ، وهي بهذا الاختيار استوعبت جبهة الرفض الداخلية ، واستجابت لمتطلبات قانون الاحزاب ، وخلصت الجماعة من احتمالات متوقعة اذا طلبت منها الحكومة ان تكيف اوضاعها حسب قانون الاحزاب .

ولكن الجماعة اوقعت نفسها في اشكالية العلاقة بين الجماعة والجبهة ، فليس واضحاً بعد لمن المرجعية عند الاختلاف ، وكيف تتخذ القرارات السياسية . مثل حجب الثقة عن الحكومة او منحها ، والمشاركة في الحكومة والبرلمان او عدمها ، والترشيح للانتخابات البرلمانية والبلدية والنقابية ، وكيف سيتم التعامل مع ازدواجية العلاقة بين الكيانين في حالة تعارضهما .

وقد اتضحت هذه الاشكاليات فيما بعد في مواقف ومسائل عدة ، مثل الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ ، والمشاركة في الحكومات التي تشكلت بعد ذلك ، وبخاصة حكومة عبد الكريم الكباريتي .

٢-٢- تشكيل حزب جبهة العمل الاسلامي

تقدمت اللجنة التحضيرية لحزب جبهة العمل الاسلامي بطلب ترخيص للحزب لدى وزارة الداخلية بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٨ ، ووفق على اعلان تسجيل الحزب في ١٩٩٢/١٢/٨ .

واجتمعت الهيئة التأسيسية في ١٩٩٢/١٢/٢٥ ، وانتخبت مجلس الشورى الاول للحزب ، ولكن نتيجة الانتخابات اثارت فوراً عاصفة احتجاج ، وقدم مجموعة من الاسلاميين المستقلين من مؤسسي الحزب واعضاء اللجنة التحضيرية استقالتهم من الحزب مبررين ذلك بسيطرة المتشددين من الاخوان المسلمين على الحزب واقصائهم للاسلاميين المستقلين .

وكانت مجموعة من مؤسسي الحزب المستقلين من الشخصيات والنواب والوزراء لم ينتخبوا

لمجلس شورى الحزب ، مثل عزت العزيزي ، ويوسف المبيضين ، وعبد الرزاق طبيشات ، ويوسف جبر ، وحمد الله النابلسي .

وقد استقالت ايضاً مجموعة من المستقلين انتخبت لمجلس الشورى ، حيث رأت في نتائج الانتخابات اخلالاً في نسب التمثيل بين الاخوان والمستقلين ، ومن هؤلاء رائف نجم ، وزهير ابو الراغب ، وعبد اللطيف الصبيحي .

اصدر المستقلون المستقيلون بياناً نشر في الصحف في اليوم التالي للانتخابات ذكروا فيه ان «الاخوان يريدون حزب الجبهة واجهة لهم وليس قاعدة عريضة تضم من يرغب من المواطنين المخلصين المتلزمين باهداف الحزب وبصفتهم الفردية وليس بصفة انتماثاتهم السابقة»[(١٠)] .

وقال المهندس رائف نجم في تصريح للصحافة انه كان اتفاق مع جماعة الاخوان المسلمين بأن توزع مقاعد مجلس الشورى بنسبة ٦٠٪ للجماعة و ٤٠٪ للمستقلين . ولكن الاخوان لم يلتزموا بهذا الاتفاق . كما ذكر د . عبد الرزاق طبيشات «ان انتخابات مجلس شورى حزب جبهة العمل الاسلامي اثبتت ان الجناح المتشدد لم يكن يريد الحزب ابتداء ، وقد تحرك اشخاصه في العضوية والانتخابات بهدف اجهاض مشروع الحزب او السيطرة عليه[(١١)] .

قيادة الاخوان من جهتها ، ذكرت ان نسبة المستقلين في الحزب عالية وتقترب من ٤٠٪ بالفعل ، ولكن المشكلة هي في عدم انتخاب مجموعة من الشخصيات من الوزراء والنواب ، ولو انتخب هؤلاء تحديداً لما حدثت مشكلة الاستقالات حتى لو كانت نسبة المستقلين في مجلس الشورى تقل عن ٤٠٪[(١٢)] .

ولم ينتخب لمجلس الشورى مجموعة من قيادات الاخوان ونوابهم ، مثل ابراهيم خريسات ، رئيس كتلة نواب الحركة الاسلامية في المجلس الحادي عشر ونائب المراقب العام للاخوان (١٩٨٦-١٩٩٠) ، ويوسف العظم عضو مجلس النواب منذ عام ١٩٦٣ .

وانتخب عبد المجيد ذنيبات (كان نائب المراقب العام) رئيساً لمجلس شورى الحزب . واجتمع مجلس الشورى المنتخب في ١٩٩٣/١/٨ ، وانتخب المكتب التنفيذي الاول للحزب من السادة :

١- اسحق فرحان ، امين عام الحزب ، انتخب بالتزكية .

٢- عبد اللطيف عربيات .

٣- عبد الله العكايلة .

٤- بسام العموش .

٥- زياد ابو غنيمة .

٦- محمد عويضة .

٧- زهير ابو الراغب .

٨- حمزة منصور .

٩- همام سعيد .

١٠- راجح الكردي .

١١- علي العتوم .

١٢- قنديل شاكر .

١٣- عبد الرحيم العكور .

١٤- ماجد خليفة .

١٥- احمد الكوفحي .

١٦- حسن التل .

١٧- عبد الباري الزواهرة .

وكان من بين اعضاء المكتب ثلاثة مستقلون هم : حسن التل ، وزهير ابو الراغب ، وعبد الباري الزواهرة ، والباقي من الاخوان المسلمين .

٢-٢-١- مجلس الشورى والمكتب التنفيذي الثاني

جرت انتخابات مجلس الشورى الثاني للحزب في اوائل عام ١٩٩٤ ، كما هو مقرر في النظام الاساسي للحزب ، حيث تنتهي مدة مجلس الشورى الاول بعد سنة من تأسيس الحزب ، ثم ينتخب مجلس شورى مدته اربع سنوات ، وهكذا تعاد الانتخابات كل اربع سنوات . وينتخب مجلس الشورى مكتباً تنفيذياً مدته سنتان ، ثم ينتخب مكتباً تنفيذياً آخر .

لقد تمت انتخابات مجلس الشورى الاول في اجواء ساخنة من الاستقطاب والتنافس والمناورة . ولكن الانتخابات الثانية كانت اقرب الى الاجماع ، ولم يكن ثمة تنافس حقيقي ، في حين شهدت الانتخابات الاولى تنافساً بين قائمتين ، تعبر كل قائمة عن اتجاه داخل جماعة الاخوان المسلمين .

واظهرت مطالعة نتائج الانتخابات الاولى تركيزاً محدداً على قائمتين عند حوالي ٦٠٪ من اعضاء مجلس الشورى ، وساهمت المجموعة المتبقية بعفوية ودون تخطيط (وربما يكون معظمها من المستقلين) في تقديم واستبعاد المرشحين ، مما جعل نجاح عدد لا بأس به من اعضاء المكتب التنفيذي مفاجأة وربما اقرب الى المصادفة(١٣) .

رفض عدد من اعضاء المكتب التنفيذي الاول اعادة ترشيح انفسهم مثل : همام سعيد ، احمد الكوفحي ، راجح الكردي ، علي العتوم ، قنديل شاكر ، وهم مجموعة الذين نشرت

استقالتهم من المكتب التنفيذي الاول في الصحف . وقد القت هذه الاستقالة ، وما صاحبها من ضجة واسعة ، بظلالها على اجتماع مجلس الشورى وانتخابات المكتب التنفيذي .

يلاحظ ان مجلس الشورى الثاني تضمن تغييراً في اعضائه بنسبة ٤٠٪ ، وهي نسبة عالية بعد سنة واحدة فقط من تأسيس الحزب . وكان من بين الاعضاء امرأة واحدة ، هي السيدة نوال الفاعوري من مادبا ، ثم انتخبت لاحقاً امرأة أخرى من السلط هي السيدة نعمة حياصات .

واما اعضاء المكتب التنفيذي الثاني ، فهم :

١- اسحق فرحان ، امين عام ، انتخب بالتزكية .
٢- عبد اللطيف عربيات - نائب الامين العام .
٣- محمد عويضة - المساعد الاداري للامين العام .
٤- احمد طنش - المساعد المالي للأمين العام .
٥- حمزة منصور .
٦- بسام العموش .
٧- سعود ابو محفوظ .
٨- عدنان الجلجولي .
٩- زهير الزميلي .
١٠- نائل المصالحة .
١١- جميل ابو بكر .
١٢- طارق التل .
١٣- زياد خليفة .
١٤- احمد الكفاوين .
١٥- عبد الحميد القضاة .
١٦- عبد الله العكايلة .
١٧- ابراهيم زيد الكيلاني .

كان التغيير في المكتب التنفيذي كبيراً ، فقد اعيد انتخاب ستة اعضاء فقط من المكتب التنفيذي السابق ، بالاضافة الى الامين العام الذي اعيد انتخابه بالتزكية .

وانسحب احد اعضاء المكتب التنفيذي بعد انتخابه وهو عبد الرحيم العكور ، وحل مكانه زياد خليفة ، وبذلك يكون الذين اعيد انتخابهم خمسة اعضاء فقط .

وارتفعت نسبة الشباب ممن هم دون الاربعين او قريباً منها في المكتب التنفيذي االثاني ، وهم : بسام العموش ، زهير الزميلي ، سعود ابو محفوظ ، نائل المصالحة ، جميل ابو بكر .

ويلاحظ ان اثنين من اعضاء المكتب التفيذي للحزب هم اعضاء ايضاً في المكتب التنفيذي للاخوان المسلمين ، وهما جميل ابو بكر وعدنان الجلجولي .

اعيد انتخاب عبد المجيد ذنيبات رئيساً لمجلس الشورى . وفي صيف ١٩٩٤ ، انتخب ذنيبات مراقباً عاماً للاخوان المسلمين ، فقدم استقالته من رئاسة المجلس ، وانتخب بدلاً عنه عدنان المجالي .

ومن الملفت للانتباه ان سالم فلاحات لم ينتخب لمجلس شورى الحزب في فرع مادبا ، المخصص له سبعة مقاعد ، ولكنه انتخب لمقعد الشورى الوحيد لمادبا في جماعة الاخوان المسلمين ، ثم انتخب عضواً للمكتب التنفيذي للجماعة من بين ستة اعضاء في مجلس الشورى بالاضافة للمراقب العام . وخرج ايضاً من عضوية مجلس شورى الحزب عماد ابو دية عضو المكتب التنفيذي للاخوان لاكثر من دورة .

٢-٢-٢- المكتب التنفيذي الثالث

اجريت انتخابات لاختيار المكتب التنفيذي الثالث للحزب في اوائل عام ١٩٩٦ ، كما يقتضي نظام الحزب . وتشكل المكتب من السادة التالية اسماؤهم :

١- اسحق فرحان - أمين عام - بالتزكية للمرة الثالثة .

٢- عبد اللطيف عربيات .

٣- بسام العموش .

٤- محمد عويضة .

٥- حمزة منصور .

٦- جميل ابو بكر .

٧- عدنان الجلجولي .

٨- طارق التل .

٩- زياد خليفة .

١٠- زهير ابو الراغب .

١١- سعود ابو محفوظ .

١٢- احمد الكساسبة .

١٣- احمد الكفاوين .

١٤- نائل المصالحة .

١٥- احمد طنش .

١٦- عبد الحميد القضاة .

وخرج من عضوية المكتب كل من ابراهيم زيد الكيلاني وعبد الله العكايلة وزهير الزميلي . ويؤشر تغيير هذا العدد القليل (ثلاثة فقط) الى استقرار مسار الحزب .

٢-٢-٣- المبادىء الاساسية لحزب جبهة العمل الاسلامي

الاهداف والتوجهات

١- استئناف الحياة الاسلامية للمجتمع والاسهام في بناء الامة معنوياً ومادياً عن طريق اعدادها للجهاد .

٢- السعي نحو وحدة الامة وحريتها ومقاومة النفوذ الاستعماري والاجنبي .

٣- ترسيخ الوحدة الوطنية ، وترسيخ منهج الشورى والديمقراطية والدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه وعن الحريات بصورة عامة .

٤- الاهتمام بقضايا الناس الحياتية ، وخدمة الجماهير ، والتنمية الشاملة للمجتمع من منظور اسلامي .

٥- العمل على حماية الديمقراطية والحريات والحوار مع جميع الفئات السياسية وتعميق وحدة الشعب وحماية الوطن .

٦- محاربة الفساد السياسي والاداري والمالي في الدولة .

الوسائل :

١- تنظيم العمل الجماهيري .

٢- عقد المحاضرات والندوات واصدار الكتب والصحف والمجلات .

٣- انشاء مراكز البحوث المتخصصة .

٤- الاهتمام بالاندية والمراكز الشبابية والثقافية .

٥- الاهتمام بالنقابات والاتحادات .

٦- اعداد مشاريع القوانين لتعديل التشريعات الحالية بما يتلاءم مع اهداف الجبهة .

٧- المشاركة في جميع مجالات العمل العام بالمشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية .

٢-٢-٤- الهيكل التنظيمي والاداري للحزب :

١- الهيئة التأسيسية :

الاشخاص الذي وقعوا على نظام الحزب وقدمت اسماؤهم الى وزارة الداخلية باعتبارهم مؤسسين وينتخبون مجلس شورى مؤقت للحزب وهيئات ادارية مؤقتة للفروع .

٢- الهيئة العامة :

تتكون من اعضاء الهيئة التأسيسية مضافاً اليهم كل عضو ينتسب الى الحزب . وتنتخب الهيئات الادارية واعضاء مجلس الشورى .

٣- المؤتمر العام :

بديل الهيئة العمومية للحزب اذا زاد عدد الاعضاء عن ألف عضو .

٤- مجلس الشورى :

يتكون من ١٢٠ عضواً منتخبين من اعضاء الفروع حسب التمثيل النسبي لكل فرع . ينتخب المجلس امين عام الحزب واعضاء المكتب التنفيذي ، ويناقش موازنة الحزب وسياسته العامة ، ويضع الانظمة الداخلية ، ويعفي المكتب التنفيذي او بعض اعضائه من مهامهم .

٥- المكتب التنفيذي :

يتكون من الامين العام وستة عشر عضواً ينتخبهم مجلس الشورى ، يدير شؤون الحزب ، ويعتمد العضوية ، ويعد الموازنة العامة ، والخطط الدورية ، ويعين الموظفين ، ويعد اللوائح الداخلية للحزب ، ويستثمر امواله .

٦- الأمين العام :

ينتخبه مجلس الشورى ، يمثل الحزب في الدوائر الرسمية والقضائية والشعبية ، ويرأس المكتب التنفيذي .

٧- نائب الامين المعام :

ينتخب اعضاء المكتب التنفيذي من بينهم نائباً للأمين العام وينوب عنه في اثناء غيابه .

٨- مساعد الامين العام للشؤون الادارية .

٩- مساعد الامين العام للشؤون المالية .

١٠- الهيئات الادارية للفروع :

ينتخبها اعضاء الهيئات العمومية في الفروع وتتكون من سبعة اعضاء ، ويختارون من بينهم رئيساً للفرع ، ونائباً له ، واميناً للصندوق ، واميناً للسر(١٤) .

٢-٣- الاخوان وحزب جبهة العمل الاسلامي

ما زالت اشكالية العلاقة بين جماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي موضع جدال وتساؤل ، هل الحزب هو احد اذرع الجماعة ومؤسساتها؟ ام انه حزب مستقل مالياً وتنظيمياً؟

ان قيادات الحزب والجماعة تؤكد كثيراً ان الحزب مستقل مالياً وتنظيمياً وان الاخوان برغم كثافة وجودهم في الحزب يعملون ويتحركون وفق قرارات الحزب ومؤسساته ، ولا يختلف وجودهم في الحزب عن وجودهم في المؤسسات العامة الاخرى ، فليس معقولاً ان يمنع الاخ من العمل في الحكومة والجمعيات والمؤسسات اذا كان عمله فيها سيؤدي الى اداء دور قيادي مؤثر فيها .

لقد بررت المجموعة التي استقالت من الحزب في ١٩٩٢/١٢/٢٥ ، إثر انتخابات مجلس شورى الحزب بأنه الوجه الآخر للجماعة ، والسؤال : لو نجح هؤلاء في الانتخابات التنظيمية التي جرت ثم وصلوا الى المواقع السياسية التي احرزها الحزب ، هل سيتركون الحزب حتى لو كان نجاحهم ووصولهم بقرار من الاخوان؟

يقول د . اسحق فرحان الامين العام للحزب : «العلاقة بين الجبهة والاخوان هي علاقة ايمان بالفكرة ، ودعم لاخراجها الى حيز الوجود وفق المعطيات السياسية ، هذا في المرحلة التحضيرية ، وفي المراحل التي تلت انشاء الحزب علاقة تكامل وتعاضد لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للعمل الاسلامي وعلاقة تنسيق وتعاون في البرامج والآليات . وذلك يتم عن طريقين ، الاول : الالتزام بالثوابت الايديولوجية نفسها ، والثاني السماح للراغبين من الاخوان بدخول الحزب والاسهام في تحقيق الاهداف المشتركة .

واجابة عن سؤال : «هل العمل السياسي في الاردن للاخوان ام الجبهة؟» يقول د . فرحان : «لا يمتنع على الاخوان التعبير عن آرائهم السياسية افراداً وجماعات كما كانوا يفعلون من قبل صدور قانون الاحزاب السياسية الذي نظم عملها ، ومن هنا فالعمل السياسي الاسلامي المؤسسي في الاردن للأخوان وغيرهم من الاسلاميين كان عن طريق حزب جبهة العمل الاسلامي .

وعن مصير تنظيم الاخوان بعد فترة من الزمن ، يقول : لم يتأثر تنظيم الاخوان في الفترة السابقة ، ولن يتأثر في المرحلة القادمة بأية تنظيمات اسلامية او عامة . بل ان وجود تنظيمات سياسية مرخصة مثل جبهة العمل الاسلامي هو من العوامل المساعدة لحركة الاخوان لتحقيق

اهدافها الاستراتجية ، وهذا يعتمد على القيادات الواعية لرسالتها في الجماعة وفي الحزب وعلى التنسيق والتعاون في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للعمل الاسلامي دون الوقوف عند التفاصيل والخلاف على الجزئيات .

واجابة عن سؤال : «هل كانت الجبهة كما ارادها الاخوان؟ يقول : نعم لقد أمضت اللجنة التحضيرية ما يقارب السنتين (١٩٩٠-١٩٩٢) في الدراسة والتخطيط ، واقر النظام الاساسي للجبهة ووافق عليه الاخوان ، وينبغي الا تكون نظرة الاخوان للجبهة انها ابن بالتبني ، بل هو ابن شرعي ليحيا حياة طيبة[١٥] .

وبالنظر الى قائمة المكتب التنفيذي لحزب الجبهة نجد ان جميع الاعضاء من الاخوان عدا اثنين او ثلاثة . أما نواب حزب الجبهة فجميعهم من الاخوان ، اذ لم ينجح احد من مرشحي الحزب المستقلين ، وهو مثال يكفي للدلالة على حجم تأثير الاخوان في الجبهة .

وسواء اراد الاخوان حزب الجبهة صيغة للتكيف مع قانون الاحزاب ، او وسيلة لعمل سياسي مؤسسي يجمع الى جانب الاخوان من اراد من المواطنين المستقلين الراغبين في العمل السياسي دون ان يشاركوا في جماعة الاخوان ، فإنه في المحصلة حزب اخواني . ولعله يتحرك بالفعل مستقلاً تنظيمياً ومالياً عن جماعة الاخوان ، ولكنه كما وصفه د . اسحق فرحان يسهم في التنسيق والتكامل مع الجماعة ويخدم في الاطار الاستراتيجي اهداف الجماعة نفسها .

ومن الواضح ان الاخوان كانوا يريدون بالفعل توسيع مظلة العمل الاسلامي والتنسيق والمشاركة مع اولئك الذين يفضلون اطاراً للعمل المشترك غير مظلة «الاخوان المسلمين» . ولا تبدو التفسيرات التي ساقها بعض المستقلين من المشاركين في الجبهة ثم انفضوا عنها في ١٩٩٢/١٢/٢٥ او اوردها بعض الصحفيين والمراقبين للعمل الحزبي في الاردن ، حول ان الاخوان استخدموا المستقلين للتمويه على مشروع الجبهة او ليستفيدوا من امكانات المستقلين وسمعتهم واسمائهم المعروفة بثقلها وتأثيرها في الاوساط الرسمية والشعبية ، هذه التفسيرات ليست دقيقة ، اذ لا حاجة للاخوان في هاتين المسألتين . ذلك ان قيادات الاخوان كلها مسجلة في قائمة الحزب ويمكن الاستنتاج بسهولة مدى حضور الاخوان في الحزب من مطالعة قائمة المؤسسين واللجنة التحضيرية . كما ان اشخاص الاخوان واسماءهم ونشاطهم ليس مبرراً لعرقلة ترخيص الحزب او انتشاره ، فليس ثمة تحفظات قانونية او اتجاهات حكومية رسمية لمنع مشاركة الاخوان في العمل السياسي الحزبي ، وكان التقدير العام بعد التحول الديمقراطي والممارسات الحكومية منذ الانتخابات النيابية ان ترخيص الاحزاب سيكون عملية اجرائية . ولا يتوقع ان تحاول الحكومة منع بعض الاتجاهات او الشخصيات من العمل السياسي الحزبي ، وهو ما حدث بالفعل ، فقد حصلت جميع الاحزاب على الترخيص بمجرد تقديم الطلب واستيفاء الشروط القانونية المحددة في قانون الاحزاب .

ويمتلك الاخوان من الحضور في الشارع وقبول الرأي العام وامكانات النفوذ والتأثير اكثر بكثير من الاسلاميين المستقلين ، فهم موضع تأييد شعبي كبير في الجامعات والنقابات والبلديات ، وكان لهم في مجلس النواب ٢٢ نائباً ، وشاركوا في الحكومة بخمسة وزراء ولا يتوقع ان يقدم لهم المستقلون مزايا وفرصاً اضافية على المستوى الشعبي او الرسمي ، والعكس هو الصحيح فان المستقلين هم الذين يحتاجون الى الاخوان .

ولكن ما سبب الازمة بين الاخوان والمستقلين؟ وما الاشكالية الحقيقية في عمل الاخوان والجبهة؟ وما الاخطاء السياسية والتنظيمية للاخوان او المستقلين في مشروع حزب الجبهة ومساره؟

ان المشاركة والتنسيق بين الاتجاهات السياسية والفكرية اصعب ما تكون في عمل حزبي مشترك . فالعمل الحزبي لا ينجح الا من خلال مجموعات منسجمة ، تعاملت مع نظام الحزب وقوانينه ومبادئه وافكاره سنوات طويلة ، وترقت تنظيمياً وسياسياً من خلال مشاركتها الميدانية ومعرفة الاعضاء وحوارهم ونقدهم للشخصيات والتجارب ، ولما كان هذا الشرط متوفراً لدى الاخوان الذي يعرفون بعضهم من خلال مشاركات سابقة كثيرة في العمل التنظيمي ، فانه ليس متوافراً للمستقلين الذين تكونت تجاربهم ومواقفهم وشخصياتهم عبر تجاربهم الخاصة بهم ، فلم يكن سهلاً عليهم تقبل نتيجة الانتخابات الداخلية ، فهم وزراء ومسؤولون ولهم تجربة طويلة تؤهلهم ان ينتخبوا لقيادة الحزب ، ولكنهم ليس لهم قواعد في الحزب ، فاغلب الاعضاء يعرفون الاخوان ولا يقتنعون بانتخاب غيرهم .

ولا يمكن مطالبة قيادة الاخوان ان تلزم اعضاء الحزب من الاخوان بانتخاب المستقلين حتى لو كان هناك اتفاق بين الاخوان والمستقلين كما قال بعضهم في الصحف ، فان قيادة الجماعة في هذه الحالة لا يمكنها غير توجيه اعضائها لانتخاب نسبة من المستقلين ، وهذا ما حدث بالفعل فقد التزم الاخوان بانتخاب مستقلين ، لكنهم اختاروا اشخاصاً غير معروفين في الحياة السياسية والعامة وهي نتيجة طبيعية ومتوقعة فالكثير من قيادات الاخوان واعضائهم يرون انفسهم احق بتولي القيادة والاستفادة من المكاسب السياسية المتوقعة ولن يقبلوا بالتنازل للمستقلين ، وقد وجدوا موضع المنافسة بالطبع من الشخصيات المعروفة ، بينما لا يرون خطورة على مكاسبهم من المستقلين الآخرين .

إذن فقد اخطأ الاخوان في محاولة دمج المستقلين (الكبار) معهم في عمل مشترك ، وكان الافضل التنسيق والتعاون معهم دون وحدة تنظيمية ، وفي الوقت نفسه إتاحة المشاركة في الحزب لمن يرغب من المواطنين ، وسيعزز العمل الحزبي قيادات سياسية وعامة تدربت على العمل السياسي الحزبي وانتخبت على اساس معرفة ميدانية ، وقد تنتخب مرة وتستبعد اخرى ثم تعود كما يجري في جماعة الاخوان المسلمين وفي جميع الاحزاب .

فقد استبعدت انتخابات الحزب عدداً من القيادات الاخوانية البارزة مثل ابراهيم خريسات ، رئيس كتلة نواب الحركة الاسلامية في المجلس الحادي عشر ، ونائب المراقب العام للاخوان المسلمين في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، واستبعدت يوسف العظم النائب الاخواني ، والمفكر المخضرم ، ومحمد ابو فارس النائب والقائد الاخواني ، ولكنهم جميعاً قبلوا بنتائج الانتخابات لا رضى عن نتيجتها بالضرورة ولكن لأن احراز المواقع وكسب ثقة الناخبين يقتضي المراهنة على النظام الانتخابي نفسه .

واخطأ المستقلون في استقالتهم وفي تقديرهم للموقف ، اذ يفترض انهم يعرفون انهم لا يمتلكون قواعد ومؤيدين من اعضاء الحزب ، وان المستقلين في الحزب ليسوا كتلة واحدة ولن ينحازوا بالضرورة اليهم .

وكان يجب ان يعرفوا ان الوقت الذي كانوا يجدون فيه دعم الاخوان وحشدهم وراءهم قد انتهى ، فقد كان سبب ذلك التضييق الواقع على الاخوان قبل عام ١٩٨٩ ، وتجنب الاخوان في تلك الفترة الظهور العلني في الواجهات السياسية والنقابية والعامة فكانوا يؤيدون ويدعمون اسلاميين مستقلين ليتجنبوا اضطهاد الحكومة ، وكان عليهم ان يراهنوا على جولات قادمة في الانتخابات وان يصبروا على العمل الحزبي .

والغريب انهم (المستقلون) ينتقدون التوجيه الاخواني للحزب ، ويطالبون في الوقت نفسه ان يضمن لهم الاخوان حصة في مقاعد مجلس شورى الحزب ومكتبه التنفيذي .

ولكن الاشكالية الحقيقية في عمل الاخوان والجبهة تكمن في مسألتين : اولاهما قدرة الاخوان والجبهة على التكامل والتنسيق وتلافي التناقض والازدواجية والتكرار ، وهي قضية قد يكون مبكراً تقدير مدى تحققها . ونجاح الاخوان والجبهة فيها . والثانية هي التفاعلات الداخلية للجماعة ، والخلافات الحاصلة بين اطراف في الجماعة ، فلا شك ان انتخابات المكتب التنفيذي الاول ثم ازمة «المستقيلين» (مجموعة الستة) من المكتب التنفيذي في نهاية عام ١٩٩٣ ، لم تكن الا انعكاساً للتفاعلات الداخلية في الجماعة والتنافس بين مراكز داخلية في الجماعة للسيطرة على الحزب او اجهاض نجاح الفريق الآخر .

ويبدو ان انتخابات مجلس الشورى والمكتب التنفيذي الثاني قد حسمت مساعي اقلية في الجماعة للسيطرة على الحزب لصالح التيار العام في الجماعة ، وقد يخفف ذلك من الاحتقان داخل الحزب ويؤدي الى استقراره .

وربما يكون صائباً وحكيماً ما تؤكده قيادة الجماعة دائماً في انها لا تتدخل في قرارات الحزب ولا تموله ، وان الجماعة والجبهة كيانان منفصلان ويجمع بينهما الفكر والعمل الاسلامي المشترك ، ولكن القدرة على انجاح هذا التوجيه وتفعيله يحتاج ان تكون الجماعة قادرة على عمل

واحد لا يخرج عنه بعض عناصرها واعضائها ، فقد اكدت تجربة السنوات الثلاث للحزب ان هذا التوجه كانت تفسده محاولات اخرى من بين الاخوان انفسهم ممن لا يلتزمون برأى قيادة الجماعة ، ونجح هؤلاء في خلق ازمة المستقلين وفي خلق ازمة في الترشيح لمجلس النواب .

٢-٤- الحزب بعد عامين من التأسيس

تقول مصادر الحزب انه استطاع خلال سنتين استقطاب الفين وخمسمائة عضو (وزارة الداخلية تقول ١٥٠٠ عضو فقط) ، واسس تسعة عشر فرعاً في المحافظات والألوية والدوائر الانتخابية . وانتخبت هذه الفروع هيئاتها الادارية وفتحت مقاراً لها عدا ستة فروع ، هي : عمان الاولى ، عمان الثانية ، عمان الثالثة ، عمان الخامسة ، الاغوار الشمالية ، والعقبة .

وافتتح المقر العام للحزب وزود بسيارة واجهزة حاسوب وهواتف وفاكس . وشكلت ٣٣ لجنة مركزية في مجالات العمل المالي والاداري والتنظيمي للحزب (القانونية ، التخطيط) ، العضوية ، المتابعة ، وفي المجال السياسي (الشؤون الخارجية ، فلسطين ، الاعلامية) ، وفي المجالات الوطنية (التربية والتعليم ، الاقتصاد ، الصحة ، التنمية الاجتماعية ، الشباب ، الثقافة ، الطاقة ، المياه) .

وتقول ادارة الحزب ان عمل اللجان غير مرض ويحتاج الى انطلاقة نوعية ، وبخاصة في مجال العمل النيابي لتفعيل دور نواب الحزب في الرقابة والتشريع ولتقديم ادبيات وبرامج للحزب تعبر عن شعاره «الاسلام هو الحل» .

ويقابل ضعف اللجان وغياب دورها عن عمل الحزب حضور قوي ومكثف للمكتب التنفيذي . فقد عقد المكتب خلال هاتين السنتين اربعة وخمسين اجتماعاً ، بمعدل اربع ساعات لكل اجتماع ، واتخذ ٥٦٢ قراراً لتنظيم عمل الحزب وتسيير اموره الادارية .

وقد انتخب مجلس شورى ثان بعد سنة من تأسيس الحزب انبثق عنه مكتب تنفيذي جديد ، وشارك الحزب في الانتخابات النيابية ، واحرز سبعة عشر مقعداً في مجلس النواب الثاني عشر

واستكمل الحزب اعداد اللوائح والانظمة الداخلية للحزب (مثل الوقف والاستثمار ، ونظام الموظفين ، والنظام المالي ، ومداولات المكتب التنفيذي) .

ونفذ الحزب مجموعة من المحاضرات والندوات والمؤتمرات الصحفية لاعضاء الحزب وفعالياته او للرأي العام . ويشارك الحزب في لجنة للتنسيق مع احزاب المعارضة (البعث ، الشيوعي ، الاشتراكي ، حشد ، التقدمي الديمقراطي ، والعمل القومي) . وقد شكلت هذه الاحزاب لجنة لمقاومة التطبيع يرأسها السيد بهجت ابو غربية . وقامت قيادة الحزب بزيارات خارجية الى اليمن وتركيا والعراق والسودان .

وفي تقويمه لاداء الحزب ، قال د . اسحق فرحان : واجهتنا عدة مشكلات اهمها المال ، فالعمل الحزبي والسياسي والاعلامي يحتاج الى المال ، وبالرغم من الاكتتاب في صندوق الاستثمار في الجلسة الاولى للهيئة التأسيسية ، فان الالتزام بالدفع كان قليلاً ، وحتى من بين قياديي الحزب كان ثمة احجام عن الدفع والبذل للحزب ، «وواجهتنا مشكلة استقالة مجموعة من الاسلاميين المستقلين بعد الاجتماع الاول للحزب (١٩٩٢/١٢/٢٥) والتي سميت قضية المستقلين» .

وعانينا من تشدد بعض اخواننا الذين يريدون قياس جميع اعضاء الحزب بمقياس واحد لا مرونة فيه . ومع مضي الزمن بدأ الجميع يعمل في اطار النظام الاساسي للحزب والانظمة واللوائح التي تبلور القواعد العامة للتنظيم الحزبي .

وتركت الانتخابات النيابية للمجلس الثاني عشر آثاراً سلبية في صفوف الحزب ونفوس اعضائه ، وكشفت عن مخالفة للحزب في الترشيح والعمل الانتخابي .

ولم يتمكن الحزب من اصدار صحيفة تتواصل مع الرأي العام وتبلور طروحاته وبرامجه ومواقفه وتفعّل مواقعه الشعبية والعامة . واقتصر العمل الاعلامي على نشرة داخلية غير منتظمة «العمل الاسلامي» التي تحولت الى مجلة شهرية وملف صحفي اسبوعي يجمع ما يكتب عن الحزب وقضايا الحركة الاسلامية في الصحف ، ويوزع توزيعاً محدوداً ، اضافة الى بعض البيانات واللقاءات والمؤتمرات الصحفية .

وقد اقترح د . اسحق فرحان مجموعة من البرامج والانجازات والتطلعات التي يجب انجازها خلال عامي ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ .

١- تشكيل المؤتمر العام للحزب وفق النظام الاساسي .

٢- استكمال افتتاح مقار الفروع التي لم تفتح حتى نهاية عام ١٩٩٣ .

٣- زيادة عدد المنتسبين الى الحزب ليصل في نهاية عام ١٩٩٤ الى خمسة آلاف عضو .

٤- تفعيل الاداء النيابي من حيث النوعية والمضمون .

٥- التعاون مع القوى الوطنية والاحزاب السياسية في التصدي للتسوية السياسية والتطبيع مع اسرائيل .

٦- تفعيل اللجان المركزية للحزب .

٧- دعم المركز المالي للحزب ، وتنمية صندوق الاستثمار والوقف .

٨- العمل على اصدار صحيفة سياسية اسبوعية وتنظيم النشرات الاعلامية والثقافية الداخلية .

وقد جاءت توصيات مجلس الشورى في اجتماعه الرابع المنعقد في ١٩٩٣/١٢/٢٣ مطابقة لهذه المقترحات[١٦] .

ولكن عند النظر الى اداء الحزب في مجال هذه المقترحات اوائل عام ١٩٩٥ ، نجد ان الحزب لم يصدر صحيفة بعد ، وتعثرت النشرة الداخلية «العمل الاسلامي» ، ولم ينتسب الى الحزب سوى ١٥٠٠ عضو ، وما زالت الشكوى من ضعف اداء اللجان وغيابها عن العمل قائمة .

واجه الحزب مشكلة داخلية غير قضية «المستقلين» ، وهي التمحور والتكتل الداخلي في الحزب ، فقد بدا واضحاً منذ الاجتماع الاول للمكتب التنفيذي الاول ان ثمة مجموعة من ستة اعضاء في المكتب (د . همام سعيد ، د . احمد الكوفحي ، د . قنديل شاكر ، د . علي العتوم ، د . راجح الكردي ، وزياد ابو غنيمة) تنسق مواقفها مسبقاً وتعمل في المكتب والفروع والمجالات المختلفة وفق سياسة ورؤية خاصة بها ليست هي بالضرورة سياسة اغلبية المكتب التنفيذي .

ولم يكن الاعضاء الأحد عشر الآخرون كتلة مواجهة بمعنى الكلمة ، فقد كان بعضهم محايداً وبعيداً عن جو الاختلافات المستمدة من خلفيات اخوانية وتجارب سابقة بعيدة لا يعرفها المستقلون (حسن التل ، زهير ابو الراغب ، وعبد الباري الزواهرة) .

وقد تغيبت مجموعة الستة عن الاجتماع الثاني للمكتب التنفيذي لمجموعة من الاسباب حددتها في رسالة الى الامين العام كانت تدور في معظمها حول الاختلاف مع الامين العام وبعض اعضاء المكتب .

تفاعلت قضية هذه المجموعة في اثناء العام الاول من عمر الحزب ، واشتد الخلاف بينها وبين قيادة الحزب ، حتى انها قدمت استقالة جماعية نشرتها الصحف ، ثم تراجعت عنها ، وفصل السيد زياد ابو غنيمة من الحزب .

وبرغم ان السبب المباشر للمشكلة كان خلافاً حول قبول عضوية مجموعة من الاشخاص نسّب بقبولهم ابو غنيمة ، وقد اجل النظر في طلبهم الى ما بعد الانتخابات التي كانت ستعقد بعد اسبوع فقط من ذلك الاجتماع ، ثم تطور الخلاف الى انسحاب جماعي للمجموعة من المكتب تلاه اصدار بيان تعلن فيه استقالتها من المكتب التنفيذي .

وذكر الامين العام للحزب د . اسحق فرحان ان المكتب رأى في ذلك تحشيداً للانتخابات التي ستعقد قريباً ، وانه لا معنى للاستقالة من المكتب التنفيذي ، وقد انتهت مدته تقريباً وسينتخب مكتب جديد في الايام القادمة .

ولكن المشكلة جاءت بعد تراكم مستمر لخلافات ومشكلات كثيرة لعل اهمها الانتخابات النيابية وما رافقها واعقبها من ترشيح عن الدائرة الثانية ، ولكن الحزب رشح السيدين حمزة

منصور وعبد المنعم ابو زنط . وحدث خلاف شديد حول ترشيح مجموعة من الاشخاص ، مثل د . محمد ابو فارس في دائرة عمان الخامسة والسيد ابراهيم خريسات في البلقاء ، اذ أن ترشيحهما كان سيؤثر على بقية المرشحين (همام سعيد ، ونمر العساف وداود قوجق في الخامسة ، وعبد اللطيف عربيات ، ونائل مصالحة ، ود . محمد عويضة في البلقاء) . وايدت النتائج هذه المقولة ،فلم ينجح في الدائرة الخامسة سوى د . همام سعيد ، وفي البلقاء د . محمد عويضة فقط .

تطور هذا الخلاف الى مساجلات اعلامية ، فقد نشرت الصحف مجموعة من المقالات والمقابلات الصحفية للسيد ابو غنيمة يعرض فيها ملاحظاته وانتقاداته ، ونشر استقالته من جماعة الاخوان المسلمين في صحيفة الدستور (برغم ان المشكلة حدثت في حزب الجبهة) ، ورفع دعوى قضائية على النواب عبد الرحيم عكور وحمزة منصور ومحمد عويضة يتهمهم بالقدح والذم بحقه .

اصدرت جماعة الاخوان بياناً صحفياً ذكرت فيه ان السيد ابو غنيمة يستبق باستقالته ومقالاته قراراً منتظراً بحقه من مجلس الشورى لأنه نشر في الصحف رسالة مطولة كتبها الى المكتب التنفيذي يتهمه ويتهم اعضاء آخرين في الجماعة بتهم شتى ، ويشهر بهم ، ويسيء الى الجماعة ، ويسعى الى ابتزاز قيادتها والضغط عليها بنشر المعلومات وتسريبها الى الصحف . وقد صدر بالفعل قرار من مجلس الشورى بفصل السيد ابو غنيمة من الجماعة .

واعتبرت قيادة الحزب رجوع بقية المجموعة عن الاستقالة توجهاً منهم نحو انهاء المشكلة على هذا النحو . ويلاحظ انهم لم يعيدوا ترشيح انفسهم لعضوية المكتب التنفيذي .

٣- السياسة الخارجية

يحكم السياسة الخارجية الرسمية مجموعة عوامل اهمها : السياسات العامة للاردن والمصالح المشتركة والنظام الاقليمي والدولي .

يسعى الاردن في سياساته الخارجية الى حسن الجوار وتنمية العلاقات الخارجية والدولية ودعم اتجاه الحريات والديمقراطية وحقوق الانسان وحماية البيئة وتقديم الاحتياجات الاساسية للدول المتضررة ، ويشارك المنظومة الدولية في برامجها في هذا الاتجاه .

على المستوى العربي والاسلامي ، يسعى الاردن لتكوين عمل مشترك في القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية ، وساهم في تنمية الدول والمجتمعات العربية والاسلامية بتقديم الخبرات الفنية وتدريب الكوادر العربية والاسلامية واستقبال الطلاب العرب والمسلمين في الجامعات والكليات الاردنية .

لم تكن العلاقات الخارجية للاردن برغم سياسات الاعتدال والتوازن قادرة على الدوام على

الاحتفاظ بعلاقات حسنة متعاونة مع جميع الدول في وقت واحد . فقد وقف الاردن الى جانب العراق في الحرب العراقية – الايرانية ، وساءت العلاقة مع سورية في بداية السبعينات ثم في اواخرها واوائل الثمانينات . وقد وضع الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ، وما تبع ذلك من حرب الخليج «عاصفة الصحراء» واحداث اخرى ، الاردن في حالة قطيعة مع دول الخليج العربي بعد ما ظلت عقوداً مبنية على التعاون والتأييد المتبادل .

وايد الاردن القضايا العربية والاسلامية في افغانستان وارتيريا والبوسنة ، وشارك في جهود الامم المتحدة لارساء السلام في كرواتيا وناميبيا وكمبوديا .

تؤيد الحركة الاسلامية بعامة السياسة الخارجية للاردن . وقد عارضت سلباً الحرب العراقية – الايرانية . وعارضت في الخمسينات مشروع حلف بغداد ومشروع ايزنهاور . وعندما زار الرئيس الراحل نيكسون الاردن عام ١٩٧٤ ، وزعت الجماعة بياناً بعنوان «عد الى بلدك يا نيكسون» ، وقد اعتقل بسببه المراقب العام للاخوان آنذاك السيد محمد عبد الرحمن خليفة وعدد آخر من الاخوان .

وربما تكون اهم نقطة في الخلاف بين الاخوان والحكومة في السياسة الخارجية هي العلاقات الاردنية – الامريكية . فالحركة الاسلامية ترى في الولايات المتحدة اهم مؤيد للاحتلال الاسرائيلي لفلسطين ، وتطالب تبعاً لذلك ان تحدد هذه المشكلة العلاقة الاردنية الامريكية .

لقد افردنا في هذا البحث بنداً مستقلاً لـ «القضية الفلسطينية» وانعكاساتها في السياسية الخارجية للاردن ، ولذلك سوف يقتصر الحديث هنا عن القضايا والمواقف الاخرى .

كان اهم دور للاخوان في هذا المجال هو العمل النيابي ، فقد تحرك نواب الاخوان في مجال العلاقات الخارجية في دعم الحكومة وتأييدها في المواقف المتفق عليها ، مثل الاعتراف بحكومة افغانستان بعدما اسقط المجاهدون الافغان الحكومة الشيوعية عام ١٩٩٢ ، وشكلوا حكومتهم برئاسة الشيخ صبغة الله المجددي ، ثم بروفسور برهان الدين رباني ، ودعم قضية مسلمي البوسنة والهرسك ، والتعامل مع حرب الخليج وعاصفة الصحراء ، والاساءات والتهديدات التي تعرض لها الاردن ، مثل التحذير الامريكي للرعايا الامريكان من السفر الى الاردن بسبب ما زعم من عدم استقرار امني .

وعمل النواب وفق برنامجهم الخاص في دعم القضايا الاسلامية ، مثل مطالبة حكومتي الجزائر وتونس بوقف انتهاكات حقوق الانسان ، ومطالبة تركيا بوقف حصار العراق .

وقد شمل هذا البرنامج اصدار بيانات ولقاءات مع السفراء والمسؤولين ووفود دول مختلفة لخدمة القضايا الاسلامية ودعمها .

ومن اهم هذه الفعاليات :

١- التأكيد على الوحدة العربية وتطوير العلاقات مع الدول العربية والاسلامية في كلمات النواب تحت قبة المجلس ، وذلك في اثناء مناقشة البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة .

٢- تأييد ليبيا ضد الحصار الذي فرض عليها بسبب قضية لوكربي .

٣- استقبال وفود ومندوبين ومسؤولين من عدة دول عربية واسلامية وغيرها للحوار في القضايا القومية او في مناسبات محددة ، مثل تهنئة اليمن بمناسبة توحيد شطريه بعد المعركة التي استهدفت انفصال اليمن الجنوبي عام ١٩٩٤ ، ومطالبة السفير البلجيكي بعدم تسليم لاجيء تونسي الى الحكومة التونسية .

٤- اصدار بيانات تضامنية شتى او بيانات تتضمن موقفاً معارضاً او مؤيداً . وكانت بيانات نواب الاخوان تعبر عن التضامن مع ليبيا ، وكوريا الشمالية بخصوص قدرتها النووية ، وتأييد جبهة الانقاذ الاسلامي في الجزائر ، والسودان . كما تناولت بيانات ومواقف المعارضة الاجراءات الحكومية في تونس والجزائر بحق الانتخابات والحريات . والعملية الدولية في الصومال .

والتقى مسؤولو حزب جبهة العمل الاسلامي السفير الاميركي في الاردن روجر هاريسون في ايار ١٩٩٣ . وكان نواب الحركة الاسلامية قد اعتذروا عن الاجتماع بوفد امريكي نيابي زار الاردن في عام ١٩٩١ بسبب الموقف الامريكي في حرب الخليج[١٧] .

وتغيب نواب «العمل الاسلامي» عن جلسة البرلمان التي القى فيها الرئيس الامريكي كلينتون خطاباً في سياق زيارته الى الاردن والمنطقة . وبين النواب ان سبب مقاطعتهم كان «احتجاجاً على مواقف الادارة الامريكية المنحازة ضد قضايا العرب والمسلمين في فلسطين والاردن والعراق وليبيا والسودان والبوسنة والهرسك وغيرها ، وعلى مواقفها العدائية للحركة الاسلامية وتحريضها ودعمها للانظمة الاستبدادية التي تحاربها في مصر وتونس والجزائر وغيرها ، وعلى الدور الاميركي في فرض معاهدات استسلامية وسياسات التطبيع على الامة العربية خدمة للعدو الصهيوني الغاصب»[١٨] .

وقد ذكر البرنامج الانتخابي لنواب الاخوان عام ١٩٨٩ مجموعة من السياسات والمواقف الخارجية التي يسعون لتحقيقها ومنها :

١- محاربة النعرات الطائفية والاقليمية والعصبية التي تدعو الى تمزيق وحدة الامة وتفرقها .

٢- وضع مناهج تربوية اسلامية موحدة .

٣- العمل على ايجاد سوق عربية مشتركة لتكون نواة لسوق اسلامية .

٤- عقد اتفاقيات تعاون بين البلاد العربية .

٥- دعم الحركات الجهادية في العالم الاسلامي .

٦- نشر الوحدة العربية في العالم الاسلامي وتنمية الروابط بين المسلمين .

٧- تشجيع التبادل الثقافي والخبرات مع الدول العربية والاسلامية .

٨- تسهيل اجراءات الانتقال والسفر بين ارجاء العالم الاسلامي .

٩- نصرة القضايا الاسلامية مادياً ومعنوياً .

١٠- مقاطعة الدول المتضامنة او المتحالفة مع اسرائيل وعدم تزويدها بالبترول(١٩) .

واما برنامج مرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي لعام ١٩٩٣ فقط طرح مجموعة من القضايا منها :

١- تعزيز الوحدة الثقافية والاقتصادية والقانونية .

٢- العمل على تنقية الاجواء بين الاقطار العربية والاسلامية ووضع حد للنزاعات فيما بينها .

٣- السعي لرفع الحصار عن الاقطار العربية والاسلامية ووضع حد لمعاناتها كما هو الحال في العراق والسودان وليبيا والبوسنة .

٤- السعي لاخراج القوات الاجنبية المحتلة من الاراضي العربية والاسلامية .

٥- العمل على تفعيل المنظمات العربية لتستأنف رسالتها في مجالات التربية والثقافة والاقتصاد .

٦- تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك بين الاقطار العربية .

٧- تشجيع اي سعي للوحدة بين اي قطرين عربيين او اسلاميين او اكثر .

٨- دعم الاقليات والشعوب الاسلامية .

٩- العمل على تعميم التجربة النيابية الشورية في الوطن العربي والعالم الاسلامي ، وتفعيل دور المجلس النيابي الاردني في الاتحاد البرلماني العربي والعمل على انشاء اتحاد برلماني اسلامي .

١٠- رفض الهيمنة الامريكية على بلادنا العربية والعالم الاسلامي .

١١- التأكيد على معاملة الدول الاجنبية وفق مواقفها من قضايانا الوطنية والمصيرية .

١٢- الدعوة الى تحرير ثروات الوطن العربي ولا سيما ثروته النفطية والعالم الاسلامي من

الهيمنة الاستعمارية الامريكية .

١٣- دعم جميع الحركات التحررية في نضالها العادل[٢٠] .

ويمكن ملاحظة الفرق الواضح والكبير بين البرنامج الانتخابي وبين البرنامج التنفيذي للحركة الاسلامية في هذه المجالات .

ولكن من المهم ملاحظة التطور والتغير في خطاب الحركة الاسلامية بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٣ ، ففي حين كان برنامج ١٩٨٩ يعد بقطع البترول ومقاطعة الدول المعادية ، ويستخدم عبارات جازمة ، مثل وضع مناهج ، وعقد اتفاقيات ، ونصرة القضايا ، ومقاطعة الدول ، ومنع البترول ، ويستخدم مصطلحات فيها كثير من الادلجة كالحركات الجهادية ، ولا يرى افقاً للعمل الدولي ، فان برنامج ١٩٩٣ يستخدم عبارات : العمل على ، السعي الى ، الدعوة ، والتأكيد . ويطرح الوحدة العربية والتعاون العربي بوضوح اكبر ، ويدعو الى وحدة حركات التحرر في جميع انحاء العالم .

لم يشارك الاخوان تنفيذياً في مسؤولية السياسة الخارجية او صياغتها ولذلك فان الحكم على ادائهم سيكون في المجال الفكري والاعلامي والعام .

ويرى صباح السعيد ان الاخوان يبدون ، كما في حرب الخليج والتعامل مع امريكا ، خيارات سياسية مدهشة وبراجماتية . . واذا ما شكلوا حكومة ، فمن المحتمل ان تظل المصالح الوطنية الاردنية هي المحدد الرئيسي لسياستهم الخارجية كما هو في اية حكومة اخرى . ويستشهد بقول اوليفر روي : «ان الذي يحدد وضع الاسلاميين وتحركاتهم على رقعة الشطرنج في الشرق الاوسط هو استراتيجية الدول»[٢١] .

* * *

ويمكن القول ان مواقف الحركة الاسلامية وبرامجها في السياسة الخارجية زاوجت بين الدفع الاعلامي والضغط السياسي والاعلامي ولكنها لم تصل الى مرحلة المشاركة في رسم السياسات وتخطيطها وتنفيذها . وربما يكون من اسباب ذلك :

١- المواقع التي عملت فيها الحركة الاسلامية هي مجلس النواب او العمل السياسي العام والجماهيري وهي بعيدة عن التخطيط والتنفيذ .

٢- يحكم السياسة الخارجية للاردن جملة اعتبارات يصعب تجاوزها ، وهي النظام الدولي والاقليمي ومصالح الاردن وظروفه ، وتفرض جميعها سياسة خارجية معينة تقتضي التكيف مع هذه المعادلة ، وتقلل الخيارات المتاحة ، وتضيق هامش المناورة والمعارضة .

٣- ما زالت السياسة الخارجية للاردن بعيدة عن تأثير البرلمان والاحزاب السياسية ، وربما

الحكومة ، اذ يديرها الملك بنفسه .

٤- القضية الفلسطينية .

تعامل الاردن كطرف رئيسي مؤثر ومتأثر بالقضية الفلسطينية منذ تأسيسه ، بحكم جواره وتفاعله الاجتماعي والحضاري وعوامل سياسية مختلفة . وقد مرت علاقة الاردن بالقضية الفلسطينية بمراحل وحالات مختلفة تراوحت بين المدّ والجزر ، وكانت اهم ملامحها التاريخية :

أ- تنسيق ودعم واختلاف في الرأي والتوجهات .

ب- المشاركة في حرب ١٩٤٨ .

جـ- الوحدة الفلسطينية الاردنية عام ١٩٥٠ .

د- تفكك العلاقة ثم تدهورها منذ نهاية الستينات حتى عام ١٩٧٤ .

هـ- مراقبة ودعم بين ١٩٧٤ - ١٩٨٣ .

و- محاولة العمل المشترك ١٩٨٣-١٩٨٦ .

ز- فك الارتباط القانوني والاداري عام ١٩٨٨ .

ح- ايواء اللاجئين الفلسطينيين .

شارك الاردن في مفاوضات التسوية السياسية للصراع العربي - الاسرائيلي التي بدأت بمؤتمر مدريد للسلام المنعقد في ١٩٩١/١٠/٣١ ، وما تلاه من جولات مفاوضات مباشرة بين العرب والاسرائيليين .

ووقع الاردن جدول اعمال مشترك للمفاوضات في ١٩٩٣/٩/١٤ ، وهو اليوم الثاني لتوقيع اتفاق اوسلو (الاسرائيلي - الفلسطيني) في واشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣ . ثم وقع الطرفان الاردني والاسرائيلي اتفاقية سلام في ١٩٩٤/٦/٢٤ . ووقعت مجموعة من الاتفاقيات للسلام والتعاون والعمل المشترك في مجالات عدة كالسياحة والامن والنقل والربط الكهربائي .

ابتدأت علاقة الحركة الاسلامية بالقضية الفلسطينية منذ نشأتها ، وقد شارك متطوعون من الاخوان في حرب ١٩٤٨ الى جانب الجيوش العربية ، وفي العمليات الفدائية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٠ .

وترفض الحركة الاسلامية مفاوضات التسوية الجارية في المنطقة العربية ، وتطالب بالتمسك بالحق العربي كاملاً في استعادة جميع الاراضي العربية المحتلة سواء في عام ١٩٤٨ او في عام ١٩٦٧ ، وترفض الاعتراف بدولة اسرائيل .

وتتمثل جهود الحركة الاسلامية في معارضة مشروع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية في البيانات والتوعية ، والمهرجانات والضغط في مجلس النواب والكتابة في الصحف ، وتعبئة

الرأي العام ضد التسوية ودفعه الى رفضها .

وحدد البرنامج الانتخابي لمرشحي الحركة الاسلامية الى مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩) مجموعة من المنطلقات والمبادىء في التعامل مع القضية الفلسطينية ، اهمها :

١- اعتبار فلسطين ارضاً اسلامية ، وهي وقف اسلامي يحرم التنازل عن شبر منها . ورفض الاعتراف بدولة اسرائيل .

٢- العمل على تحرير فلسطين بكل الوسائل الممكنة واعتبار ذلك من اهم واجبات الحركة الاسلامية .

٣- رفض قرارات الامم المتحدة حول القضية الفلسطينينة ومشروعات التسوية السياسية والتفاوض مع اسرائيل .

٤- دعم الشعب الفلسطيني في مساعيه للتحرر ومقاومة الاحتلال ، واعتبار دول المواجهة قواعد متقدمة لتحرير فلسطين[٢٢] .

حافظ البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي الى المجلس النيابي الثاني عشر (١٩٩٣) على المبادىء والاعتبارات السابقة نفسها دون تغيير او تعديل يذكر[٢٣] .

وقد تكون القضية الفلسطينية هي المجال الوحيد الذي لم يختلف في البرنامج الانتخابي لعام ١٩٩٣ عن برنامج ١٩٨٩ .

واستمرت بيانات الاخوان ، ومقابلاتهم الصحفية ، وأداؤهم النيابي تعبر عن موقف رافض للتسوية والصلح مع اسرائيل .

يرى صباح السعيد في تعامل الاخوان مع القضية الفلسطينية منهجية مختلفة عن القضايا الاخرى ، فالجماعة في قضية فلسطين تلتزم بموقف عقائدي لا يحتمل التنازل او البراجماتية بخلاف القضايا الاخرى[٢٤] .

وظل الموقف من التسوية يحكم تعامل النواب مع الحكومات المتعاقبة بعد المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١/١٠/٣١) ، اذ حجب نواب الاخوان الثقة عنها جميعها . فظلت مسألة التسوية اهم عائق امام المشاركة السياسية للحركة الاسلامية في الحكومات التي شكلت .

لا يتوقع ان تؤدي جهود الحركة الاسلامية الى افشال مشروع التسوية السياسية او وقفه لاسباب كثيرة منها :

١- ان مدخل وقف المشروع او الانسحاب من المفاوضات يكون باحراز اغلبية برلمانية ، وتشكيل حكومة . ولما كان نواب الحركة الاسلامية والنواب المعارضون لمشروع التسوية

لا يشكلون اغلبية ، ولا يتوقع ان تسعى الحركة الاسلامية لاحراز اغلبية برلمانية ان كانت تستطيع ذلك ابتداءً ، فسيقتصر التعامل مع التسوية السياسية على المعارضة السياسية والاعلامية ، والتحول الى معركة مقاومة التطبيع الثقافي والاقتصادي مع اسرائيل .

٢- ان خيار المشاركة في مشروع التسوية كان محصلة مجموعة من المعطيات والظروف ، اهمها : الهيمنة الامريكية ، وقدرتها على الضغط والاكراه ، والتفوق الاسرائيلي ، وتفرق الصف العربي وتمزقه ، والضعف السياسي والاقتصادي للدول العربية .

وبذلك فان مداخل التعامل مع القضية الفلسطينية لا تملك الاردن معظمها ولا منظمة التحرير ولا الدول العربية المحيطة بفلسطين وغيرها ، وتجد الامة العربية نفسها مدفوعة بزخم خارجي قوي ، ولا تملك في تعاملها مع القضية الفلسطينية سوى ان تقلل الخسائر ، وتحقق مكتسبات نسبية ، وتوظف المفاوضات في تحسين الشروط وتقليل الاثر السلبي لها .

وبذلك تكون قيمة معارضة التسوية السياسية هي تشكيل ضغط على الحكومة للحد من التنازلات وتحقيق اقصى المكاسب الممكنة ، وممارسة رقابة على ما يشكل تحدياً للحكومة لتنجز شيئاً يقنع الرأي العام ويخفف حدة المعارضة .

ان مراجعة اداء الاخوان المسلمين ونواب الحركة الاسلامية يؤدي بمجمله الى الاستنتاج السابق . فيذكر تقرير نواب الحركة الاسلامية الذي اعده النائب حمزة منصور ان انجاز نواب الاخوان كان في هذا المجال :

١- التأكيد على عروبة فلسطين واسلاميتها من خلال البيانات الصادرة عن مكتب نواب الحركة الاسلامية او مجلس النواب او لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة واللقاءات مع الوفود والاتجاهات السياسية المحلية والعربية والدولية .

٢- اشترطت كتلة نواب الحركة الاسلامية على رئيس الوزراء السيد مضر بدران عدم التنازل عن شبر واحد من فلسطين ، وقد وافق في ردّة على كلمات النواب على ذلك .

٣- التأكيد على التربية الجهادية والدعوة الى اخراج فكرة جيش الاقصى الى حيز الوجود .

٤- ادانة التفاوض مع العدو اليهودي باعتباره سيقود الى تصفية القضية الفلسطينية وفرض الهيمنة اليهودية على المنطقة .

٥- حجب الثقة عن الحكومات التي وافقت على المشاركة في مؤتمر مدريد ، او سارت في طرق التفاوض .

٦- العمل على تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني من خلال متابعة قضايا الاشقاء الفلسطينيين .

٧- اقامة اسبوع التضامن مع القدس بمناسبة الذكرى السادسة للانتفاضة ، اشتمل على مهرجان خطابي في قصر الثقافة ، ومهرجان الانشودة الاسلامية ، وندوة سياسية .

٨- الدعوة الى ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وشجب الممارسات التي تعمل على تصعيد الجبهة الداخلية . وقد تم التعبير عن ذلك من خلال لقاءات مع المعنيين بالقضية الفلسطينية ومن خلال بيانات صادرة عن مكتب نواب الحركة الاسلامية .

٩- المشاركة الفاعلة في برنامج القوى المناهضة للاستسلام التي تشمل تنظيمات سياسية وشخصيات مستقلة .

١٠- الربط العملي بين مجلس النواب الممثل الحقيقي للشعب الاردني والقضية الفلسطينية ، حيث قرر نواب الحركة الاسلامية في اول جلسة لمجلس النواب التبرع براتب شهر دعماً لصمود الشعب الفلسطيني ، وقد تجاوب النواب والاعيان مع هذا الاقتراح[٢٥] .

وكان للاخوان في هذه المرحلة دور مهم في دعم حركة المقاومة الاسلامية «حماس» . وكانت اول مرة يعلن فيها عن وجود لحماس في الاردن هي مشاركة الناطق الرسمي للحركة المهندس ابراهيم غوشة في وفد للحركات الاسلامية عام ١٩٩٠ ، حاولت الحركة الاسلامية العالمية من خلاله تحقيق صلح بين الاطراف المختلفة في أزمة الخليج ومنع الاقتتال بينها .

«وأسهمت الجماعة في فتح قنوات لحركة حماس للعمل السياسي والاعلامي في الاردن والاتصال الرسمي بالحكومة» .

وكانت الحكومة قد اعلنت في عام ١٩٩١ عن كشف خلايا لحركة حماس تسعى في شراء السلاح ونقله الى فلسطين ، واعتقل اثر ذلك مجموعة من ناشطي الحركة وقدمو الى المدعي العام . ثم اطلق سراحهم اثر عفو ملكي عام اعلن عنه في أواخر عام ١٩٩٢ . ورتبت الجماعة بعد ذلك مع الحكومة الاردنية اتفاقاً مع حركة حماس سمحت الحكومة بموجبه للحركة بالعمل غير الرسمي في المجال السياسي والاعلامي . والتزمت «حماس» في المقابل بعدم القيام بنشاط عسكري على الاراضي الاردنية او من خلالها .

وعملت الجماعة على دعم حركة حماس اعلامياً من خلال انشطتها المختلفة كالمهرجانات والخطب والصحافة . وعقد في المركز العام للاخوان مؤتمر وطني شارك فيه حوالي مائة شخصية سياسية اردنية وفلسطينية ذات توجهات وطنية للعمل على وقف الاقتتال بين فتح وحماس في غزة ، وصدر بيان مشترك .

وتصدى نواب الاخوان لمحاولة الحكومة الحد من نشاط حماس بعد توقيع الاتفاقية

الاردنية – الاسرائيلية ، وانتقد النائب د . بسام العموش وزير الداخلية بسبب محاولة اجهزة الامن اعتقال الناطق الرسمي لحركة حماس المهندس ابراهيم غوشة . وجرى استجواب لوزير الداخلية تحت قبة البرلمان بسبب ذلك(٢٦) .

* * *

ان الخيارات العملية المتاحة بل المفروضة في التعامل مع مشروع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية هي :

١– الرهان على الزمن والتوقيت ، وهو افتراض يعني ان محاولة تأخير توقيع معاهدة صلح مع اسرائيل وما يتبعها من تطبيع سياسي وثقافي واقتصادي قد يؤدي الى تغير موازين القوى لصالح العرب ، كأن تضعف امريكا وتقل هيمنتها وتضعف قبضتها ، او تفترق المصالح الامريكية والغربية عن المصالح الاسرائيلية ، او تتجه الدول العربية الى مزيد من الوحدة او التنسيق او التعاون ، وتشكل قوة سياسية اقتصادية تفرض على الغرب واسرائيل شروطها ومطالبها واحترام حقوقها ومصالحها .

وبذلك تسعى الدول العربية الى المماطلة والتسويف وعرقلة المفاوضات ، وافشال الاتفاقات التي وقعت او افراغها من مضمونها (عقد سلام بارد) . ويكون دور الحركات الاسلامية والقوى السياسية المعارضة دفع الحكومات والامة الى رفض التسوية السياسية والتطبيع والدعوة الى الانسحاب من المفاوضات ، او الغاء الاتفاقات التي وقعت ، وحشد الرأي العام وتعبئته لافشال الصلح والتطبيع مع اسرائيل حتى تنشأ فرص وظروف تساعد العرب على انجاز مكاسب لا تتيحها المعادلة الراهنة .

يؤيد هذه المقولة مجموعة افتراضات عن الضعف الامريكي المتوقع بسبب ازدياد عجز الموازنة الامريكية وكثرة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الولايات المتحدة ، واحتمال نشوء قوى جديدة منافسة في الشرق الاقصى من آسيا ، واوربا وبخاصة المانيا .

يوازي الفكرة السابقة اننا بوصفنا أمة وحركات سياسية لا نملك مهما كانت الظروف ان نتنازل عن حقنا في ارضنا ، وليس امامنا سوى الرفض ، وان ادى ذلك الى مزيد من الخسائر والتضحيات ، لكنه سيجعل مسيرة الجهاد مستمرة ، ويمنع ضياع الارض والحقوق وذوبان الاهل والامة .

٢– يقابل المقولة الاولى فكرة ان الزمن ليس لصالحنا ، وكلما تأخرنا او امتد الزمن مع بقاء الوضع كما هو تزداد خسائرنا وتضيق الفرص وتضعف الامة ، ويقوى الكيان الصهيوني ويتوغل .

فقد كان العرب يملكون حتى عام ١٩٦٧ فرصة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وفق قرار

الامم المتحدة رقم ١٨١ ، ثم تبخرت هذه الفرصة بهزيمة العرب عام ١٩٦٧ ، واصبحت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية تسعى جاهدة لاحراز دويلة اقل بكثير مما اتاحه قرار ١٨١ ودون سيادة كاملة على الارض ، وخرجت القدس والمستوطنات من المفاوضات ، وقد تصبح القدس عام ٢٠٠٠ مدينة يهودية لا يمكن تقسيمها ولا فرصة للتفاوض عليها ، وابتلع مشروع «القدس الكبرى» الذي ينفذ بسرعة كبيرة جزءاً كبيراً من الضفة الغربية ، فهو يضم تسع مدن وستين قرية عربية احتلت عام ١٩٦٧ . وربطت المستوطنات ، وهي تزيد على المائتين ، بشبكة من الطرق والاتصالات مع اسرائيل ، وعزلت تماماً عن الضفة الغربية ، ثم احتل الكيان الصهيوني جزءاً من لبنان ، وقد يحتل اراضٍ عربية جديدة في المستقبل .

ويستند هذا الرأي الى مقولة ان المواجهة والرفض هي استدراج الى معركة خاسرة لا نملك سلاحها في الوقت الذي نعطل فيه مجال تفوقنا ، وهو العمل الثقافي والاقتصادي .

فاذا حدث صلح مع اسرائيل ، ودخلت في منافسة سلمية مع العرب ، وتحولت المعركة من عسكرية الى اقتصادية تقنية ثقافية ، فستجد اسرائيل نفسها في بحر من السكان العرب المؤهلين الى درجة لا بأس بها من العمل والفاعلية الحضارية والاجتماعية والامكانات المادية والاقتصادية ، وستؤول هذه المعركة الى جعل اليهود اقلية سكانية وحضارية لا يمكنها مجاراة الزخم العربي .

٣- يقول الرأي الثالث ان اسرائيل تستمد وجودها وقوتها من ضعف العرب وتفرقهم . واذا امتلكت الامة اسباب القوة وشروطها يمكنها استعادة حقوقها وفرض هيبتها واخذ موقعها اللائق بين الامم .

وبذلك فان المشروعات والمواقف والبرامج تقوم ويتم التعامل معها وفق ما يخدم مشروع النهضة الشامل ، وليس من زاوية المكاسب والخسائر الوقتية .

وربما يكون تحييد اسرائيل ضرورياً في سياق مشروع النهضة ، لانه اهم عوامل الضعف والتفرق في جسم الامة . ولذلك لا بد من الغاء العامل الاسرائيلي في اضعاف مشروع النهضة او تخفيف اثره على الاقل .

وقد يكون مشروع التسوية السياسية وفق هذا المنظور موضوعاً ليس ذا اهمية او اولوية ، فلن يكون نهاية الكون او اكبر خسارة ولا نصراً او مكسباً للامة والقضية الفلسطينية .

والواقع ان هذا المسار الثالث هو اكثر المسارات توجيهاً لبرامج الاخوان ومواقفهم برغم اعلان المعارضة الشاملة للتسوية والدعوة الى اسقاطها . فالعمل الاسلامي معني بمشروع النهضة والدعوة والتنمية والاصلاح اكثر من عملية السلام مهما كان موقفه منها .

ولكن الحركة الاسلامية وضعت نفسها في مأزق منذ عام ١٩٩٢ ، فهي تعمل

«استراتيجياً» على الاصلاح والتغيير المتدرج بكل الوسائل المتاحة وتسعى الا تحرم نفسها من اي وسيلة يمكن ان تقيدها في العمل ، ولكن موقفها السياسي الشمولي منعها من المشاركة السياسية وتوظيف حجمها النيابي في مكاسب سياسية تنفيذية .

وتحتاج الحركة الاسلامية ان تحدد موقفها من الحكومات المشاركة في عملية السلام ان هي اختارت ان تواصل معارضة الصلح والتسوية السياسية .

- هل ستعارض هذه الحكومات وتحجب الثقة عنها وتسعى لاسقاطها؟
- هل تزاوج بين معارضة التسوية السياسية والمشاركة في العمل السياسي والعام في غير مجال القضية الفلسطينية؟
- هل ستحجب الثقة ام تمنحها؟
- هل ستشارك في الحكومة ام لا تشارك؟

وتبنى على موقفها اسئلة اخرى :

- هل ستسعى لاحراز اغلبية برلمانية وتشكيل حكومة معارضة للسلام؟
- هل ستسعى الى احراز موقع مؤثر دون الاغلبية واكثر من الاقلية دون ان تشكل حكومة ، والى متى ستبقى كذلك؟

وقد بدأت هذه الاسئلة تثير اختلافات داخل صفوف الاخوان ، فكثير من نواب الجماعة وقيادة الجبهة يرون انه لا يمكن الاستمرار في اتخاذ موقف مسبق محدد من الحكومة او المشاركة فيها .

وعارض علناً عدد من نواب الاخوان موقف قيادة الاخوان من المشاركة في الحكومة او منحها الثقة في البرلمان ، منهم د . بسام العموش واحمد الكساسبة وذيب عبد الله خطاب ، وتحدثت الصحافة ان الشيخ عبد الرحيم العكور نائب المراقب العام ود . عبد الله العكايلة نائب الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي يؤيدان الموقف نفسه[٢٧] .

يرى هؤلاء النواب في استمرار حجب الثقة عن الحكومات والامتناع عن المشاركة فيها «عدمية» لا جدوى منها ، ويقولون انه ادى الى اضعاف الحركة الاسلامية وتهميشها وتجاهلها ، حتى ان الحكومة تحترم نواباً مستقلين بمفردهم وكتلاً ضعيفة في البرلمان ، وتتجاهل اكبر كتلة برلمانية هي كتلة جبهة العمل الاسلامي بسبب موقفها المحدد مسبقاً الذي لا يتيح مجالاً للتفاوض .

ويقولون اذا كانت التسوية السياسية قد اصبحت امراً واقعاً لم يعد ممكناً تغييره ، فهل سيبقى موقفنا كما هو الى الابد ام انه سيتغير حتى بعد سنوات؟ فاذا كنا سنسعى الى

المشاركة بعد سنتين او اربع سنوات ، فلماذا لا نشارك من الآن ونسعى لتحقيق ما يمكن من مكاسب من خلال اللعبة السياسية المتاحة؟

وأما قيادة الجماعة فتقول ان المكاسب السياسية ليست هي كل المعركة ، فالجماعة اولاً ذات رسالة ومعنية بالاصلاح والدعوة وفق المدخلات المتاحة ، وليست المشاركة في الوزارة هي الخيار او الملعب الوحيد ، وقد عملت الجماعة من قبل عقوداً طويلة من خلال الدعوة العامة والمساجد والاتصال والنقابات والجامعات والكليات ، وحققت جمهوراً واسعاً وتأثيراً كبيراً دون ان تحتاج الى مشاركة في الوزارة او ان تعمل من خلال مواقع ومناصب لاعضائها وقيادييها(٢٨) .

خلاصة القول ان عمل الاخوان في مجال القضية الفلسطينية يقع في مسارين متوازيين في وقت واحد ، احدهما مشروع النهضة والاصلاح والعمل على الوحدة والتنمية ودعم صمود الشعب الفلسطيني ، واستمرار مقاومة الاحتلال والتطبيع .

والمسار الآخر هو طريقة التعامل مع الحكومة ومنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية ، هل سيكون دعماً أم معارضة؟ أم مزاوجة بين الدعم والمعارضة والحياد والسلبية؟

لقد اختارت الحركة الاسلامية المزاوجة بين معارضة التسوية السياسية بالوسائل المتاحة وفق الدستور والقوانين السائدة ، والامتناع عن المشاركة في الحكومة وحجب الثقة عنها ، وبين تحييد القضية الفلسطينية في قضايا العمل الوطني والعام والاقتصادي والتنموي ومختلف القضايا المحلية والخارجية .

ولوحظ ان نواب الحركة الاسلامية كانوا على وفاق كبير مع حكومة الشريف زيد بن شاكر الثانية (١٩٩٢-١٩٩٣) ، ولكن اللعبة لم تستمر مع حكومة د . عبد السلام المجالي ، ثم حكومة الشريف زيد بن شاكر الثالثة .

وتقول قيادة الاخوان ان سبب تعثر عملية المزاوجة بين معارضة التسوية والتعاون في القضايا الاخرى سببها الحكومات وليس الاخوان ، فقد بادرت الحكومات الى خلق الاحتقان والتوتر والتضييق على الحركة الاسلامية وكأنها تريد ان تدفعها الى السلبية والمعارضة المطلقة .

٥- السلطة التنفيذية

تقتصر تجربة الاخوان المسلمين في السلطة التنفيذية على مشاركة محدودة لمرة واحدة حتى الآن في حكومة السيد مضر بدران (١٩٩١/١/١-١٩٩١/٦/١٩) بخمسة وزراء ، هم د . عبد الله العكايلة وزيراً للتربية والتعليم ، د . ابراهيم زيد الكيلاني وزيراً للاوقاف والمقدسات والشؤون الاسلامية ، د . ماجد خليفة وزيراً للعدل ، يوسف العظم وزيراً للتنمية الاجتماعية ،

ود . عدنان الجلجولي وزيراً للصحة .

وكانت ظروف مشاركة الحركة الاسلامية استثنائية ، فقد كانت اجواء حرب الخليج الثانية تخيم على الاردن والمنطقة ، وكان شغل الحكومة الاساسي التعامل مع هده الحرب ومتوالياتها سياسياً وداخلياً . وأثارت مشاركة الاخوان في الوزارة تفاعلات اعلامية وتنظيمية واسعة .

تقول الاستاذة منى شقير : «ان مجرد مشاركة الحركة الاسلامية في الحكم تثير تساؤلات وتطرح قضايا ، وتعلن مواقف لا يمكن التسليم بصحتها . لقد حرصت الحركة الاسلامية على ان تطرح نفسها في الساحة الاردنية وفي البرلمان كحركة سياسية معتدلة ، قادرة على السير بتوازن بين منطلقاتها ومعتقداتها وبين نظام الحكم وقواعده ومنطلقاته ، غير ان ذلك التوازن لا يعني انسجام الحركة مع ذاتها حين تشارك في الحكم ، ذلك ان هذه المشاركة لم تنطلق من موقف استراتيجي ، فتطبيق مبادىء وشعارات الحركة الاسلامية لا يمكن ان يتم من خلال مشاركتها بحكومة تمثل فيها الاقلية ، ولا تقودها ، كما ان هذه المشاركة في حال تطبيق معتقدات الحركة لا بد ان تصطدم بتوجهات الحكومة ، وهي توجهات غير اسلامية ، بمعنى انها غير مطابقة لتوجهات الاسلاميين ، كما ان المجتمع الاردني لم يكن مهيأ لقبول بعض نماذج من هذه التطبيقات .

اعتقد ان الاسلاميين بابتعادهم عن السلطة لم يكن لديهم تصورات واضحة في قضايا ، مثل التنمية بالمنظور الاسلامي ، او حتى التطبيقات التربوية بالمنظور نفسه . وفي مثل هذه الحالات يسارع الاسلاميون الى التطبيقات السهلة التي تتصل بموقع المرأة في منظورهم الديني والاعتقادي ، فتنشأ تطبيقات مثل الفصل بين الجنسين في اماكن العمل ، او حظر مشاهدة الآباء لبعض فقرات الاحتفالات في مدارس بناتهم ، ورغم قناعتي بالمبالغة التي حفت بهذين الموقفين الا ان الاتجاه في هذا المنحنى يؤكد غياب المنظور التطبيقي لشعار «الاسلام هو الحل» .

وبالتالي لم تدرس الحركة الاسلامية بشكل كاف مشاركتها في الحكم ، ولم تتوقف كثيراً عند الشروط الضرورية لنجاح تجربتها»(٢٩) .

ويقول د . محمد ابوفارس : «ادت مشاركة الحركة الاسلامية في الحكومة الى تحجيم دور الحركة في العمل السياسي ، فقد اصبحت جزءاً من الحكومة ومكلفة بالدفاع عن سياساتها وتبريرها .

ان مشاركة النائب في الوزارة تقلل فاعليته وتضعف دوره الاساسي في مراقبة الحكومة ومحاسبتها . وقرار الحركة الاسلامية بالمشاركة كان اخلالاً بالبرنامج الذي تقدموا به للناس وانتخب النواب على اساسه ، فقد انتخبهم الشعب ليكونوا نواباً لا وزراء» (٣٠) .

وفي المقابل يقول د . اسحق فرحان : «اعتقد انه اذا كان لك وزن سياسي واغلبية نسبية في

البرلمان ، فليس من المعقول ان تلغي ثقلك هذا ، ويقتصر دورك على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمطالبة بالاصلاح ، فلماذا لا تقوم بذلك بنفسك طالما انك قادر على ذلك . واذا كان الهدف هو المطالبة بالاصلاح والدعوة فيكفي لهذه المهمة نائب او اثنان ولا ضرورة للتواجد بحجم كبير . وفي تقديري ان المشاركة في البرلمان تستدعي المشاركة في الحكم لتنفيذ التشريعات بعدالة ونزاهة . ومن الغباء ان تجمد ثقلك السياسي والنيابي دون محاولة استثماره لتطبيق برنامجك»(٣١) .

ويقول د . عبد الله العكايلة : «لقد اعطى نواب الحركة الاسلامية الثقة لحكومة السيد مضر بدران بناء على شروط ومطالب تم الاتفاق عليها ، ووجدت الحركة الاسلامية بعد مرور سنة ان الحكومة لم تف بما تعهدت به من تنفيذ الشروط التي منحت بموجبها الثقة . والحقيقة التي يؤكدها الواقع العملي هي انه لا يتوقع ممن لا يملك الرغبة او المؤهلات لتنفيذ شروطك او تلبية طلباتك القيام بمبادرة جادة في ذلك الاتجاه . اضف الى ذلك ان الحكومة نفسها ظلت ضعيفة ومهزوزة بعد ان فشلت في ان تضم الى تشكيلتها الوزارية عضواً واحداً من اعضاء الكتلة البرلمانية الرئيسة ، ولذلك وجد رئيس الوزراء نفسه مضطراً لفتح قنوات الاتصال مع الكتلة البرلمانية الاسلامية من جديد عارضاً عليها للمرة الثانية الاشتراك في الحكومة . وقبلت الحركة عرضه هذه المرة بعد ان منحت خمس حقائب وزارية»(٣٢) .

ويقول يوسف العظم : «كانت تجربة الوزارة محدودة تقل عن ستة اشهر لا تكفي للحكم او التقويم ، فهي مدة قصيرة في عمر اي عمل يتولاه مسؤول ، فكيف اذا كان هذا المسؤول مشغولاً خلال تلك المدة القصيرة بأمور مع زملائه اعضاء مجلس الوزراء ، حيث كان الجميع منصرفين الى افرازات حرب الخليج ، فقد كان المجلس مشغولاً بدعم العراق والتفكير في محنته ، كما شغلته الاحتياجات الاردنية كتأمين الطحين والاعلاف والارز والسكر والوقود ، وغير ذلك مما لم يدع مجالاً لوزير أن ينصرف لموضوع تخصص وزارته ومهامها .

وتعرضت التجربة لحملة ظالمة من الاصدقاء والخصوم والوسائل الاعلامية ومحاولات لافشال الحركة الاسلامية في الاصلاح ، وقد اكدت ذلك تصرفات بعض الوزراء الذين جاءوا في الحكومة التالية حيث ألغوا كثيراً من قرارات وزراء الاخوان وحاولوا طمس آثارهم وانجازاتهم(٣٣) .

الفصـــــل الســـــادس:

الاداء العام للاخوان المسلمين

الاداء العام للاخوان المسلمين

برغم ان جماعة الاخوان المسلمين تعتمد اساساً على الدعوة والاصلاح والمشاركة في الحياة العامة ، فان معظم انجازاتها في هذا المجال لا تتحقق تحت يافطة العمل الصريح للجماعة ، بل بمشاركة عناصرها مع غيرهم في تطبيق برامج وافكار الجماعة من خلال المؤسسات العامة والجمعيات الخيرية والاتحادات والنقابات والبلديات .

لذلك فانه ليس سهلاً أن يدرس نشاط الأخوان في هذا المجال وان كانت آثاره ونتائجه واضحة بينة . فالاخوان المسلمون برغم محدودية نشاطهم السياسي قبل عام ١٩٨٩ الذي كان يقتصر على ثلاثة نواب وعلى اصدار البيانات واعلان مواقف الجماعة من الاحداث والقضايا المختلفة ، فانهم اكبر تجمع سياسي وشعبي على الساحة الاردنية .

فاذا كان صحيحاً أن هذه الجماهيرية والتاييد التي احرزها الاخوان المسلمون ليست مستمدة من دورهم السياسي ، فلا بد ان سببه نشاطهم العام والدعوي وانتشارهم في المساجد والاوساط العامة والشعبية والنقابية .

سنتناول في هذا الفصل اداء الاخوان وتجربتهم في المجالات العامة والتنموية والدعوية ، ومنها :

١- الجمعيات الخيرية .

٢- المساجد .

٣- البلديات .

٤- العمل النقابي والطلابي .

٥- الصحافة والاعلام والنشر .

ان جزءاً كبيراً من أداء نواب الاخوان يقع في هذا المجال ، كخدمة المواطنين والسعي في حاجاتهم والمشاركة الاجتماعية كالاصلاح بين الناس ومشاركتهم افراحهم واحزانهم . ويقع

جزء كبير من اعمال التشريع والرقابة والمساءلة في مجال الخدمات والتنمية التي تشكل جزءاً كبيراً من اعمال الحكومة وميزانياتها .

١- الاطار الفكري والبرامجي للعمل العام عند الاخوان المسلمين

تؤكد قيادة الاخوان السلمين دائماً في المقابلات الصحفية وفي اللقاءات مع الباحثين ان العمل العام هو الجسم الرئيسي للعمل الاسلامي وبرامج الجماعة ، ولكنها لا تقدم معطيات او معلومات يمكن دراستها وتقويمها . وترى قيادة الاخوان في العمل العام اهمية عامة ومالية ايضاً ، فالهدف الحقيقي هو «الاصلاح والتنمية» ، فاذا تحقق ذلك من خلال المؤسسات العامة او القنوات المتاحة ، فانه يخفض التكاليف المالية الباهظة لمثل هذه البرامج والمشروعات .

لكن هذا الاسلوب ينطوي على سلبية كبيرة ، فهو لا يطور العمل العام ولا يبلور برامج خاصة بالجماعة تسعى لتطبيقها والدعوة اليها ، وتكون الانجازات والبرامج على كثرتها عشوائية تتوازى وتتكرر وتتناقض دون امكانية لدمجها في منظومة اعمال تجعلها متكاملة ومتناسقة . فهذه «الاعمال والبرامج» مرتبطة اساساً بجهات ومصادر تمويلها وادارتها ، كأن تكون مؤسسات خيرية ونفع عام لها ادارتها وبرامجها التي يشارك الاخوان في تطبيقها ، او وزارات حكومية يقع عملها في اطار خطة الحكومة وموازنتها .

على اية حال ، فان الاهداف والافكار التي يمكن استنتاجها من اقوال قادة الجماعة ومن البرنامج الانتخابي للنواب تقع الى حد ما ضمن القائمة التالية من الاهداف والافكار :

١- الحفاظ على حقوق المواطن وصيانة حريته والسعي في حاجته .

٢- الدعوة الى الاخلاق والاداب الاسلامية ومحاربة العادات السيئة .

٣- دعم المجتمع المدني وتفعيل دوره في الحياة والتخطيط والقرار .

٤- محاربة العادات الاستهلاكية كالبذخ والترف ، والدعوة الى قيم الانتاج والادخار والتكافل الاجتماعي .

٥- تعزيز دور الاسرة ، وتنمية قدرات المجتمع على جعلها لبنة البناء والتنمية والدعوة .

٦- السعي في اصلاح ذات البين ومشاركة الناس مشكلاتهم وهمومهم وآمالهم وافراحهم واحزانهم .

٧- المشاركة في العمل النقابي والخدماتي فيما يحقق رفع مستوى حياة المواطن ويعزز دور النقابات .

٨- العمل على رفع مستوى التعليم والمناهج بما يربط التعليم بحاجات المجتمع وبرامج التنمية الشاملة ، ويبني العقيدة والاخلاق الاسلامية في نفوس الاجيال .

٩- تشجيع النشاط الثقافي والادبي والابداعي في المجتمع والعمل عى رعايته .

١٠- العمل على تفعيل دور المرأة ومشاركتها في العمل والتنمية ، وتوجيه الاتحادات والجمعيات النسائية وجهة اسلامية[1] .

يولي الاخوان المسلمون اهمية كبيرة لبرامج التثقيف والتربية للاعضاء والجمهور في المساجد والحلقات التنظيمية ، ويرون انهم يحققون بذلك النموذج الاسلامي للانسان والمواطن الصالح الذي يؤدي دوره في نشر الدعوة وخدمة مجتمعه في اي موقع يعمل فيه .

ومن اهم برامج الاخوان التي تؤطر برامجهم : «الفرد المسلم» ، وهو شعار يؤكد ان بداية الاصلاح والدعوة في اعداد الفرد وصياغته وفق برامج الدعوة الاسلامية ومبادئها .

ويمكن ملاحظة اهمية هذا المنهج ونتائجه من خلال الدور الذي اداه منتسبو الاخوان في المؤسسات التعليمية والاسلامية التابعة لوزارة التربية والتعليم والجامعات والكليات ووزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية . وتعد كلمة كتلة نواب الحركة الاسلامية في مناقشة السياسة التربوية في الاردن ، في جلسة مجلس النواب التي عقدت في ١٩٩٢/٣/٢٩ من أهم برامج ومواقف الاخوان ، ولعلها اكثرها اهمية ووضوحاً ، وتعبر عن تجارب ورؤى متراكمة في هذا المجال ، وبخاصة ان معظم نواب الاخوان وقادتهم من المشتغلين في التعليم ثم الاوقاف والشؤون الاسلامية . وحددت هذه الكلمة المطولة مجموعة كبيرة من نقاط الالتقاء والتاييد بين الحركة الاسلامية والحكومة . ثم طرحت مجموعة اخرى من الافكار والمطالب تعبر عن احاطة بالتفصيلات ومعايشة واسعة للعملية التربوية .

ومن أهم ما ورد في تلك الكلمة :

١- تأييد الاسس الواردة في فلسفة التربية والتعليم ، والمطالبة باستكمال ما بدأته وزارة التربية في اعداد المناهج المكافئة لهذه الفلسفة .

٢- تقدير دور الوزارة في الاهتمام باللغة العربية ومواصلة سياسة التعريب للمصطلحات والاستخدام الصحيح للعربية في الاذاعة والتلفاز والحياة اليومية .

٣- الدعوة الى ديمقراطية القرار في وزارة التربية .

٤- العمل على استيعاب المعوقين في العملية التعليمية والنشاط اللاصفي .

٥- الدعوة الى الاهتمام بالمعلم ليؤدي دوره الرئيسي في العملية التعليمية .

وادرجت الكلمة المشار اليها مجموعة محددة من المطالب في هذا المجال مثل زيادة الرواتب وتقديم السكن وتفعيل الضمان الاجتماعي للمعلمين .

٦- انشاء رياض الاطفال لتكون مشمولة في التعليم الحكومي .

وعرضت الكلمة ملاحظات على قضايا تعليمية محدودة كالامتحانات والمناهج ومحو الامية ومراحل التعليم المختلفة والابنية المدرسية والخدمات والنشاطات ، وكانت في مجملها على قدر كبير من المهنية والفنية اكثر مما هي عامة او فكرية اصلاحية[٢] .

تصلح في هذا السياق ايضاً كلمة نواب جبهة العمل الاسلامي في مناقشة قضية « الغذاء والدواء» التي القيت في ١٩٩٤/٢/٢ ، وقد القاها نيابة عن الكتلة النائب حمزة منصور ، حيث عرضت الكلمة مجموعة من الملاحظات والانتقادات والمطالب حول قضايا استيراد الاغذية والادوية ومراقبتها وكشفت عن فساد كبير في اسلوب التعامل مع هذه المواد المهمة تشترك في المسؤولية عنها وزارات الصحة والتموين والزراعة والتجارة والمالية[٣] . وطالب النواب باستقالة الحكومة ، ودعوا لعقد جلسة لطرح الثقة بالحكومة .

٢- الجمعيات الخيرية

تعد **جمعية المركز الاسلامي** اهم مؤسسة للعمل الخيري تشارك فيه جماعة الاخوان المسلمين ، وقد انشئت الجمعية عام ١٩٦٣ ، وتمارس نشاطاتها في جميع انحاء الاردن . وتمتلك الجمعية المستشفى الاسلامي في عمان والعقبة ومجموعة كبيرة من المستوصفات والمؤسسات التعليمية . ومن اهم مشروعاتها :

١- المستشفى الاسلامي في عمان ، وهو من اكبر المستشفيات في الاردن واهمها . وقد ابتدأ العمل في المستشفى عام ١٩٨١ .

٢- المستشفى الاسلامي ، العقبة .

٣- مستوصفات طبية في المناطق التالية :

ا- عمان ، جبل النظيف .

ب- البقعة .

جـ- الزرقاء .

د- مخيم الزرقاء .

هـ- السخنة ، الزرقاء .

و- مخيم حطين ، الزرقاء .

ز- مخيم غزة ، جرش .

ح- عمان ، جبل النصر .

ط- عمان ، ماركا الشمالية .

ي- عمان ، القويسمة .

ك- عمان ، الجوفة .

ل- الظليل ، الزرقاء .

م- الرصيفة .

٤- كلية المجتمع الاسلامي في الزرقاء ، وتمنح شهادة الدبلوم (سنتان بعد الثانوية) في مجموعة من التخصصات العلمية والمهنية

٥- مدارس ورياض اطفال :

ا- مدارس الارقم الثانوية ، عمان ، بنون وبنات .

ب- المدرسة الاسلامية ، مرحلة التعليم الاساسي ، اربد .

جـ- مدرسة للبنين ، حكما ، اربد ، المرحلة الاساسية .

د- مدرسة للبنات ، اربد ، اساسي .

هـ- مدرسة في الرمثا ، اساسي .

و- حي رمزي (الزرقاء) ، اساسي .

ز- المفرق ، اساسي ، بنون وبنات .

ح- القصر ، (الكرك) ، اساسي ، بنات .

ط- الهاشمية ، (الزرقاء) ، اساسي ، مختلط .

ي- الارقم ، (عمان) ، اساسي ، بنات .

ك- المقابلين ،(عمان) ، اساسي ، بنات .

ل- الزهور ، (عمان) ، اساسي ، بنون .

م- حي الاميرة رحمة ، (الزرقاء) ، اساسي ، بنون .

ن - الجزار ، (الكرك) ، اساسي .

س - مدارس الارقم ، (تلاع العلي ، عمان) .

ع -الكرامة ، اساسي .

ف- مدرسة الانصار ، الجوفة ، عمان .

ص- رياض اطفال في اربد وعمان والكرك والرمثا والمفرق .

ويزيد عدد هذه المدارس والرياض عن ٤٠ مدرسة يدرس فيها الاف الطلاب وتنتشر في

انحاء الاردن .

٦- مشروعات خيرية لرعاية الفقراء والايتام كمراكز الخياطة أو التريكو في مراكز الجمعية في المخيمات والاغوار .

٧- صندوق المريض الفقير ، وهي مؤسسة تجمع التبرعات وتقتطع جزءاً من ايرادات المستشفى ، وتخصص ايراداتها للاسهام في تكاليف علاج مرضى المستشفى الاسلامي من الفقراء او غير القادرين على نفقات العلاج(٤) .

تعد **جمعية المركز الاسلامي** اكبر الجمعيات الخيرية في الاردن (يقدر المؤلف حجم امكانات الجمعية وموجوداتها بحوالي مائة مليون دينار) ، وقد استوعبت معظم جهود الاخوان في العمل الخيري مالياً ومؤسسياً ، ولكنها رغم ذلك تدار باستقلالية تامة عن تأثير خط الاخوان وسياستهم . فقد سيطرت عليها مجموعة من الاخوان الذين تحكموا تماماً في عضويتها وادارتها ، ومعظم اعضائها القياديين يشغلون وظائف ادارية او اشرافية برواتب مجزية في الجمعية ومؤسساتها (لا يزيد عدد اعضاء الجمعية عن ستين شخصاً) .

كما ان طبيعة مشروعاتها الصحية والتعليمية لاتخدم سوى اقلية من المجتمع ، وهي الفئة المقتدرة والغنية مالياً التي لا تحتاج ابتداء للعمل الخيري والتنموي ، وهي مسالة تدعو الى التساؤل والاستغراب ، اذ كيف توضع عشرات الملايين من اموال الوقف والتبرع لخدمة الاغنياء والمقتدرين ، ويحرم من اثر هذه الاموال وريعها معظم فئات المجتمع المحتاجة ؟! فمن يقدر على الاستفادة من المستشفيات والمدارس الخاصة ؟

ان هذه الأخطاء التي وقعت بها قيادة الاخوان وجمعية المركز الاسلامي حرمت الاردن من فرصة رائعة لاقامة موسسات تنموية بامكانات كبيرة تخدم الفئة المحتاجة ، وتلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع .

ويشارك الاخوان في ادارة مجموعة اخرى من المؤسسات الخيرية او ذات النفع العام ومن اهمها :

١- نادي اليرموك الرياضي الثقافي الاجتماعي :

انشئ عام ١٩٦٧ ، وهو من اكبر النوادي من حيث امكاناته المادية والفنية ، ومقام على قطعة ارض واسعة تشمل ملعب كرة القدم وملاعب اخرى ، ومبنى للادارة ، وآخر يضم صالة كبيرة للافراح والمناسبات ، وبركة سباحة مجهزة ، ويتبع النادي مجموعة كشفية ، وفرق رياضية وفرقة فنية .

٢- جمعية الهلال الاخضر :

اسست في ١٩٩٠/١٠/٣٠ في أثناء احداث الخليج ، وكانت فكرتها الابتدائية هي تقديم العون والمساعدة للاجئين من مختلف الجنسيات الذين غادروا الكويت عبر الاردن حيث اقيمت لهم مخيمات على عجل لاستيعابهم الى حين تمكنهم من السفر الى بلادهم ، وتهدف الجمعية الى :

١- اغاثة المتضررين من الكوارث والحروب والحالات الطارئة .

٢- تقديم القروض والمساعدات للطلاب المحتاجين .

٣- فتح المراكز الصحية والمستوصفات والعيادات المتنقلة .

٤- اقامة الندوات والمحاضرات لاغراض التوعية الصحية .

تتبع الجمعية نظام الهيئات والجمعيات الخيرية ، فهي تستند الى هيئة عمومية تنتخب هيئة ادارية . وقد انتخب النائب حمزة منصور رئيساً لها في جميع دوراتها الانتخابية منذ تاسيسها . ومن انجازات الجمعية :

١- المشاركة في برامج استقبال الخارجين من الكويت من غير الاردنيين وايوائهم ومساعدتهم في مخيم الرويشد الذي اقيم لهذا الغرض .

٢- حملات اغاثة لتقديم العون الطبي والمساعدات المختلفة في الارياف .

٣- حملات مساعدة لطلاب المدارس الفقراء والطلبة المغتربين (الطلاب الجامعيون غير الاردنيين الذين يدرسون في الجامعات الاردنية) .

٤- مشروع الحقيبة المدرسية : توزيع الحقائب المدرسية في بداية كل عام دراسي . تحتوي الحقيبة على ملابس مدرسية وحذاء وقرطاسية ، يستفيد منها الطلبة الفقراء والمحتاجون(٥) .

٣- جمعية المحافظة على القرآن الكريم :

اسست في ١٩٩١/٤/٢٠ ، وهي تتبع نظام الجمعيات والروابط الثقافية التابعة لوزارة الثقافة ، ويرأسها النائب د . ابراهيم زيد الكيلاني ، وتهدف الجمعية الى :

١- اقامة المراكز في المدن والقرى لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم التلاوة والتجويد .

٢- تعليم احكام التلاوة وتحفيظ القرآن الكريم .

٣- اقامة معهد للقراءات ، وانشاء مكتبة متخصصة في علوم القرآن(٦) .

٤- لجنة المناصرة الاسلامية للشعب الفلسطيني :

اسست في ١٩٩٠/٥/١٦ ، ويرأسها الدكتور همام سعيد ، وتهدف الى :

١- دعم جهاد الشعب الفلسطيني وتشجيعه على التصدي للاحتلال .

٢- المحافظة على المساجد والمقدسات في فلسطين .

٣- دعم المساجد والمعاهد والمراكز الطبية والاجتماعية في فلسطين(٧) .

٥- جمعية الدراسات والبحوث الاسلامية :

اسست في ١٩٧٨/٩/٣٠ ، ويرأسها منذ تأسيسها د . اسحق فرحان ، وتهدف الجمعية الى :

١- اعداد الدراسات والبرامج والابحاث في مختلف فروع المعرفة وقضايا المجتمعات الاسلامية .

٢- التعاون مع المؤسسات العلمية ودور البحث في العالم الاسلامي والجمعيات العلمية المتخصصة لتحقيق التبادل في الانتاج الفكري بما يخدم المجتمعات الاسلامية والانسانية .

٣- تشجيع الاعضاء على اجراء الدراسات في مجالات تخصصهم .

٤- تقديم المعالجات الاسلامية للمشكلات والقضايا الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي تحتاجها المجتمعات الاسلامية .

٥- اظهار تفوق الاسلام على الفلسفات والمذاهب المطروحة في ساحات الافكار المعاصرة .

ومن برامج الجمعية ونشاطاتها :

١- نشر المؤلفات والبحوث التي تتفق مع اهداف الجمعية والمؤثرة في الفكر الاسلامي .

٢- تنظيم الندوات والمؤتمرات والبرامج والمحاضرات .

٣- تأسيس مكتبة متخصصة في البحوث والدراسات الاسلامية المعاصرة .

والجمعية مسجلة في وزارة الثقافة بوصفها مؤسسة ذات نفع عام للاغراض الثقافية والعلمية . ومن اهم انجازاتها :

١- تنظيم مؤتمر الاسلام والتنمية بالتعاون مع معهد الفكر الاسلامي عام ١٩٨٦ .

٢- تنظيم مؤتمر تربوي بالتعاون مع معهد الفكر الاسلامي وجامعة موتة والجامعة الاردنية عام ١٩٩٠ .

٣- تنظيم مؤتمر علوم الشريعة الاسلامية بالتعاون مع معهد الفكر الاسلامي عام ١٩٩٥ .

٤- اعداد مناهج التربية الاسلامية للمراحل الدراسية المختلفة في وزارة التربية والتعليم[٨] .

يشير التقرير السنوي للجمعية لعام ١٩٩٥ الى ان الجمعية عقدت في ذلك العام ٥٣ محاضرة وندوة في مجالات الفكر الاسلامي .

٦- الهيئة الاسلامية العالمية للاغاثة الطبية :

اسست في ١٩٩١/٣/١٧ ، ويرأسها الدكتور احمد الترعاني ، وقد أسست إبان احداث الخليج ، لتنظيم العون الطبي للشعب العراقي . وتهدف الجمعية الى تقديم الاغاثة والعون الطبي في الازمات والكوارث والحروب في العالم الاسلامي ، وانشاء المستوصفات وتسيير القوافل الطبية في المناطق المحتاجة .

٧- المعهد العالمي للفكر الاسلامي - مكتب الاردن :

اسس المعهد في الولايات المتحدة عام ١٩٨١ ، ثم انشئت مكاتب للمعهد في بعض الاقطار الاسلامية ومنها لاردن ، وقد أنشأته مجموعة من المفكرين والعلماء المسلمين في الغرب منهم : د . الفاروقي (اغتيل في الولايات المتحدة) ، د . طه العلواني ، د . هشام الطالب ، د . عبد الحميد ابو سليمان ، ويهدف المعهد الى :

١- اشعار الامة الاسلامية بقدرها ، وتحريرها من عقد النقص والتخلف الحضاري وانقاذها من الانفتاح الوهمي نحو الغرب ، او الاعتذار السلبي بتاريخها الماضي .

٢- توفير الرؤية الاسلامية الشاملة وذلك بتأصيل قضايا الاسلام الكلية وتوضيحها وتأكيدها ، وربط الجزيئات بالفروع والكليات والمقاصد والغايات الاسلامية العامة .

٣- استعادة الهوية الحضارية للأمة بطريق التبديل الثقافي واسلامية فلسفة العلوم الانسانية ومنهجيتها ، والعمل على وضع الخطط والبرامج والدراسات الكفيلة بتحقيق اسلامية المعرفة بشعبها المختلفة للوصول الى مرحلة اصدار الكتب المنهجية الدراسية في سائر العلوم من وجهة نظر اسلامية .

٤- اعادة صياغة المناهج عند المسلمين لتمكين الامة من استئناف حياتها الاسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الانسانية وترشيدها وربطها بالقيم الاسلامية الثابتة وغاياتها الواضحة .

٥- تمثل افضل ما وصلت اليه المعرفة الحديثة واستخلاص نتائجه المفيدة التي تسهم في تغذية المعرفة الاسلامية ومدها بالصالح النافع ، وذلك باعداد دراسات محررة

لخلاصات الفكر الغربي في العلوم الاجتماعية والانسانية وغايات ذلك الفكر وانعكاساته وتاثيراته والنقد الموجه اليه وطرق بحثه ومصادره .

٦- تنبيه الامة الاسلامية الى اهمية تراثها الاسلامي ، وتذكيرها بان دوره الايجابي لم ينته ، وانه لا بد من احيائه وتنميته .

٧- تيسير الاطلاع على التراث الثقافي والفكري الاسلامي ، وذلك بتصنيفه وفهرسته على ابواب العلوم والنشاطات المعاصرة ، وتقويمه وتحليله ، واعادة تقديمه للباحثين المسلمين بايسر السبل وافضل الوسائل مع العناية بتنقيته مما يخالف القرآن الكريم والسنة النبوية ولاينسجم مع غايات الاسلام ومقاصده واهدافه .

٨- تحريك العقول الاسلامية في سائر الاماكن ، ودفعها للعطاء في هذه المجالات وتوفير البرامج المدروسة للعمل الاسلامي المعاصر من خلال ترشيد الصحوة الاسلامية ، ونقل الخبرة ، وتحديد المشكلات ، واقتراح الحلول .

٩- اعداد الكوادر العلمية القادرة على زيادة مجالات اسلامية المعرفة .

١٠- توفير البحوث والدراسات التي تخدم اهداف المعهد وترجمتها الى اهم اللغات الحية .

عقد المعهد مجموعة من الندوات والمؤتمرات بالمشاركة مع جمعية الدراسات والبحوث الاسلامية ، كما صدر عن المعهد مجموعة من الدراسات والاصدارات بمختلف اللغات ، ومن اهم برامجه وانشطته :

١- دعوة العلماء والمفكرين والمثقفين وصانعي القرارات وعقد المنتديات والندوات والمؤتمرات .

٢- تكوين مجموعات عمل متخصصة في فروع المعرفة والدراسات .

٣- التعاون مع الجامعات والمراكز العلمية في الغرب والعالم الاسلامي .

٤- تقديم الدعم المادي والفكري للمتفوقين والنابهين واصحاب القدرات الابداعية .

٥- الاشراف على انتاج الدراسات ونشر الرسائل الجامعية في مجالات اصلاح مناهج الفكر الاسلامية .

٦- اصدار الدوريات الفكرية والعلمية ودعم الموجود منها .

ويصدر المعهد مجلة « اسلامية المعرفة » ، ودعم لفترة من الزمن مجلة «المسلم المعاصر» ، ويصدر باللغة الانجليزية «المجلة الاسلامية للعلوم الاجتماعية»[٩] .

ويقع في هذا السياق او موازياً له مجموعة اخرى من الجمعيات المحلية والعربية . ومن بين

الجمعيات المحلية : جمعية الثقافة الاسلامية ، واللجنة المركزية لرعاية شؤون المساجد . ومن بين الجمعيات العربية رابطة العالم الاسلامي ، والهيئة الاسلامية العالمية للاغاثة ، والوكالة الاسلامية للاغاثة ، وهيئة الاعمال الخيرية ، والهيئة الخيرية العالمية والتي تعمل من خلال مكاتبها الاقليمية في عمان .

تأسست **جمعية الثقافة الاسلامية** سنة ١٩٤٧ ، وكان من اهم مؤسسيها الحاج عبد اللطيف ابو قورة ، وتشرف على الكلية العلمية الاسلامية التي هي من أهم وأوائل المدارس الخاصة في الاردن .

يعمل في الجمعية ومدارسها اكثر من اربعماية موظف ، وكانت ايراداتها عام ١٩٩٢ ، اكثر من اربعة ملايين دينار ونفقاتها لذلك العام تزيد عن المليون قليلاً[١٠] .

وانشئت **اللجنة المركزية لرعاية شؤون المساجد** عام ١٩٧٥ ، استجابة لمشروع رابطة العالم الاسلامي في انشاء المجلس الاعلى العالمي للمساجد في مكة المكرمة . وقدم للجنة الاردن منحة مقدارها نصف مليون ريال سعودي . وتتلقى اللجنة تبرعات سنوية تقدر بحوالي مائة الف دينار . ومن اهداف اللجنة :

١- المساهمة باعمار المساجد وصيانة تجهيزاتها .

٢- احياء وظيفة المسجد ودوره العام والتثقيفي في المجتمع .

٣- رفع مستوى العاملين في المساجد .

ومن برامجها ونشاطاتها :

١- جمع التبرعات والدعوة لاحياء دور المسجد وتفعيله .

٢- انشاء المكتبات في المساجد وتزويدها بالكتب والمراجع .

٣- تشكيل لجان للمساجد في المدن والقرى والاحياء ، لاحياء رسالة المساجد وخدمتها[١١] .

وانشئت في عام ١٩٥٢ **جمعية العروة الوثقى الاسلامية الخيرية** ، وممن شاركوا في تأسيسها الحاج عبد اللطيف ابو قورة رئيس الاخوان سابقاً .

تهدف الجمعية الى نشر الثقافة الاسلامية والتنسيق مع المؤسسات الاسلامية في العالم الاسلامي والمشاركة في اعمال المؤتمرات والدراسات الاسلامية[١٢] . لكن برامج الجمعية وانجازاتها كانت اقل بكثير من اهدافها ، وقد تضمنت اقامة ندوات ومحاضرات ومساعدة الفقراء وابناء الشهداء ، ودعم العمل التطوعي والاجتماعي في فلسطين وايواء الطلاب القادمين من فلسطين ، واقامة مصلى لاداء الصلوات . وشاركت الجمعية في تأسيس مجلس

المنظمات الاسلامية في الاردن ، وهو مكتب يديره منذ نشأته السيد عبد اللطيف الصبيحي احد الاعضاء القدامى في جماعة الاخوان ثم ترك الجماعة ، وشارك في تأسيس حزب جبهة العمل الاسلامي واستقال منه .

ومن اهم مشروعات الجمعية المشاركة في تأسيس « **الجمعية الاسلامية لرعاية الكفيفات** » التابعة لوزارة التربية والتعليم ، وتوفر المؤسسة التي انشئت عام ١٩٨٢ ، التعليم والتدريب المهني للكفيفات ، اضافة الى تعليمهن القدرة على الحركة والتصرف بالاعتماد على انفسهن[١٣] .

وشارك الاخوان في انشاء **المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس** عام ١٩٥٣ . وبالرغم من أنه غلب على المؤسسة الطابع السياسي والخدمة الاعلامية لقضية فلسطين والمقدسات الاسلامية ، لكنها تعتبر مؤسسة عامة . وتعتمد المؤسسة على التبرعات ويعمل فيها اربعة موظفين ، وقد تضاءلت كثيراً وتراجعت عما كانت عليه في الخمسينات ، اذ كانت تعقد مؤتمرات تشارك فيها الوفود الاسلامي من جميع أنحاء العالم ويفتتحها الملك حسين بنفسه او يرسل ممثلاً عنه ، وكان يشارك في اعمالها رؤساء ومسؤولون وسفراء عرب .

٣- المساجد

كانت المساجد من اهم ميادين عمل الاخوان المسلمين ونشاطاتهم في السبعينات والثمانينات : وكان يتم استيعاب رواد المساجد من الشباب بخاصة في حلقات التعليم والثقافة الاسلامية وتحفيظ القرآن الكريم ، واحياناً تنظيم الفرق والمباريات الرياضية للمساجد ، وتشكيل لجان تطوعية للمسجد تعمل على جمع التبرعات لصيانة المساجد وبنائها والاهتمام بقضايا الحي المحيط بالمسجد وسكانه . واذا كان امام المسجد او خطيبه من الاخوان فان ذلك يجعل من المسجد منبراً للدعوة الى مواقف الاخوان وافكارهم من خلال خطب الجمعة والدروس العامة .

وكانت المساجد منطلق عمل الاخوان ، اذ كانت مهمتهم الاساسية من الدعوة والتبليغ دعوة الناس وبخاصة الشباب من طلبة المدارس والكليات والجامعات إلى المساجد ، وكان الاخوان يختارون انصارهم ومؤيديهم من بين رواد المساجد ، ويواصلون معهم في المسجد أو خارجه برامج التربية والتثقيف والتنظيم بتدريج يوصل ، من يقع عليه الاختيار ويقبل بعضوية الجماعة والالتزام بها ، إلى الانتظام الفعلي في الجماعة .

ادى هذا الاسلوب في العمل إلى بقاء جمهور الاخوان واعضائهم في اوساط المتدينين . وابعد تأثير الأخوان عن الاوساط الاخرى . وخلق هذا الوضع في صفوف الاخوان اشكالية «الدعوة والحزب» ، أو فجوة بين العمل والفكر الدعوي الاصلاحي وبين العمل السياسي .

فهذا الجمهور الذي استمد دوافعه للعمل وترقى في المستويات التنظيمية والعضوية للجماعة اصبح مطلوباً منه بعد عام ١٩٨٩ ، ان يقود عملاً سياسياً مستمداً من التوجه إلى

المجتمع كله بمختلف فئاته وان يسعى للحصول على التأييد وان يشترك مع الحكومات والاحزاب في العمل الوطني والسياسي .

ومن ايجابيات هذا الوضع بالنسبة للجماعة ان جمهورها يمتلك قدراً كبيراً من الالتزام والحماس لها ولمواقفها وبرناجها لأن مشاركته في الجماعة مستمدة من التدين والقناعة بوجوب الدعوة للإسلام وتبليغه والدفاع عنه .

٤- البلديات

تعد مشاركة الاخوان في الانتخابات البلدية محدودة ، ولم تنضج تجربتهم في عمل البلديات بمستوى العمل النيابي او النقابي .

انتخب احمد الازايدة رئيساً لبلدية مأدبا عام ١٩٨٠ ، واعيد انتخابه عام ١٩٨٤ ، ثم انتخب مرة ثالثة عام ١٩٨٨ حتى انسحب من البلدية ليخوض الانتخابات النيابية .

وانتخب الدكتور عبد الرزاق طبيشات الذي كان يؤيده الاخوان لثلاث مرات ايضاً (١٩٨٠-١٩٩٠) . ثم انتخب المحامي عبد الرؤوف التل من الاسلاميين رئيساً لبلدية اربد عام ١٩٩٥ .

وانتخب ياسر العمري رئيساً لبلدية الزرقاء (١٩٩٠- ١٩٩٤) . ويمكن اعتبار تجربة الزرقاء اهم تجربة للاخوان في العمل البلدي . فقد شارك الاخوان في الانتخابات البلدية على شكل كتلة كاملة ، ونجحت هذه الكتلة التي قادت المجلس البلدي في الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٤ .

ومن رؤساء البلديات من الاخوان اوالاسلاميين : د . هاني الطهراوي (سحاب) ، وابراهيم ابو العز (العقبة) .

٥- العمل النقابي والطلابي

شارك الاخوان في نقابات الاطباء والمهندسين والمهندسين الزراعيين والصيادلة والممرضين ومعلمي المدارس الخاصة . ويقود الاخوان العمل الطلابي في الجامعات منذ عام ١٩٧٤ ، وما زالوا ينتخبون في كل عام في جميع الجامعات باغلبية كبيرة .

٦- الصحافة والاعلام والنشر

ربما يكون الجانب الاعلامي اقل المجالات نضجاً في اداء الاخوان المسلمين برغم ان طبيعة عملهم ورسالتهم تفترض ان يكون لديهم خبرات ومؤسسات اعلامية متفوقة . وفي الوقت الذي يمكن فيه رصد بضع تجارب صحفية ومسرحية ، فلا يكاد يكون لهم تجربة تذكر في العمل السينمائي والتلفزيوني . وقد يكون النشر من خلال الكتب ودور النشر اهم عمل اعلامي لهم ، وساعد على نمو هذا الجانب ازدهار الكتاب الاسلامي في السبعينات والثمانينات ، ولكن

تراجع الكتاب الاسلامي ادى الى اضمحلال عمل النشر وتراجعه الى حد الاختفاء تقريباً .

٦-١- المجلات والصحف

يمكن تسجيل اربع تجارب صحفية للاخوان في الاردن ، هي :

- مجلة الكفاح الاسلامي (١٩٥٤-١٩٥٧) .
- صحيفة الرباط (١٩٩١-١٩٩٣) .
- صحيفة السبيل (١٩٩٣- . . .) .
- العمل الاسلامي (١٩٩٥- . . .) .

١- مجلة الكفاح الاسلامي :

انشئت مجلة الكفاح الاسلامي عام ١٩٥٤ ، وصدر منها احد عشر عدداً ، وكان يراس تحريرها الاستاذ يوسف العظم . كانت المجلة معارضة بشكل عام للحكومات الاردنية المتعاقبة ، ومؤيدة لمؤسسة الحكم ، وعارضت ايضاً عبد الناصر وسياسته ومواقفه في المنطقة .

٢- صحيفة الرباط :

صدر العدد « صفر » من صحيفة الرباط في ١٩٩٠/١٢/١٠ ، ثم توقفت فترة ، وصدر العدد الاول في ١٩٩١/١/٧ ، وصدر منها ١١٨ عدداً . أما العدد الاخير فقد صدر بتاريخ ١٩٩٣/٦/٩ ، وكانت الصحيفة تطبع في المنطقة الحرة ، وتوزع في الاردن على انها مطبوعة اجنبية خاضعة لمراقبة المطبوعات القادمة من الخارج ، وكانت هذه حيلة سمحت الحكومة باستخدامها بعد استئناف الديمقراطية عام ١٩٨٩ ، وعندما صدر قانون المطبوعات عام ١٩٩٣ ، طلب وزير الاعلام من الصحف التي تعتمد على هذا الاسلوب تسوية اوضاعها حسب القانون ، لايقاف تلك التي لا تنطبق عليها شروط القانون ، وتوقفت الرباط بسبب ذلك .

ترأس تحرير الصحيفة على التوالي : عزام التميمي ، يوسف العظم ، زياد ابو غنيمة ، ابراهيم غرايبة ، كمال رشيد ، وقد تعاقب الاربعة الاوائل على ادارتها خلال ستة اشهر ، ثم استقر كمال رشيد رئيسا للتحرير لمدة سنتين (١٩٩١/٦/١١- ١٩٩٣/٦/٩) ، مما يؤشر على تعثر المجلة وعدم استقرارها في المرحلة الاولى ، وكان السبب الرئيسي لذلك ان الجماعة لم تجد رئيس تحرير متفرغ ، ولم يستطع المكلفون برئاسة التحرير الجمع بين عملهم ورئاسة التحرير ، فضلاً عن أنه لم يكن من بين اعضاء الجماعة مشتغلين بالصحافة . وكان الاختيار محدوداً وضيقاً ، واختير كمال رشيد على اساس انه شاعر برغم انه لم يسبق له ان عمل في الصحافة ، فقد امضى حياته العملية في وزارة التربية والتعليم حتى احيل على التقاعد .

اجتهدت صحيفة الرباط في نقل مواقف الاخوان المعارضة والترويج للحل الاسلامي ،

وانتقدت التسوية السياسية والمشاركة الجارية في مفاوضات السلام ، وتعرضت اكثر من مرة للمنع من توزيع اعدادها ، او حذف بعض الفقرات أو تعديلها حتى يمكنها التوزيع في الاردن .

ولم تكن الصحيفة في مستواها المهني وادائها وحجم توزيعها تتناسب مع حجم الحركة الاسلامية وانتشارها وتاثيرها . وكان عدد موظفيها لا يتجاوز الاربعة بينهم محرر واحد ، مما كان يؤثر على ضعف مستواها المؤسسي .

٣- صحيفة السبيل :

بعد توقف صحيفة الرباط ، اصدرت مجموعة من شخصيات الاخوان والجبهة بالتعاون مع صحفيين وكتاب من الاخوان بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٩صحيفة السبيل التي تصدرها شركة السبيل للصحافة ، ويرأس مجلس ادارتها النائب حمزة منصور رئيس كتلة نواب العمل الاسلامي ، ويشاركه في ادارة الشركة كل من : د . زهير الزميلي عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الاسلامي (١٩٩٤-١٩٩٦) ، وياسر الزعاترة (صحفي) ، وسميح المعايطة (صحفي) ، ويرأس تحريرها حلمي الاسمر ، وهو صحفي كان يعمل في وكالة الانباء الاردنية (بترا) ، وصحيفة اللواء الاسلامية الاسبوعية التي اسسها ويحررها حسن التل .

برغم ان صحيفة السبيل مستقلة في ادارتها وسياستها ، كما يبدو من اتجاهها العام وطريقتها في العمل ، فانها تعبر عن رأي الحركة الاسلامية ومواقفها وتلتزم بها الى حد كبير . وصحيفة السبيل اكثر انتشاراً ومهنية من جريدة الرباط ، وقدمت الى المجتمع مجموعة لا بأس بها من الكتاب الصحفيين الشباب ، مثل حلمي الاسمر ، سميح المعايطة ، ابراهيم غرايبة ، ياسر ابو هلالة ، ربى الفرخ ، عاطف الجولاني ، وياسر الزعاترة .

ويشارك في الكتابة لصحيفة السبيل مجموعة كبيرة من الكتاب والشخصيات الاسلامية ، مثل : منير شفيق (كاتب فلسطيني) ، صلاح حافظ (صحفي وكاتب بحريني) ، يوسف العظم ، كمال رشيد ، عمر الاشقر (استاذ الشريعة في الجامعة الاردنية) ، النائب همام سعيد ، النائب بسام العموش ، د .احمد نوفل (استاذ الشريعة الاسلامية ، الجامعة الاردنية) ، وعادل حسين (رئيس تحرير صحيفة الشعب المصرية) .

ويعمل في الصحيفة مجموعة من المحررين والموظفين المتفرغين (حوالي العشرين) ، ويؤشر هذا على مستواها المؤسسي ، وان كان يظن ان العدد كبير ، ولكن يجب الاخذ بالاعتبار انها تقوم بالتوزيع بنفسها ولا تعتمد على شركات التوزيع .

٤- مجلة «العمل الاسلامي» :

اصدر حزب جبهة العمل الاسلامي في عام ١٩٩٥ مجلة «العمل الاسلامي» التي تصدر شهرياً (مؤقتاً) ، ويرأس تحريرها النائب د . بسام العموش ، عضو المكتب التنفيذي للحزب من عام ١٩٩٣ . ويكتب في المجلة قيادات الحزب وبعض كتاب «السبيل» ، اضافة الى عدد قليل من الكتاب من خارج الحزب .

توثق المجلة بيانات الحزب ونشاطاته واخباره ، ولكنها في مستواها وادائها تقل عن مستوى الحزب وتاثيره ، فهي محدودة التوزيع ، قليلة الصفحات ، وتغلب عليها الطبيعة المقالية التي لا تنسجم كثيراً مع الصحافة . ويضعف من قدرة المجلة كونها شهرية ، فلا تقدر على متابعة الاحداث والحضور المستمر على الساحة الاردنية . ويعمل في المجلة موظف متفرغ واحد ، وهذا يجعلها تعتمد على جهود المتطوعين من الكتاب واعضاء الحزب ، وهو امر لم يعد يصلح كثيراً للعمل الصحفي .

٦-٢- النشــــــر

ادى ازدهار الكتاب الاسلامي وسعة انتشاره في السبعينات الى انشاء مجموعة دور نشر تعنى بالكتاب الاسلامي ونشره وتسويقه . وقد ابتدأ العمل في هذا المجال عن طريق ناشرين سوريين ممن كانوا يعملون في لبنان ، مثل رضوان دعبول صاحب مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع ، الذي انشأ في عمان «دار البشير» بالمشاركة مع د . اسحق فرحان ثم استقل بها بنفسه . ويعد دعبول اكبر وأقوى ناشر للكتاب الاسلامي في الاردن والوطن العربي . ويعمل في مؤسسته ١٣ موظفاً ، فيما تبلغ مبيعاتها حوالي نصف مليون دينار . كما ينظم بالتعاون مع وزارة الثقافة واتحاد الناشرين معرض عمان الدولي للكتاب [١٤] . ونشر مجموعة محققة من كتب التراث العربي والاسلامي لعل اهمها سير اعلام النبلاء ، واستعان بمحققين وباحثين محترفين . واصدر مجلة للأطفال (اروى) ، لكن المجلة لم تنتظم في صدورها . وأسس مطبعة (الشركة الجديدة) . وتعد مؤسسته متوسطة بين المطابع ، يعمل فيها ٦٠ موظفاً وعاملاً [١٥] .

ومن اوائل مؤسسات السوريين في النشر « الرسالة الحديثة » التي انشأها في عام ١٩٧٤ السيدان مصطفى العبسي ، وعبد الرحمن الصباغ ، ويعمل فيها ثلاثة موظفين[١٦] .

وانشئت عام ١٩٨٤ ، دار عمار للنشر والتوزيع ، وهي محدودة واقل من سابقتيها (الرسالة والبشير) . واسس «احمد الخطيب» احد قادة الاخوان ومؤسسيهم مكتبة الأقصى عام ١٩٦٣[١٧] . وانشأ عبد العزيز جبر (نائب الاخوان في المجلسين الحادي عشر والثاني عشر) دار الارقم للنشر والتوزيع .

وجرت في عام ١٩٨١ ، محاولة لانشاء مؤسسة كبيرة للنشر والتوزيع تعنى بالفكر

الاسلامي والكتاب والدراسات الاسلامية (دار الفرقان للنشر والتوزيع) ، وكان يديرها د . اسحق فرحان ، وشاركه في تأسيسها وادارتها مجموعة من الشخصيات الاسلامية والعامة مثل يوسف العظم واحمد نوفل ، ولكن المؤسسة لم تحقق طموحها واهدافها المرجوة ، وآلت الى مؤسسة نشر شبيهة بدور النشر[١٨] المنتشرة في عمان ، ويبلغ رأسمال هذه المؤسسة ١٥٠ الف دينار وقد اصدرت مجموعة من الكتب والدراسات ، وشاركت في معارض الكتب ، ولم تحقق غير ذلك من قائمة الاهداف والانجازات التي بررت اقامتها .

ويلاحظ على اعمال دور النشر الطابع الشخصي والتجاري وضعف مستواها المؤسسي ، ونزوعها الى مجاراة السوق اكثر مما تحاول أن تبدع في الانتاج الفكري الاسلامي وتطوره .

الفصل السابع:

الاخوان المسلمون في مواجهة المستقبل

الاخوان المسلمون في مواجهة المستقبل

ثمة أسئلة كثيرة تقتضيها دراسة الحركة الاسلامية في الاردن والوطن العربي عموماً . الى أين ستمضي هذه الظاهرة بالمجتمع والحركة نفسها . وبصياغة عملية فان جميع المشتغلين بدراسة الحركة الاسلامية يحاولون الاجابة عن مجموعة اسئلة ، مثل :

١- هل ستشكل الحركة الاسلامية حكومات المستقبل في الاردن والوطن العربي والاسلامي؟ أم أنها ستتراجع؟ ومتى سيحدث ذلك؟

٢- اذا شكلت الحركة الاسلامية الحكومة فكيف ستتعامل مع مجموعة قضايا ومسائل مثل الديمقراطية والتعددية والمرأة والاقليات والاحزاب . . وما شكل وطبيعة هذه الحكومة التي ستقوم . هل ستكون على النموذج الايراني؟ ام السعودي؟ ام السوداني؟ ام غير ذلك؟

٣- كيف سيتعامل الاسلاميون مع القضية الفلسطينية والتسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي؟ وكيف ستكون علاقتهم مع الغرب؟

بالطبع ثمة مئات الاسئلة المستقبلية ، ولكن هذه المجموعات الثلاث من التساؤلات تعني جهات الاستشراف والمراقبة لأنها ستكون ذات تأثير مهم على العلاقات الدولية والاقتصادية واستقرار الدول والاقاليم والمصالح المتبادلة بين دول العالم ، وبخاصة في مرحلة «العولمة» ، حيث تشابكت المصالح والعلاقات ، وامكن تجاوز المسافات والحدود والخصوصيات ، واصبح العالم كأنه دولة واحدة او قرية صغيرة .

إن الاجابة عن هذه الاسئلة وغيرها تقتضي معالجة شبكة معقدة من الاسئلة والافتراضات والسيناريوهات ثم الخروج بعدد من المشاهد او السيناريوهات ومحاولة ترجيح احداها .

- فالحديث عن مستقبل الحركة الاسلامية مرتبط بمعادلة قوامها المجتمعات والدول وقضاياها وتفاعلاتها ، ثم الحركة الاسلامية نفسها .

لقد عالجت في هذه الدراسة مجموعة من المسارات والتفاعلات التي تعاملت معها الحركة

الاسلامية ، وسأعيد تركيب هذه المشاهد وفق المسارات والاحتمالات الرئيسية الممكنة .

١- المجتمع والدولة : التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية .

٢- التفاعلات التنظيمية والدينامية داخل الحركة الاسلامية .

٣- التحولات الاجتماعية والحضارية في الوطن العربي والعالم .

٤- المواقع القادمة للاخوان المسلمين .

٥- القضية الفلسطينية .

١ - المجتمع والدولة

شهد الاردن تغييرات حادة في بنيته الاقتصادية والاجتماعية . فبعدما شهدت السبعينات طفرة اقتصادية ادت الى تطور تعليمي واقتصادي وتحقيق بنية تحتية من المؤسسات والخدمات ، بدأ يشهد في منتصف الثمانينات حالة من الركود والتراجع ، واستمرت هذه الحالة حتى اليوم (اكثر من ١٢ سنة) وربما تستمر في المستقبل .

وارتفعت نسبة البطالة بعدما كانت معدومة لتقترب من ٢٠٪ من القوى العاملة . وانخفض سعر صرف الدينار انخفاضاً حاداً مفاجئاً . واغلقت الاسواق والمنافذ التقليدية للعمالة الماهرة الاردنية في الخليج بسبب اتجاه هذه الدول الى التوطين واستخدام العمالة الآسيوية .

عبر المجتمع الاردني عن هذه التحولات بموجة احتجاج عنيفة عام ١٩٨٩ عرفت بـ «هبة نيسان» في مدينة معان بخاصة وبعض المدن الاخرى . واستوعبت هذه الازمة بتحولات ديمقراطية جذرية ، اذ اجريت انتخابات نيابية بعد توقف استمر اثنين وعشرين عاماً ، والغيت الاحكام العرفية واطلقت حرية الصحافة والاحزاب .

هذا الاستقرار السياسي لم يحقق بعد تقدماً اقتصادياً وتنمية تعيد التوازن الاجتماعي والاقتصادي ، ولم يعزز رصيد الاردن الذي تحقق بفعل النهضة التعليمية وشبكة الخدمات والمرافق التي انشئت ، بل ان هذا الرصيد آخذ في التراجع بوضوح ، ويمكن ملاحظة ذلك ببساطة من خلال ازدهار مؤسسات التعليم الخاص (المدارس والجامعات) والمستشفيات الخاصة ، ففي الوقت الي تتكاثر فيه المستشفيات الخاصة لا يبدو ان المستشفيات الحكومية تزيد ، ويبدو القائم منها يتجه نحو الترهل والتراجع .

ادى هذا التراجع الاقتصادي والتنموي الى تغيير سريع في بنية المجتمع وتركيبته ونشوء اتجاهات اجتماعية جديدة . فقد اتسعت مساحة الفقر ، وتلاشت الطبقة الوسطى وتحولت تركيبة المجتمع من اغلبية متوسطة واقليتين فقيرة وغنية الى اغلبية فقيرة واقلية غنية . ونشأت طبقتان جديدتان لم تكونا واضحتين من قبل ، او انهما اختفتا في الستينات الى الثمانينات :

مجموعة فقيرة فقراً مدقعاً تساوي حوالي ٨٪ من السكان ، وهي الفئة التي عرفتها وزارة التنمية الاجتماعية بأنها العائلات التي يقل دخلها عن ستين ديناراً شهرياً ، وهذا يعني انها عاجزة عن توفير المتطلبات الاساسية والضرورية للحياة .

والمجموعة الاخرى بالغة الثراء ، وليس ثمة معلومات محددة عنها بالارقام ، ولكن يمكن تقديرها من خلال مجموعة من المعلومات والظواهر ، مثل :

- تصريح محافظ البنك المركزي بأن اكثر من عشرة آلاف اردني يدخرون ستة مليارات دولار خارج الاردن .
- نشوء مدارس خاصة كثيرة تصل اقساط بعضها الى خمسة آلاف دينار سنوياً ، وهي مدارس مزدهرة ومزدحمة بالطلاب .
- ظهور أحياء فخمة بيوتها ومرافقها بالغة الترف والبذخ وتمتلك عالمها الخاص من المدارس والاسواق والاندية وكأنها تنتمي الى بلد آخر .

وكانت الطبقة الوسطى تاريخياً هي العمود الفقري للعمل السياسي والوطني والتطوعي ، وقد يعني تلاشيها تراجع العمل العام وضعف المجتمع المدني او انهياره او وقوع مؤسسات العمل العام كالاحزاب والنقابات والاندية والروابط تحت تأثير الفئة الغنية والمتنفذة ، وبالتالي تحول هذه المؤسسات من حماية المواطنين والدفاع عنهم وتعزيز المجتمع المدني الى كونها مراكز وواجهات لدعم النخب السياسية والاقتصادية وواجهات للاقطاع الجديد ، وانتقال النفوذ والتأثير من التبادل والتوازن بين طبقات المجتمع وفئاته الى احتكاره بيد فئة واحدة تتداول المال والسلطة .

وقد تميز الاردن تاريخياً بابتعاد الاحزاب والنقابات عن تأثير وهيمنة المتنفذين والاثرياء بخلاف معظم دول العالم الثالث (الديمقراطية) التي كانت الاحزاب فيها واجهات اقطاعية افسدت ديمقراطيات عريقة ، كما حدث في مصر قبل عام ١٩٥٢ ، وكما يحدث الآن في الهند وباكستان .

ما مستقبل الحركة الاسلامية وفق هذه الرؤية؟

ان انهيار الطبقة الوسطى وتراجع المجتمع المدني سيعني تهميش دورها في الحركة الاسلامية . وقد كانت تاريخياً هي العمود الفقري لجماعة الاخوان المسلمين وبخاصة في السبعينات والثمانينات .

لذلك فان الحركة الاسلامية معرضة لتسلل فئة النفوذ والمال الى قيادتها وتوجيهها ، وربما تحويلها الى قوة سياسية تدفع باتجاه مصالحهم او بعيداً عن المصالح الحقيقة للجمهور العام والمجتمع وبما يعزز الديمقراطية ويفعل دور المجتمع المدني .

انه مشهد يمتلك مقدماته المنطقية بسبب الفراغ الناشىء في العمل والحاجة المستمرة والمتزايدة للمال وللكوادر الفنية ، وبخاصة بعد تطور العمل السياسي وانتقال الحركة الى مرحلة تقتضي احتياجات ومؤسسات كثيرة لم يكن ثمة حاجة لها في المرحلة السابقة ، مثل مكاتب الحزب ومقراته ومكاتب النواب ، والصحف ، والمطبوعات . .الخ .

يمكن الاستدلال على نشوء هذه الظاهرة في الحركة الاسلامية بمجموعة ادلة منها :

- عودة مجموعة رموز الحركة وقياداتها في الستينات بعدما ابتعدت عن القيادة والتأثير في السبعينات والثمانينات .
- انشاء مؤسسات اسلامية كبيرة وهائلة لا تخدم الا الفئة الغنية المقتدرة مثل : المستشفى الاسلامي ، ومدارس الارقم ، والمركز الاسلامي ، وجامعة الزرقاء الاهلية ، ونادي اليرموك ، وغيرها من المؤسسات التي لا يستفيد منها الا النخب الاقتصادية والاجتماعية .

قد يكون من السيناريوهات المستقبلية للحركة الاسلامية ان تجري مراجعة للمواقف والمواقع الجديدة التي استدرجت اليها ، فتعيد النظر في حساباتها وفرز قياداتها واشتقاق برامجها واولوياتها .

ويعني هذا ان تقلص الحركة حجمها السياسي ، وتنكفيء على نفسها قليلاً ، وتتجه الى البرامج التي تناسب جمهورها الحقيقي وتزيد اهتمامها بالاتحادات الطلابية والمجتمعات المحلية والمشروعات التنموية والتعاونية ، وغيرها من البرامج التي تدعم الطبقة الوسطى وتناسب اولوياتها وحاجاتها ، وتتفق مع تجربة الحركة وخبراتها .

وبطبيعة الحال فان اعادة هيكلة التنمية والاقتصاد بما ينعش الطبقة الوسطى ويعيد التوازن في المجتمع سيعيد الحركة الاسلامية الى مسارها الطبيعي .

وقد يلتقي ادراك هذه المصالح والضرورات مع اتجاهات بعض قيادات الحركة الاسلامية من المشتغلين بالهم العام الحقيقي وجمهورها مع فئات وتيارات اجتماعية ووطنية معنية بالهدف نفسه . ويتحول عمل الحركة الاسلامية وبرنامجها من الدعوة والتبشير الى عمل وطني تنموي يضم تيارات اسلامية ووطنية وعامة تلتقي جميعها على ضرورة اصلاح المجتمع وتنميته ، واعادة النظر في التنمية والمشروعات المختلفة بما يحقق الاهداف الاساسية للدولة والمجتمع .

٢- التفاعلات التنظيمية والدينامية .

في استجابتها للتحولات الديمقراطية ابدت جماعة الاخوان المسلمين تغييراً كبيراً في خطابها وبرامجها وقياداتها الى درجة تعني انها تراجع كثيراً من المسائل والمواقف التي استقر عليها العمل عقوداً طويلة .

فقد انتخبت قيادة جديدة للجماعة مختلفة عن القيادة السابقة في الاعمار والخلفيات والتوجهات . وغير المراقب العام للجماعة (محمد عبد الرحمن خليفة) الذي ظل في موقعه هذا اكثر من اربعين سنة .

وأبدت الجماعة منهجاً جديداً في التعامل مع القيادات والشخصيات السياسية مختلفاً عن منهجية التعامل معها طوال السنوات الاربعين الماضية ، فهي تشارك في التنسيق مع كل قوى المعارضة السياسية ، او تشارك في تحالفات وتجمعات مؤقتة تكتيكية لاغراض انتخابية . وشمل هذا التعاون والتنسيق حكومات ، مثل حكومة السيد مضر بدران ، وحكومة الامير زيد بن شاكر ، واحزاب وشخصيات قومية ويسارية ووسطية ، وشخصيات ليبرالية وعامة مثل السيدة توجان فيصل ، واحمد عبيدات ، وطلال عبيدات .

وينحو الجيل الجديد من الاخوان منحى اكثر ليبرالية واعتدالاً من الجيل السابق ، وهو امر يمكن ملاحظته في اسلوب ومنهج عمل الاتحادات الطلابية للجامعات الاردنية التي يقودها شباب الاخوان ، فيلاحظ على نشاطاتهم الثقافية طابع الاختلاط والانفتاح على جميع الاتجاهات الاخرى في المجتمع ، فيدعى الى المحاضرات والندوات والدورات هي التي تنظمها هذه الاتحادات شخصيات عامة غير اسلامية . وكانت مجلة المنبر الطلابي التي يصدرها مجلس طلبة الجامعة الاردنية مختلفة عن كل ما استقرت عليه مطبوعات ونشريات الحركة الاسلامية ، كنشر اعلانات فيها صور نساء ، ونشر مقالات تبدو مغرقة في الليبرالية والعلمانية .

وتدل مطالعة اعداد نشرة الصف الداخلية للجماعة بعد عام ١٩٩٠ على تحول كبير على مسار هذه النشرة ، التي كانت عبارة عن توجيهات وأفكار وعظية وتعليمية محددة ثابتة ، ولكنها اصبحت تنشر مقالات عن النقد الذاتي والديمقراطية ، وتربية الاولاد والحوار والادارة والتنظيم (ومعظمها مستمد او مترجم من مصادر غربية) .

٣- التحولات في الوطن العربي والعالم

يرافق التحولات السابقة المشار اليها ، اتجاهات مرافقة او موازية في اقطار اخرى تشهد مداً اسلامياً ، مثل مصر ، حيث انشىء حزب «الوسط» بمشاركة بين الاسلاميين والاقباط . وقد وافق نواب الاخوان عام ١٩٨٧ (٣٦ نائباً) على التجديد للرئيس حسني مبارك لفترة رئاسية جديدة ولم تكن اتفاقية كامب ديفيد حائلاً دون التعاون مع الحكومة المصرية .

وفي السودان وصلت الحركة الاسلامية الى الحكم بانقلاب عسكري ثم عززت وجودها في الحكم بانتخابات برلمانية ورئاسية .

أما في الجزائر ، فقد انقسمت الحركة الاسلامية بين الاخوان المسلمين (حماس) بقيادة

محفوظ نحناح ، والجبهة الاسلامية للانقاذ بقيادة عباس مدني ، وحركة النهضة الاسلامية بقيادة عبد الله جاب الله . واكتسحت جبهة الانقاذ الانتخابات البرلمانية التي اجريت في عام ١٩٩١ ، ولكن الجيش تدخل وشكل حكومة عسكرية . ودخلت جبهة الانقاذ في مواجهة سياسية وعسكرية مع الحكم الجديد . وتعاونت حماس (الاخوان المسلمون) مع الحكم ثم شاركت في الانتخابات الرئاسية التي اجريت في أواخر عام ١٩٩٥ ، وشاركت في الحكومة التي شكلت . وأما النهضة فقد كان موقعها بين موقفي الانقاذ وحماس .

لقد قدمت التجربة الجزائرية مؤشرات ودروساً مهمة للحركة الاسلامية في تعاملها مع القوى السياسية المحلية والخارجية ومعادلة الحكم والادارة . وفرضت على جماعة الاخوان المسلمين في الاردن سؤالاً ملحاً متكرراً ، فهل تسعى لاحراز اغلبية برلمانية وتشكل حكومة؟ وهل تتقبل القوى والمراكز السياسية المحلية والاقليمية حكومة يقودها الاخوان المسلمون ؟ وهل تمتلك هذه الحكومة فرصة النجاح؟

وفي تركيا ، حقق حزب الرفاه الاسلامي المركز الاول في الانتخابات البرلمانية التي اجريت في كانون الاول ١٩٩٥ وان لم يحقق اغلبية مطلقة .

وشكل نجم الدين اربكان زعيم الحزب حكومة برئاسته بالائتلاف مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيللر رئيسة الوزراء السابقة .

يجب الملاحظة هنا أن تركيا ترتبط باتفاقيات تعاون اقتصادي وعسكري مع اسرائيل اضافة الى عضويتها في حلف الاطلسي ، علماً بأنه سبق للحركة الاسلامية في تركيا المشاركة في الحكم في السبعينات قبل انقلاب الجنرال كنعان ايفرن عام ١٩٨١ .

وفي فلسطين ، فقد كان لنشوء حركة حماس اثر كبير على مسار الحركة الاسلامية في الاردن وتفاعلاتها مع القضايا المحيطة ، فهي اختصرت بادائها الميداني وتعاملها المباشر مع القضية الفلسطينية وما يحيط بها كثيراً من الخطوات والمراحل . وبرغم تمسك «حماس» بالعمل العسكري ضد الاحتلال واعلانها ان فلسطين جزء لا يتجزأ من النهر الى البحر ومن الناقورة الى رفح ، لكنها تبدي مرونة واستعداداً للمناورة والحوار والتنسيق . فقد دخلت في محاولات تفاهم وحوار وتنسيق (الى حد ما) مع كل الحكومات العربية والاسلامية ، وشاركت في حوار جاد طويل مع السلطة الوطنية الفلسطينية . كما اظهرت بياناتها ومواقف قادتها السياسية كثيراً من المرونة والاستعداد للتعامل مع المراحل بما يمكنها من المشاركة في العمل السياسي والعام على الساحة الفلسطينية . ويتوقع ان تشارك «حماس» في الانتخابات التشريعية القادمة ، حيث انها لم تشارك في الانتخابات الاولى التي جرت عام ١٩٩٦ ، لكنها لم تسع الى افشالها ، ولم تدع الى مقاطعتها . اضافة الى استعدادها للمشاركة في الانتخابات البلدية والنقابية والطلابية الجارية في فلسطين .

الحركة الاسلامية في منطقة ١٩٤٨ ذهبت الى موقف ابعد ، اذ شاركت في انتخابات الكنيست الاسرائيلي (١٩٩٦) ، ونجح منها نائبان ، هما : عبدالله الدهامشة وتوفيق الخطيب .

وفي اليمن استطاعت الحركة الاسلامية ان تحقق المركز الثاني بعد حزب المؤتمر الحاكم ، وتفوقت على الحزب الاشتراكي الذي حكم اليمن الجنوبي اكثر من عشرين سنة . وشارك تجمع الاصلاح اليمني (الوجه السياسي للحركة الاسلامية اليمنية) في حكومة علي عبد الله صالح بثلث الحكومة تقريباً . ويرأس الشيخ عبد الله الاحمر احد قادة الاسلاميين مجلس النواب ، وهو في الوقت نفسه زعيم قبيلة حاشد ، احدى اهم القبائل في اليمن .

وتتزايد في الدول العربية اتجاهات قوية نحو الديمقراطية ، فقد اجريت انتخابات نيابية في معظمها ، وشكلت بعض دول الخليج مجالس شورى بالتعيين ، وهي خطوة وان كانت اقل كثيراً من الانتخابات الا انها تعبر عن تقدم نحو الحكم الديمقراطي والشوري .

إن هذا الاتجاه نحو الديمقراطية والتأييد المتزايد للحركة الاسلامية يشجع على استنتاج صورة مستقبلية للوطن العربي والدول الاسلامية مؤداها تزايد فرصة الحركة الاسلامية في الوصول الى الحكم ، وقد وصلت بالفعل في السودان وهي قريبة من ذلك في اليمن وتركيا ، وشاركت جزئياً في الاردن والكويت والجزائر . كما انها مشاركة لا تتضمن بالضرورة تغييرات جذرية او تحولات كبيرة كما حدث في ايران على سبيل المثال .

٣-١- التحولات الحضارية والاجتماعية (عصر المعلومات)

تتشكل اليوم قناعة في ان العالم يدخل مرحلة جديدة سببها «تقنية المعلومات والاتصالات» ، وهي مرحلة تتغير فيها جذرياً موازين القوى والاقتصاد والتجارة ومنظومة الحياة والقيم .

وقد لقيت الدراسات التي تبشر بهذا التحول اقبالاً واهتماماً كبيراً ، كان اشهرها كتاب «الموجة الثالثة» لـ «ألفن توفلر» ، اذ بيع من الطبعة الاولى من الكتاب عشرة ملايين نسخة . ويعتقد توفلر أن البشرية تدخل المرحلة الثالثة او الموجة الثالثة في مسارها بعد موجتي الزراعة والصناعة ، وهي مرحلة تنطوي على انماط من الحياة والمجتمعات تختلف جذرياً عما سبقها .

واصدر عالم الاجتماع الياباني «يونيجي موسودا» كتاباً بعنوان : «مجتمع المعلومات القادم» ، يتنبأ فيه بمجتمع جديد في اشكاله وتنظيماته ومؤسساته وادوار افراده وحكامه ونسق القيم والمعايير التي تولد الغايات وتحكم العلاقات بين الافراد والمجتمع والمؤسسات .

واصدر المجلس الوطني للثقافة والاداب في الكويت كتاباً بعنوان : «العرب وعصر المعلومات» للدكتور نبيل علي الذي يعتقد أن عصر المعلومات وضع الامة العربية أمام مخاطر التجزئة والانقراض او فرصة التقدم والنهوض .

واصدر المجلس بعد الكتاب السابق بسبعة عشر شهراً تقريراً للأمم المتحدة بعنوان: «جيران في عالم واحد»، وضعته لجنة «ادارة شؤون المجتمع العالمي»، وهي مجموعة من ٢٨ شخصية عالمية. ويخلص التقرير الى ان عالماً جديداً يأخذ في التشكل ويطرح اخطاراً ومشكلات وتحديات جديدة، ويقدم في الوقت نفسه املاً جديداً في بدء حقبة من تاريخ الانسانية اكثر أمناً وانصافاً.

وعندما سئل بيريز اثر توقيع الاتفاقية الاردنية الاسرائيلية: هل تخلت اسرائيل عن مشروع «اسرائيل الكبرى»؟ أجاب: الكبرى، تقنياً واقتصادياً وليس جغرافياً.. وهي مقولة تشبه تعليق الرئيس الامريكي السابق جورج بوش على حرب الخليج بأنها قد اثبتت «ان الجغرافية لم تعد عاملاً مهماً في الامن والسيطرة».

لقد رافق تقنيات الكمبيوتر نقلات وتحولات جذرية في الموارد والصناعة. حتى ان انتاج صناعة المعلومات يقترب من الف مليار دولار، لتكون اول صناعة في التاريخ تحقق «التريليون».

وانتشرت تطبيقات صناعة المعلومات في كل اتجاه ومجال، في المصانع والحقول والمنازل، والادارة، والتدريس، والطب، وبمستويات من التطبيق تراوح بين المهارات الدنيا وتصل في ادقها واعلاها كالترجمة ومعالجة المعلومات، وتشخيص الامراض، وقراءة الخرائط، والتدريب، والتعليم الذاتي، والتسلية.

وسوف تنتقل تطبيقات صناعة المعلومات بحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والعلمية الى آفاق ومواقع جديدة، وستدخل عليها تغيرات جوهرية، فينقرض جزء منها، وتزداد اهمية اجزاء اخرى، وتتغير صيغ الادارة والعلاقات والقيم والهياكل والبنى التنظيمية والاجتماعية والتشريعات.

فالعمل تغيرت اهميته وطبيعته، فكان توزيعه مثلاً في امريكا في اوائل القرن العشرين: معلومات: ٨٪، صناعة: ١٦٪، زراعة: ٤٢٪. وصارت نسبة العمالة في مجال الصناعة في الاربعينات ٤٠٪. وفي عام ١٩٨٠ كان توزيع العمالة: معلومات ٤٥٪، صناعة ٢٠٪، زراعة ٤٪.

ويقصد بالعمالة في مجال المعلومات اعمال الكمبيوتر، والاتصالات والنشر، والاعلام، والتخطيط، ونظم المعلومات، والتأليف، وهو توزيع سيؤثر بالطبع على اهمية موارد اخرى، ومداخل تأثير في الحياة العامة والسياسية، واتجاهات التعليم والتدريب والتأثير، فمثلاً لم يعد بامكان ٣٠٪ من المدراء في اوروبا وامريكا احراز ترقيات بسبب عجزهم عن استخدام الكمبيوتر.

واتاحت تقنية المعلومات تدفقاً هائلاً في المعلومات سمي «انفجار المعلومات»، حتى انه

ينشر في العام الواحد اكثر من مائة مليون صفحة ، وهو تدفق يشكل تراكماً في العلم والمعرفة واستدراكاً ونقصاً يجعل ما تعلمه المهندس قد عفا عليه الزمن خلال خمس سنوات ، ويجعل مستحيلاً على المتخصص في ادق المعارف والعلوم الاحاطة بكل ما ينشر في مجال تخصصه .

وبانتشار المعلومات وسهولة الحصول عليها (الاقمار الصناعية ، وشبكات المعلومات والاتصال) تصعب وقد تستحيل اعمال الرقابة والسيطرة على تدفق المعلومات وتبادلها . وهذا ربما يفسر الاتجاه الدولي الجماعي نحو الديمقراطية ، فقد اجريت انتخابية نيابية عام ١٩٩٣ في ٤٥ بلداً في العالم ، وربما يفسر هذا ، التحولات التي جرت نحو الديمقراطية والانفتاح في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية .

لقد اصبحت المعلومات مصدر القوة الاساسية ، والمورد الاقتصادي الأهم ، ووسيلة ارتقاء ، وقد ادى ذلك الى زيادة قيمة الملكية الفكرية وتنوع صيغها واشكالها وزيادة فاعلية مؤسسات حماية الملكية الفكرية والصناعية ، وتغيرت اهمية العلوم ، فزادت اهمية اللغة والاحصاء والاجتماع على الفيزياء والرياضيات .

ولا شك أن هذه التغييرات قد اجرت تبديلاً في الاولويات والاحتياجات ، وزادت اهمية بعض وسائل العمل استناداً الى مداخل التأثير والموارد الجديدة .

ما موقع جماعة الاخوان المسلمين في هذه الموجة الجديدة؟ هل ستستوعبها وتظل قادرة على التأثير واحراز المكاسب ام أن المرحلة الجديدة ستطويها ، وتأتي بحركات اخرى اسلامية او اسلامية وطنية او غير ذلك؟

ان الاجابة مستمدة من مدى قدرة الحركة على الاحاطة بمداخل التأثير والموارد الجديدة ، كشبكات المعلومات وقواعد البيانات ومراكز الابحاث ومؤسسات الاعلام والتدريب المستمر واعادة التعليم والتأهيل .

٤- المواقع القادمة للاخوان المسلمين في ضوء المعطيات السابقة

٤-١- احتمالات النمو والانتشار وتزايد التأثير

يمتلك هذا الاحتمال فرصته من مجموعة من الادلة والشواهد ، مثل :

١- حالة الصحوة الاسلامية ، وموجة التدين ، والعودة الى الالتزام بالدين ، ونمو التطلعات القومية والوطنية التي يغذيها الدين ايضاً ، وهي حالة تخلق تأييداً شعبياً كبيراً للحركة الاسلامية ، وتدفعها الى المجالس النيابية والنقابات والبلديات ، وربما الحكم .

٢- التوجه نحو الديمقراطية في الاردن ودول عربية واسلامية عدة ، وهو توجه يتيح للحركات والاحزاب السياسية حرية الحركة والعمل والتنافس على اسس سليمة تنمي

العمل العام والمجتمع المدني وتحقق تكافؤا في الفرص . وتمنع الاستبداد والفردية .

٣- تراجع اليسار وانحساره ، حيث كانت الحركات القومية واليسارية اهم منافس للاخوان المسلمين في الميدان العام والسياسي ، وها هي تخلي الساحة تقريباً .

٤-٢- احتمالات التراجع والانحسار :

وهو احتمال يمتلك مقومات وادلة ايضاً ، ومنها :

١- ضعف برامج جماعة الاخوان المسلمين في المجال الوطني والتنموي ، وتوقف ادائها عند الرؤى والمواقف العامة ، او الرقابة على الحكومة ومعارضتها ، او التعاون معها احياناً .

٢- حاجة الحركة الى قيادات وكوادر تلبي المرحلة الحاضرة والقادمة وتتجاوز المرحلة السابقة التي افرزت احتياجاتها قادة وكوادر لم تعد قادرة تماماً على تلبية متطلبات العمل السياسي والعام والتأثير الاعلامي والعام .

٣- ضعف المجتمع المدني وهشاشته ، واستمرار تراجعه وتدهوره ، ذلك ان فرصة الحركة الاسلامية وسائر الاحزاب السياسية في النمو والازدهار تعتمد على فاعلية المجتمع المدني وقوة تأثيره . وقد تبدى انحسار تأثير المجتمع المدني وتراجعه في مناسبات وحالات عدة ، منها تهافت النواب على المشاركة في الوزارة .

٤- اختلاف وسائل التأثير والتوجيه في مرحلة تقنيات المعلومات والاتصالات مما سيجعل قدرة الحركة على الاستمرار في التأثير والتواجد معتمداً على امتلاكها هذه الوسائل والمداخل وتكيفها مع متطلباتها وتأثيراتها الجارية والمتوقعة في العمل والمجتمع .

٤-٣- مواقف الاخوان المسلمين السياسية والعامة في المرحلة القادمة :

لقد عرضت بشيء من التفصيل الخطاب والمسار الذي يحكم مواقف الاخوان المسلمين وبرامجهم في قضايا التسوية السياسية والسلام مع اسرائيل والديمقراطية والمرأة والاقليات . ويمكن الاستنتاج استناداً الى ذلك ان مواقف الحركة الاسلامية ستحكمها الاطر والملاحظات التالية :

١- ليس ثمة نصوص شرعية قطعية يتمسك بها الاخوان ويعدونها تحدد برامجهم ومواقفهم السياسية العامة ، ولكنها مستمدة من الاجتهاد والتقدير والرؤية العامة نحو ما يحقق المصالح والافضل من وجهة نظرهم وتقديرهم . ولذلك فان مواقفهم سيحددها اتجاه المجتمع وضغط القواعد وحركتها والفرز التنظيمي للقيادات .

ولا يتوقع ان يبتعد الاخوان كثيراً عن الواقع القائم في معالجتهم لهذه المسائل الا بمقدار ما يجعل فرصتهم في اعادة انتخابهم متكررة ومستمرة . فاذا كان الاتجاه العام الشعبي والمجتمعي

يريد السلام مع اسرائيل ، فلن يكون الاخوان حائلاً امام ذلك ، ولكنهم قد لا يتحمسون كثيراً للاتفاقيات والاجراءات المترتبة على هذا السلام دون مقاومتها او التخلي عنها .

ولوحظ من الشواهد على هذا الاتجاه او طريقة العمل والتفكير ، الكثير جداً ، ومنها في مجال السلام والتسوية مشاركة الحركة الاسلامية في اسرائيل ، انتخابات الكنيست .

٢- لا يقدم الاخوان المسلمون نموذجاً مختلفاً معداً مسبقاً للحكم والادارة والتنمية ، وليس في خطابهم ما يدل على انقلاب او ثورة في المفاهيم والمبادىء والبرامج ، وكذلك فلن تكون حكومتهم اتجاهاً معاكساً ولا مختلفاً الى درجة كبيرة عن الحكومات السابقة ، ولكنهم سيحاولون من خلال هذه المؤسسات التشريعية والتنفيذية اجراء تعديلات تستهدف تحقيق الانسجام بين الشريعة الاسلامية والقوانين والانظمة المعمول بها ، ولا يتوقع ان يكون هذا التعديل كبيراً او انقلابياً لأن مواضع الاختلاف مع الشريعة محددة وواضحة ، وهي في مسائل «الربا» و «العقوبات» اساساً ، اضافة الى مجموعة اخرى من التشريعات اقل اهمية . ومثل هذه التعديلات يفترض الا تتم الا في اطار تأييد برلماني ، وملاءمة اجرائية وقبول عام لا يذهب بشعبية الحركة الاسلامية ومكتسباتها ، فليس متوقعاً ان تضحي الحركة بهذه المكتسبات لاجل موقف تشريعي او سياسي .

وقد أكد الاخوان كثيراً في خطابهم ومقابلاتهم الصحفية وتحت قبة البرلمان على أن رؤيتهم لتطبيق الشريعة تتم بتدرج وفي اطار المجتمع وتحريكه نحو الانسجام مع الشريعة والقبول بها والاقتناع بهذه التطبيقات .

ولذلك ، فلن تكون حكومة الاخوان المسلمين مشابهة لأي من النماذج القائمة (ايران او السودان او السعودية) ولعلها اقرب ما تكون الى نموذج تركيا وحكومة حزب الرفاه الاسلامي .

٣- يبدو خطاب الاخوان المسلمين واداؤهم السياسي والبرلماني متحمساً للديمقراطية والتعددية ، فهل سيتغير هذا الموقف بعد وصول الحركة الى الحكم؟ ان استنتاج موقف اي حزب من الديمقراطية بعد الحكم ، سيكون مستمداً من مسألتين ، هما :

أ- مدى رسوخ الديمقراطية والتعددية وتحولها الى عقد اجتماعي عام ونظام شامل للدولة والمجتمع ، وارتباط مصير ومصالح الاغلبية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهذا النظام الديمقراطي . وما دام ان الديمقراطية في الاردن ما زالت دون الوصف السابق بكثير فان مخاوف الاعتداء عليها من السلطة التنفيذية ستظل محل اعتبار ، وسيبقى احتمالاً وارداً تقدم عليه السلطة (اياً كانت هذه السلطة) في محاولة لاضعاف الديمقراطية وتهميش الرقابة على الحكومة .

ب- ارتباط مصالح الحركات والاحزاب ومكاسبها بالديمقراطية سيجعلها بالتأكيد حريصة

عليها وعلى جعلها موضع مرجعية واحتكام . وقد حققت جماعة الاخوان المسلمين مكاسبها بسبب الديمقراطية ، ويفترض تبعاً لذلك ان تحافظ عليها وتحتكم اليها باستمرار . ولكن هل ستفترق مصالح الاخوان المسلمين والديمقراطية؟ قد يحدث هذا الافتراق اذا اتجهت الحركة في تفاعلاتها ومساراتها بعيداً عن تفاعلات المجتمع وحراكه العام او اذا وصل الى قيادتها وتوجيهها نخب اقتصادية وسياسية ترتبط مصالحها بعزل الحركة عن حركة المجتمع وتفاعله وتطلعات جمهور الحركة الديمقراطية والتنموية او اذا تحالفت الحركة مع قوى وتيارات سياسية على نحو يجعل مصالح ومكاسب الحركة غير مستمدة من مصالح المجتمع وتطلعاته .

الهوامش

هوامش الفصل الاول : قراءة ببليوغرافية

١- روبرت ساتلوف ، **مشكلات تواجه الضفة الشرقية** ، ١٩٨٦ ، ترجمة غير منشورة الى العربية .

٢- موسى الكيلاني ، **الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين** ، عمان ، دار البشير ، ١٩٩٤ ، ص١٠ .

هوامش الفصل الثاني : المبادىء الاساسية

١- عوني العبيدي ، **جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وفلسطين ، ١٩٤٥-١٩٧٠** ، صفحات تاريخية ، عمان ، د .ن ، ١٩٩١ ، ص ١١٥ .

٢- **الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية ، اوراق في النقد الذاتي** - تحرير وتقديم د . عبد الله فهد النفيسي ، شارك في اعدادها مجموعة من قادة الحركة الاسلامية ومفكريها ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص٤٠١-٤١٦ .

٣- المعلومات مستمدة من **«النظام الاساسي لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن»** ، ١٩٧٦ .

٤- انظر **قانون النظام الاساسي لهيئة الاخوان المسلمين العامة** ، ١٩٤٥ ، **واللائحة الداخلية العامة للاخوان المسلمين** ، ١٩٥١ .

٥- هذه الرؤية مستمدة من مجموعة من كتب الاخوان التربوية والمنهجية المنشورة ، مثل :

- حسن البنا ، **مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا** .
- سعيد حوى ، **المدخل الى دعوة الاخوان المسلمين** ، ١٩٧٨ .
- عثمان رسلان ، **التربية السياسية عند الاخوان المسلمين** (رسالة ماجستير) ، دار التوزيع والنشر الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- علي عبد الحليم محمود ، **وسائل التربية عند الاخوان المسلمين** ، دار الوفاء ، المنصورة ، ١٩٩٣ .
- علي عبد الحليم محمود ، **منهج التربية عند الاخوان المسلمين** ، دار الوفاء ، المنصورة ١٩٩٢ .

هوامش الفصل الثالث : مرحلة التأسيس (١٩٤٦-١٩٥٢)

١- استمدت البيانات والمعلومات من مجموعة من المصادر اهمها :

- هاني الحوراني ، **التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الاردن** ، مركز الابحاث الفلسطيني ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- **تاريخ الحياة النيابية في الاردن ، ١٩٢٩-١٩٥٧** ، شرق برس ، نيقوسيا ، ١٩٨٩ .
- احمد الربايعة واحمد حمودة ، **السكان والحياة الاجتماعية** ، منشورات لجنة تاريخ الاردن ، سلسلة كتب المطالعة - ٣ ، عمان ، ١٩٩١ .
- منيب الماضي وسليمان الموسى ، **تاريخ الاردن في القرن العشرين** ، ١٩٠٠-١٩٥٠ ، عمان ، مكتبة المحتسب ، ١٩٨٨ .
- سليمان الموسى ، **صفحات من تاريخ الاردن الحديث** ، ١٩٤٦-١٩٥٢ ، عمان ، ١٩٩١ .
- عبد الله نقرش ، **التجربة الحزبية في الاردن** ، منشورات لجنة تاريخ الاردن ، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة - ١ ، عمان ، ١٩٩١ .

٢- العبيدي ، **المصدر المذكور آنفاً** ، ص٣٦-٣٧ .

٣- محمود عبد الحليم ، الاخوان المسلمون ، **احداث صنعت التاريخ (رؤية من الداخل)** ، الاسكندرية ، دار الدعوة ، ١٩٧٩ .

٤- هزاع المجالي ، **مذكراتي** ، عمان ، ١٩٦٠ .

٥- **العبيدي** ، ص٤٢ ، نقلاً عن صحيفة الجزيرة .

٦- **حوار تذكري** مع الاستاذ يوسف العظم ، مركز الاردن الجديد للدراسات ، كانون الاول ، ١٩٩٥ .

٧- ابو الحسن الندوي ، **مذكرات سائح في الشرق العربي** ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ص ٢٩٥-٣٠٢ .

٨- عوني العبيدي ، **صفحات من حياة الحاج عبد اللطيف ابو قورة ، مؤسس جماعة الاخوان المسلمين في الاردن** ، عمان ، مركز دراسات وابحاث العمل الاسلامي ، ١٩٩٢ ، ص٨ .

٩- الندوي ، **مصدر سابق** .

١٠- يوسف العظم ، واحمد الخطيب وغيرهما يقولون ذلك .

١١- احمد الخطيب (احد الاخوان المؤسسين ، كان في نهاية الستينات عضو المكتب التنفيذي للاخوان المسلمين) ، مقابلة بتاريخ ١٩٩١/٢/٢١ مع صحيفة **الرباط** ،

اسبوعية كانت تصدرها جماعة الاخوان المسلمين في الاردن .

١٢- العبيدي ، **جماعة الاخوان المسلمين** ، ص٤٣ ،٤٤ .

١٣- العبيدي ، **جماعة الاخوان المسلمين** ، ص٤٦ .

١٤- العبيدي ، **صفحات من** ، ص٨٠ .

١٥- الندوي ، ص٢٩٥-٣٠٢ .

١٦- العبيدي ، **صفحات من** ، ص٩١ .

١٧- **المصدر السابق** ص٤٧ ، ٤٨ .

١٨- علي الشمايلة ، من مقابلة مع صحيفة الرباط ، ١٩٩١/٣/١٩ .

١٩- موسى الكيلاني ، **الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين** ، عمان ، دار البشير ، ١٩٩٤ ، ص١٤ .

٢٠- العبيدي ، **جماعة الاخوان المسلمين** ، ص١١٧ .

٢١- اسحق فرحان - مقابلة مع صحيفة الرأي اليومية الاردنية ، ١٩٩٢/١٢/١٩ .

٢٢- مقابلة مع مأمون ديرانية - انظر العبيدي ، **صفحات من** ، ص٨٧ ، نقلاً عن صحيفة الجزيرة ع١١٧٩ ، ١٩٤٧ .

٢٣- العبيدي ، **صفحات من** ، ص٨٤ - نقلاً عن صحيفة الجزيرة ع ١٢٩٢ ، ١٩٤٧ .

٢٤- أمنون كوهين ، **الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الاردني ١٩٤٩-١٩٦٧** ، تعريب خالد حسن ، تقديم تيسير حماد ، القدس ، ١٩٨٠ ، ص٢٠١-٢٨٥ .

٢٥- كوهين ، **المصدر المذكور آنفاً** ، ص٢٢٦ .

٢٦- موسى الكيلاني ، **المصدر نفسه** ، ص١٤ .

٢٧- **المصدر السابق** ، ص١٤ .

٢٨- حسن البنا ، **مذكرات الدعوة والداعية** ، بيروت ، المكتب الاسلامي ، ١٩٨٣ ، ص١٩٨-١٩٩ .

٢٩- **المصدر السابق** ، ص٢٠٧-٢١٢ ، وكذلك محمود عبد الحليم ج١ ، ص١٧٩ .

٣٠- محمود عبد الحليم ج١ ، ص٨٨-٩٧ .

٣١- **المصدر السابق** .

٣٢- **مقابلة مع مأمون ديرانية ونظمي عبد الحليم عطية** من قدامى الاخوان المسلمين ، وقد

شارك السيد نظمي عطية في كتائب الاخوان . ويبني السيد ديرانية استنتاجه على عدد البنادق التي شارك في تنظيفها وتخزينها بعد الحرب ، وقال انها كانت ٣٠٠ بندقية .

٣٣ – العبيدي ، **جماعة الاخوان** ، ص٥٦ .

٣٤– **المصدر نفسه** ، ص٥٣–٥٦ .

٣٥– احمد الخطيب ، **صحيفة الرباط** ، ١٩٩١/٢/٢١ .

٣٦– العبيدي ، **صفحات من حياة** ، ص٨٤ .

٣٧– **المصدر السابق** ، ص٨٢ .

٣٨– **المصدر نفسه** ، ص٨٣ .

٣٩– **المصدر نفسه** ، ص٨٣–٨٤ .

٤٠– محمد محمود الصواف ، **حديث ذكريات** ، عام ١٩٨٩ .

٤١– الندوي ، **مصدر مشار اليه سابقاً** ، ص٣٠١ .

٤٢– ريتشارد ب . ميتشيل ، **الاخوان المسلمون** ، ترجمة محمود ابو السعود ، تعليق صالح ابو رقيق ، ١٩٧٩ ، ص٥٠١ .

هوامش الفصل الثالث : المرحلة الثانية (١٩٥٣–١٩٦٧)

١– حازم نسيبة ، **تاريخ الاردن السياسي المعاصر ، ١٩٥٢–١٩٦٧** ، منشورات لجنة تاريخ الاردن ، سلسلة كتب المطالعة – ٢ ، عمان ، ١٩٩٢ ، ص٢٧–٢٨ .

٢– **المصدر السابق** ، ص٧٩–٩٢ .

٣– العبيدي ، **جماعة الاخوان المسلمين** ، ص١١٠–١١٣ .

٤– عزت العزيزي ، صفحات لا تنسى من تاريخ الحركة الاسلامية في الاردن ، صحيفة **الرأي** الاردنية ، ١٩٩٥/٩/٢٥ .

٥– العبيدي ، **جماعة الاخوان** ، ص١٠٩ .

٦–٧– استمدت المعلومات من مجموعة من المصادر التي كتبت عن الموضوع ، واهمها :

– محمود عبد الحليم ، **رؤية من الداخل** ، ج٢ .

- صلاح شادي ، **صفحات من التاريخ** ، حصاد العمر ، الكويت ، دار الشعاع ، ١٩٨١ .
- حسن العشماوي ، **حصاد الايام او مذكرات هارب** ، بيروت ، دار الفتح ، ١٩٨٥ .
- احمد عادل كمال ، **النقط فوق الحروف ، الاخوان المسلمون والنظام الخاص** ، القاهرة ، دار الزهراء ، ١٩٨٩ .
- **مقابلة للمؤلف مع د . محمود ابو السعود** ، عضو الهيئة التأسيسية للأخوان المسلمين منذ الثلاثينات .

٨- العبيدي ، **جماعة الاخوان** ، ص١٠٦ .

٩- **المصدر السابق** ، ص١٠٧ .

١٠- يوسف العظم ، **مقابلة تذكرية مع المؤلف** .

١١- العبيدي ، **جماعة الاخوان** ، ص١٠٧ .

١٢- **المصدر السابق** ، ص١٠٩ .

١٣- **المصدر نفسه** ، ص١١٥ .

١٤-١٥- **المصدر نفسه** ، ص١١٥-١١٦ .

١٦- كوهين ، **مصدر مشار اليه سابقاً** ، ص٢٢٤-٢٣١ .

١٧- **المصدر السابق** .

١٨- مأمون ديرانية ، **مقابلة تذكرية مع المؤلف في ١٦/١/١٩٩٦** .

١٩- ٢٤- كوهين ، **المصدر نفسه** ، ص٢٣١-٢٣٥ .

٢٥- كوهين ، **المصدر نفسه** ، ص٢٣٤ - ٢٣٦ .

٢٦- كوهين ، **المصدر نفسه** ، ص٢٣٦ .

٢٧- كوهين ، **المصدر نفسه** ، ص٢٣٨ .

٢٨- كوهين ، **المصدر نفسه** ، ص٢٣٨ .

٢٩- كوهين ، **المصدر نفسه** ، ص٢٣٨-٢٣٩ .

٣٠- كوهين ، **المصدر نفسه** ، ص٢٤٠ .

٣١- كوهين ، **المصدر نفسه** ، ص٢٤٢-٢٤٦ .

٣٢- **الجريدة الرسمية ، ملحق العدد ٧ ، ٩/١٢/١٩٥٦** ، وقائع الجلسة الثامنة لمجلس النواب المنعقدة في ٢٩/١١/١٩٥٦ .

٣٣- كوهين ، **مصدر سابق** ، ص٢١٠ .

٣٤- محمد عبد الرحمن خليفة ، مقابلة صحفية ، صحيفة **الاسواق** اليومية الاردنية ، ١٩٩٥/٩/١٦ .

٣٥- بيتر جوبسر ، **السياسة والتغيير في الكرك - الاردن ، دراسة لبلدة عربية صغيرة ومنطقتها** ، ترجمة خالد الكركي ، مراجعة محمد عدنان البخيت ، عمان ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٨ ، ص١٣٦ .

٣٦- د . عبد الله عزام ، **مقابلة تذكرية مع المؤلف** . وقد اورد هذه الحوادث في اكثر من مناسبة .

٣٧- كوهين ، **مصدر مشار اليه آنفاً** ، ص٢٦٥ .

٣٨- محمود حسن خليل ، **حديث تذكري مع المؤلف** .

٣٩ - سيد قطب ، **لماذا اعدموني** ، جدة ، الشركة السعودية للابحاث والتسويق ، ص٧١ .

٤٠- عبد المنعم عبد الرؤوف ، **ارغمت فاروق على التنازل عن عرشه ، مذكرات عبد المنعم عبد الرؤوف** .

٤١- عبد الله ابو عزة ، **مع الحركة الاسلامية في الدول العربية** ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٩٢ ، ص٧٤ .

٤٢-٤٣- **المصدر السابق** ، ص٨٩-٩٦ .

٤٤- **المصدر نفسه** ، ص١٢٣-١٦٥ .

٤٥- سيد قطب ، **لماذا اعدموني** ، ص٦٤-٦٦ .

هوامش الفصل الثالث : المرحلة الثالثة (١٩٦٧-١٩٨٩) : المد الاسلامي

١- محمود حسن (ابو خليل) ، **مقابلة مع المؤلف** ، وهو احد قادة معسكرات الجهاد (١٩٦٨) وحروب قناة السويس (١٩٥١-١٩٥٤) .

٢- عبد الله ابو عزة ، **مع الحركة الاسلامية في الوطن العربي** ، ص ١٢٨-١٢٩ .

٣- عبد الله عزام ، **حماس ، الميثاق والجذور التاريخية** ، بيشاور ، ١٩٨٩ .

٤- **المصدر السابق** .

٥- محمود حسن (ابو خليل) ، وكان مشاركاً في هذه العملية .

٦- صلاح حسن ، (احد قادة معسكرات الجهاد) ، **المصطفى** ، من مقدمة الكتاب للناشر عبدالله السيسي .

٧- محمود حسن ، **مقابلة مع المؤلف** .

٨- عبد الله أبو عزة ، **مصدر مشار اليه أنفاً** ، ص١٣٤-١٣٥ .

٩- **المصدر السابق** ، ص١٣٤-١٣٥ .

١٠- **المصدر نفسه** ، ص١٢٩-١٣٤ .

١١- اسحق فرحان ، **مقابلة مع المؤلف** .

١٢- خطابات الملك حسين ، ١٩٨٦ ، وزارة الاعلام ، عمان .

هوامش الفصل الرابع : الخطاب السياسي والاصلاحي

١- راشد الغنوشي ، **الحريات العامة في الدولة الاسلامية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٦ .

٢- **المصدر السابق** ، ص٣٧-٦٨ .

٣- رحيل غرايبة ، **احكام الجنسية في الشريعة الاسلامية (رسالة ماجستير)** ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٦ .

٤- رحيل غرايبة ، **الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الاسلامية ، دراسة مقارنة ، (رسالة دكتوراة)** ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٥ .

٥- موضوع الاقليات مقتبس من مجموعة مصادر اهمها :

- فهمي هويدي ، **الصحوة الاسلامية والمواطنة والمساواة** .

ورقة مقدمة الى ندوة الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي التي عقدت في عمان عام ١٩٨٦ من قبل منتدى الفكر العربي ومؤسسة آل البيت ، ص١٨٩-٢٠٩ .

- **الحركة الاسلامية والاقليات** ، دراسة صادرة عن مجلس شورى الاخوان المسلمين ، التنظيم العالمي .

- محمد فتحي عثمان ، **التجربة السياسية للحركة الاسلامية** ، لندن ، دار المستقبل ، ١٩٩١ .

- رحيل غرايبة ، **الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الاسلامية** .
- راشد الغنوشي ، **الحريات العامة في الدول الاسلامية** ، ص٢٩٢-٢٩٤ .

٦- حسن البنا ، **رسالة المؤتمر الخامس ، مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا** ، ص١٣٨ .

٧- محمد فتحي عثمان ، **مصدر مشار اليه سابقاً** ، ص٢٨-٣٠ .

٨- الغنوشي ، **مصدر مشار اليه سابقاً** ، ص٣١٢- ٣١٦ .

٩- الغنوشي ، **مصدر مشار اليه سابقاً** ، ص٣١٧-٣١٨ .

١٠- حسن الهضيبي ، **دعاة لا قضاة** ، الاسكندرية ، دار الدعوة ، ١٩٧٧ ، ص٢٠٤-٢٠٨ .

١١- عمر الاشقر ، **حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية** ، عمان ، دار النفائس ، ١٩٩٢ .

١٢- الاخوان المسلمون والمشاركة في الوزارة ، **ندوة عقدت في المركز العام لجماعة الاخوان المسلمين** ، ١٩٩٦ ، اعداد وتحرير ابراهيم غرايبة .

هوامش الفصل الخامس : الاداء السياسي

١- حسن البنا ، **مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا ، رسالة المؤتمر الخامس** ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص١٣٨ .

٢- عماد ابو دية ، العمل النيابي في المجلس الحادي عشر ، صحيفة **السبيل** ، عدد ٤ ، ١٠-١٩٩٣/١١/١٥ .

٣- كلمة نواب الحركة الاسلامية في جلسة الثقة بحكومة السيد مضر بدران .

٤- عماد ابو دية ، **مصدر سابق** .

٥- ابراهيم غرايبة ، مواقف القوى السياسية الاردنية من تعديل قانون الانتخاب . **قضايا دولية** ، عدد ١٩٢ ، ٦-١٩٩٣/٩/١٢ .

٦- صحيفة **الدستور** اليومية الاردنية ، ١٩٩٣/٨/٢٦ .

٧- ابراهيم غرايبة ، **مصدر سابق** .

٨- الانتخابات النيابية العامة في الاردن ، ١٩٩٣/١١/٨ ، المقدمات والنتائج والآفاق

(ندوة) ، عمان ، مركز الاردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤ .

٩- الأخوان وقانون الأحزاب ، نشرة صادرة عن الأخوان ، ١٩٩٢ .

١٠-١٢- نشرت هذه التصريحات والمواقف في الصحف الصادرة بدءاً بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٦ . انظر كتاب **حزب جبهة العمل الاسلامي** ، هاني الحوراني وآخرون ، مركز الاردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٣ ، ص٤٦-٥٢ . انظر ايضاً Jordan Times ، ٢ و ١٩٩٣/٥/٢١ .

١٣- ابراهيم غرايبة ، انتخابات الجبهة ، صحيفة **السبيل** الاسبوعية ، عدد ١٢ ، ١٩٩٤/١/٤ .

١٤- البيانات مستمدة من النظام الاساسي لحزب جبهة العمل الاسلامي .

١٥- اسحق فرحان ، مقابلة مع صحيفة **السبيل** الاسلامية الاسبوعية ، ١٩٩٤/١/٢٥ .

١٦- تقرير الامين العام والمكتب التنفيذي وتوصيات مجلس شورى حزب جبهة العمل الاسلامي في الجلسة العادية لمجلس الشورى المنعقد بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٣ .

١٧- نظرات في اداء كتلة نواب الحركة الاسلامية في المجلس الحادي عشر ، تحرير حمزة منصور ، سلسلة ادبيات حزب جبهة العمل الاسلامي - ٤ ، عمان ، ١٩٩٤ ، بيان نواب الحركة الاسلامية ، صحيفة **الرباط** ، ١٩٩١/٤/٩ .

١٨- بيان نواب حزب جبهة العمل الاسلامي بمناسبة الزيارة ، ١٩٩٤/١٠/٢٤ .

١٩- البرنامج الانتخابي لمرشحي جماعة الاخوان المسلمين لانتخابات مجلس النواب الحادي عشر .

٢٠- البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي لانتخابات المجلس النيابي الثاني عشر .

٢١- صباح السعيد ، **الاخوان المسلمون في الاردن : بين البراغماتية والايديولوجيا** .

Between Pragmatism and Ideology, The Muslim Brotherhood in Jordan 1989-1994.

٢٢- **مصدر سابق** .

٢٣- **مصدر سابق** .

٢٤- **مصدر سابق** .

٢٥- حمزة منصور ، **مصدر سابق** .

٢٦- **مقابلة للمؤلف مع النائب د . بسام العموش** .

٢٧- ابراهيم غرايبة ، اختلافات بين الاخوان في الاردن حول المشاركة في الحكومة ، **قضايا دولية** ، عدد ٣٢١ ،٣٢٢ ، ٤-١٩٩٦/٣/١٠ .

٢٨- ابراهيم غرايبة ، **المصدر السابق** .

٢٩- منى شقير ، مقابلة وحوار مع ابراهيم غرايبة وسميح المعايطة ، الدستور ، ١٩٩٢/١١/٢٨ .

٣٠- محمد ابو فارس ، مقابلة مع ابراهيم غرايبة وسميح المعايطة ، **الدستور** ، ١٩٩٢/١٢/١٣ .

٣١- اسحق فرحان ، مقابلة مع ابراهيم غرايبة وسميح المعايطة ، **الدستور** ، ١٩٩٢/١٢/١٣ .

٣٢- عبد الله العكايلة ، تجربة الحركة الاسلامية الاردنية في المشاركة بالسلطة ، **ورقة مقدمة الى ندوة عقدت في جامعة ويستمنستر بالتعاون مع مؤسسة ليبرتي** ، ١٩٩٣ .

٣٣- يوسف العظم ، مقابلة مع ابراهيم غرايبة وسميح المعايطة ، **الدستور** ، ١٩٩٢/١٢/٦ .

هوامش الفصل السادس : الاداء العام

١- عماد ابو دية ، **مقابلة مع المؤلف** .

٢- كلمة نواب الحركة الاسلامية في مناقشة السياسة التربوية في الاردن ، جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٩ .

٣- كلمة كتلة نواب العمل الاسلامي في مناقشة قضية الغذاء والدواء في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢ .

٤- نشرة تعريفية بجمعية المركز الاسلامي ومؤسساتها ، صادرة عنها .

٥-١٨- المعلومات عن هذه الجمعيات والمؤسسات ، استمدها المؤلف من زيارات ومقابلات ميدانية لهذه الجمعيات .

المراجـــــع

١- حسن البنا ، **مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا** ، ط٢ ، بيروت ، المؤسسة الاسلامية للطباعة والصحافة والنشر ، ١٩٨١ .

٢- حسن البنا ، **مذكرات الدعوة والداعية** ، بيروت ، المكتب الاسلامي ، ١٩٨٣ .

٣- ابراهيم غرايبة ، اختلافات بين الاخوان في الاردن حول المشاركة في الحكومة ، **قضايا دولية** ، عدد ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٤-١٠/٣/١٩٩٦ .

٤- ابراهيم غرايبة ، الخطاب السياسي للحركة الاسلاميـــة ، صحيفة **الحياة** (لندن) ، ٦/٨/١٩٩٣ .

٥- ابراهيم غرايبة ، انتخابات الجبهة ، صحيفـة السبيل الاسبوعيـة ، عدد ١٢ ، ٤-١٠/١/١٩٩٤ .

٦- ابراهيم غرايبة ، مواقف القوى السياسية الاردنية من تعديل قانون الانتخاب ، **قضايا دولية** ، عدد ١٩٢ ، ٦-١٢/٩/١٩٩٣ .

٧- ابو الحسن الندوي ، **مذكرات سائح في الشرق العربي** ، بيروت ، مؤسسة الرسالة .

٨- احمد الخطيب ، مقابلة بتاريخ ٢١/٢/١٩٩١ مع صحيفة **الرباط** ، (١٩٩١-١٩٩٣) .

٩- احمد الربايعة وأحمد حمودة ، **السكان والحياة الاجتماعية** ، منشورات لجنة تاريخ الاردن ، سلسلة كتب المطالعة - ٣ ، عمان ، ١٩٩١ .

١٠- احمد عادل كمال ، **النقط فوق الحروف ، الاخوان المسلمون والنظام الخاص** ، القاهرة ، دار الزهراء ، ١٩٨٩ .

١١- الاخوان المسلمون والمشاركة في الوزارة ، ندوة عقدت في المركز العام لجماعة الاخوان المسلمين ، اعداد وتحرير ابراهيم غرايبة ، ١٩٩٦ .

١٢- الأخوان المسلمون والديمقراطية والتعددية (دراسة غير منشورة لمجلس شورى التنظيم العالمي للأخوان المسلمين) ، ١٩٩٣ .

١٣- الأخوان المسلمون والمرأة (دراسة غير منشورة لمجلس شورى التنظيم العالمي للأخوان المسلمين) ، ١٩٩٣ .

١٤- الأخوان المسلمون والأقليات (دراسة غير منشورة لمجلس شورى التنظيم العالمي للأخوان المسلمين) ، ١٩٩٣ .

١٥- د . اسحق فرحان ، الاسلاميون والمسيرة الديمقراطية في الاردن ، محاضرة القاها في ندوة لجمعية النهج الديمقراطي ، واعيد نشرها في مجلة **قراءات سياسية** ، ١٩٩٤ .

١٦- اسحق فرحان ، **حزب جبهة العمل الاسلامي في الاردن ، المبررات والثوابت والمشروعات** ، عمان ، حزب جبهة العمل الاسلامي ، ١٩٩٤ .

١٧- اسحق فرحان ، مقابلة مع صحيفة **الرأي** اليومية الاردنية ، ١٩٩٢/١٢/١٩ .

١٨- اسحق فرحان ، مقابلة مع صحيفة **السبيل** الاردنية الاسبوعية ، ١٩٩٤/١/٢٥ .

١٩- أمنون كوهين ، **الاحزاب السياسية في الضفة الغربية** ، تعريب خالد حسن ، القدس ، مطبعة القادسية ، ١٩٨٠ .

٢٠- **الانتخابات النيابية العامة في الاردن ، ١٩٩٣/١١/٨ ، المقدمات والنتائج والآفاق** (ندوة) ، عمان ، مركز الاردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٤ .

٢١- **البرنامج الانتخابي لمرشحي الحركة الاسلامية عام ١٩٨٩** .

٢٢- **البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جبهة العمل الاسلامي لانتخابات مجلس النواب الاردني الثاني عشر ، ١٩٩٣** .

٢٣- بيان نواب الحركة الاسلامية ، حول رفض زيارة السفير الامريكي لمكتب النواب ، صحيفة **الرباط** ، ١٩٩١/٤/٩ .

٢٤- بيان نواب العمل الاسلامي بمناسبة زيارة الرئيس الامريكي كلينتون الى الاردن ، ١٩٩٤/١٠/٢٤ .

٢٥- بيتر جوبسر ، **السياسة والتغيير في الكرك** ، ترجمة خالد الكركي ، مراجعة محمد عدنان البخيت ، عمان ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٨ .

٢٦- تريز حداد ، **ملف الاحزاب السياسية في الاردن** ، ١٩١٩ - ١٩٩٤ .

٢٧- تقرير الامين العام والمكتب التنفيذي وتوصيات مجلس شورى حزب جبهة العمل الاسلامي في الجلسة العادية لمجلس الشورى المنعقد بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٣ .

٢٨- **الجريدة الرسمية ، ملحق العدد** ٧ ، ١٩٥٦/١٢/٩ .

٢٩- حازم نسيبة ، **تاريخ الاردن السياسي المعاصر ، ١٩٥٢-١٩٦٧** ، منشورات لجنة تاريخ الاردن ، سلسلة كتب المطالعة - ٢ ، عمان ، ١٩٩٢ .

٣٠- **الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي** ، (مجموعة دراسات وأوراق عمل) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ ، ط٢ .

٣١- **الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية ، اوراق في النقد الذاتي** ، تحرير وتقديم د . عبد الله

فهد النفيسي ، شارك في اعدادها مجموعة من قادة الحركة الاسلامية ومفكريها ، الكويت ، ١٩٨٩ .

٣٢- حسن العشماوي ، **حصاد الايام او مذكرات هارب** ، بيروت ، دار الفتح ، ١٩٨٥ .

٣٣- حسن الهضيبي ، دعاة لا قضاة ، الاسكندرية ، دار الدعوة ، ١٩٧٧ .

٣٤- حمزة منصور ، **نظرات في تجربة نواب الحركة الاسلامية في المجلس الحادي عشر** ، كتيب اصدره الحزب ، ١٩٩٤ .

٣٥- **الحوار القومي - الديني** ، **(اوراق عمل ومناقشات)** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٩ .

٣٦- راشد الغنوشي ، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٣٧- راشد الغنوشي ، مشاركة الاسلاميين في نظام غير إسلامي ، **ورقة بحث** مقدمة الى ندوة «مشاركة الاسلاميين في السلطة» ، عقدتها «ليبرتي» بالتعاون مع مركز ابحاث الديمقراطية في جامعة وستمنستر ،لندن ، ١٩٩٣ .

٣٨- رحيل غرايبة ، **احكام الجنسية في الشريعة الاسلامية** ، **(رسالة ماجستير)** الجامعة الاردنية ، ١٩٨٦ .

٣٩- رحيل غرايبة ، **الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الاسلامية** ، **دراسة مقارنة (رسالة دكتوراة)** الجامعة الاردنية ، ١٩٩٥ .

٤٠- رناد الخطيب عياد ، **التيارات السياسية في الاردن** ، عمان ، ١٩٩٢ .

٤١- روبرت ساتلوف ، **تحديات تواجه الضفة الشرقية** .

"Troubles on the East Bank" New york: Prager, 1986.

٤٢- ريتشارد ب ميتشل ، **الاخوان المسلمون** ، ترجمة محمود ابو السعود ، تعليق صالح ابو رقيق ، ١٩٧٩ .

٤٣- سامي الخزندار .

Domestic Political Forces Ideology and Foreign Policy :
A case Study of Jordan and Palestine question in the 1980'S.

(رسالة دكتوراة) ، جامعة مانشستر ، بريطانيا ، ١٩٩٤ .

٤٤- سعيد حوّى ، **المدخل الى دعوة الاخوان المسلمين** ، ط٢ ، عمان ، ١٩٧٩ .

٤٥- سليمان موسى ، امارة شرق الاردن ، نشأتها وتطورها في ربع قرن ، ١٩٢١ - ١٩٤٦ ، عمان ، لجنة تاريخ الاردن ، ١٩٩٠ .

٥٦- سليمان الموسى ، صفحات من تاريخ الاردن الحديث ١٩٤٦-١٩٥٢ ، عمان ، ١٩٩١ .

٤٧- سيد قطب ، لماذا اعدموني ، (التقرير الذي كتبه سيد قطب في اثناء التحقيق معه عندما اعتقل عام ١٩٦٥) ، لندن ، الشركة السعودية للابحاث والتسويق .

٤٨- سيد قطب ، معالم في الطريق ، الاتحاد الاسلامي العالمي للمنظمات الطلابية ، ١٩٨٣ .

٤٩- صباح السعيد ، الاخوان المسلمون في الاردن : بين البراغماتية والأيديولوجية ، ١٩٨٩-١٩٩٤ . (باللغة الانجليزية)

Between Pragmatism and Ideology: The Muslim Brotherhood in Jordan, 1989 - 1994 . معهد دراسات الشرق الادنى ، واشنطن

٥٠ - الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي ، عمان ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٨٨ (مجموعة ابحاث ودراسات لمجموعة مشاركين من الباحثين وقادة الرأي) .

٥١- صحيفة الدستور اليومية الاردنية ، ١٩٩٣/٨/٢٦ .

٥٢- عبدالله السيسي ، مقدمة كتاب المصطفى لـ «صلاح حسن» ، ١٩٧١ .

٥٣- عبد الله ابو عزة ، مع الحركة الاسلامية في الدول العربية ، ط٢ ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٩٢ .

٥٤- عبدالله نقرش ، التجربة الحزبية في الاردن ، منشورات لجنة تاريخ الاردن ، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة - ١ ، عمان ، ١٩٩١ .

٥٥- عبد الله عزام ، حماس ، الميثاق والجذور التاريخية ، بيشاور ، ١٩٨٩ .

٥٦- د . عبد الله العكايلة ، المشاركة السياسية للحركة الاسلامية في الاردن ، التجربة الاردنية ، مؤسسة ليبرتي ، ١٩٩٣ .

٥٧- عثمان رسلان ، التربية السياسية عند الاخوان المسلمين ، (رسالة ماجستير) ، القاهرة ، دار التوزيع والنشر الاسلامية ، ١٩٩٠ .

٥٨- عزت العزيزي ، صفحات لا تنسى من تاريخ الحركة الاسلامية في الاردن ، صحيفة الرأي ، ١٩٩٥/٩/٢٥ .

٥٩- علي الشمايلة ، مقابلة مع صحيفة الرباط ، ١٩٩١/٣/١٩ .

٦٠- علي عبد الحليم محمود ، منهج التربية عند الاخوان المسلمين ، المنصورة ، دار الوفاء ، ١٩٩٢ .

٦١- علي عبد الحليم محمود ، **وسائل التربية عند الاخوان المسلمين** ، المنصورة ، دار الوفاء ، ١٩٩٣ .

٦٢- عماد ابو دية ، العمل النيابي في المجلس الحادي عشر ، صحيفة **السبيل** ، عدد ٤ ، ١٠-١٥ / ١٩٩٣/١١ .

٦٣- عوني العبيدي ، **جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وفلسطين ١٩٤٥ - ١٩٧٠ - صفحات تاريخية** ، عمان ، د . ن ، ١٩٩١ .

٦٤- عوني جدوع العبيدي ، **صفحات من حياة عبد اللطيف ابو قورة ، مؤسس جماعة الاخوان المسلمين في الاردن** ، عمان ، مركز دراسات وابحاث العمل الاسلامي ، ١٩٩٢ .

٦٥- **قانون النظام الأساسي لهيئة الاخوان المسلمين العامة (١٩٤٥) . اللائحة الداخلية للاخوان المسلمين (١٩٥١) . القاهرة ، دار الانصار .**

٦٦- كلمة كتلة نواب الحركة الاسلامية «الاخوان المسلمون» في مناقشة السياسة التربوية في الاردن ، ١٩٩٢/٣/٢٩ ، مكتب نواب الحركة الاسلامية ، عمان .

٦٧- كلمة كتلة نواب العمل الاسلامي في مناقشة قضية الغذاء والدواء في جلسة النواب المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢ .

٦٨- كلمة نواب الحركة الاسلامية في جلسة الثقة بحكومة السيد مضر بدران .

٦٩- ليونارد روبنسن ، الدولة والاسلاميون والانفتاح السياسي في الاردن ، **مجلة قراءات سياسية** ، عدد ١٤ ، ١٩٩٤ .

٧٠- محمد الحسن ، **الاخوان في سطور** ، عمان ، دار الفرقان ، ١٩٩٠ .

٧١- محمد ضريف ، **الاسلام السياسي في الوطن العربي** ، الرباط ، ١٩٩٠ .

٧٢- محمد عبد الرحمن خليفة ، مقابلة صحفية مع صحيفة **الأسواق** اليومية الاردنية ، ١٩٩٥/٩/١٦ .

٧٣- محمد عبد القادر ابو فارس ، **المشاركة بالوزارة في الانظمة الجاهلية** ، عمان ، ١٩٩١ .

٧٤- محمد عبد القادر ابو فارس ، **منهج الحركة الاسلامية في التغيير** ، عمان ، دار الفرقان ، ١٩٩١ .

٧٥- محمد فتحي عثمان ، **التجربة السياسية للحركة الاسلامية** ، لندن ، مركز دراسات المستقبل الاسلامي ، ١٩٩١ .

٧٦- محمود عبد الحليم ، **الاخوان المسلمون ، احداث صناعة التاريخ - رؤية من الداخل** ،

الاسكندرية ، دار الدعوة ، ١٩٨٠ .

٧٧- ممدوح الصرايرة ، مقابلة صحفية ، **الرباط** ، ١٩٩١ ، العدد ١٢ ، ١٩٩١/٤/٩ .

٧٨- منيب الماضي ، وسليمان الموسى ، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** ، عمان ، مكتبة المحتسب ، ط٢ ، ١٩٨٨ .

٧٩- موسى زيد الكيلاني ، **الحركات الاسلامية في الاردن وفلسطين** ، عمان ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٩٤ .

٨٠- **النظام الاساسي لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن** ، ١٩٧٦ .

٨١- **النظام الاساسي لحزب جبهة العمل الاسلامي** ، ١٩٩٢ .

٨٢- هاني الحوراني ، **تاريخ الحياة النيابية في الأردن ١٩٢٩-١٩٥٩** ، شرق برس ، نيقوسيا ، ١٩٨٩ .

٨٣- هاني الحوراني ، **التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الاردن** ، مركز الابحاث الفلسطيني ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٨٤- هاني الحوراني ، انتخابات مجلس النواب الثاني عشر ١٩٩٣ ، **قراءات سياسية** ، عدد ١٤ ، ربيع ١٩٩٤ .

٨٥- هاني حوراني وآخرون ، **حزب جبهة العمل الاسلامي** ، عمان ، مركز الاردن الجديد للدراسات ، ١٩٩٣ .

٨٦- هزاع المجالي ، **مذكراتي** ، عمان ، د .ن ، ١٩٦٠ .

الملاحق

- سير ذاتية لشخصيات جماعة الاخوان المسلمين
- القانون الاساسي لجماعة الاخوان المسلمين(١٩٧٦)
- قانون النظام الاساسي لهيئة الاخوان المسلمين (١٩٤٥)
- التنظيم العالمي للاخوان المسلمين (١٩٨٢)

ملحق ١ :

سير ذاتية لأهم شخصيات

جماعة الاخوان المسلمين في الاردن

عبد اللطيف ابو قورة
مؤسس الاخوان المسلمين في الاردن

مكان وتاريخ الولادة: السلط ، ١٩٠٨ .

الوظائف والخبرات:

- اسس جماعة الاخوان المسلمين وظل رئيساً لها حتى عام ١٩٥٣ .
- شارك في حرب ١٩٤٨ على رأس كتيبة من الاخوان المسلمين .
- أسس مع أخيه ومجموعة من التجار مدرسة «الكلية العلمية الإسلامية» .
- شارك في تأسيس وقيادة مجموعة كبيرة من الأعمال والمشروعات التطوعية العامة ، مثل جمعية الثقافة الإسلامية ، المؤتمر الاسلامي لفلسطين ، الهلال الاحمر الاردني ، رابطة العلوم الاسلامية ، كلية الشريعة ، جمعية العروة الوثقى ، جمعية رعاية السجناء ، ورابطة العالم الاسلامي .

توفي عام ١٩٦٧ .

ابراهيم خريسات

مكان وتاريخ الولادة : السلط ، ١٩٤١ .

المؤهلات العلمية :

- ماجستير دراسات اسلامية – باكستان .

الوظائف والخبرات :

- مدرس في وزارة التربية والتعليم .
- عميد كلية المجتمع الاسلامي في الزرقاء .
- مدير جمعية المركز الاسلامي .
- عضو في صندوق الصدقة الجارية .
- عضو في صندوق المريض الفقير في المستشفى الاسلامي .
- عضو مجلس امناء كلية المجتمع الاسلامي وصندوق التعليم الجامعي الاسلامي .
- عضو مجلس النواب الحادي عشر – البلقاء (١٩٨٩-١٩٩٣) .
- رئيس لجنة الحريات في المجلس (١٩٩٢-١٩٩٣) .
- مقرر كتلة نواب الحركة الاسلامية (١٩٩٢-١٩٩٣) .
- عضو المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

مكان وتاريخ الولادة : السلط ، ١٩٣٧ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٧٨ دكتوراة في التفسير والقرآن الكريم ، جامعة الازهر .
- ١٩٦٠ ليسانس ، جامعة بغداد .

الوظائف والخبرات :

- عضو في مجمع اللغة العربية ومجلس الاوقاف والفتوى .
- ١٩٩١ وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر – عمان الثالثة .
- ١٩٩٤-١٩٩٦ عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الاسلامي .

أحمد الأزايدة

مكان وتاريخ الولادة : الفيحاء - مأدبا ، ١٩٤٨ .

المؤهلات العلمية :

- الثانوية العامة ، كلية الحسين في عمان .
- ١٩٧٣ بكالوريوس هندسة - جامعة عين شمس .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٧٣-١٩٧٥ وزارة الاشغال العامة .
- ١٩٨١ عمل في القطاع الخاص .
- ١٩٨١-١٩٨٩ رئيساً لبلدية مأدبا .
- ١٩٨٩-١٩٩٢ عضو مجلس النواب الحادي عشر - مادبا .
- رئيس لجنة الحريات العامة في مجلس النواب .
- رئيس كتلة نواب الحركة الاسلامية .
- الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي في اثناء الفترة التحضيرية .
- عضو المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين (١٩٧٨-١٩٨٤، ١٩٩٠-١٩٩٢) .

توفي في ١٩٩٢/٦/٢٠ .

احمد الكفاوين

مكان وتاريخ الولادة : الجديدة - الكرك ، ١٩٤٨ .

المؤهلات العلمية :

- الدراسة الثانوية في الكرك .
- ١٩٧٠ ليسانس آداب ، جغرافيا - جامعة دمشق .

الوظائف والخبرات :

- ٦٦-١٩٦٨ عمل في وزارة المواصلات - مؤسسة الاتصالات .
- ١٩٦٨-١٩٨٩ مدير مدارس الفاروق الاسلامية في الكرك .
- ١٩٧٠ خطيب وواعظ غير متفرغ .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر - الكرك .
- ١٩٩٤ عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الاسلامي .

أحمد الكساسبة

مكان وتاريخ الولادة : عي – الكرك ، ١٩٤٨ .

المؤهلات العلمية :

- دبلوم اتصالات ، بريطانيا .
- دبلوم اتصالات ، باكستان .
- ليسانس حقوق ، جامعة بيروت العربية .

الوظائف والخبرات :

- رئيس قسم الاتصالات في مؤسسة الموانىء .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر .
- ١٩٩٤ عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الاسلامي .
- استقال من حزب جبهة العمل الاسلامي وكتلة نواب العمل الاسلامي عام ١٩٩ .

الدكتور أحمد الكوفحي

مكان وتاريخ الولادة : البارحة – اربد ، ١٩٣٩ .

المؤهلات العلمية :

- تلقى تعليمه الابتدائي والاعدادي والثانوي في مدارس اربد .
- ١٩٦٦ ليسانس شريعة – جامعة دمشق .
- ١٩٨٠ ماجستير ودكتوراة شريعة – جامعة الازهر .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٥٩–١٩٨٠ مدرس في مدارس وزارة التربية والتعليم .
- ١٩٨٠–١٩٨٥ محاضر غير متفرغ في جامعة اليرموك .
- ١٩٨٤–١٩٨٩ عضو مجلس النواب العاشر – اربد .
- ١٩٨٩–١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر .
- ١٩٩٣–١٩٩٤ عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الاسلامي .

الدكتور اسحق فرحان

مكان وتاريخ الولادة : عين كارم – القدس ، ١٩٣٤ .

المؤهلات العلمية :

– تلقى التعليم الابتدائي والاساسي في مدارس القدس ، فلسطين .
– انهى التعليم الثانوي في مدارس السلط .
– ١٩٥٨ بكالوريوس وماجستير ، تخصص كيمياء من الجامعة الامريكية في بيروت .
– ١٩٦٢ ماجستير أداب تخصص تربية واعداد معلمين ، جامعة كولومبيا – نيويورك .
– ١٩٦٤ دكتوراة في التربية والمناهج ، جامعة كولومبيا – نيويورك .

الوظائف والخبرات :

– ١٩٥٨–١٩٦٠ مدرس للعلوم في المرحلتين الاعدادية والثانوية في مدرسة السلط .
– ١٩٦٠ مدرس للعلوم العامة والكيمياء في معهد المعلمين بعمان .
– ١٩٦٤–١٩٦٩ رئيس قسم المناهج في وزارة التربية والتعليم .
– ١٩٧٠ وزير التربية والتعليم ، ووزير للاوقاف في حكومة وصفي التل .
– ١٩٧٢ وزير التربية والتعليم ، ووزير للاوقاف في حكومة احمد اللوزي .
– ١٩٧٣ وزير للاوقاف والمقدسات والشؤون الاسلامية في حكومة زيد الرفاعي .
– ١٩٦٤–١٩٧٥ مدرس في الجامعة الاردنية .
– ١٩٧٥–١٩٧٦ رئيس الجمعية العلمية الملكية .
– ١٩٧٦–١٩٧٨ رئيس الجامعة الاردنية .
– ١٩٧٨–١٩٧٩ استاذ في جامعة اليرموك .
– ١٩٧٨ عضو المجلس الوطني الاستشاري .
– ١٩٨٩–١٩٩٣ ، عضو مجلس الاعيان في مجلس الامة الحادي عشر .
– يرأس جمعية الدراسات والبحوث الاسلامية .
– رئيس مجلس امناء جامعة الزرقاء الاهلية .
– رئيس المجلس الاكاديمي للكلية العربية .
– عضو في مجلس التربية والتعليم .
– ١٩٩٣ الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي .
– ١٩٨٦–١٩٩٢ عضو المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين .
– حائز على وسام التربية الممتاز من الدرجة الاولى .
– ١٩٩٤ رئيس جامعة الزرقاء الاهلية .

بدر الرياطي

مكان وتاريخ الولادة : بئر السبع - فلسطين ، ١٩٤٧ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٧٢ بكالوريوس تجارة ، جامعة دمشق .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٧٢-١٩٧٦ موظف في دائرة اللوازم .
- ١٩٧٦-١٩٧٦ موظف في سلطة الكهرباء الاردنية .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر ، معان .
- عضو الهيئة التأسيسية لحزب جبهة العمل الاسلامي .

الدكتور بسام العموش

مكان وتاريخ الولادة : الزرقاء ، ١٩٥٤ .

المؤهلات العلمية :

- التعليم الثانوي - الزرقاء .
- ١٩٧٦ بكالوريوس شريعة - جامعة القرويين ، فاس - المغرب .
- ١٩٨٠ الماجستير من جامعة الامام محمد بن سعود - السعودية .
- ١٩٨٤ دكتوراة من جامعة الامام محمد بن سعود .

الوظائف والخبرات :

- مدرس في جامعة الرياض لمدة عامين .
- ١٩٨٦ مدرس في كلية الشريعة ، الجامعة الاردنية .
- ١٩٩٣- عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الاسلامي .
- رئيس اللجنة الاعلامية في الحزب .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر - الزرقاء .

حافظ النتشة

مكان وتاريخ الولادة : الخليل - ١٩٢٢ .

الوظائف والخبرات :

- عمل طبيباً وجراحاً .
- ١٩٥٦-١٩٦١ عضو مجلس النواب الخامس .
- ١٩٨٤-١٩٨٩ عضو مجلس النواب العاشر .
- عضو لجنة اللاجئين ، ومقرر لجنة الطعون في المجلس الخامس .

حمزة منصور

مكان وتاريخ الولادة : قرية المنسي ، حيفا ، ١٩٤٤ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٦٣ الدراسة الثانوية - اربد .
- دبلوم في اللغة الانجليزية من كلية حوارة - اربد .
- ١٩٧٥ ليسانس لغة عربية - جامعة بيروت العربية .
- ١٩٧٨ دبلوم تربية من الجامعة الاردنية .
- ١٩٨٤ ماجستير في التربية ، الجامعة الاردنية .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٧٨ رئيس اقسام محو الامية وتعليم الكبار والتعليم المستمر والتعليم العام .
- عمل في التدريب في وزارة التربية والتعليم .
- ١٩٧٠-١٩٨٩ خطيب ومدرس في مساجد سحاب وابو علندة .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو في مجلس النواب الحادي عشر - عمان الرابعة .
- ١٩٩١ رئيس جمعية الهلال الاخضر .
- ١٩٩٣ عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الاسلامي ، الامين العام المساعد للشؤون الادارية .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر - عمان الثانية .

داوود قوجق

مكان وتاريخ الولادة : بلدة ناعور ، ١٩٢٦ .
المؤهلات العلمية :
- ١٩٥٦ شهادة الدراسة الثانوية ، كلية الحسين .
- ١٩٦٠ ليسانس آداب ، جغرافيا ، جامعة دمشق .

الوظائف والخبرات :
- ١٩٦٨ معلم في كلية الحسين في عمان .
- ١٩٧٧ مشرف تربوي في عمان .
- حتى عام ١٩٧٩ عضو في قسم المناهج في وزارة التربية ، في قسم الجغرافيا .
- مساعد مدير تربية عمان لشؤون التعليم .
- حتى عام ١٩٨١ مساعد اداري لمدير التربية في عمان .
- حتى عام ١٩٨١ مديراً للخدمات التربوية .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو في مجلس النواب ،عمان الخامسة ، المقعد الشركسي .
- ٨٩-١٩٩٣ عضو لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين .
- ١٩٨٦ عضو المكتب التنفيذي ، أمين السر العام لجماعة الاخوان المسلمين .

ذيب انيس شحادة

مكان وتاريخ الولادة : قرية العباسية في السهل الفلسطيني ، ١٩٣٧ .
المؤهلات العلمية :
- درس الابتدائية في العباسية .
- ١٩٥٢ الثانوية في قريتي شقبة وقبعة .

الوظائف والخبرات :
- ١٩٦٣-١٩٨٨ امام وخطيب في وزارة الاوقاف .
- عمل موظفاً في شركة مناجم الفوسفات .
- ١٩٧٤-١٩٩٠ مدير جمعية المركز الاسلامي الخيرية / الزرقاء .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر ، الزرقاء .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر .

ذيب عبدالله خطاب

مكان وتاريخ الولادة : عمان ، ١٩٤٨ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٦٦ تخرج في كلية الحسين الثانوية .
- درس الطب في جامعة القاهرة ، ثم حصل على تخصص طب الاطفال من جامعة لندن .

الوظائف والخبرات :

- عمل طبيب اطفال في مدينة الحسين الطبية وفي عيادته الخاصة في عمان .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر - عمان الاولى .
- عضو جماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي ، ثم استقال عام ١٩٩٦ من الحزب وكتلة نواب العمل الاسلامي .

سليمان السعد

مكان وتاريخ الولادة : ريمون ، جرش ، ١٩٤٩ .

المؤهلات العلمية :

- حصل على بكالوريوس الشريعة الاسلامية من الجامعة الاردنية .

الوظائف والخبرات :

- عمل في وزارة الاوقاف مديراً لأوقاف عجلون وجرش ، وفي الوعظ والارشاد .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر - جرش .
- عضو الهيئة التأسيسية ومجلس شورى ورئيس فرع جرش لحزب جبهة العمل الاسلامي .

ضيف الله المومني

مكان وتاريخ الولادة : عبين ، عجلون ، ١٩٤٠ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٨٢ دبلوم عالي في التربية – جامعة اليرموك .
- ١٩٦٧ ليسانس تاريخ – جامعة دمشق .
- ١٩٦١ دبلوم معهد معلمين ، معهد حوارة ، حوارة – اربد .

الوظائف والخبرات :

- عمل في التدريس في وزارة التربية والتعليم لمدة سبعة وعشرين عاماً .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر – عجلون .

الدكتور عبد الله العكايلة

مكان وتاريخ الولادة : عيمة ، الطفيلة ، ١٩٤٥ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٧٥ بكالوريوس في الادارة العامة – الجامعة الاردنية .
- ١٩٨٢ ماجستير ودكتوراة في الادارة من جامعة جنوب كاليفورنيا .

الوظائف والخبرات :

- مدرس في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاردنية .
- عميد لكلية المجتمع الاسلامي – الزرقاء .
- ١٩٨٤-١٩٨٩ عضو مجلس النواب العاشر – الطفيلة .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر .
- ١٩٩١ وزير التربية والتعليم .

عبد الباقي جمو

مكان وتاريخ الولادة : الزرقاء ، ١٩٢٢ .

المؤهلات العلمية :

- درس في مدارس الزرقاء وصويلح والسلط وتخرج من الازهر .

الوظائف والخبرات :

- عمل خطيباً وإماماً .
- عضو بلدية سابق بالزرقاء .
- رئيس جمعية الثقافة الإسلامية سابقاً .
- رئيس الجمعية الخيرية الشيشانية .
- رئيس لجنة الزكاة .
- رئيس جمعية انشاء المكتبة العامة في الزرقاء .
- رئيس لجنة المتابعة والهيئة التأسيسية في جامعة الزرقاء الاهلية في الزرقاء .
- احد نواب الاخوان المسلمين قبل ان يترك الجماعة في عام ١٩٥٧ .
- ١٩٨٩-١٩٩١ وزير دولة للشؤون البرلمانية .
- عضو المجالس النيابية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٦ .

عبد الحفيظ علاوي البريزات

مكان وتاريخ الولادة : القريات ، مأدبا ، ١٩٤١ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٥٩ الثانوية في مأدبا .
- ١٩٦٨ ليسانس شريعة - جامعة دمشق .
- ١٩٨١ ماجستير تربية - الجامعة الاردنية .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٥٩-١٩٦١ مدرس في مدارس نابلس .
- ١٩٦١-١٩٦٣ عمل في المملكة العربية السعودية .
- ١٩٦٧-١٩٨٢ عمل في وزارة التربية والتعليم الاردنية .
- عمل في عدد من كليات المجتمع .
- مارس الاعمال الحرة .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر - مأدبا .

عبد خلف داودية

مكان وتاريخ الولادة : الطفيلة ، ١٩٢٢ .

الوظائف والخبرات :

- سكرتير بلدية معان .
- مدرس في مدارس الطفيلة ، كلية الحسين ، وكالة الغوث .
- مراقب تفتيش في اريحا .
- عمل في قسم الثقافة بالقوات المسلحة .
- مدير تربية محافظة العاصمة .
- مدير التعليم العام بوزارة التربية .
- وكيل وزارة الاوقاف .
- محافظ البلقاء ، معان ، اربد .
- ١٩٨٤ وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- احد قادة الاخوان المسلمين ، عضو المكتب التنفيذي قبل تركه الجماعة .

عبد الرحيم العكور

مكان وتاريخ الولادة : الصريح ، اربد ، ١٩٣٩ .

المؤهلات العلمية :

- الابتدائية والثانوية في اربد .
- ليسانس شريعة إسلامية - جامعة دمشق .

الوظائف والخبرات :

- مدير اوقاف اربد .
- مدير الوعظ والارشاد في وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
- مدير الاملاك الوقفية في وزارة الاوقاف .
- محاضر غير متفرغ في بعض الجامعات .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر - اربد .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر .
- ١٩٩٠ عضو المكتب التنفيذي ، نائب المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين .

عبد العزيز جبر

مكان وتاريخ الولادة : بلدة حتا ، الفالوجة ، فلسطين ، ١٩٣٣ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٤٨ درس المرحلة الابتدائية وجزء من الثانوية في فلسطين .
- ليسانس شريعة – جامعة دمشق .
- دبلوم عالي تربية – الجامعة الاردنية .

الوظائف والخبرات :

- معلم ومدير في وزارة التربية والتعليم لمدة ٢٩ عاماً .
- قدم حلقات للاذاعة بعنوان : من هدي القرآن الكريم .
- خطيب وداعية مع الاوقاف في فترة الخمسينات والستينات .
- ١٩٧٨ اسس دار الارقم للنشر .
- ١٩٨٩–١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر – عمان الاولى .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر .

عبد القادر العمري

مكان وتاريخ الولادة : دير يوسف ، اربد ، ١٩٢٥ .

المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس آداب ، جامعة القاهرة .

الوظائف والخبرات :

- عضو جماعة الاخوان المسلمين .
- ١٩٥٦–١٩٦١ عضو مجلس النواب الخامس .
- عمل مدرساً ومديراً لمدرسة اربد الثانوية ثم الرمثا الثانوية .

الدكتور عبد اللطيف عربيات

مكان وتاريخ الولادة : السلط ، ١٩٣٣ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٦٠ بكالوريوس في الهندسة الزراعية - بغداد .
- ماجستير في التعليم الزراعي - امريكا .
- دكتوراة في التعليم المهني ، جامعة تكساس ، أمريكا .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٦٠-١٩٧٠ مدير ومفتش ومدرس في ادارة التربية المهنية .
- ١٩٨٢-١٩٨٥ امين عام وزارة التربية والتعليم .
- ١٩٨٦-١٩٨٩ أمين عام مجمع اللغة العربية الاردني .
- ١٩٧١-١٩٧٣ مدير المناهج الدراسية في وزارة التربية .
- ١٩٧٦-١٩٨٠ مدير مشاريع البنك الدولي في مجال التربية ١٩٩٠-١٩٩٣ .
- ١٩٩٠-١٩٩١ عضو لجنة مجلس التعاون العربي «رئيس اللجنة» .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر - البلقاء .
- عضو اللجنة الملكية للميثاق الوطني .
- ١٩٩٠-١٩٩٣ رئيس مجلس النواب ، ثم عضو مجلس الاعيان ١٩٩٣ .
- ١٩٩٣ عضو المكتب التنفيذي ، نائب الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي .

الدكتور عبد المجيد الاقطش

مكان وتاريخ الولادة : الدوايمة ، الخليل ، ١٩٤٥ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٨٦ دكتوراة سياسة واقتصاد- جامعة الرياض .
- ١٩٨١ دبلوم تربية - جامعة القاهرة .
- ١٩٧٠ بكالوريوس شريعة - الجامعة الاردنية .

الوظائف والخبرات :

- مدرس في وزارة التربية والتعليم ، وكذلك في جامعة الملك سعود في الرياض .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر - مأدبا .
- عضو جماعة الاخوان المسلمين حتى دخوله البرلمان .

عبد المجيد ذنيبات

مكان وتاريخ الولادة : الجديدة ، الكرك ، ١٩٤٧ .
المؤهلات العلمية :
- ليسانس حقوق ، جامعة دمشق ، ١٩٦٣ .

الوظائف والخبرات :
- عمل في التدريس ثم في المحاماة .
- التحق بجماعة الاخوان المسلمين منذ نشأته . وكان ينتخب دائماً نائباً لشعبة الكرك ومجلس شورى الاخوان المسلمين .
- ١٩٩٢ انتخب نائباً للمراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين .
- ١٩٩٣ انتخب رئيساً لمجلس شورى حزب جبهة العمل الإسلامي .
- ١٩٩٤ انتخب مراقباً عاماً للجماعة .

عبد المنعم ابو زنط

مكان وتاريخ الولادة : نابلس ، ١٩٣٧ .
المؤهلات العلمية :
- بكالوريوس وماجستير في القانون والقانون الاسلامي .
- ١٩٦٥ شريعة اسلامية ، آداب ، جامعة الأزهر .
- ١٩٨٤ ماجستير في الشريعة الاسلامية ، جامعة لاهور ، باكستان .

الوظائف والخبرات :
- ١٩٦٦ مدرس في ثانوية الشاطىء في جدة .
- ١٩٦٧-١٩٦٩ مدرس في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة .
- ١٩٦٩-١٩٧٢ مسؤول الارشاد الديني في الامن العام .
- ١٩٧٢-١٩٧٣ مدرس في الكلية العلمية الاسلامية .
- ١٩٧٤-١٩٨٢ مدرس في الكويت .
- ١٩٨٢-١٩٨٣ مدرس في كلية المجتمع العربي .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر - عمان الثانية .
- ١٩٩٣ عضو مجلس النواب الثاني عشر .

الدكتور عدنان الجلجولي

مكان وتاريخ الولادة : قرية الطيرة ، طولكرم ، ١٩٣٢ .

المؤهلات العلمية :

- درس الابتدائية في مدارس قرية الطيرة ، والثانوية في مدرسة الكلية العربية في القدس ، والتوجيهية في القاهرة .
- ١٩٥٧ بكالوريوس طب ، جامعة بغداد .
- ١٩٦٣ دبلوم طب وجراحة العيون من لندن .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٦٥-١٩٧٣ رئيس أطباء العيون في القوات المسلحة .
- ١٩٧٣-١٩٧٤ مدير المستشفى العسكري .
- ١٩٧٤ احيل على التقاعد برتبة عميد ، وعمل طبيب عيون غير متفرغ في مستشفى الجامعة .
- ١٩٨٢-١٩٨٤ مدير المستشفى الاسلامي .
- ١٩٩١ وزير الصحة .
- ١٩٩٢- عضو المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين .
- ١٩٩٤- عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الإسلامي .

الدكتور علي الحوامدة

مكان وتاريخ الولادة : الكرك ، ١٩٣٢ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٤٩ الثانوية العامة - الكرك .
- ١٩٥٧ خريج كلية الطب - عين شمس .
- دورات في ادارة المستشفيات .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٥٧-١٩٥٨ طبيب في العقبة .
- ١٩٥٨-١٩٥٩ مدير مستشفى الطفيلة الحكومي .
- ١٩٥٩-١٩٦٢ طبيب مركز عمان ، ومساعد لرئيس الاطباء في مركز عمان .
- ١٩٦٢-١٩٨٤ طبيب في عيادته الخاصة في عمان .

- ١٩٨٤ مدير عام المستشفى الاسلامي الاردني .
- الامين العام للاتحاد العالمي للجمعيات الطبية الإسلامية .
- ١٩٦٣-١٩٧٣ عضو مجلس أمانة العاصمة .
- عضو اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة .
- سكرتير جمعية المركز الاسلامي الخيرية في الاردن .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر - عمان الثانية .
- عضو المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين .

فؤاد الخلفات

مكان وتاريخ الولادة : الطفيلة ، ١٩٥١ .

المؤهلات العلمية :

- الثانوية العامة من مدرسة ثروة الثانوية ، الزرقاء .
- بكالوريوس هندسة كيميائية ، جامعة لاهور ، باكستان .
- ماجستير دراسات إسلامية ، جامعة البنجاب ، باكستان .

الوظائف والخبرات :

- محاضر في معهد المهن الهندسية .
- رئيس قسم التلوث البحري في مؤسسة الموانىء .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر - الطفيلة .
- جمدت عضويته في جماعة الاخوان عام ١٩٩٢ .

الدكتور قنديل شاكر

مكان وتاريخ الولادة : نويران ، ١٩٣١ .

المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس طب وجراحة - جامعة بغداد .
- ١٩٦٢ دبلوم امراض المناطق الحارة والصحة العامة من جامعة ليفربول - بريطانيا .
- ١٩٧٥ زمالة كلية الاطباء البريطانية .
- ١٩٨٠ ماجستير في التعليم الطبي ، جامعة الينوي شيكاغو ، الولايات المتحدة .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٥٥ طبيب في مستشفى القصر العيني في مصر .
- ١٩٥٧ طبيب في مستشفى مدينة بغداد .
- ١٩٦٠ عمل في المركز الوطني للاعصاب في جامعة لندن .
- ١٩٦٣-١٩٦٥ طبيب اختصاص للامراض الداخلية في الخدمات الطبية الملكية الاردنية .
- ١٩٧٤-١٩٧٧ رئيس قسم العلوم السريرية في كلية الطب بالجامعة الاردنية .
- ١٩٧٦-١٩٧٨ نائب مدير مستشفى الجامعة الاردنية ، واستاذ الباطنية في كلية الطب بالجامعة الاردنية .
- رئيس مجلس ادارة المستشفى الاسلامي .
- شارك في العديد من المؤسسات الطبية والاجتماعية والخيرية في الاردن والخارج .
- ترجم ثلاثة كتب الى العربية ، ونشرتها منظمة الصحة العالمية .
- ١٩٩٣-١٩٩٤ عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الاسلامي .
- عضو المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين .

كامل الشريف

مكان وتاريخ الولادة : العريش (مصر) ١٩٢٦ .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٩٣ عضو مجلس الاعيان .
- وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- سفير الاردن في نيجيريا ، باكستان ، المانيا ، واندونيسيا .
- رئيس مجلس ادارة الشركة الاردنية للصحافة والنشر (الدستور) .
- احد قادة الاخوان المسلمين في حرب ١٩٤٨-١٩٤٩ .

كامل العمري

مكان وتاريخ الولادة : بلدة مرو ، اربد ، ١٩٣١ .

المؤهلات العلمية :

- الابتدائية والاعدادية والثانوية ، اربد .
- ليسانس شريعة – دمشق .
- دبلوم في التربية – الجامعة الاردنية .

الوظائف والخبرات :

- مدرس ومشرف تربوي في وزارة التربية والتعليم .
- ١٩٨٩–١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر – اربد .

الدكتور ماجد خليفة

مكان وتاريخ الولادة : السلط ، ١٩٤٨ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٧٧ دكتوراة في الحقوق – جامعة القاهرة .
- ١٩٧٠ ليسانس قي الحقوق – جامعة دمشق .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٧٦ محام في مكتبه الخاص .
- ١٩٨٢–١٩٩٣ عميد كلية الحقوق في الجامعة الاردنية .
- ١٩٨٩–١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر – عمان الاولى .
- عضو اللجنة الملكية للميثاق الوطني .
- ١٩٩١ وزير العدل .

الدكتور محمد ابو فارس

مكان وتاريخ الولادة : الفالوجة ، ١٩٤٠ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٦٨ ليسانس شريعة ، جامعة دمشق .
- ماجستير ودكتوراة في السياسة الشرعية ، جامعة الازهر .

الوظائف والخبرات :

- استاذ مشارك في الفقه والتشريع ، كلية الشريعة ، الجامعة الاردنية .
- رئيس قسم الفقه والتشريع ، كلية الشريعة ، الجامعة الاردنية .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر ، عمان الخامسة .
- ١٩٧٨-١٩٩٠ عضو المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين .

محمد الأزايدة

مكان وتاريخ الولادة : مأدبا ، ١٩٥٢ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٧١ الثانوية العامة - مأدبا .
- دبلوم في اللغة الانجليزية من معهد خاص في عمان .
- بكالوريوس لغة العربية ، جامعة بيروت العربية .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٧٣-١٩٨٤ مدرس في وزارة التربية والتعليم .
- ١٩٨٤-١٩٩٢ مدير مدرسة ثانوية .
- ١٩٩٢-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر (انتخابات تكميلية ، مأدبا) .

الدكتور محمد الحاج

مكان وتاريخ الولادة : عرابة ، ١٩٥١ .
المؤهلات العلمية :
- ١٩٧٥ كلية الشريعة ، الجامعة الاردنية .
- ماجستير ودكتوراة في الشريعة والعقيدة ، جامعة الامام محمد بن سعود ، السعودية .

الوظائف والخبرات :
- ١٩٧٦-١٩٧٩ مدرس في الزرقاء .
- ١٩٨٦-١٩٨٩ مدرس في كلية الشريعة ، الجامعة الاردنية .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر ، الزرقاء .
- ١٩٩٣- عضو مجلس النواب الثاني عشر .
- رئيس لجنة الشؤون الخارجية في حزب جبهة العمل الإسلامي .

محمد عبد الرحمن خليفة

مكان وتاريخ الولادة : السلط ، ١٩١٩ .
المؤهلات العلمية :
- دبلوم زراعة ، كلية خضوري الزراعية - طولكرم .
- بكالوريوس حقوق ، معهد الحقوق في القدس .

الوظائف والخبرات :
- عمل «مدعي عام» وقاضياً .
- ١٩٥٣-١٩٩٤ المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين .
- نائب المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين .
- ١٩٥٦-١٩٦١ عضو مجلس النواب الخامس - البلقاء .
- ١٩٦٣- رئيس جمعية المركز الاسلامي الخيرية - عمان .
- يعمل في المحاماة منذ استقالته من القضاء عام ١٩٥٣ .

الدكتور محمد عويضة

مكان وتاريخ الولادة : الفالوجة ، ١٩٤٧ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٦٥ الدراسة الثانوية في مدرسة الشونة .
- ١٩٦٩ بكالوريوس شريعة – الجامعة الاردنية .
- ١٩٧٣ ماجستير شريعة – جامعة الازهر .
- ١٩٧٧ دكتوراة في علوم الحديث من جامعة الازهر .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٦٩-١٩٧٦ مدرس في وزارة التربية والتعليم .
- ١٩٧٨ مدرس في كلية الشريعة – الجامعة الاردنية .
- ١٩٩٣- عضو مكتب تنفيذي لحزب جبهة العمل الإسلامي .
- ١٩٩٣- عضو مجلس النواب الثاني عشر – البلقاء .
- ١٩٨٦-١٩٩٠ عضو المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين .

ممدوح الصرايرة

مكان وتاريخ الولادة : الكرك ، ١٩٢٤ .

المؤهلات العلمية :

- الثانوية العامة – مدرسة السلط .

الوظائف والخبرات :

- التحق بعد الثانوية بالجيش وأصبح ضابطاً ، ثم نقل الى العمل في الجمارك ، حتى تقاعد برتبة وكيل وزارة المالية – الجمارك .
- شارك في الانتخابات النيابية في الاعوام ١٩٥٦ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ ولم يحالفه الحظ .
- ١٩٧٨ عضو المجلس الوطني الاستشاري .
- انضم الى الاخوان المسلمين عام ١٩٤٦ ، وكان قائد كتائب الاخوان المسلمين في حرب ١٩٤٨ .

توفي عام ١٩٩٣ .

مشهور الضامن

مكان وتاريخ الولادة : نابلس ، ١٩١٦ .

المؤهلات العلمية :

- حائز على الشهادة الاهلية والعالمية من جامعة الأزهر ، ودبلوم الخطوط العربية .

الوظائف والخبرات :

-١٩٤٦-١٩٦٧ نائب رئيس شعبة الاخوان المسلمين في نابلس .

- ١٩٦٣ عضو مجلس النواب السابع ، وكان مساعد رئيس مجلس النواب .

الدكتور همام عبد الرحيم سعيد

مكان وتاريخ الولادة : كفر راعي ، جنين ، ١٩٤٤ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٦٠-١٩٦١ شهادة الثانوية العامة ، مدرسة الزرقاء .
- ١٩٦٦ ليسانس علوم شرعية ، كلية الشريعة - جامعة دمشق .
- ١٩٧٤ ماجستير في الحديث وعلوم الشريعة - جامعة الازهر .
- ١٩٧٧ دكتوراة في الحديث النبوي - جامعة الازهر .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٦٦-١٩٧٠ مدرس في الكلية العلمية الاسلامية .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر - عمان الخامسة .
- ١٩٩٣- عضو مجلس النواب الثاني عشر .
- ١٩٧٨-١٩٩٢ عضو المكتب التنفيذي لجماعة الاخوان المسلمين .
- ١٩٩٦ عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الاسلامي .

يوسف الخصاونة

مكان وتاريخ الولادة : ايدون ، اربد ، ١٩٤٧ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٦٥ الثانوية العامة ، اربد .
- ١٩٧١ تخرج من كلية الطب في جامعة عين شمس ، القاهرة .
- ١٩٧٦ ماجستير في الطب من جامعة جلاجسجو ، سكوتلاندا .
- ١٩٧٩ شهادة اختصاص بجراحة القلب من جامعة جلاجسجو ، سكوتلاندا .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٧٩-١٩٨٢ جراح قلب في مدينة الحسين الطبية ، وعمل في المستشفى الاسلامي ومستشفى ابن النفيس .
- ١٩٨٩-١٩٩٣ عضو مجلس النواب الحادي عشر - اربد .

يوسف العظم

مكان وتاريخ الولادة : معان ، ١٩٣١ .

المؤهلات العلمية :

- ١٩٥٣- ليسانس في اللغة العربية من جامعة الأزهر .
- ١٩٥٤- دبلوم في التربية من جامعة عين شمس - القاهرة .

الوظائف والخبرات :

- ١٩٥٤-١٩٦٢ مدرس في الكلية العلمية الاسلامية .
- ١٩٥٤-١٩٥٧ رئيس تحرير مجلة الكفاح الاسلامي .
- ١٩٩١ رئيس تحرير صحيفة الرباط .
- ١٩٦٣ - اسس مع شركاء آخرين مدارس الاقصى ويعمل مديراً عاماً لها .
- ١٩٦٣-١٩٩٣ عضو مجلس النواب .
- اصدر دواوين شعر ومجموعة كتب ودراسات منها «في رحاب الاقصى» ، «عرائس الضياء» ، و «سيد قطب» و «كتب منهجية وتربوية» للتعليم في المدارس .

ملحق ٢:

القانون الاساسي لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن

أقره مجلس الشورى العاشر

بتاريخ ٢٣ محرم ١٣٩٤ هـ

الموافق ١٥ شباط ١٩٧٤ م والمطبوع عام ١٩٧٦

الباب الاول

اسم الهيئة ومقرها

المادة ١ : في شهر ذي القعدة سنة ١٣٤٧ هـ (١٩٢٨م) تألفت جماعة الاخوان المسلمين في مصر ومقرها الرئيسي القاهرة . وفي الثالث عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦٤ هـ الموافق ١٩٤٥/١١/١٩م تألفت جماعة الاخوان المسلمين في المملكة الاردنية الهاشمية ومقرها الرئيسي مدينة عمان .

الباب الثاني

غاية الهيئة ووسائلها

المادة ٢ : الاخوان المسلمون هيئة اسلامية جامعة تعمل على اقامة حكم الله في الارض لاستئناف الحياة الاسلامية من جديد ، وذلك ضمن الاغراض التالية :

أ- تبليغ دعوة الاسلام الى الناس كافة نقية خالصة من الشوائب حية متصلة بالعصر ومشكلاته والحاضر ومتطلباته .

ب- اعادة صلة المسلمين بالاسلام فهماً وايماناً وعملاً .

جـ- احياء روح الجهاد الاسلامي ، وتجديد الثقة به على انه سبيل الخلاص لنا ولكل البشر والطريق الوحيد لما ننشده من الخير دنيا وأخرة على كل صعيد .

د- جمع الذين استجابوا للدعوة على الاسلام، وتثقيفهم به وتربيتهم عليه افراداً وجماعة وتأهيلهم لحمله وتنظيم جهودهم في العمل به والجهاد من اجله .

هـ- مواجهة التحدي الحضاري الحديث، الفكري والاجتماعي والسياسي والخلقي والعسكري، واثبات وجود الاسلام في حياتنا والعالم على مستوى العصر وحاجاته .

و- التعاون مع الحركات الاسلامية الأصيلة والعاملين المخلصين للاسلام في الوطن الاسلامي والعالم اجمع، والتساند والتعاون معهم من اجل تحقيق الاهداف المشتركة واقامة حكم الله عز وجل وتحرير الوطن الاسلامي والسير به الى الوحدة وحمل رسالة الاسلام الى الدنيا .

ز- مساعدة الاقليات الاسلامية في شتى بقاع المعمورة لاستئناف حياتها الاسلامية ومساعدتها على التحرر من الطواغيت الحاكمة التي تحارب الاسلام .

ح- الوقوف مع الحق لنصرة المظلومين حيثما وجدوا ورفع الظلم عنهم في ظل تعاليم الدين الحنيف .

المادة ٣ : يعتمد الاخوان المسلمون في تحقيق هذه الاغراض على الوسائل الآتية وعلى كل وسيلة اخرى شرعية :

أ- التربية الفردية والجماعية بتربية الاعضاء على مبادئ الاسلام وتمكين الاسلام الشامل «عقيدة وعبادة وشريعة ونظام حياة» في اعماق نفوسهم افراداً وبيوتاً، وتكوينهم تكويناً صالحاً روحياً بالعبادة وعقلياً بالعلم، وبدنياً بالرياضة، وتثبيت معنى الاخوة الصادقة والتكافل التام والتعاون الحقيقي بينهم، حتى يتكون رأي عام اسلامي موحد وينشأ جيل جديد يفهم الاسلام فهماً صحيحاً ويعمل بأحكامه .

ب- الدعوة بطريق الاتصال المباشر بالناس، وذلك عن طريق الخطب والمحاضرات والندوات في المساجد وغيرها، وبطرق النشر المختلفة من رسائل ونشرات وصحف وكتب ومجلات وتجهيز الوفود والبعوث في الداخل والخارج .

جـ- العمل بانشاء مؤسسات اسلامية اقتصادية واجتماعية وعلمية، وبتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجئ . . . الخ، وتأليف اللجان لتنظيم الزكاة والصدقات لأعمال البر والاصلاح بين الافراد والاسر ومقاومة الآفات الاجتماعية والعادات الضارة والمخدرات والمسكرات والمقامرة والبغاء، وارشاد الشباب الى طريق الاستقامة

وشغل اوقات الفراغ بما يفيد وينفع ، ويستعان على ذلك بانشاء اقسام مختلفة طبقاً للوائح خاصة .

الباب الثالث

الاعضاء وشروط الانتساب

المادة ٤ : عضو الهيئة هو كل مسلم التزم بخط الدعوة منهجياً ومالياً وسياسياً وحركياً ، ووافقت الهيئة الادارية لشعبته على قبوله وبايع على ذلك بالنص التالي : « ابايع على طاعة الله وترك معصيته والاخوة فيه والجهاد في سبيله ، والثبات على دعوة الاخوان المسلمين والقيام بشرائط عضويتها ، والسمع والطاعة لقيادتها في المنشط والمكره ، وعلى أثرة عليّ وعلى ان لا أنازع الأمر أهله ، وعلى ان اقول الحق اينما كنت لا تأخذني في الله لومة لائم» .

المادة ٥ : يقضي العضو مدة اختبار قبل البيعة لا تقل عن ستة اشهر ، يثبت فيها انه قام بواجبات عضويته بصورة مرضية وبهذه الحالة تعتمد عضويته في المكتب العام ، ويؤذن له باداء البيعة بناء على طلب الشعبة ، ويقوم نائب الشعبة ووكيله بمبايعته نيابة عن المراقب العام .

المادة ٦ : اذا مضى على الاخ العامل ثلاث سنوات ، وأثبت اخلاصه لأهداف الدعوة وبلغ المستوى العلمي والروحي والعملي الذي تقتضيه مهام الدعوة رشحته الهيئة الادارية ليكون نقيباً .

المادة ٧ : على كل عضو ان يدفع اشتراكاً مالياً شهرياً يسدده بانتظام ولا يمنع ذلك من المساهمة في نفقات الدعوة بالتبرع او الوصية او الوقف او كلها معاً ، كما ان للدعوة حقاً في زكاة اموال الاعضاء القادرين على ذلك .

المادة ٨ : الاعضاء العاملون يتكافلون فيما بينهم .

المادة ٩ : اذا قصر العضو في واجبات عضويته او فرط في بعض حقوق الدعوة كان للهيئة الادارية ان تلفت نظره الى هذا التقصير وتعمل على اصلاحه بالوسائل الجدية ، فاذا عاد كان لها ان تنذره او توقع عليه جزاء مالياً او تقرر وقفه مدة لا تزيد عن ستة اشهر او تقرر اعفاءه من العضوية .

في حالة القرار بالاعفاء من العضوية يجب اخذ موافقة المكتب العام قبل اعلان القرار اذا لم يكن العضو المعفى تحت الاختبار .

الباب الرابع
الهيئات الادارية الرئيسية للاخوان المسلمين

المادة ١٠ : التنظيمات الرئيسية للاخوان المسلمين .

١- المراقب العام : وهو امير جماعة الاخوان المسلمين في الاردن .

٢- المكتب العام : وهو الهيئة الادارية العليا لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن .

٣- مجلس الشورى : وهو الجمعية العمومية للمكتب العام ، واعضاؤه هم اهل الحل والعقد لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن .

المادة ١١ : المراقب العام للاخوان المسلمين هو امير الجماعة في الاردن وهو رئيس المكتب العام ومجلس الشورى وله :

أ- الاشراف على جميع هيئات الاخوان المسلمين وتوجيهها ومراقبتها حسب نصوص هذا القانون .

ب- تمثيل المكتب العام وتنفيذ قراراته ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم عن كل تقصير حسب نصوص هذا القانون .

جـ- تمثيل الجماعة والمكتب العام في المعاملات الرسمية والقضائية والادارية والجهات الاخرى ، ومعه من يختاره المكتب العام الا اذا قرر المكتب غير ذلك بقرار خاص .

المادة ١٢ : يشترط فيمن يختار مراقباً عاماً ان يتوفر فيه :

١- ان يكون من الاخوان العاملين .

٢- ان لا يقل سنه عن خمس وثلاثين سنة هلالية .

٣- قد مضى على انتظامه بدعوة الاخوان المسلمين عشر سنوات على الاقل .

٤- ان تتوفر فيه الصفات العلمية والخلقية والعملية التي تؤهله لقيادة الدعوة الاسلامية .

المادة ١٣ :

١- ينتخب المراقب العام من قبل مجلس الشورى في اجتماع يحضره على الاقل اربعة اخماس اعضاء المجلس ، ويجب ان يكون حائزاً على الاغلبية المطلقة لاعضاء المجلس وباغلبية الاصوات ، ويبقى مراقباً عاماً ما دام أهلاً لهذا المنصب .

٢-حال انتخاب المراقب العام يؤدي القسم التالي :

«اقسم بالله العظيم ان اكون حارساً اميناً لمبادئ الاسلام ، محافظاً على دعوة الاخوان المسلمين وقانونهم الاساسي حافظاً لاسرارها ، وان لا اجعل مهمتي سبيلاً لمنفعة شخصية ، وان اتحرى في عملي وارشادي وسلوكي الشخصي مصلحة الجماعة وفق الكتاب والسنة ، وان اتقبل كل اقتراح او نصيحة من اي شخص بقبول حسن واشهد الله على ذلك والله خير الشاهدين» .

المادة ١٤ : على اعضاء مجلس الشورى ان يجددوا بيعة الاخوان المسلمين المنصوص عليها بالمادة (٤) من هذا القانون الى المراقب العام حال انتخابه ، ويبايعه الاخوان في الشعب عن طريق نوابها ويجددون البيعة معه في اول لقاء لهم به .

المادة ١٥ :

أ- يضطلع المراقب العام من هذه اللحظة بمهمته ، وعليه ان يستقيل من عمله ويتفرغ كل التفرغ للمهمة التي اختير من اجلها .

ب- يقوم المركز العام بنفقات المراقب العام حسبما يقرر في نظام الجماعة المالي ما لم يكن له ماله الخاص او من الاعمال التي اجاز له مزاولتها مجلس الشورى ما يكفيه .

المادة ١٦ : لا يصح للمراقب العام (بشخصه ولا بصفته) ان يسهم في شركات اجنبية ، او يشترك في ادارتها او يشترك في ادارة الشركات الاهلية صيانة لشخصه وتوفيراً لوقته وجهده .

المادة ١٧ : اذا اخل المراقب العام بواجبات منصبه او فقد الاهلية اللازمة لهذا المنصب ، دعي مجلس الشورى بقرار المكتب العام أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس الشورى ليقرر اعفاء المراقب العام من منصبه بالاغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الشورى .

المادة ١٨ :

أ- استقالة المراقب العام يبت بها مجلس الشورى باغلبيته المطلقة .

ب- في حالة الاستقالة والاعفاء ، ينتخب المراقب العام الجديد في نفس الاجتماع الذي يقرر فيه مجلس الشورى قبول الاستقالة او يقرر الاعفاء .

المادة ١٩ : في حالة الوفاة او العجز عن العمل ، يقوم الوكيل العام مقام المراقب العام حتى يعرض الامر على مجلس الشورى في اجتماع يعقده وبدعوة من المكتب العام وخلال شهر من ذلك على الاكثر .

المكتب العام

المادة ٢٠ : يتكون المكتب العام لجماعة الاخوان المسلمين من ستة اعضاء ينتخبون من بين اعضاء مجلس الشورى عدا المراقب العام بطريق الاقتراع السري .

المادة ٢١ : يشترط فيمن يرشح لعضوية المكتب العام ان تتوافر فيه الشروط التالية :

أ- ان يكون من بين اعضاء مجلس الشورى .

ب- ان يكون قد مضى على عضويته في الأخوان العاملين مدة لا تقل عن خمس سنوات .

جـ- ان لا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة هلالية .

د- ان يكون مؤهلاً من النواحي العلمية والخلقية والعملية لهذه العضوية .

المادة ٢٢ : اذا تم انتخاب اعضاء المكتب العام اقسم كل عضو امام مجلس الشورى القسم التالي :

«اقسم بالله العظيم ان اكون حارساً اميناً على مبادئ الاسلام محافظاً على دعوة الاخوان المسلمين ، راعياً لأمانتها ، حافظاً لعهدها مطيعاً لقيادتها ملتزماً بقوانينها وانظمتها منفذاً لقرارات المكتب العام وان خالفت رأيي بكل قوتي في سبيل تحقيق غايات الاسلام السامية ، وابايع الله على ذلك ، والله على ما اقول وكيل» .

المادة ٢٣ : مدة عضوية المكتب العام سنة واحدة ، ويتجدد الانتخاب في نهاية المدة ويجوز اعادة انتخاب العضو . واذا خلا مكان احد الاعضاء قبل مضي المدة المحددة حل محله الذي يليه في عدد الاصوات في انتخابات المكتب العام السابقة .

المادة ٢٤ :

أ- واجبات عضو المكتب العام السهر على مصلحة الجماعة والمواظبة على حضور الجلسات الا لعذر قاهر ، والمحافظة على سرية المداولات واحترام القرارات ولو كانت مخالفة لرأيه الخاص ، وليس له نقدها او الاعتراض عليها متى صدرت بصورة قانونية ، وانجاز المهمات التي يكلف بها على اكمل وجه .

ب- اذا قصر عضو المكتب العام في واجبات عضويته ، وجب على المكتب العام ان يؤاخذه على التقصير بلفت نظره او انذاره .

جـ- اذا اخل عضو المكتب العام بواجبات عضويته في الجماعة او بشروط عضويته لمجلس الشورى المكتب العام ، قرر المكتب العام احالته الى مجلس الشورى على ان لا يحضر جلسات المكتب العام حتى يبت المجلس في امره .

المادة ٢٥ :

أ- في اول اجتماع للمكتب العام ينتخب من بين اعضائه وكيلاً عاماً للجماعة واميناً عاماً للسر .

ب- يقوم الوكيل العام بكل ما يسنده اليه المراقب العام من اعمال وينوب عنه اثناء غيابه .

جـ- يقوم امين السر العام بتدوين محاضر جلسات المكتب العام ، وهو المسؤول عن حفظ سجلات المكتب واوراقه واختامه ، وينظم المراسلات بين المكتب العام والشعب والجهات الاخرى .

المادة ٢٦ : اعمال المكتب العام :

أ- المكتب العام هو الهيئة الادارية العليا للجماعة في الاردن .

ب- المكتب العام يرسم سياسة الدعوة وينفذها مع مراعاة احكام المادة (٣٨) من هذا القانون .

جـ- المكتب العام مسؤول مباشرة عن جميع اعماله مسؤولية مشتركة امام مجلس الشورى .

المادة ٢٧ : اجتماعات المكتب العام :

أ- يعقد المكتب العام اجتماعاته الدورية في دار المركز العام الا اذا قرر غير ذلك وعلى امين السر توجيه الدعوة .

ب- يعقد المكتب العام اجتماعات دورية يحضرها رؤساء الاقسام لبحث شؤون الدعوة

الادارية ونشاط الاقسام ، ولا يحق لرؤساء الاقسام التصويت في الاجتماع ، واجتماعات اخرى دورية لا يحضرها رؤساء الاقسام لبحث شؤون الدعوة الأخرى .

جـ- يعقد المكتب العام اجتماعات فوق العادة بدعوة من المراقب العام عندما يقتضي ذلك ، او بناء على اقتراح من عضوين من اعضاء المكتب العام يقدم الى المراقب العام ويحدد في الدعوة مكان الاجتماع .

المادة ٢٨ :

أ- جلسات المكتب العام قانونية اذا حضرها اربعة اعضاء ، وتتخذ القرارات بالاكثرية ويرجح جانب الرئيس عند تساوي الاصوات .

ب- اذا لم يجتمع النصاب القانوني للمكتب العام دون عذر ، اجل الاجتماع اسبوعاً آخر ودعي المكتب العام بدعوة خاصة ، فاذا لم يجتمع بنصابه القانوني حل المراقب العام المكتب العام ودعا مجلس الشورى لانتخاب مكتب عام جديد خلال مدة لا تزيد عن عشرة ايام .

المادة ٢٩ : يؤسس المكتب العام اقساماً لنشاط الدعوة ، ولا مانع ان يتولى المسؤولية فيها اخوان من غير اعضاء المكتب العام .

أ- يفرغ المسؤولون من اقسام النشاط قدر الامكان .

ب- المسؤولون عن اقسام النشاط مسؤولون امام المكتب العام عن اقسامهم .

جـ- يختار المسؤول عن كل قسم لجنة لمساعدته في ادارة قسمه والاشراف عليه بموافقة المكتب العام .

د- رؤساء الاقسام يجتمعون في المكتب العام في اجتماعاته الدورية المخصصة لذلك ، ويشتركون في البحث والنقاش والرأي وليس لهم حق التصويت .

المادة ٣٠ :

أ- يؤسس قسم في المركز العام يتولى تنظيم الشؤون الادارية باشراف امين السر العام .

ب- مهمة امانة السر تنظيم المراسلات بين المركز العام وجميع اقسام الجماعة الادارية والهيئات والشعب وتوجيه الدعوات للمكتب العام ، وحفظ الاوراق والاختام والسجلات والتفتيش على الشعب والاقسام .

المادة ٣١ : يرأس القسم المالي في المركز العام امين صندوق لا مانع ان يكون من غير اعضاء

المكتب العام ويساعده محاسبون وجباة .

أ- يشرف امين الصندوق في المركز العام على امناء الصناديق في الشعب والجباة وينظم اعمالهم .

ب- امين الصندوق مسؤول عن تنظيم الميزانيات السنوية ، وتقديم كشوف الحسابات ووضع الدعوة المالي للمكتب العام كلما طلب اليه ذلك .

المادة ٣٢ :

أ- الاقسام الاخرى تؤسس في المركز العام بقرار خاص من المكتب العام ويعين لكل قسم مسؤول خاص .

ب- يتولى المسؤول عن كل قسم ادارة قسمه والاشراف عليه وتنظيم اعماله ومراسلاته مع الشعب عن طريق امانة سر المركز العام .

المادة ٣٣ : للمكتب العام ان يؤلف لجاناً خاصة لتنفيذ اغراض الجماعة .

المادة ٣٤ : المكتب العام يضع الانظمة التي تكفل تنفيذ اغراض الجماعة طبقاً لهذا القانون .

مجلس الشورى

المادة ٣٥ :

أ- يتألف مجلس الشورى لجماعة الاخوان المسلمين من ثلاثين عضواً عدا المراقب العام .

ب- توزع مقاعد مجلس الشورى على الشعب بنسبة عدد الاخوان العاملين فيها بمعرفة المكتب العام .

جـ- اذا تعذر اجراء انتخابات لعضوية مجلس الشورى في شعبة من الشعب ، او تعذر التبليغ عن من يمثلون تلك الشعبة من قبل اعضائها او وصول هؤلاء الاعضاء لاجتماعات المجلس او لعدم توفر شروط العضوية الواردة في المادة (٣٦) من هذا النظام في الاخوان العاملين في الشعبة . فللمكتب العام توزيع مقاعد هذه الشعبة على الشعب الاخرى بنسبة عدد الاخوان العاملين فيها ، على ان تعود تلك المقاعد للشعبة الاصلية متى زال الظرف القاهر خلال شهرين من عودة الامور الطبيعية اليها .

المادة ٣٦ : يشترط فيمن ينتخب عضواً في مجلس الشورى :

١- ان يكون من الاخوان العاملين .

٢- ان لا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة هلالية .

٣- ان يكون قد امضى على انتظامه بالدعوة خمس سنوات على الاقل .

٤- ان يكون متصفاً بالصفات الخلقية والعلمية والعملية التي توهله لذلك متفهماً لمبادئ الدعوة .

٥- ان لا يكون قد ادين بمخالفة وصدر حكم ضده بالتوقيف ، الا اذا مضى على اعادة انتظامه ثلاث سنوات .

المادة ٣٧ :

١- حال انتخاب اعضاء مجلس الشورى يقسم كل منهم القسم التالي :

« اقسم بالله العظيم ان اكون حارساً اميناً لمبادىء الاسلام محافظاً على دعوة الاخوان المسلمين راعياً لامانتها حافظاً لعهدها ، ملتزماً بقوانينها وانظمتها منفذاً لقراراتها ، وان خالفت رأيي ، بكل قوتي في سبيل تحقيق غايات الاسلام والله على ما اقول وكيل» .

٢- ينتخب مجلس الشورى المكتب العام في الحال ، ولو لم تمض على المكتب السابق مدته القانونية .

المادة ٣٨ : يقوم مجلس الشورى بما يلي :

١- انتخاب المراقب العام حسب احكام هذا القانون .

٢- انتخاب المكتب العام .

٣- مناقشة سياسة الدعوة التي يتقدم به المكتب العام وتعديلها او اقرارها ومحاسبته عليها .

٤- مناقشة ميزانية المركز العام وتعديلها واقرارها بحضور امين الصندوق العام .

المادة ٣٩ : ينتخب مجلس الشورى من بين اعضائه لجنة محاسبة مؤلفة من ثلاثة اشخاص من غير اعضاء المكتب العام .

١- تقوم اللجنة بالتدقيق والمحاسبة على نشاطات الدعوة والشؤون المالية في المركز العام والشعب وتقديم تقاريرها للمكتب العام .

٢- تنعقد بشكل محكمة خاصة لمحاكمة اعضاء مجلس الشورى الذين يحالون اليها من المكتب العام او مجلس الشورى عن التهم المسندة اليهم .

٣- يجوز استئناف قرارات المحكمة الخاصة التي لم تستأنف الى مجلس الشورى في اول

اجتماع له من قبل المحكوم عليه او المكتب العام .

٤- العضو المحكوم عليه يمتثل لقرارات المحكمة لحين نتيجة الاستئناف وقرار الاستئناف قطعي .

٥- يمثل المدعي العام امام المحكمة الخاصة امين السر العام او من ينتدبه المكتب العام لذلك .

٦- قرارات المحكمة الخاصة تخضع لمصادقة المكتب العام .

المادة ٤٠ :

١- مدة مجلس الشورى سنتان .

٢- يحل مجلس الشورى بانتهاء مدته او اذا قرر مجلس الشورى حل نفسه قبل انتهاء مدته .

المادة ٤١ :

١- يجتمع مجلس الشورى اجتماعات دورية ثلاث مرات في السنة بدعوة من المكتب العام .

٢- يجتمع مجلس الشورى اجتماعات فوق العادة كلما اقتضت الحاجة بدعوة من المكتب العام كذلك او اذا تقدم ثلث اعضاء المجلس باقتراح بهذا الشأن للمكتب العام .

٣- يوزع جدول الاعمال على الاعضاء مع الدعوات للجلسات الدورية .

المادة ٤٢ :

أ- اجتماع مجلس الشورى ينعقد قانونياً اذا حضرته الاغلبية المطلقة ، والقرارات تتخذ بالاكثرية المطلقة للحاضرين في الحالات التي نص لها نصاب خاص .

٢- اذا لم ينعقد المجلس لسبب عدم اكتمال النصاب جلستين متتابعتين يعتبر محلولاً وعلى المكتب العام ان يدعو لانتخاب مجلس جديد خلال شهرين من تاريخ آخر اجتماع دعي له .

المادة ٤٣ :

١- اذا تقدم المجلس العام الى مجلس الشورى بمخطط للعمل او مشروع ميزانية ولم يوافق مجلس الشورى عليه وأصر المكتب العام على رأيه يعتبر المكتب العام مستقيلاً ، ويجري انتخاب مجلس جديد خلال اسبوع من تلك الجلسة .

٢- اذا تبنى المكتب العام الجديد المخطط نفسه او مشروع الميزانية ، واصر مجلس الشورى

على رأيه السابق يعتبر مجلس الشورى منحلاً وعلى المكتب العام ان يطلب اجراء انتخابات لمجلس الشورى الجديد خلال شهرين من تاريخ هذا الاجتماع .

المادة ٤٤ : في حالة تغيب المراقب العام او اعتذاره عن رئاسة جلسة مجلس الشورى ، يترأس الجلسة الوكيل العام ، وفي حال اعتذاره او تغيبه يترأس اكبر الاعضاء سناً .

المادة ٤٥ :

١- يفقد عضو مجلس الشورى عضويته بالاستقالة اذا وافق عليها المجلس .

٢- اذا تغيب عضو مجلس الشورى عن حضور ثلاث جلسات متوالية «بعد تبليغه لهذه الجلسات» دون عذر مشروع تسقط عضويته في المجلس وتكلف شعبته بانتخاب غيره .

٣- اذا فقد شرطاً من شروط عضويته في مجلس الشورى .

المادة ٤٦ : اذا قصر عضو مجلس الشورى في واجبات عضويته كأخ عامل ، يجب على شعبته ان تقدم شكوى بذلك للمكتب العام الذي عليه أن يحقق في الشكوى واحالتها الى المحكمة ان رأى ذلك .

المادة ٤٧ : التعديل في القانون الاساسي يجب ان يقره مجلس الشورى باغلبية ثلثي جميع الاعضاء .

الباب الخامس
الهيئات الادارية للشعب

المادة ٤٨ :

أ- تقسيم تنظيمات الدعوة في الاردن الى الشعب .

ب- المكتب العام ينظم هذه التقسيمات ويشرف عليها .

جـ- الاتصال بين المكتب العام والشعب المعتمدة يكون مباشرة .

المادة ٤٩ : الاخوان المسلمون هيئة واحدة تؤلف بينها الدعوة ، ويجمعها النظام الاساسي ويوجهها المكتب العام ، ويقسمون بحسب الاماكن والبلدان الى شعب تعتبر كل منها وحدة ادارية تشرف عليها (هيئة ادارية) تنتخبها (الجمعية العمومية) للاخوان المسلمين في تلك الشعبة .

الجمعية العمومية

المادة ٥٠ : تتكون الجمعية العمومية للشعبة من الاعضاء العاملين المسددين لاشتراكاتهم لآخر شهر قبل الانعقاد وتجتمع اجتماعاً دورياً خلال شهر المحرم ، وفي غير هذا الموعد اذا وجد ما يدعو لذلك بدعوة من نائب الشعبة ، او بطلب يقدم اليه من خمس أعضاء الجمعية العمومية ويكون انعقادها صحيحاً اذا حضر نصف الاعضاء على الاقل ، وتكون القرارات صحيحة اذا صدرت من الاغلبية المطلقة ، فاذا لم يتم العدد القانوني اجل الاجتماع اسبوعاً يكون بعده الاجتماع صحيحاً باي عدد يحضر ، وترسل الدعوة في الحالتين قبل الموعد بثلاثة ايام على الاقل ، ومعها جدول الاعمال وينعقد الاجتماع برئاسة نائب الشعبة او وكيلها او اكبر الاعضاء سناً من اعضاء الهيئة الادارية الحاضرين حالة تغيبهما .

المادة ٥١ : في الحالات التي تستدعي ذلك يجوز دعوة الهيئة العمومية للشعبة لاجتماع فوق العادة دون التقيد بالمدة وجدول الاعمال حسب نص المادتين (٥٠ ،٥٣) .

المادة ٥٢ : من اختصاصات الجمعية العمومية انتخاب الهيئة الادارية والنظر في التقارير التي تقدم اليها ومنها ، واعتماد الميزانية للعام الجديد والموافقة على الحساب الختامي للعام الماضي ومناقشة ما يعرض عليها من اقتراحات او موضوعات .

المادة ٥٣ : يجب اخطار المركز العام بموعد اجتماع الجمعية العمومية مع جدول اعمالها في هذا الاجتماع قبل موعد انعقاده بعشرة ايام على الاقل ، وللمراقب العام ان يحضره او يوفد من يمثله في هذا الاجتماع ، ويشترط لصحة قرارات الجمعية العمومية اياً كانت موافقة المكتب العام .

المادة ٥٤ :

أ- الهيئة الادارية : تتألف الهيئة الادارية للشعبة من خمسة اعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين اعضائها بالاقتراع السري ، وهؤلاء يجتمعون فور انتخابهم لانتخاب نائب الشعبة وامين السر وامين الصندوق ، ووكيلين ، ثم يختارون من بينهم ومن اعضاء الجمعية العمومية مندوبين للاقسام الموجودة في الشعبة .

ب- يشترط فيمن ينتخب عضواً للهيئة الادارية ما يلي :

١- ان يكون قد مضى عليه اخاً عاملاً مدة ثلاث سنوات على الاقل .

٢- ان يكون قد بلغ سنه خمساً وعشرين سنة هلالية .

٣- ان يكون ملتزماً بالاسلام ، وان يتصف بالصفات العلمية والعملية التي تؤهله لذلك .

المادة ٥٥ : مندوبو الاقسام من غير اعضاء الهيئة الادارية يجتمعون مع الهيئة الادارية في اجتماعات خاصة وليس لهم حق في التصويت .

المادة ٥٦ : للمكتب العام حق اعفاء الهيئة الادارية للشعبة من مهمتها ، وانتداب من يحل محلها اذا رأى ذلك الى ان يتم انتخاب هيئة ادارية جديدة خلال شهرين .

المادة ٥٧ : متى تم انتخاب اعضاء الهيئة الادارية ادى كل واحد منهم هذا القسم : « اقسم بالله العظيم ان اكون حارساً اميناً لمبادئ الاسلام محافظاً على دعوة الاخوان المسلمين ونظامهم الاساسي مطيعاً لقيادتهم منفذاً لقرارات المكتب العام وقرارات مجلس ادارة الشعبة وان خالفت رأيي ، مجاهداً ما استطعت في سبيل تحقيق الغاية السامية وابايع الله على ذلك والله على ما اقول وكيل» .

المادة ٥٨ : نائب الشعبة هو المسؤول الاول عن اعمالها ونشاطاتها بالاشتراك مع اعضاء الهيئة الادارية ، وهو الذي يرأس الجلسات ويمثل شعبته في كل المعاملات الرسمية والقضائية ، وفي التوقيع على الاوراق اياً كان نوعها ، ويقوم عنه احد الوكلاء حال غيابه ، ويقوم امين السر بالمحافظة على الاختام والسجلات والملفات ، ويقوم امين الصندوق بحفظ الاموال وتنظيم حساب الخزينة وتقديم التقارير والبيانات المتعلقة بمهمته للهيئة الادارية والجمعية العمومية حين انعقادها .

المادة ٥٩ : اجتماعات الهيئة الادارية الدورية اسبوعية ، وتجدد بقرار منها وتدعى للاجتماع في اي وقت اذا حدث ما يدعو الى ذلك بدعوة من نائب الشعبة ، وتكون الاجتماعات قانونية اذا حضرها ثلاثة اعضاء في الاجتماعات العادية ، وتكون القرارات فيها صحيحة اذا صدرت عن الاغلبية المطلقة للحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات يكون جانب الرئيس مرجحاً .

المادة ٦٠ : اذا خلا مكان عضو من اعضاء الهيئة الادارية بالاعفاء او الاستعفاء او لأي سبب آخر فللهيئة الحق في تعيين العضو الذي يليه في عدد الاصوات في آخر انعقاد للجمعية العمومية على ان تخبر المكتب العام بذلك او تطلب الى الهيئة العامة انتخاب عضو جديد .

المادة ٦١ : مدة الهيئة الادارية للشعبة سنة .

المادة ٦٢ : للمكتب العام ان يقسم شعب الاخوان في الاردن الى مناطق ، وتحدد مهمات المناطق لوائح وأوامر يصدرها المكتب العام .

المادة ٦٣ : لا يجوز فتح اي شعبة من شعب الاخوان في الاردن الا بموافقة المكتب العام .

الباب السادس
صلة المركز العام بالشعب

المادة ٦٤ : المكتب العام باعتباره الهيئة الادارية العليا للاخوان المسلمين له وحده حق اعتماد الشعب الجديدة والهيئات الادارية والاشراف بنفسه او بواسطة مجالس الادارة للمناطق والزائرين والمندوبين على سير الدعوة فيها .

المادة ٦٥ : للمكتب العام ان يرفض اعتماد اية هيئة ادارية لا يراها صالحة للقيام باعباء الدعوة ، وحينئذ يعاد الانتخاب من قبل الجمعية العمومية حسب احكام هذا القانون .

المادة ٦٦ : للمكتب العام حق حل اية شعبة تخرج عن سير الدعوة بقرار منه ، ولا يكون لها بعد ذلك الحق في ان تتصرف باسم الاخوان المسلمين في عمل من الاعمال .

المادة ٦٧ : للمراقب العام حق تعيين هيئة ادارية مؤقتة للشعبة في الحالات التي يتعذر فيها اجراء الانتخابات .

الباب السابع
مالية الجماعة

المادة ٦٨ : تتكون مالية الجماعة من المواد التالية :

أ- اشتراكات الاعضاء .

ب- تبرعات الاعضاء وهباتهم ووقفياتهم .

جـ- تبرعات المحسنين من المسلمين وهباتهم ووقفياتهم شرط قبولها بقرار المكتب العام .

د- ريع املاك الجماعة والمؤسسات التابعة لها .

هـ- ريع الكتب والمجلات والحفلات والنشرات ، وما الى ذلك من مصادر الدخل التي تمتلكها الجماعة بموجب قوانينها وانظمتها .

المادة ٦٩ : تتكون مالية المركز العام من مصادر الدخل المذكورة في المادة (٦٨) ومن اشتراكات الشعب في صندوق المركز العام .

المادة ٧٠ : مالية الشعب تتكون من اشتراكات الاعضاء وتبرعاتهم ، ومن مساعدة المركز العام ومن كل الموارد المشروعة بموجب هذا القانون .

المادة ٧١ : ما يدفع للجماعة بموجب هذا القانون لا يرد .

المادة ٧٢ : يؤسس صندوق التكافل طبقاً للوائح التي يقررها المكتب العام تنظم مصادر تمويله واسباب الصرف وابوابه .

المادة ٧٣ : يؤلف المكتب العام لجنة خاصة لدراسة اوضاع افراد الاخوان المالية .

المادة ٧٤ : تنظم موارد الجماعة وتصرف بموجب القانون واللوائح التي يقررها المكتب العام .

المادة ٧٥ : كل مال يجمع بمعرفة المكتب العام او ادارات الشعب لغرض خاص لا يختلط بماليتها العامة ويخصص للغرض الذي جمع من اجله .

المادة ٧٦ : ومن تاريخ صدور هذا القانون ، يكون انشاء دور الشعب ومدارس الجماعة واستئجارها باسم المكتب العام للاخوان المسلمين ممثلاً في شخص امين السر العام او من يقوم مقامه ، والمكتب العام هو الذي يقوم بتأثيثها ويكون الاثاث وديعة باسمه عند ادارة الشعبة .

الباب الثامن

المادة ٧٧ : يحل هذا القانون محل القوانين السابقة ، ويعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ اقراره والموافقة عليه من قبل مجلس الشورى للاخوان المسلمين في الاردن وليس لهذا القانون اثر رجعي .

ملحق ٣:

قانون النظام الاساسي لهيئة الاخوان المسلمين العامة

واللائحة الداخلية العامة للاخوان المسلمين

* * *

أولاً : قانون النظام الاساسي
لهيئة الاخوان المسلمين العامة
(٢ شوال سنة ١٣٦٤هـ - ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥م)

مقدمة :

في ٢ من شوال سنة ١٣٦٤هـ ، الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥م ، وافقت الجمعية العمومية للاخوان المسلمين المنعقدة في هذا التاريخ بدار المركز العام للشبان المسلمين ، على قانون النظام الاساسي للاخوان المسلمين ، واصبح نافذاً من هذا التاريخ - وأمام تطورات الدعوة واتساع ميادين نشاطها ، وعلى ضوء التجارب التي مرت بها خلال هذه الفترة ، رأى المرشد العام للاخوان المسلمين ان يقترح على الهيئة التأسيسية المنعقدة في المحرم ١٣٦٧هـ ادخال بعض التعديلات ، فوافقت الهيئة على ذلك ، وأقرت تأليف لجنة من :

- المرشد العام .
- الاستاذ طاهر الخشاب .
- الاستاذ صالح عشماوي .
- الاستاذ عبد الحكيم عابدين .

لاجراء هذا التعديل طبقاً للتوجيهات والرغبات التي أبدتها الهيئة . وقد اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات ، وانتهت بهذا المشروع الذي عرض على الهيئة التأسيسية بجلسة يوم الخميس ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٧ هـ الموافق ٦ مايو ١٩٤٨م حيث قرىء القراءة الاولى وأبديت بعض الرغبات والتعديلات ، وأرجأت الهيئة اعتماده حتى ينظر للمرة الثانية في جلسة الهيئة التي حدد لها يوم الجمعة ١٢ رجب سنة ١٣٦٧ الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٤٨م ، وفي هذا الاجتماع اعيدت قراءة التعديل وأقرته الهيئة بالاجماع ، وصار نافذاً منذ هذا التاريخ طبقاً للمادة ٦٤ الختامية .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباب الاول
اسم الهيئة ومقرها

المادة ١- في شهر ذي القعدة سنة ١٣٤٧هـ (١٩٢٨ م) تألفت هيئة «الاخوان المسلمين» ومقرها الرئيسي مدينة القاهرة .

الباب الثاني
الغاية والوسيلة

مادة ٢- الاخوان المسلمون «هيئة اسلامية جامعة» تعمل لتحقيق الاغراض التي جاء من اجلها الاسلام الحنيف وما يتصل بهذه الاغراض :

(أ) شرح دعوة القرآن الكريم شرحاً دقيقاً يوضحها ، ويردها الى فطريتها وشمولها ، ويعرضها عرضاً يوافق روح العصر ، ويرد عنها الاباطيل والشبهات .

(ب) جمع القلوب والنفوس على هذه المبادىء القرآنية وتجديد أثرها الكريم فيها ، وتقريب وجهات النظر بين الفرق الاسلامية المختلفة .

(جـ) تنمية الثروة القومية ، وحمايتها ، وتحريرها ، والعمل على رفع مستوى المعيشة .

(د) تحقيق العدالة الاجتماعية ، والتأمين الاجتماعي لكل مواطن ، والمساهمة في الخدمة الشعبية ، ومكافحة الجهل والمرض والفقر والرذيلة وتشجيع اعمال البر والخير .

(هـ) تحرير وادي النيل والبلاد العربية جميعاً والوطن الاسلامي بكل أجزائه من كل سلطان أجنبي ، ومساعدة الاقليات الاسلامية في كل مكان ، وتأييد الوحدة العربية تأييداً كاملاً ، والسير الى الجماعة الاسلامية .

(و) قيام الدولة الصالحة التي تنفذ احكام الاسلام وتعاليمه عملياً ، وتحرسها في الداخل وتبلغها في الخارج .

(ز) مناصرة التعاون العالمي مناصرة صادقة في ظل المثل العليا الفاضلة التي تصون الحريات وتحفظ الحقوق ، والمشاركة في بناء السلام والحضارة الانسانية على اساس جديد من تآزر الايمان والمادة ، كما كفلت ذلك نظم الاسلام الشاملة .

مادة ٣- يعتمد الاخوان المسلمون في تحقيق هذه الاغراض على الوسائل الآتية ، وعلى كل وسيلة اخرى مشروعة :

(أ) **الدعوة** - بطريق النشر والاذاعة المختلفة من الرسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب والمطبوعات وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج .

(ب) **التربية** - بطبع اعضاء الهيئة على هذه المبادئ وتمكين معنى التدين العملي لا القولي في انفسهم أفراداً وبيوتاً ، وتكوينهم تكويناً صالحاً - بدنياً بالرياضة ، وروحياً بالعبادة ،

وعقلياً بالعلم – وتثبيت معنى الأخوة الصادقة والتكامل التام والتعاون الحقيقي بينهم ، حتى يتكون رأي عام اسلامي موحد ، وينشأ جيل جديد يفهم الاسلام فهماً صحيحاً ويعمل بأحكامه ، ويوجه النهضة اليه .

(جـ) **التوجيه**– بوضع المناهج الصالحة في كل شؤون المجتمع : من التربية ، والتعليم ، والتشريع ، والقضاء ، والادارة ، والجندية ، والاقتصاد ، والصحة العامة ، والحكم . . الخ . والاسترشاد بالتوجيه الاسلامي في ذلك كله ، والتقدم بها الى الجهات المختصة ، والوصول بها الى الهيئات النيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية ، لتخرج من دور التفكير النظري الى دور التفكير العملي .

(هـ) **العمل**– بانشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية ودينية وعلمية ، وبتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجىء . . الخ ، وتأليف اللجان لتنظيم الزكاة والصدقات لاعمال البر ، والاصلاح بين الافراد والاسر ، ومقاومة الآفات الاجتماعية ، والعادات الضارة ، والمخدرات والمسكرات والمقامرة والبغاء ، وارشاد الشباب الى طريق الاستقامة ، وشغل وقت الفراغ بما يفيد وينفع . ويستعان على ذلك بانشاء اقسام مستقلة طبقاً للوائح خاصة تتفق مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجماعات الخيرية واعمال البر وتسجيلها بوزارة الشؤون الاجتماعية .

الباب الثالث

الاعضاء وشروط العضوية

مادة ٤– عضو الهيئة هو كل مسلم عرف مقاصد الدعوة ووسائلها ، وتعهد بأن يناصرها ويحترم نظامها وينهض بواجبات عضويتها ، ويعمل على تحقيق اغراضها ، ثم وافقت ادارة الشعبة التي ينتمي اليها على قبوله وبايع على ذلك واقسم عليه . وتنص البيعة :

«اعاهد الله العلي العظيم على التمسك بدعوة الاخوان المسلمين والجهاد في سبيلها والقيام بشرائط عضويتها والثقة التامة بقيادتها والسمع والطاعة في المنشط والمكره ، واقسم بالله العظيم على ذلك ، وابايع عليه والله على ما اقول وكيل» .

مادة ٥– يقضي العضو مدة اختبار قبل البيعة لا تقل عن ستة شهور ، يثبت فيها انه قام بواجبات عضويته بصورة مرضية . وفي هذه الحالة تعتمد عضويته من المركز العام ، ويؤذن له بأداء البيعة بناء على طلب الشعبة ، ويقوم رئيس الشعبة او من يقوم مقامه بمبايعته نيابة عن المرشد العام .

مادة ٦– على كل عضو ان يقرر على نفسه اشتراكاً مالياً شهرياً او سنوياً يقوم بتسديده بانتظام ولا يمنع ذلك من المساهمة في نفقات الدعوة بالتبرع او الوصية او الوقف او كلها معاً ، كما أن للدعوة حقاً في زكاة أموال الاعضاء القادرين على ذلك . ويعفى من كل هذه التكاليف

المالية غير المستطيعين بقرار من ادارة الشعبة بعد التأكد من حالة عدم الاستطاعة . وكل ما يدفع لا يجوز طلب رده بحال من الاحوال .

مادة ٧– اذا قصر العضو في واجب من واجباته ، او فرط في بعض حقوق الدعوة كان لرئيس الشعبة التي ينتمي اليها ان يلفت نظره الى هذا التقصير ويعمل على اصلاحه بالوسائل الجدية . واذا عاد كان لمجلس الشعبة ان ينذره او يوقع عليه جزاءً مالياً او يقرر وقفه مدة لا تزيد عن شهر ، او يقرر اعفاءه من العضوية . وفي حالة توقيع الجزاء بالاعفاء يجب اخذ موافقة المركز العام قبل اعلان القرار اذا لم يكن العضو تحت الاختبار .

مادة ٨– على الاعضاء ان يتكافلوا فيما بينهم . وتنظيم هذا التكافل تتضمنه لائحة خاصة يضعها المركز العام .

الباب الرابع

الهيئات الادارية الرئيسية للاخوان المسلمين

مادة ٩– الهيئات الرئيسية للاخوان المسلمين هي :

أولاً – المرشد العام للاخوان المسلمين ، وهو الرئيس العام للهيئة ولمكتب الارشاد وللهيئة التأسيسية .

ثانياً – مكتب الارشاد العام ، وهو الهيئة الادارية العليا للاخوان المسلمين والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وادارتها .

ثالثاً – الهيئة التأسيسية – وهي مجلس الشورى العام للاخوان المسلمين والجمعية العمومية لمكتب الارشاد العام .

اولاً – المرشد العام

مادة ١٠– المرشد العام للاخوان المسلمين هو الرئيس الاعلى للهيئة ، كما أنه رئيس مكتب الارشاد العام والهيئة التأسيسية .

ويشترط فيمن يختار مرشداً عاماً أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

(أ) ان يكون من اعضاء الهيئة التأسيسية وقد مضى على اتصاله بها خمس سنوات .

(ب) الا تقل سنه عن ثلاثين سنة هلالية .

(جـ) ان تتوافر فيه الصفات العلمية والخلقية والعملية التي تؤهله لذلك .

مادة ١١– ينتخب المرشد العام من بين اعضاء الهيئة التأسيسية في اجتماع يحضره على الاقل اربعة اخماس اعضاء هذه الهيئة . ويجب ان يكون حائزاً لثلاثة ارباع اصوات الحاضرين . واذا لم يحضر الاجتماع العدد القانوني أجل الى موعد آخر لا يقل عن اسبوعين ولا يزيد عن شهر من تاريخ الاجتماع الاول . ويجب ان تتوفر في هذا الاجتماع النسبة المقررة في الاجتماع الاول من عدد الحاضرين والموافقين ، فاذا لم يتوفر العدد القانوني في هذا الاجتماع اجل مرة

ثانية ، وعلى الهيئة تحديد موعد اجتماع آخر في مدة كالسابق بيانها ، مع الاعلان عنه وعن المهمة التي سيعقد من اجلها وعن ان الاجتماع التالي سيكون صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين ، ويكون الاختيار صحيحاً بأغلبية ثلاثة ارباع الحاضرين .

مادة ١٢- اذا تم اختيار المرشد العام اقسم امام الهيئة التأسيسية القسم الآتي :

«اقسم بالله العظيم ان اكون حارساً أميناً لمبادىء الاخوان المسلمين ونظامهم الاساسي ، وألا اجعل مهمتي سبيلاً الى منفعة شخصية ، وأن اتحرى في عملي وارشادي مصلحة الجماعة وفق الكتاب والسنة ، وأن اتقبل كل اقتراح أو رأي او نصيحة من اي شخص بقبول حسن ، وأن أعمل على تنفيذه متى كان حقاً ، واشهد الله على ذلك» .

وعلى اعضاء الهيئة التأسيسية ان يجددوا معه بيعة الاخوان المنصوص عنها في المادة (٤) ، ويبايعه الاخوان في الشعب المختلفة عن طريق رؤسائهم ، ويجددون بيعتهم معه لأول لقاء يجتمعون به فيه .

مادة ١٣- يضطلع المرشد العام من هذه اللحظة بمهمته ، وعليه ان يستقيل من عمله الخاص ويتفرغ كل التفرغ للمهمة التي اختير لها .

مادة ١٤- لا يصح للمرشد العام - بشخصه ولا بصفته - ان يساهم في شركات او اعمال اقتصادية او يشترك في ادارتها ، حتى ما يتصل منها بهيئة الاخوان المسلمين واغراضهم ، صيانة لشخصه ، وتوفيراً لوقته ومجهوده ، على ان يكون له الحق في مزاولة الاعمال العلمية والادبية بموافقة مكتب الارشاد العام .

مادة ١٥- يقوم المركز العام بنفقات المرشد العام ، ما لم يكن له - من ماله الخاص او من الاعمال التي اجاز مزاولتها له مكتب الارشاد العام - بما يقوم بذلك ، على ان يكون تقدير هذه النفقات بلجنة تختارها الهيئة التأسيسية لهذا الغرض عقب انتخابه مباشرة .

مادة ١٦- اذا اخل المرشد العام بواجبات منصبه ، او فقد الاهلية اللازمة لهذا المنصب ، فعليه ان يتخلى عنه . كما ان للهيئة التأسيسية ان تقرر اعفاءه في اجتماع يحضره اربعة اخماس الاعضاء . ويجب ان يكون هذا الاعفاء بموافقة ثلاثة ارباع الحاضرين . على انه اذا لم يتم الاجتماع على النحو السالف طبقت احكام المادة (١١) .

مادة ١٧- يقوم المرشد العام بمهمته مدى حياته (ما لم يطرأ سبب يدعو الى تخليه عنه) . والمرشد العام حالياً هو فضيلة الاستاذ حسن البنا باعتباره المؤسس الاول للدعوة والقائم عليها منذ نشأتها .

مادة ١٨- في حالة الوفاة او العجز عن العمل يقوم الوكيل مقام المرشد العام حتى يعرض الامر على الهيئة التأسيسية في اجتماع توجه اليه الدعوة خلال شهر على الاكثر .

ثانياً- مكتب الارشاد العام

مادة ١٩- يتكون مكتب الارشاد العام من اثني عشر عضواً ينتخبون من بين اعضاء الهيئة التأسيسية عدا المرشد العام - ويلاحظ في انتخابهم ان يكون تسعة منهم من اخوان القاهرة والثلاثة الباقون من بين اخوان الاقاليم .

مادة ٢٠- يشترط فيمن يرشح لعضوية مكتب الارشاد ان تتوافر فيه الشروط الآتية :

(أ) ان يكون من بين اعضاء الهيئة التأسيسية ، وان يكون قد مضى على عضويته فيها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

(ب) ان يكون مؤهلاً من النواحي الخلقية والعلمية والعملية لهذه العضوية .

(جـ) الا تقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية .

مادة ٢١- يتم انتخاب اعضاء المكتب من بين اعضاء الهيئة التأسيسية جميعاً (الا من اعتذر وقبلت الهيئة عذره) بطريق الاقتراع السري . وتتكون لجنة تختارها الهيئة من بين اعضائها (ويفضل المعتذرون عن الترشيح ان وجدوا) للقيام بعملية فرز الاصوات واعلان النتيجة .

مادة ٢٢- اذا تم انتخاب اعضاء المكتب ، فعلى كل منهم ان يقسم امام الهيئة القسم الآتي :

«اقسم بالله العظيم ان اكون حارساً اميناً لمبادىء الاخوان المسلمين ونظامهم الاساسي ، واثقاً بقيادتهم ، منفذاً لقرارات المكتب العام القانونية ، وان خالفت رأيي في هذا بكل قوتي في سبيل تحقيق الغاية السامية ، وابايع الله على ذلك ، والله على ما اقول وكيل» .

مادة ٢٣- اذا تم اعلان النتيجة والقسم ، انتخبت الهيئة بالاقتراع السري ، ومن بين الاخوان التسعة القاهريين وكيلاً وسكرتيراً عاماً وأميناً للصندوق ، وقامت لجنة الفرز السابقة (مادة ٢١) بفرز الاوراق واعلان النتيجة ايضاً .

مادة ٢٤- مدة عضوية المكتب سنتان ، ويتجدد الانتخاب في نهاية المدة ، ويجوز اختيار العضو لاكثر من مرة ، واذا خلا مكان احد الاعضاء قبل مضي المدة المحددة حل محله الذي يليه في عدد الاصوات في انتخابات الهيئة .

مادة ٢٥- من واجبات عضو المكتب السهر على مصلحة الجماعة ، والمواظبة على حضور الجلسات ، وسرية المداولات . واحترام القرارات ولو كانت مخالفة لرأيه الخاص ، وليس له نقدها او الاعتراض عليها متى صدرت بصورة قانونية ، والقيام بالمهمات التي يكلف بانجازها على اكمل وجه . واذا قصر احد الاعضاء في واجبات عضويته ، كان للمكتب ان يؤاخذه على التقصير بلفت نظره او انذاره او بالغرامة المالية او بالايقاف مدة لا تزيد على شهر او بالاعفاء من عضوية المكتب . ويجب ان يصدر قرار الاعفاء باغلبية ثلاثة ارباع الحاضرين ، ويعلم العضو

بالحضور ليشرح وجهة نظره للمجتمعين .

مادة ٢٦– لمكتب الارشاد العام الحق في ان يضم لعضويته عدداً من اعضاء الهيئة التأسيسية من ذوي الكفاءة والمؤهلات والسبق في الدعوة ، على ان لا يزيد عدد هؤلاء على ثلاثة اعضاء ، ويكون لهؤلاء الاعضاء جميع الحقوق والواجبات التي للأعضاء المنتخبين .

مادة ٢٧– السكرتير العام يمثل مكتب الارشاد العام والمركز العام للاخوان المسلمين تمثيلاً كاملاً في كل المعاملات الرسمية والقضائية والادارية ، الا في الحالات الخاصة التي يرى المكتب فيها انتداب شخص آخر بقرار قانوني منه .

مادة ٢٨– مهمة السكرتير العام – تنفيذ قرارات مكتب الارشاد العام ومراقبة نواحي النشاط واقسام العمل بالمركز العام ، وله ان يستعين بغيره من الاعضاء او الموظفين ، ولكن هو المسؤول امام المكتب عما يسند اليهم من اعمال . وفي حالة غياب السكرتير العام او تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين اعضائه من يحل محله مؤقتاً .

مادة ٢٩– مهمة أمين الصندوق – ضبط اموال الهيئة ، وحصر ما يرد منها وما ينصرف ، ومراقبة كل نواحي النشاط المالي والحسابي ، والاشراف على تنظيمها ، واحاطة المكتب علماً بذلك في فترات مناسبة ، وله ان يستعين بغيره من الاعضاء او الموظفين تحت مسؤوليته . وفي حالة غيابه او تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين اعضائه من يقوم بمهمته مؤقتاً .

مادة ٣٠– جلسات المكتب دورية ، وتحدد بقرار منه ، ويجتمع في غير الموعد الدوري اذا حدث ما يدعو الى ذلك بدعوة من المرشد العام او من يقوم مقامه ، او بطلب يقدم اليه من ثلاثة من الاعضاء . وتكون الجلسة قانونية اذا حضرها اغلبية الاعضاء المطلقة (النصف زائداً واحداً) ويعتبر المعتذرون بأعذار مقبولة مع التأييد في حكم الحاضرين من حيث العدد لا من حيث الاصوات ، فاذا لم يتم النصاب القانوني للاعضاء اجلت اسبوعاً ، وكانت الجلسة التي تليها قانونية بأي عدد يحضر ، وينبه الاعضاء الى ذلك بخطاب من سكرتير المكتب . وتكون القرارات في اي اجتماع تال صحيحة متى صدرت عن الاغلبية المطلقة للمجتمعين كذلك ، واذا تساوت الاصوات رجح جانب الرئيس .

مادة ٣١– يرأس اجتماعات المكتب المرشد العام ، او الوكيل عند غيابه ، او اكبر الاعضاء سناً اذا تخلف الوكيل ، ويتلى محضر الاجتماع السابق ويصدق عليه ، ثم ينظر في جدول الاعمال .

مادة ٣٢– لمكتب الارشاد العام ايضاً ان ينشئ اقساماً او يؤلف لجاناً من بين اعضائه او اعضاء الهيئة التأسيسية او غيرهم للقيام بتحقيق اغراض الهيئة ، وله ان يضع اللوائح لهذه اللجان ولأوجه نشاط اقسامه والمشروعات المختلفة .

ثالثاً – الهيئة التأسيسية

مادة ٣٣– تتألف الهيئة التأسيسية «لهيئة الاخوان المسلمين» من الاخوان الذين سبقوا بالعمل لهذه الدعوة .

مادة ٣٤– مهمة هذه الهيئة : الاشراف العام على سير الدعوة ، واختيار اعضاء مكتب الارشاد العام ، وانتخاب مراجع الحسابات . وتعتبر مجلس الشورى العام «للاخوان المسلمين» والجمعية العمومية لمكتب الارشاد العام .

مادة ٣٥– تجتمع هذه الهيئة اجتماعاً دورياً خلال اول شهر من كل عام هجري لسماع ومناقشة تقرير مكتب الارشاد عن نشاط الدعوة في العام الجديد ، واختيار الاعضاء الجدد اذا حل موعد اختيارهم . ومناقشة تقرير المراجع عن الحساب الختامي للسنة الماضية ، والميزانية المقترحة للسنة الآتية ، وانتخاب المراجع الجديد اذا حل موعد انتخابه (ويجب ان يكون من اعضائها والا يكون من المختارين لمكتب الارشاد العام) ، وللنظر في غير ذلك من الاعمال والمقترحات التي تعرض عليها . وتجتمع في غير هذا الموعد اجتماعاً فوق العادة اذا حدث ما يدعو الى ذلك من المرشد العام ، او بقرار من مكتب الارشاد او بطلب يقدم من عشرين عضواً . والمرشد العام هو الذي يرأس الاجتماع ، فاذا لم يحضر ، او كان الاجتماع لأمر يتصل به ، او رأى ان يتنحى عن رئاسة الجلسة قام بذلك الوكيل ، فاذا تخلف او اعتذر فأكبر الاعضاء سناً . ويكون الاجتماع صحيحاً اذا حضرته الاغلبية المطلقة (النصف زائداً واحداً) الا في الحالات التي اشترط لها نصاب خاص ، فاذا لم يتكامل العدد اجل الاجتماع اسبوعين واعيدت الدعوة ونص فيها على الموضوع وعلى ان الاجتماع سيصير قانونياً بأي عدد يحضر ، وتكون القرارات صحيحة اذا صدرت عن الاغلبية المطلقة للحاضرين الا في الحالات الخاصة .

مادة ٣٦– لهذه الهيئة ان تقرر في اي جتماع ، او بناء على ترشيحات اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية ، منح بعض الاخوان حق العضوية للهيئة التأسيسية ، بشرط ان تتوفر فيمن يراد منحه اياها هذه الشروط :

(أ) ان يكون من الاعضاء المثبتين .

(ب) الا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة هلالية .

(جـ) ان يكون قد مضى على اتصاله بالدعوة خمس سنوات على الاقل .

(د) ان يكون متصفاً بالصفات الخلقية والثقافية والعملية التي تؤهله لذلك .

ويجب الا يزيد عدد من يمنحون هذه العضوية على عشرة اخوان في كل عام ، على ان يراعى في اختيار هؤلاء تمثيل المناطق بقدر الامكان .

مادة ٣٧– تنتخب الهيئة التأسيسية من اعضائها (ومن غير الاعضاء المنتخبين للمكتب) لجنة مكونة من سبعة اعضاء ويفضل غير القاهريين وذوي الالمام والصلات بالفقه الاسلامي

والاجراءات القانونية ، مهمتها تحقيق ما يحال عليها من المرشد العام او مكتب الارشاد او الهيئة نفسها خاصاً بما يمس الاعضاء في سلوكهم او الثقة بهم او اي أمر آخر . ولهذه اللجنة ان توقع ما تشاء من الجزاءات حتى الاعفاء من العضوية على ان تعتمد ذلك من المرشد العام . وعند اختيار هؤلاء الاعضاء يقسمون امام الهيئة «بالله على ان يؤدوا ما عليهم بالذمة والصدق» . وتختار اللجنة رئيسها وسكرتيرها من بين اعضائها عقب اختيارها مباشرة ، وتدون قراراتها ومحاضرها في سجل خاص بها ، ويكون اجتماعها صحيحاً بحضور خمسة من اعضائها متى كان فيهم الرئيس ، وتكون قرارتها صحيحة اذا صدرت عن الاغلبية المطلقة للمجتمعين ، ويتجدد اختيارها مع اختيار المكتب ، ولا مانع من اختيارها كلها او بعضها لاكثر من مرة ، وتجتمع بدعوة من رئيسها . وللعضو الذي يتقرر فصله ان يستأنف هذا القرار بطلب كتابي يرفع الى مكتب الارشاد العام ليعرض على الهيئة التأسيسية في اول اجتماع لها ، ورأيها فيه حاسم .

مادة ٣٨– اذا قصر واحد من اعضاء الهيئة التأسيسية في الواجبات الملقاة عليه نصحه المرشد العام ، فاذا تكرر التقصير احاله على اللجنة المنوه عنها في المادة السابقة ، الا اذا كان عضواً بالمكتب فيتخذ في شأنه ما نص عليه في المادة (٢٥) .

مادة ٣٩– تزول صفة العضوية عن عضو الهيئة التأسيسية بالاستعفاء او بفقدانه احد الشروط التي تؤهله للعضوية او بقرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٧) بالشروط الواردة فيها او بقرار من الهيئة نفسها ، وفي كل الاحوال يجوز للمرشد العام ان يأمر بوقف العضو على ان يعرض امره فوراً على الهيئة المختصة بالنظر في امره .

الباب الخامس

الهيئات الادارية للشعب والمناطق

مادة ٤٠– الاخوان المسلمون في كل مكان هيئة واحدة تؤلف بينها الدعوة ويجمعها هذا النظام الاساسي ويوجهها المكتب العام . ويقسمون بحسب الاماكن والبلدان الى شعب تعتبر كل منها وحدة ادارية يشرف عليها (مجلس ادارة) تختاره (الجمعية العمومية) للاخوان المسلمين في هذه الشعبة طبقاً للمواد الآتية :

أولاً – الجمعية العمومية

مادة ٤١– تتكون الجمعية العمومية للشعبة من الاعضاء المثبتين المسددين لاشتراكاتهم الى آخر شهر قبل الانعقاد او المعفون منها بقرار قانوني . وتجتمع اجتماعاً دورياً خلال شهر المحرم ، وفي غير هذا الموعد اذا وجد ما يدعو الى ذلك بدعوة من رئيس الشعبة او من المرشد العام او بطلب يقدم الى احدهما من خمس الاعضاء . ويكون انعقادها صحيحاً اذا صدرت عن الاغلبية المطلقة . فاذا لم يتم العدد القانوني اجل الاجتماع اسبوعاً يكون بعدها الاجتماع

صحيحاً بأي عدد يحضر . وترسل الدعوة في الحالتين قبل الموعد بثلاثة ايام على الاقل ومعها جدول الاعمال . ويقوم برئاسة الاجتماع رئيس الشعبة او وكيلها او اكبر الاعضاء سناً اذا لم يحضرا .

مادة ٤٢- من اختصاصات الجمعية العمومية انتخاب اعضاء مجلس الادارة ومراجع الحسابات ، والنظر في التقارير التي تقدم اليها منها ، واعتماد ميزانية العام الجديد ، والموافقة على الحساب الختامي للعام الماضي ، ومناقشة ما يعرض عليها من الاقتراحات والموضوعات .

مادة ٤٣- يجب اخطار المركز العام دائماً بموعد انعقاد الجمعية العمومية وبجدول اعمالها في هذا الاجتماع قبله بعشرة ايام على الاقل . وللمركز العام أن يوفد من يمثله في هذا الاجتماع . ويشترط لصحة القرارات أياً كانت موافقة المركز العام .

ثانياً - مجلس الادارة

مادة ٤٤- يتألف مجلس الادارة من رئيس يختاره المركز العام ووكيلين وسكرتير وأمين صندوق تنتخبهم الجمعية العمومية من بين اعضائها بالاقتراع السري . ويجدد مجلس الادارة كل عامين . ويشترط فيمن ينتخب عضواً بالمجلس ان تكون سنه احدى وعشرين سنة هلالية على الاقل . ويجوز انتخاب العضو اكثر من مرة . وللمركز العام اعفاء الرئيس من مهمته وانتداب من يحل محله اذا رأى ذلك في اي وقت من الاوقات .

مادة ٤٥- متى تم انتخاب اعضاء مجلس الادارة ادى كل عضو منهم هذا القسم :

«اقسم بالله العظيم ان اكون حارساً اميناً لمبادىء الاخوان المسلمين ونظامهم الاساسي ، واثقاً بقيادتهم ، منفذاً لقرارات مكتب الارشاد العام وقرارات مجلس ادارة الشعبة ، وان خالفت رأيي ، مجاهداً ما استطعت في سبيل تحقيق الغاية السامية ، وابايع على ذلك الله ، والله على ما اقول وكيل» .

مادة ٤٦- رئيس الشعبة هو المسؤول الاول عن اعمالها ونشاطها بالاشتراك مع المجلس ، وهو الذي يرأس الجلسات والاجتماعات ، ويمثل شعبته في كل المعاملات الرسمية والقضائية ، وفي التوقيع على الاوراق أياً كان نوعها ، ويقوم عنه احد الوكيلين حال غيابه . ويقوم السكرتير بالمحافظة على الاختام والسجلات والملفات . . الخ . ويقوم أمين الصندوق بحفظ الاموال وتنظيم حساب الخزينة وتقديم التقارير والبيانات المتعلقة بمهمته لمجلس الادارة والجمعية العمومية .

مادة ٤٧- اجتماعات المجلس دورية ، وتحدد بقرار منه ويدعى في غيرها اذا حدث ما يدعو الى ذلك بدعوة من الرئيس . ويرأسه الرئيس او احد الوكيلين او اكبر الاعضاء سناً ، وتكون الاجتماعات قانونية بحضور نصف الاعضاء اذا كان بينهم الرئيس او الوكيل . وتكون القرارات صحيحة اذا صدرت عن الاغلبية المطلقة للحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات يكون جانب الرئيس مرجحاً .

مادة ٤٨– لمجلس الادارة الحق في تكوين ما يرى من الاقسام الادارية واللجان ، ويحسن ان يكون ممثلاً في كل لجنة بعضو واحد على الاقل .

مادة ٤٩– اذا خلا مكان عضو من اعضاء المجلس بالاعفاء او الاستعفاء ، للمجلس الحق في تعيين العضو الذي يليه في عدد الاصوات في آخر انعقاد الجمعية العمومية .

ثالثاً– المناطق والمكاتب الادارية وشعب الخارج

مادة ٥٠– للمركز العام ان يقسم شعب الاخوان في داخل المملكة المصرية الى مناطق بحسب التقسيمات الادارية الحكومية ، او سهولة المواصلات ، او غير ذلك من الاعتبارات . وتكون احدى هذه الشعب مقراً للمنطقة . كما أن له ان ينشيء مكاتب ادارية يختص كل واحد منها بالاشراف على عدة مناطق . وتحدد مهمات المناطق والمكاتب بلوائح وأوامر يصدرها المكتب العام .

مادة ٥١– للمركز العام ان ينشيء للهيئة شعباً وفروعاً في البلاد العربية والاسلامية وغيرها ، مع ملاحظة الاوضاع والظروف الخاصة ، وتحدد الصلة بينه وبينها بلوائح وقرارات في مؤتمرات جامعة تضم ممثليه وممثلي هذه الشعب .

الباب السادس
صلة المركز العام بالشعب

مادة ٥٢– مكتب الارشاد العام – باعتباره الهيئة الادارية العليا للاخوان المسلمين – له وحده حق اعتماد الشعب الجديدة والهيئات الادارية ، والاشراف بنفسه او بواسطة المناطق والمكاتب والمندوبين على سير الدعوة فيها .

مادة ٥٣– للمركز العام ان ينتدب من الاخوان في كل شعبة او منطقة مندوباً عنه يمثله الى جانب مجلس الادارة ، ويكون لهذا المندوب حق حضور الجلسات ، والاشتراك في المناقشات بدون تصويت . واذا رأى من القرارات ما يمس حقوق الدعوة ، فله حق وقف هذا القرار حتى يستشير المركز العام ويرى رأيه ، ورأي المركز العام في ذلك نهائي .

مادة ٥٤– للمكتب ان يرفض اعتماد أية هيئة ادارية لا يراها صالحة للقيام بأعباء الدعوة ، وحينئذ يعاد الانتخاب بمعرفة الجمعية العمومية ، كما ان للمكتب ان يرفض الموافقة على بعض الاعضاء المنتخبين ، وحينئذ يحل محلهم من يليهم في الاصوات .

مادة ٥٥– للمكتب العام حق حل اية شعبة تخرج عن سير الدعوة بقرار منه ، ولا يكون لها بعد ذلك الحق في ان تتصرف باسم الاخوان في عمل ما .

الباب السابع
النظام المالي للهيئة

مادة ٥٦- تتكون مالية المركز العام من اشتراكات اعضائه واعضاء الهيئة التأسيسية واعضاء الشعب والمناطق ، ومن التبرعات والوقفيات والوصايا من اعضاء الهيئة خاصة ومن غيرهم ، اذا كانت باسم الدعوة ووافق على قبولها المركز العام ، ومن ريع المطبوعات والشارات . . الخ . وتتكون مالية الشعب والمناطق من النسب المحددة لها من اشتراكات اعضائها ومن تبرعاتهم ومن مساعدة المركز العام ومن كل الموارد المشروعة التي تصل اليها .

مادة ٥٧- يودع ما يزيد من رصيد المركز العام او الشعبة على متوسط النفقات في شهرين - في مصرف مصري او اي مصرف عربي او اسلامي او صندوق التوفير (بدون فائدة) الا اذا رأى مجلس ادارتها غير ذلك ، ووافقه المركز العام على رأيه كتابة . وكل مبلغ يسحبه يشترط ان يكون سحبه باذن موقع من الرئيس او من يقوم مقامه وأمين الصندوق .

مادة ٥٨- كل مال يجمع بمعرفة المكتب او ادارات الشعب لغرض خاص لا يختلط بماليتها العامة ، ويخصص للغرض الذي جمع له .

مادة ٥٩- تنشأ دور الشعب او توقف او تستأجر من تاريخ صدور هذا القانون باسم مكتب الارشاد العام للاخوان المسلمين ، ممثلاً في شخص السكرتير العام او من يقوم مقامه ، والمكتب هو الذي يقوم بتأثيثها ، ويكون الاثاث وديعة باسمه عند ادارة الشعبة .

الباب الثامن
أحكام عامة

مادة ٦٠ - لمكتب الارشاد العام والمجالس ادارات الشعب منح العضوية الفخرية لمن يقدمون خدمات للدعوة او يعرف عنهم تقديرها والعمل على مساعدتها .

مادة ٦١- ينعقد كل سنتين مؤتمر عام من رؤساء شعب الاخوان المسلمين بدعوة من المرشد العام بمدينة القاهرة ، او بأي مكان آخر يحدده ، ويكون الغرض منه التعارف والتفاهم العام في الشؤون المختلفة التي تتصل بالدعوة واستعراض خطواتها في هذه الفترة .

مادة ٦٢- صدور هذا النظام يوجب اعادة النظر في القوانين واللوائح السابقة وتعديلها على ضوء احكامه ومواده .

مادة ٦٣- لا يجوز تعديل هذا القانون الاساسي الا بناء على اقتراح يتقدم به المرشد العام او مكتب الارشاد او عشرون عضواً من اعضاء الهيئة التأسيسية . ولا يكون التعديل نافذاً الا اذا وافقت عليه الهيئة التأسيسية في اجتماع يحضره ثلاثة ارباع اعضائها بالاغلبية المطلقة للحاضرين ، فاذا لم يتكامل العدد القانوني طبقت الاحكام العامة (٣٥) .

مادة ٦٤- تسري احكام هذا القانون من تاريخ موافقة الهيئة التأسيسية عليه .

والله اكبر ، ولله الحمد .

ثانياً :
اللائحة الداخلية العامة للاخوان المسلمين
(٢ صفر سنة ١٣٧١هـ - ٢ نوفمبر سنة ١٩٥١)
اللائحة الداخلية العامة

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من قانون النظام الاساسي لهيئة الاخوان ، وما تخول لمكتب الارشاد العام من انشاء اقسام ولجان ووضع اللوائح اللازمة لها .

وبعد الاطلاع على المادة ٦٢ من قانون النظام الاساسي لهيئة الاخوان المسلمين المعدل في ١٩ من ربيع الاول سنة ١٣٦٧ الموافق ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٨ ، وعلى ما اوجبته هذه المادة من اعادة النظر في القوانين السابقة وتعديلها على ضوء احكام ومواد القانون الاساسي .

رأى مكتب الارشاد وضع لائحة داخلية عامة ، وأقرها في اجتماعه في يوم ٢ صفر سنة ١٣٧١ الموافق نوفمبر سنة ١٩٥١ .

الباب الاول
في الهيئات الادارية للاخوان المسلمين

المادة ١- الاخوان المسلمون هيئة واحدة ، ولكنهم يقسمون من جهة الادارة الى هيئات ادارية هي الشعبة والمنطقة والمكتب الاداري ، وهذه الهيئات الثلاث خاضعة لمكتب الارشاد .

المادة ٢- الشعبة هي اصغر الوحدات الادارية ، وكل مجموعة من الشعب تتكون منها منطقة ، وكل مجموعة من المناطق يتكون منها مكتب اداري ، ويراعى في تكوين المناطق والمكاتب الادارية التقسيمات الادارية الحكومية وسهولة المواصلات وما عدا ذلك من الاعتبارات .

المادة ٣- يمكن ان تتكون شعبة في كل قرية او بلدة ، والاصل في المنطقة ان حدودها هي حدود المركز او القسم ، اما حدود المكتب الاداري فهي المديرية او المحافظة .

المادة ٤- تتبع كل شعبة المنطقة التي تدخل في دائرتها ، وتتبع كل منطقة المكتب الاداري الذي تدخل في اختصاصه ، والمكاتب الادارية في كل القطر تتبع مكتب الارشاد ، وهو الهيئة الادارية العليا للاخوان المسلمين والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وادارتها .

الفصل الاول
الشعبة

المادة ٥- ينقسم الاخوان في الشعبة الى اخوان تحت الاختبار واخوان عاملين ، فالاخوان تحت الاختبار هم الذين اعتنقوا فكرة الاخوان حديثاً ، وهؤلاء يقضون مدة لا تقل عن ستة اشهر تحت الاختبار يثبت فيها الاخ انه قام بواجبات عضويته في الشعبة بصورة مرضية ، وفي هذه الحالة تعتمد عضويته من المركز العام ويؤذن له بأداء البيعة بناء على طلب الشعبة ويقوم رئيس الشعبة ، او من يقوم مقامه بمبايعته نيابة عن المرشد العام .

أما الاخوان العاملون فهم كل من قام بواجبات عضويته واعتمدت عضويته من المركز العام وبايع على ذلك وأقسم على البيعة طبقاً للمادة ٤ من قانون النظام الاساسي .

المادة ٦- تقيد اسماء الاعضاء العاملين في كل شعبة في سجل خاص ، وتقيد أسماء الاعضاء الذين تحت الاختبار في سجل آخر ، وينقل اسم من يصبح منهم عضواً عاملاً الى السجل الاول .

المادة ٧- يشترط في العضو ما يأتي :

(أ) ان لا يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً .

(ب) ان يكون حسن السير والسلوك ولم تصدر ضده احكام مخلة بالشرف .

(جـ) ان يكون فاهماً فكرة الاخوان ، ناهضاً بواجباته .

(د) ان يفرض على نفسه اشتراكاً شهرياً يدفعه للشعبة بانتظام مساهمة في اعباء الدعوة طبقاً للمادة ٦ من قانون النظام الاساسي .

(هـ) ان يتعهد بالعمل بقانون الاخوان المسلمين ويبايع بيعتهم .

المادة ٨- اذا قصر العضو في أداء واجباته او أخل بعضويته ، كان لرئيس الشعبة ومجلس ادارتها ان يوقعا عليه العقوبات المبينة بالمادة ٧ من قانون النظام الاساسي .

المادة ٩- يقسم الاعضاء العاملون في الشعبة الى اسر بحيث لا يزيد عدد الاسرة عن خمسة يختار احدهم نقيباً للاسرة .

المادة ١٠- الاسرة وحدة متكاملة متضامنة في المسئولية ويمثلها نقيبها امام رئيس مجلس ادارة الشعبة .

المادة ١١- يدير الشعبة مجلس ادارة مكون من خمسة اشخاص ، احدهم يختاره المركز العام وهو رئيس الشعبة او نائبها ، والاربعة الباقون تنتخبهم الجمعية العمومية للشعبة على ان يكون اثنان منهم وكيلين والثالث سكرتيراً والرابع أمين صندوق ، وعلى ان يكون الانتخاب سرياً .

المادة ١٢- على عضو الشعبة الذي له حق اختيار اعضاء مجلس الادارة كلما اختار واحداً

من الاربعة ان يبين امام اسمه الوظيفة التي اختاره لها .

المادة ١٣- اعضاء الجمعية العمومية للشعبة الذين يملكون حق الانتخاب هم الاعضاء العاملون بالشعبة الذين سددوا اشتراكاتهم الى آخر شهر قبل الانعقاد او المعفون من الاشتراك بقرار قانوني . ويكون الانعقاد صحيحاً اذا توافرت فيه شروط المادة ٤١ من النظام الاساسي .

المادة ١٤- يشترط فيمن يختار عضواً لمجلس ادارة الشعبة :

(أ) ان تكون سنه ٢١ سنة هلالية على الاقل .

(ب) ان يكون قد مضى على عضويته في الشعبة مدة عام على الاقل لم يعرف عنه في أثنائها ما يتنافى مع واجبات العضوية .

المادة ١٥ : يقسم اعضاء المجلس جميعاً قبل مباشرتهم العمل اليمين المنصوص عليها في المادة ٤٥ من قانون النظام الاساسي .

المادة ١٦- لمجلس ادارة الشعبة ان يكون لجاناً من الاعضاء العاملين تشرف على أوجه النشاط المختلفة في الشعبة ، ويجوز ان يكون المجلس ممثلاً في كل لجنة بعضو من اعضائه .

المادة ١٧- يختص مجلس ادارة الشعبة بالنظر في المسائل الآتية :

- ادارة الشعبة من الناحيتين الادارية والمالية .
- الاشراف على النشاط الفني للشعبة .
- تمثيل الشعبة امام الجهات الحكومية والاهلية ، ويكون هذا التمثيل في شخص الرئيس او من ينوب عنه .

المادة ١٨- اذا غاب نائب الشعبة اي رئيس مجلس الادارة ، يرأس المجلس اكبر الوكيلين سناً .

المادة ١٩- كل اعضاء الشعبة المقيدين فيها خاضعون لادارة الشعبة وكل عضو يقيم في دائرة الشعبة عليه ان يقيد اسمه فيها ويشترك في نشاطها اياً كانت صفته .

المادة ٢٠- لمجلس الادارة ان يطلب حل الشعبة اذا تبين عجزها عن تحقيق الاغراض التي انشئت من اجلها ، وحينئذ تؤول اموال الشعبة وأثاثها بعد سداد ديونها الى المركز العام للاخوان المسلمين بالقاهرة ولو لم ينص على هذا قرار الحل .

المادة ٢١- لا يكون هذا الحل قانونياً الا اذا كان بناء على قرار من الجمعية العمومية في دور انعقاده يحضره ثلاثة ارباع الاعضاء المسددين لاشتراكاتهم ، ويكون القرار بأغلبية ثلثي الحاضرين ، ولا ينفذ قرار الحل الا بعد اعتماده من مكتب الارشاد .

المادة ٢٢- لمكتب الارشاد من تلقاء نفسه ان يحل اي شعبة تخرج عن سير الدعوة بقرار منه طبقاً للمادة ٥٥ من القانون الاساسي .

المادة ٢٣- للشعبة ان تجتمع في حدود القانون الاساسي وهذه اللائحة ، وأن تضع لنفسها

لائحة خاصة تتفق مع ظروفها ولكنها لا تسري الا بعد ان يقرها مكتب الارشاد .

الفصل الثاني
المنطقة

المادة ٢٤– تتكون من كل الشعب الواقعة في دائرة المركز او القسم ، منطقة تسمى باسم المركز او القسم ويجوز ان تكون حدود المنطقة أوسع او اضيق من حدود المركز او القسم .

المادة ٢٥– لكل منطقة مجلس يديرها مكون على الوجه الآتي :

(أ) رئيس الشعبة الرئيسية رئيساً وهذا في الأقاليم . أما في مصر والاسكندرية فرئيس الشعبة التي تعتبر رئيسية لقوتها وقدرتها على الانفاق .

ويجوز أن يختار المركز العام رئيساً للمنطقة احد اعضاء مجلس ادارة الشعبة الرئيسية او المعتبرة كذلك أو أخاً عاملاً يرى فيه الكفاية .

(ب) رؤساء بقية الشعب الداخلة في المنطقة .

(جـ) زوار الشعب وزائر المكتب الاداري .

(د) مندوبو اوجه النشاط في الشعبة الرئيسية .

المادة ٢٦– الزوار جميعاً رأيهم استشاري وليس لهم حق التصويت على القرارات .

المادة ٢٧– يصح ان يختار سكرتير وامين صندوق الشعبة الرئيسية سكرتيراً واميناً للمنطقة ، ويجوز لنواب الشعب ان يختاروا السكرتير وامين الصندوق من الاخوان العاملين بالشعبة الرئيسية ، وفي مصر والاسكندرية يجوز اختيار السكرتير وامين الصندوق من اي شعبة او من بين نواب الشعب .

الفصل الثالث
المكتب الاداري

المادة ٢٨– يتكون من كل المناطق الواقعة في دائرة المديرية او المحافظة مكتب اداري يسمى باسم المديرية او المحافظة ، ويجوز ان تتسع حدود المكتب او تضيق عن حدود المديرية او المحافظة .

المادة ٢٩– لكل مكتب اداري مجلس يديره ، يكون على الوجه الآتي :

(أ) رئيس الشعبة الرئيسية رئيساً للمكتب الاداري وهذا في الاقاليم ، اما في القاهرة والاسكندرية فرئيس الشعبة التي تعتبر رئيسية . ويجوز ان يختار مكتب الارشاد من الاخوان العاملين في الاقاليم وغيرها رئيساً للمكتب الاداري ولو لم يكن رئيس شعبة او عضواً فيها .

(ب) وكيل الشعبة الرئيسية او احد الاخوان العاملين بها وكيلاً للمكتب الاداري وهذا في

الاقاليم ، اما في القاهرة والاسكندرية فوكيل الشعبة المعتبرة رئيسية ، ويجوز ان يكون رئيس اي منطقة من المناطق يختاره اعضاء المكتب من بينهم .

(جـ) سكرتير وامين الشعبة الرئيسية سكرتيراً واميناً للمكتب وهذا في الاقاليم ، اما في القاهرة والاسكندرية فيجوز ان يكون الامر كذلك ، ويجوز لاعضاء المكتب انتخابهما من بين اعضائه او من اي منطقة او شعبة اخرى .

(د) رؤساء المناطق في دائرة المكتب الاداري .

(هـ) اعضاء الهيئة التأسيسية بدائرة المكتب الاداري .

(و) مندوبو النشاط في المكتب الاداري .

(ز) زائر مكتب الارشاد ورأيه استشاري وليس له حق التصويت .

الفصل الرابع
مكتب الارشاد

المادة ٣٠- مكتب الارشاد العام هو الهيئة الادارية العليا للاخوان المسلمين وله بهذه الصفة :

(أ) الاشراف على سير الدعوة وتوجيه سياستها وتنفيذ احكام قانون النظام الاساسي ومراقبة القائمين على التنفيذ .

(ب) تمثيل الشعب والمناطق والمكاتب الادارية وكل الهيئات الاخوانية في كل الشؤون .

(جـ) وضع النظم والقواعد وتخير الوسائل التي تحقق غاية الاخوان المسلمين .

(د) تعيين الوعاظ والدعاة العموميين الذين يعبرون عن فكرة الاخوان واعتماد تعيين من تريد الشعب والمناطق والمكاتب الادارية ان تعينه منهم دون بقية موظفيها لصلة الواعظ والداعية بالفكرة الروحية .

(هـ) تأليف الرسائل واصدار النشرات والتعليمات التي تكفل شرح الدعوة وبيان اغراضها ومقاصدها ، ومراجعة ما تصدره الشعب وغيرها من الهيئات الاخوانية قبل نشره لصلته بصميم الفكرة .

المادة ٣١- المرشد العام هو الرئيس الاعلى للاخوان المسلمين وله :

(أ) الاشراف على كل هيئات الاخوان وتوجيهها ومراقبتها .

(ب) تمثيل مكتب الارشاد وتنفيذ قراراته ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم على كل تقصير .

المادة ٣٢- ينوب الوكيل العام للاخوان عن المرشد العام اثناء غيابه ويقوم بكل ما يسنده اليه المرشد العام من اعمال .

المادة ٣٣- مهمة السكرتير العام للاخوان تنحصر فيما يأتي :

(أ) توجيه الدعوة لحضور جلسات مكتب الارشاد وجلسات الهيئة التأسيسية .

(ب) اعداد جدول الاعمال لكل جلسة وكتابة محاضر الجلسات وتبليغ القرارات للمختصين فور صدورها وانفاذ الجزء الخاص به منها .

(جـ) اعداد النشرات الدورية والقرارات العامة والمذكرات التي يرى المكتب كتابتها ما لم يكلف بذلك غيره من الاعضاء .

(د) الاشراف على الصلة بين مكتب الارشاد والهيئات الاخوانية الاخرى وتنظيم التخاطب بينها ، واتخاذ ما يلزم لكتابة الخطابات والرد عليها تحت مسؤوليته . ويجب ان لا يتأخر الرد على اي مراسلة ترد لمكتب الارشاد او عن اصدار اي خطاب في موضوع يتقرر اكثر من ثلاثة ايام من تاريخ الورود او القرار ، الا اذا كان هناك ما يوجب التأخير . وعليه ان يستشير المرشد العام او الوكيل العام فيما يشكل عليه من الشؤون ، وان يحيل الرسائل الى المختصين من العاملين ، وعليه ان يراقب اعداد دفاتر الصادر والوارد من البريد ، وان يحيط المكتب علماً بخلاصة الرسائل الواردة في الفترة السابقة في كل جلسة .

(هـ) القيام على حفظ الأختام والاوراق والدفاتر والسجلات والملفات المتعلقة بأعمال المكتب .

(و) الاتصال بالهيئات الاخوانية لمراقبة قرارات مكتب الارشاد ، وعليه ان يقدم للمكتب تقريراً مختصراً في كل شهر عن حالة تنفيذ القرارات .

المادة ٣٤– الخطابات الصادرة عن المركز العام ومكتب الارشاد ، يوقع عليها من المرشد العام او بمن يقوم مقامه ومن السكرتير .

المادة ٣٥– يختار السكرتير من يقومون بمعاونته من الموظفين والاخوان ، ويعينهم مكتب الارشاد ولكن السكرتير هو المسؤول شخصياً عن اعمالهم .

المادة ٣٦– لمكتب الارشاد عند تغيب السكرتير انتداب من يقوم مقامه من اعضاء المكتب .

المادة ٣٧– مهمة أمين الصندوق حفظ اموال المكتب وحصر ما يرد منها وما ينصرف ، وعليه بحكم هذه المهمة :

(أ) ان يتسلم كل الاوراق ذات القيمة (مما يتعلق بمالية المكتب نفسه) من اللجنة المالية محصورة مرقومة مختومة بخاتم المكتب .

(ب) أن يتسلم دفاتر قسائم الايصالات والأذونات للصرف والتوريد ونحوها مما يتعلق بعمله محصورة مرقومة كذلك مختومة بخاتم المكتب .

(جـ) ان يعد دفتراً للخزينة يقيد به كل ما يرد الى عهدته وكل ما يخرج منها ، مع ذكر التاريخ والمستند .

(د) ان يتقدم الى المكتب قبل اليوم الخامس عشر من كل شهر افرنجي ببيان مفصل عن

الوارد والمنصرف في هذا الشهر ومدى مطابقته للنظام الموضوع لهما .

(هـ) على أمين الصندوق ان يعطي ايصالاً بكل ما يرد الى عهدته ، والا يصرف شيئاً من هذه العهدة خارج البنود المقررة بالميزانية الا بأذن موقع عليه من الرئيس او الوكيل اذا كان ذلك في اعتماد جديد ، وعلى كل حال يجب ان يوقع المستلم على هذا الايصال بما يفيد تسلم القيمة .

المادة ٣٨– جلسات المكتب دورية ويحدد المكتب يوم الجلسة وساعتها ، وعلى كل عضو ان يحضر الجلسة الدورية دون حاجة الى دعوة ، واذا حدد المكتب جلسة غير دورية فلا يدعى لها من الاعضاء الا من لم يحضر تحديدها .

المادة ٣٩– على السكرتير العام ان يرسل قبل كل جلسة بيومين على الاقل جدولاً باعمال الجلسة الى كل عضو من أعضاء المكتب .

المادة ٤٠– تقدم الاسئلة والاقتراحات كتابة لتدرج بجدول الاعمال ، وعلى من يريد ادراج اقتراح أو سؤال ان يقدمه للسكرتير العام قبل الجلسة بأربعة ايام على الاقل ، فاذا تأخر عن هذا الميعاد ادرج اقتراحه او سؤاله في جدول اعمال الجلسة التالية .

ويجوز للرئيس في حالة الاستعجال أن يأمر بادراج الاقتراح او السؤال في جدول الاعمال كلما كان هناك وقت كاف لاخطار الاعضاء بالاقتراح أو السؤال .

ويجور للمكتب ان يقبل الاقتراح او السؤال اثناء انعقاد الجلسة وذلك في حالة الاستعجال .

المادة ٤١– الجلسات غير الدورية اما ان يحددها المكتب ، واما ان تكون بناء على دعوة المرشد العام او ثلث الاعضاء .

المادة ٤٢– تكون الجلسة قانونية اذا حضرها اغلبية الاعضاء المطلقة ، فاذا تأجلت لعدم تكامل الاعضاء ، كانت الجلسة التي تليها قانونية بأي عدد يحضر وينبه الاعضاء جميعاً الى ذلك بخطاب من السكرتير او من يقوم مقامه اذا كان هو ضمن المتخلفين .

المادة ٤٣– يرأس الجلسة المرشد العام ، فاذا غاب ، فالوكيل ، فاذا غاب فاكبر الاعضاء سناً .

المادة ٤٤– يفتح الرئيس الجلسة في موعدها المحدد ، فاذا لم يتم العدد القانوني بعد خمس عشرة دقيقة اجلها وكلف السكرتير اخطار الاعضاء بما تقتضيه المادة ٤٢ .

المادة ٤٥– في اي اجتماع من اجتماعات المكتب يتلى محضر الجلسة السابق ، ويصدق عليه ثم تتلى اسماء الحاضرين والمتخلفين والمعتذرين وينظر في اعذارهم ، ثم تتلى الاجابات الواردة عن الاسئلة السابقة والتقارير الواردة من اللجان المختصة او تحول اليها للاجابة ، مع تحديد موعد لهذه الاجابة ، ثم تعرض الاقتراحات وتناقش وتنظر او تحول الى اللجان كذلك مع تحديد الوقت اللازم لدرسها ، ثم ينظر في الأعمال الطارئة وتختم الجلسة كما بدأت بشعار الاخوان

ولهيئة المكتب ان تستعجل النظر في بعض الامور لأهمية خاصة .

المادة ٤٦- لا يجوز لغير اعضاء المكتب حضور جلساته الا بدعوة خاصة او اذن خاص .

المادة ٤٧- تكون قرارات المجلس صحيحة اذا صدرت عن الاغلبية المطلقة للمجتمعين في اجتماع له الصفة القانونية .

المادة ٤٨- اذا عقد المكتب جلسة اضافية او مستعجلة لأمر طارىء وجب ألا تتناول الجلسة اي موضوع آخر حتى يفرغ من الموضوع الذي دعي اليه ، فان اتسع الوقت لغير ذلك فبها والا فلا .

المادة ٤٩- يجوز لأي عضو ان يقترح اقفال المناقشة في موضوع ما اذا رأى ان المناقشات التي دارت كافية لتجلية الموضوع ، او انها استغرقت اكثر من الوقت اللازم وتقرر هيئة المكتب ما تراه في هذا الاقتراح .

المادة ٥٠- لا تجوز العودة الى مناقشة موضوع صدر فيه قرار من المكتب الا بعد مضي ثلاثة اشهر من تاريخ القرار ، او اذا جد من الاسباب ما يدعو الى ذلك بعد موافقة المكتب على اعادة المناقشة .

المادة ٥١- كل عضو يقصر في أداء واجباته يؤاخذه المكتب بكامل هيئته ، ومن أمثلة ما يعتبر تقصيراً :

(أ) افشاء سر المداولات او القرارات التي يوصى بكتمانها .

(ب) التقصير في مهمة وكلت اليه .

(جـ) التأخر او التخلف عن حضور جلستين للمكتب دون عذر مقبول ، ولهيئة المكتب تقدير قيمة العذر .

(د) اذا تصرف تصرفاً يمس كرامته كأخ مسلم او يضر بالفكرة ضرراً مباشراً او غير مباشر .

المادة ٥٢- يجوز لأعضاء المكتب أن يجازوا العضو المقصر بلفت النظر شفوياً او كتابياً وبالانذار وبالغرامة المالية وبالايقاف لمدة لا تزيد على شهر ، وبالاعفاء من عضوية المكتب ، والاعفاء يجب ان يكون باغلبية ثلاثة ارباع الحاضرين .

الفصل الخامس

الاقسام واللجان التابعة للمكتب

المادة ٥٣- يؤلف المكتب من بين اعضائه او اعضاء الجماعة العاملين جماعات تختص كل منها بدراسة وخدمة ناحية معينة من نواحي النشاط الاخواني ، وتسمى هذه الجماعات اقساماً او لجاناً ويصح ان تكون هذه الجماعات دائمة او مؤقتة .

المادة ٥٤- الاقسام واللجان التي يؤلفها مكتب الارشاد تخضع له وتتبعه ومقرها المركز العام .

المادة ٥٥– تعرض اعمال الاقسام واللجان على المرشد العام او على المكتب ، اذا رأى المرشد ذلك او رآه المكتب ، فاذا اقرت هذه الاعمال ابلغت للهيئات الادارية عن طريق السكرتير العام .

المادة ٥٦– يعين مكتب الارشاد رؤساء الاقسام واللجان ، ويعين المرشد العام من يعاونونهم في العمل بناء على اقتراح رؤساء الاقسام واللجان .

المادة ٥٧– الاقسام الاساسية التابعة لمكتب الارشاد الآن هي :

١- قسم نشر الدعوة .
٢- قسم العمال .
٣- قسم الفلاحين .
٤- قسم الأسر .
٥- قسم الطلبة .
٦- قسم الاتصال بالعالم الاسلامي .
٧- قسم التربية البدنية .
٨- قسم الصحافة والترجمة .
٩- قسم المهن .
١٠- قسم الاخوات المسلمات .

واللجان الاساسية التابعة للمكتب هي :

١- اللجنة المالية .
٢- اللجنة القضائية
٣- اللجنة السياسية .
٤- لجنة الخدمات .
٥- لجنة الافتاء .
٦- لجنة الاحصاء .

قسم نشر الدعوة

المادة ٥٨– الغرض من انشاء قسم نشر الدعوة هو تنظيم الدعاية لفكرة الاخوان تنظيماً فنياً ، ونشر الدعوة بكافة الوسائل التي لا تتنافى مع روح الاسلام ومن ذلك :

(أ) اعداد الدعاة للخطابة والمحاضرات والكتائب ، على ان لا يسمح لهؤلاء ان يخطبوا في الاحفال العامة الا بعد التأكد من صلاحيتهم .

(ب) اصدار ما تحتاج اليه الدعوة من رسائل ونشرات علمية وثقافية ورياضية .

(جـ) تنظيم اصدار الرسائل والكتب التي يصدرها الاخوان المسلمون ، ولها مساس بالدعوة بحيث لا تطبع اي رسالة الا بعد عرضها على القسم واقرار نشرها .

وعلى كل اخ يؤلف كتاباً او رسالة من هذا القبيل ان لا يطبعها قبل عرضها على القسم ، فاذا اقرها القسم اعتبرت من رسائل الاخوان .

(د) اعداد الاخوان بصفة عامة اعداداً اسلامياً من النواحي البدنية والروحية والعلمية ، عن طريق تنظيم المحاضرات والرسائل في المواضيع التي يهم الاخ معرفتها وتوجيههم الى قراءة الكتب النافعة التي تزيد من ثقافتهم الاسلامية وتبعث الروح الرياضية في محيط الاخوان المسلمين ، ونشر الالعاب الرياضية المناسبة لتقوية ابدانهم وتحسين صحتهم .

(هـ) امداد الشعب والمناطق بالدعاة والمحاضرين في الحالات التي يراها المركز العام او تفوض اليه .

المادة ٥٩- ينشأ في دائرة كل مكتب اداري مدرسة للدعاة او اكثر ، ويقوم قسم نشر الدعوة بوضع برنامج موحد لهذه المدارس ، ويحدد المواضيع التي تدرس والكتب التي يدرسها الطلبة في كل موضوع ومدة الدراسة وغير ذلك مما يتعلق بالدراسة ، ويتخير القسم بعد انتهاء الدراسة الطلبة الذين تثبت صلاحيتهم كدعاة .

المادة ٦٠- على كل مكتب اداري البدء في انشاء مدرسة واحدة على الاقل من تاريخ وصول برامج الدعاة اليه ، ويعين المكتب مدرسي المدرسة من بين الاخوان ويصح ان يكون بعضهم من اصدقاء الاخوان ذوي الكفايات العلمية .

المادة ٦١- يطبع مكتب الارشاد على نفقته ما يراه صالحاً من الرسائل والكتب بعد الاتفاق مالياً مع مقدميها ، ويتولى المكتب الاشراف على نشرها وبيعها .

المادة ٦٢- يجوز للقسم ان يؤلف من القائمين على شؤونه لجاناً تهتم كل لجنة منها بناحية معينة من نواحي نشاطه ، ومرد كل لجنة هي اعمالها الى القسم باعتباره المسؤول عن كل هذه الاعمال .

قسم العمال

المادة ٦٣- يقوم قسم العمال على الاغراض الآتية :

(أ) تنظيم نشر الدعوة في محيط العمال وايجاد جو اسلامي في المصانع والشركات والنقابات العمالية .

(ب) توجيه العمال الى الاستفادة من النقابات والنشاط العمالي والى ما يحفظ حقوقهم .

(جـ) تنظيم التعاون بين العمال والقيام على حاجاتهم ومطالبهم .

(د) دراسة مشاكل العمال وايجاد الوسائل الصالحة لحلها والعمل على التقريب بين العمال وأرباب العمل .

(هـ) دراسة نظم العمل ومحاولة تصحيحها وردها الى اصل اسلامي .

(و) تثقيف العمال ثقافة اسلامية وتوجيههم الى ما يرفع مستواهم التعليمي والخلقي والاجتماعي والصحي .

المادة ٦٤– يقوم قسم العمال بدراساته الفنية ويضع رسائله ونشراته ، وهذه تعرض على المرشد العام فان وافق عليها بلغت للمكاتب الادارية لتنفيذها .

المادة ٦٥– للقسم ان يتصل بمندوبي العمال في المكاتب الادارية والمناطق اذا اقتضت دراسته ان يتصل بهم ، واتصالات القسم وتنظيم المؤتمرات العامة تكون طبقاً للخطة التي يعتمدها المرشد العام .

قسم الفلاحين

المادة ٦٦– يقوم قسم الفلاحين على الأغراض الآتية :

(أ) تنظيم نشر الدعوة في محيط الفلاحين وايجاد جو اسلامي في المزارع والنقابات الزراعية .

(ب) توجيه الفلاحين الى الاستفادة من النقابات والى ما يحفظ حقوقهم .

(جـ) تنظيم التعاون بين الفلاحين والقيام على حاجاتهم ومطالبهم .

(د) دراسة مشاكل الفلاحين وايجاد الوسائل الصالحة لحلها والعمل على التقريب بين الفلاحين والملاك .

(هـ) دراسة نظم الاستغلال الزراعي ومحاولة تصحيحها وردها الى اصل اسلامي .

(و) تثقيف الفلاحين ثقافة اسلامية وتوجيههم الى ما يرفع مستواهم التعليمي والخلقي والاجتماعي والصحي .

المادة ٦٧– يقوم قسم الفلاحين بدراساته الفنية ويضع رسائله ونشراته ، وهذه تعرض على المرشد العام فان وافق عليها بلغت للمكاتب الادارية لتنفيذها .

المادة ٦٨– للقسم ان يتصل بمندوبي الفلاحين في المكاتب الادارية والمناطق اذا اقتضت دراسته ان يتصل بهم ، واتصالات القسم وتنظيم المؤتمرات العامة تكون طبقاً للخطة التي يعتمدها المرشد العام .

قسم الاسر

المادة ٦٩– يقوم بوضع الدراسات والتوجيهات الخاصة بالأسر ، ويشرف على تنظيمها في حدود السياسة التي يضعها مكتب الارشاد .

قسم الطلبة

المادة ٧٠– يقوم قسم الطلاب على الاغراض الآتية :

(أ) تنظيم نشر الدعوة الاسلامية في محيط الطلاب وايجاد جو اسلامي بصفة عامة في المعاهد الدراسية .

(ب) تقديم الثقافة الاسلامية المناسبة للطلاب على اختلاف معاهدهم وأسنانهم .

(جـ) القيام على حاجات الاخوان الطلاب وتنظيم التعاون المدرسي بينهم .

(د) تنظيم الاستفادة من الطلبة في العطلة الصيفية وافادتهم .

(هـ) توجيه الطلبة الى الاستفادة من النشاط المدرسي .

المادة ٧١– يقوم قسم الطلاب بدراساته الفنية وبوضع رسائله ونشراته وتعليماته التي يراها ، ثم تعرض اعماله على المرشد العام فان وافق عليها بلغت للمكاتب الادارية .

المادة ٧٢– للقسم أن يتصل بمندوبي الطلاب في المكاتب الادارية والمناطق اذا اقتضته دراساته ان يتصل بالطلاب ، واتصالات القسم وتنظيم المؤتمرات العامة تكون طبقاً للخطة التي يعتمدها المرشد العام .

قسم الاتصال بالعالم الاسلامي

المادة ٧٣– من أغراض هذه القسم :

(أ) العمل على ربط الاقطار الاسلامية بعضها ببعض وتوجيه السياسة العامة لها ، بتوحيد مناهج الثقافة الاسلامية وتوحيد القوانين والتشريعات ، ورفع الحواجز الجمركية وتسهيل اجراءات الدخول والاقامة في هذه الاقطار .

(ب) تحرير الاوطان الاسلامية من كل سلطان اجنبي ، وذلك بتقوية الروح الوطنية ومقاومة اي عدوان داخلي او خارجي على حقوق الشعوب ، وايثار العادات والمظاهر الاسلامية والاعتصام بالوحدة العربية والاسلامية ، والتعاون على استكمال الحرية لكل قطر من الاقطار الاسلامية .

(جـ) اقامة حكومات اسلامية ديناً ودولة في كل هذه البلاد ، وتكوين وحدة سياسية اسلامية .

المادة ٧٤– ينشأ في القسم لجان تقوم على اوجه النشاط المختلفة منها :

لجنة الشرق الادنى وتضم البلدان العربية وباقي الشعوب الاسلامية في افريقيا ، كما تضم تركيا وايران .

لجنة الشرق الاقصى (أفغانستان – تركستان – تركيا – الصين – الهند – الهند الصينية – اندونيسيا – اليابان) .

لجنة الاسلام في اوروبا .

المادة ٧٥– يدرس القسم قضايا العالم الاسلامي ويعد لكل قضية ملفاً خاصاً ، كما يعد لكل قطر ملفاً خاصاً يشمل كل ما يهم معرفته عن هذا القطر بما يتصل بأغراض القسم .

قسم التربية البدنية

المادة ٧٦– يضع قسم التربية البدنية المناهج والدراسات اللازمة لتربية الاخوان تربية بدنية اسلامية ، واعدادهم للقيام برسالتهم ، ويشرف القسم على تنظيم هذه الناحية طبقاً للسياسة التي يضعها مكتب الارشاد .

قسم الصحافة والترجمة

المادة ٧٧- يشرف هذا القسم على جرائد ومجلات الاخوان في حدود السياسة التي يقرها مكتب الارشاد ، ويقوم بحفظ ما تكتبه الصحف العربية وغير العربية عن الاخوان ، بحيث يمكن الرجوع اليه عند الحاجة كما يترجم ما تقتضي مصلحة الدعوة ترجمته من العربية واليها .

قسم المهن

المادة ٧٨- يقوم قسم المهن على الاغراض الآتية :

(أ) نشر الدعوة في محيط اصحاب المهن وايجاد جو اسلامي عام في بيئاتهم .

(ب) حصر الاخوان في كل مهنة ، والعمل على الاستفادة من المهنة بالنسبة للدعوة والافراد والاخوان .

(جـ) الاستفادة من النقابات المهنية المختلفة والعمل على ايجاد جو اسلامي فيهم .

(د) اعداد المناهج المختلفة في شتى النواحي على اساس من الاسلام والعمل على تنفيذها بواسطة اصحاب المهن .

(هـ) توجيه الحركات الاصلاحية في العالم الاسلامي وصبغها بالصبغة الاسلامية .

المادة ٧٩- يقوم قسم المهن بدراسته الفنية ويضع رسائله ونشراته ، وهذه تعرض على المرشد العام ، فان وافق عليها بلغت للمكاتب الادارية لتنفيذها .

المادة ٨٠- للقسم ان يتصل بمندوبي مختلف المهن اذا اقتضت دراساته ان يتصل بهم ، ولكن الدعوة والتنظيم تكون بناء على امر المرشد بعد عرض الامر عليه .

قسم الاخوات المسلمات

المادة ٨١- تحكم هذه القسم لائحته الخاصة المعتمدة في ١٢ شعبان سنة ١٣٦٧ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٨ .

اللجنة المالية

المادة ٨٢- مهمة اللجنة المالية هي تنظيم مالية الجماعة واعداد كل ما يضبطها وينميها ، من ذلك :

(أ) اعداد الدفاتر القانونية المنظمة لكل عمل من الاعمال المتصلة بالمالية .

(ب) جرد الموجودات وتقدير المشتريات وعمل الميزانية السنوية وتقديم التقرير المالي السنوي .

(جـ) مراجعة الحسابات والمستندات وجرد الخزانة وبيان سير العمل في الدفاتر ووجوه الخطأ في العمل واقتراح ما يصلحه .

(د) وضع كشف شهري للوارد والمنصرف مع بيان ملاحظات اللجنة .

(هـ) حصر دفاتر الايصالات والاوراق ذات القيمة وتسليمها لأمين الصندوق بايصال

موقع عليه يحفظ لدى رئيس اللجنة .

(و) التفكير في تنمية الموارد المالية ودراسة كل الاقتراحات التي يراد بها الوصول الى تحقيق هذه الغاية .

اللجنة القضائية

المادة ٨٣- مهمة اللجنة القضائية هي الاشراف على قضايا الاخوان التي ترفع عليهم او منهم بصفتهم اخواناً ودراستها والمرافعة فيها او الاشارة بمن يقوم عليها . وعلى اللجنة ان تحتفظ لديها بصورة كاملة من ملفات القضايا معدة للاطلاع عليها حتى آخر اجراء فيها . وليس للجنة في حالة رفع القضايا ان ترفعها الا بعد ان يأذن مكتب الارشاد . كذلك ليس لها ان تتخذ اجراء قضايا غير عادي الا بعد عرض الامر على المكتب .

المادة ٨٤- مهمة اللجنة السياسية هي دراسة التيارات السياسية العامة والخاصة في الداخل والخارج ، دراسة الحوادث السياسية الطارئة وتحديد موقف الاخوان منها ودراسة المقترحات التي توجه للمكتب بهذا الخصوص اذا رأى ان يحيلها على اللجنة ، وليس للجنة حق اصدار قرارات باسمها ولكنها تعرض ما تراه على مكتب الارشاد وله الرأي .

المادة ٨٥- مهمة لجنة الخدمات ان تنظم وتسهل القيام بما يطلب من خدمات خاصة وأن توجد شبكة من الاخوان في كل الجهات للمساعدة في خدمة الاخوان وتلبية طلباتهم او تسهيلها .

المادة ٨٦- مهمة لجنة الافتاء تمحيص المسائل الفقهية التي تعرض على المكتب ، وبيان الرأي الاسلامي الصحيح فيها مؤيداً بالادلة من الكتاب والسنة واقوال أئمة المسلمين رضوان الله عليهم .

المادة ٨٧- مهمة لجنة الاحصاء ان تقوم باحصاء أوجه النشاط المختلفة للاخوان وان تقدم التقارير عن ذلك النشاط كل ثلاثة اشهر .

المادة ٨٨- رؤساء الاقسام واللجان عليهم ان يقدموا تقارير مختصرة في آخر كل شهر عن حالة النشاط في القسم او اللجنة في مدى الشهر السابق ، وعليهم ان يضمنوا هذه التقارير ملاحظاتهم عن سير العمل ، وما لوحظ من اوجه النقص سواء كان هذا النقص راجعاً الى القائمين بالعمل او لعيب في الانظمة المطبقة مع بيان ما يجب عمله لتلافي مواضع النقص والعيب .

الباب الثاني

الصلة الادارية بين الهيئات

المادة ٨٩– الشعبة خاضعة للمنطقة التي تتبعها والمنطقة خاضعة للمكتب الاداري الذي تتبعه والمكتب الاداري خاضع لمكتب الارشاد .

المادة ٩٠– ليس للشعبة ان تتصل بمكتب الارشاد الا عن طريق المنطقة فالمكتب الاداري ، وليس للمنطقة ان تتصل بمكتب الارشاد الا عن طريق المكتب الاداري ، ولو كان الامر متعلقاً بشكوى من تصرفات المنطقة او المكتب ، فاذا لم تبلغ المنطقة او المكتب الاداري الشكوى جاز الاتصال المباشر بمكتب الارشاد في شأن الشكوى فقط .

المادة ٩١– الاتصالات بين الشعب تكون عن طريق المناطق فيما يدخل في اختصاص المناطق ، والاتصالات بين المناطق تكون عن طريق المكاتب الادارية فيما يدخل في اختصاص المكاتب الادارية ، والاتصالات بين المكاتب الادارية تكون عن طريق مكتب الارشاد فيما يدخل في اختصاص المكتب .

الباب الثالث

الصلة المالية بين الهيئات

المادة ٩٢– تتكون مالية كل من الشعبة والمنطقة والمكتب الاداري ومكتب الارشاد من الاشتراكات والتبرعات والاعانات والأوقاف ، وما تتقبله هذه الهيئات من موارد الايرادات الاخرى .

المادة ٩٣– على كل شعبة ان تساهم بما يكفي نفقات المنطقة التي تتبعها ثم المكتب الاداري ، وعلى كل مكتب اداري ان يقدم شهرياً للمركز العام ما يكفي نفقاته ، ويحدد مكتب الارشاد ما يدفعه كل مكتب شهرياً وتواريخ الدفع .

المادة ٩٤– على كل أخ أن يسدد اشتراكه في الشعبة التي ينتسب اليها . ويجوز ان يدفع الأخ اكثر من اشتراك واحد اذا تعدد نشاطه . وللاخوان العاملين في المركز العام ان يسددوا اشتراكاتهم للمركز نفسه .

المادة ٩٥– على نقيب كل أسرة ان يحصل اشتراك الأسرة ويورده الى أمين صندوق الشعبة في موعد اقصاه اليوم الرابع من كل شهر .

المادة ٩٦– يمسك امين صندوق الشعبة دفتراً للايرادات والمصروفات (صفحتين متقابلتين) وتبوب كل صفحة الى خانات حسب انواع الايرادات وانواع المصروفات . ويقيد امين الصندوق اشتراكات كل اسرة كجملة واحدة مع ذكر اسم الأسرة أو رقمها ، ويستخرج ايصالاً اجمالياً للاسرة يسلمه لنقيبها . ثم يقيد الايرادات الاخرى التي تصله كل تحت الخانة الخاصة به مع التوضيح اللازم . وأهم الايرادات الاخرى التبرعات وهي المبالغ التي يدفعها الاخوان غير

العاملين ، والمبالغ التي يدفعها بعض الاخوان بصفة استثنائية غير دورية ، والمبالغ التي يتبرع بها غير الاخوان .

اما في جانب المصروفات فيقيد اولاً الجزء الذي يرسل من جملة الايرادات الى المنطقة . ثم يقيد باقي مصروفات الشعبة . ويجب ان يراعى الا تزيد مصروفات الشعبة عن ايراداتها مضافاً اليه رصيدها من الشهور السابقة .

ويجب ان يسلم رئيس الشعبة اشتراك الشعبة الشهري الى أمين صندوق المنطقة في موعد اقصاه اليوم الخامس من كل شهر مع توضيح العناصر التي يتكون منها المبلغ (اشتراكات – تبرعات – . . .) ومع بيان مقدار رصيد الشعبة في ذلك التاريخ بعد توريد المبلغ .

المادة ٩٧– يمسك امين صندوق المنطقة دفتراً للايرادات والمصروفات (صفحتين متقابلتين مبوبة كل منهما الى خانات) ويقيد في جانب الايرادات ما يصله من كل شعبة موضحاً امام المبلغ اسم الشعبة او رقمها ، ومفصلاً المبلغ تحت خانات الصفحة الى العناصر التي يتكون منها ، ويستخرج ايصالاً اجمالياً بالمبلغ يسلمه لرئيس الشعبة . ويقيد كذلك اي ايرادات اخرى تصله مع استخراج ايصال بكل مبلغ .

ويقيد في جانب المصروفات المبلغ الذي يرسل للمكتب الاداري اولاً ، ثم مصروفات المنطقة في حدود نصيبها من الايرادات ، مضافاً اليه رصيدها من الشهور السابقة .

ويجب ان يسلم رئيس المنطقة النسبة المذكورة الى امين صندوق المكتب الاداري في موعد اقصاه اليوم السابع من كل شهر مع توضيح العناصر التي يتكون منها المبلغ وبيان الرصيد النقدي للمنطقة بشعبها في ذلك التاريخ بعد توريد المبلغ .

المادة ٩٨– يمسك امين صندوق المكتب الاداري دفتراً للايرادات والمصروفات (صفحتين متقابلتين) وتبوب كل صفحة الى خانات حسب انواع الايرادات والمصروفات .

ويقيد في صفحة الايرادات المبالغ التي تصله من المناطق موضحاً امام كل مبلغ اسم المنطقة او رقمها ومفصلاً المبلغ تحت الخانات حسب العناصر التي يتكون منها . ويقيد كذلك اية ايرادات اخرى تصله مع استخراج ايصال بكل مبلغ .

ويقيد في صفحة المصروفات المبلغ المرسل الى المركز العام ، ثم مصروفات المكتب الاداري في حدود نصيبه من الايرادات مضافاً اليه رصيده من الشهور السابقة .

ويجب ان يسلم رئيس المكتب الاداري اشتراكه الشهري الى أمين الصندوق العام في موعد اقصاه اليوم العاشر من كل شهر مع توضيح العناصر التي يتكون منها المبلغ وبيان رصيد المكتب الاداري بمناطقه وشعبه في ذلك التاريخ بعد توريد المبلغ .

المادة ٩٩– يجب اجراء تفتيش دوري من كل هيئة على الهيئات التي تتبعها ، فيفتش المكتب الاداري على المناطق والشعب ، وتفتش المنطقة على الشعب ، ويجب ان يراجع رئيس

كل هيئة دفتر الايرادات والمصروفات مع أمين الصندوق . وللمركز العام ان يفتش على الجميع .

المادة ١٠٠– يمسك امين الصندوق العام دفتراً عاماً للايرادات والمصروفات (صحفتين متقابلتين) ويقيد في جانب الايرادات ما يصله من المكاتب الادارية موضحاً امام كل مبلغ اسم المكتب الاداري او رقمه ، ومفصلاً المبلغ تحت الخانات حسب العناصر التي يتكون منها ، ويقيد كذلك اية ايرادات اخرى تصله مع استخراج ايصال بكل مبلغ .

المادة ١٠١– يجب الا يصرف اي مبلغ من الصندوق العام الا باذن صرف موقع عليه من «المرشد العام» او القائم مقامه ، ويجب حفظ مستندات الصرف في ملفات .

المادة ١٠٢– تبدأ السنة المالية في اول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر ، وعلى أمين الصندوق العام في أول كل عام ان يقدم الحساب الختامي عن السنة السابقة ومشروع الميزانية عن السنة الجديدة الى مكتب الارشاد لاقرارها ، وليحدد على اساسها ما يصرف على كل باب من ابواب النشاط وليراعيها في توجيهاته الى المكاتب الادارية والمناطق والشعب . ويعرض الحساب الختامي ومشروع الميزانية الجديدة على الهيئة التأسيسية عند أول اجتماع لها .

وعلى أمين الصندوق أن يمكن مراجع الحسابات من الاطلاع على الدفاتر في أي وقت .

المادة ١٠٣– يجب استخراج ايصال (من أصل وصورة بالكربون) لكل من ورد مبلغاً من المال ، وكذلك يجب الحصول على ايصال من كل من استلم مالاً وفاتورة بكل ما يشترى .

مادة ١٠٤– اذا زاولت الشعبة (او المنطقة او المكتب الاداري) نشاطاً يدر ربحاً كعمل مدرسة او مستوصف او محل تجاري ، واستخدمت فيه جزءاً من اموالها ، فترسل نسبة ٢٠٪ من الارباح السنوية الى المركز العام عن الطريق الاداري العادي مع عدم خصم الهيئة التالية لها اي مبلغ من هذه النسبة ، بل تصل كلها الى الصندوق العام مع التوضيح اللازم .

سبحانك اللهم وبحمدك ، نشهد ألا اله الا أنت ، نستغفرك ونتوب اليك .

ملحق٤:

التنظيم العالمي للاخوان المسلمين

النظام العام للاخوان المسلمين *

ان الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، ونشهد ان لا إله إلا الله وان محمداً عبده ورسوله بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده وصلوات الله عليه وعلى آله وصحابته وسلم وبعد .

فاهتداء بكتاب الله تعالى ، واقتداء بسنة رسوله ﷺ ثم تطبيقاً لقانون النظام الاساسي لجماعة الاخوان المسلمين العامة الذي ينص على : (أن الاخوان المسلمين في كل مكان جماعة واحدة تؤلف بينها الدعوة ويجمعها النظام الاساسي) .

ونظراً لإتساع ميادين نشاط الجماعة وعلى ضوء التجارب التي مرت بها ، ومراعاة للظروف التي تحيط بها ومتطلبات الفترة الحالية ، درس مجلس الشورى العام المؤلف وفقاً للائحة المؤقتة المعتمدة من قبل فضيلة المرشد العام للجماعة بتاريخ ٣ جمادي الآخر ١٣٩٨هـ الموافق ١٠/٥/١٩٧٨ ، في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٩ شوال ١٤٠٢هـ الموافق ٢٩/٧/١٩٨٢ وما يليها الاقتراحات المقدمة لتعديل هذه اللائحة وانتهى الى اقرار النظام العام للجماعة على الشكل التالي :

الباب الاول
اسم الجماعة ومقرها

مادة (١) : في شهر ذي القعدة ١٣٤٧هـ ١٩٢٨م تألفت جماعة الاخوان المسلمين ومقرها الرئيسي مدينة القاهرة ، ويجوز نقل القيادة في الظروف الاستثنائية بقرار من مجلس الشورى ، واذا تعذر ذلك من مكتب الارشاد .

---

*كما نشر في كتاب د . عبدالله النفيسي/الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية .

الباب الثاني
الاهداف والوسائل

مادة (٢) : الاخوان المسلمون هيئة اسلامية جامعة تعمل لاقامة دين الله في الارض وتحقيق الاغراض التي جاء من أجلها الإسلام الحنيف، ومما يتصل بهذه الاغراض :

أ- تبليغ دعوة الاسلام إلى الناس كافة وإلى المسلمين خاصة، وشرحها شرحاً دقيقاً يوضحها ويردها إلى فطرتها وشمولها، ويدفع عنها الاباطيل والشبهات .

ب- جمع القلوب والنفوس على مبادىء الاسلام ، وتجديد اثرها الكريم فيها، وتقريب وجهات النظر بين المذاهب الاسلامية .

جـ - العمل على رفع مستوى المعيشة للافراد وتنمية ثروات الأمة وحمايتها .

د- تحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لكل مواطن، ومكافحة الجهل والمرض والفقر والرذيلة، وتشجيع أعمال البر والخير .

هـ- تحرير الوطن الاسلامي بكل اجزائه من كل سلطان غير اسلامي، ومساعدة الاقليات الاسلامية في كل مكان، والسعي إلى تجميع المسلمين جميعاً حتى يصيروا أمة واحدة .

و- قيام الدولة الاسلامية التي تنفذ احكام الاسلام وتعاليمه عملياً، وتحرسها في الداخل وتعمل على نشرها وتبليغها في الخارج .

ز- مناصرة التعاون العالمي مناصرة صادقة في ظل الشريعة الاسلامية التي تصون الحريات وتحفظ الحقوق، والمشاركة في بناء الحضارة الانسانية على أساس جديد من تآزر الايمان والمادة كما كفلت ذلك نظم الاسلام الشاملة .

مادة (٣) : يعتمد الاخوان المسلمون في تحقيق هذه الاغراض على الوسائل الآتية، وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة .

أ- الدعوة : بطريق النشر والاذاعة المختلفة من الرسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب والمطبوعات وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج .

ب- التربية : بطبع اعضاء الجماعة على هذه المبادىء وتمكين معنى التدين قولاً وعملاً في انفسهم افراداً أو بيوتاً وتربيتهم تربية صالحة عقيدياً وفق الكتاب والسنة، وعقلياً بالعلم، وروحياً بالعبادة، وخلقياً بالفضيلة، وبدنياً بالرياضة، وتثبيت معنى الاخوة الصادقة والتكافل التام والتعاون الحقيقي بينهم حتى يتكون رأي عام اسلامي موحد، وينشأ جيل جديد يفهم الاسلام فهماً صحيحاً ويعمل بأحكامه ويوجه النهضة اليه .

جـ- التوجيه : بوضع المناهج الصالحة في كل شؤون المجتمع من التربية والتعليم، والتشريع والقضاء، والادارة، والجندية، والاقتصاد، والصحة، والحكم، والتقدم بها إلى الجهات

المختصة ، والوصول بها إلى الهيئات النيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية لتخرج من دور التفكير النظري إلى دور التنفيذ العملي - والعمل بجد على تنقية وسائل الاعلام مما فيها من شرور وسيئات والاسترشاد بالتوجيه الاسلامي في ذلك كله .

د- العمل : بإنشاء مؤسسات تربوية واجتماعية واقتصادية وعلمية ، وتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجىء والنوادي ، وتأليف اللجان لتنظيم الزكاة والصدقات وأعمال البر والاصلاح بين الافراد والأسر ، ومقاومة الآفات الاجتماعية والعادات الضارة ، والمخدرات والمسكرات ، والمقامرة ، وارشاد الشباب إلى طريق الاستقامة وشغل الوقت بما يفيد ، ويستعان على ذلك باقسام مستقلة طبقاً للوائح خاصة .

هـ - اعداد الامة اعداداً جهادياً لتقف جبهة واحدة في وجه الغزاة المتسلطين من اعداء الله تمهيداً لاقامة الدولة الاسلامية الراشدة .

الباب الثالث
الاعضاء وشروط العضوية

مادة (٤) :

أ- يقضي المرشح لعضوية الجماعة مدة ستة اشهر على الاقل تحت الاختبار فاذا ثبت قيامه بواجبات العضوية مع معرفته بمقاصد الدعوة ووسائلها وتعهد بأن يناصرها ويحترم نظامها ويعمل على تحقيق اغراضها ثم وافقت الجهة المسؤولة عنه على قبوله عضواً في الجماعة فيصبح اخاً منتظماً لمدة ثلاث سنوات .

ب- اذا ثبت خلال السنوات الثلاثة الأنفة الذكر قيام الاخ بواجبات عضويته فللجهة المسؤولة ان تعتبره اخاً عاملاً ويؤدي العهد التالي :

«اعاهد الله العظيم على التمسك باحكام الاسلام والجهاد في سبيله والقيام بشروط عضوية جماعة الاخوان المسلمين وواجباتها ، والسمع والطاعة لقيادتها في المنشط والمكره في غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وابايع على ذلك والله على ما اقول وكيل» .

مادة (٥) : على كل عضو أن يدفع اشتراكاً مالياً شهرياً أو سنوياً وفق النظام المالي لكل قطر ، ولا يمنع ذلك من المساهمة في نفقات الدعوة بالتبرع والوصية والوقف وغيرها ، كما أن للدعوة حقاً في زكاة أموال الاعضاء القادرين على ذلك .

مادة (٦) : اذا قصر العضو في بعض واجباته ، أو فرط في حقوق الدعوة اتخذت الاجراءات الجزائية اللازمة في حقه وفق النظام الجزائي الخاص بقطره بما في ذلك الاعفاء من العضوية .

مادة (٧) : على الاعضاء ان يتكافلوا فيما بينهم ، وليتعهد بعضهم بعضاً بالسؤال والبر ، وليبادر كل إلى مساعدة اخيه ما وجد إلى ذلك سبيلاً ، كما يأمرهم بذلك الاسلام ، وذلك صريح الايمان ولب الاخوة .

الباب الرابع
الهيئات الادارية الرئيسية للاخوان المسلمين

مادة (٨) : الهيئات الادارية الرئيسية للاخوان المسلمين هي : المرشد العام ، مكتب الارشاد العام ، مجلس الشورى العام .

أولاً : المرشد العام

مادة (٩) : المرشد العام للاخوان المسلمين هو المسؤول الاول للجماعة ، ويرأس مكتب الارشاد العام ومجلس الشورى العام ، ويقوم بالمهمات التالية :

أ- الاشراف على كل ادارات الجماعة وتوجيهها ، ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم على كل تقصير وفق نظام الجماعة .

ب- تمثيل الجماعة في كل الشؤون والتحدث باسمها .

جـ- تكليف من يراه من الاخوان للقيام بمهام يحدد نطاقها له .

د- دعوة المراقبين العامين الممثلين للاقطار للاجتماع عند الحاجة .

مادة (١٠) : يشترط فيمن يرشح مرشداً عاماً ما يلي :

أ- الا يقل عمره عن اربعين سنة هلالية .

ب- ان يكون قد مضى على انتظامه في الجماعة اخاً عاملاً مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة هلالية .

جـ- ان تتوافر فيه الصفات العلمية (وخاصة فقه الشريعة) والعملية والخلقية التي تؤهله لقيادة الجماعة .

مادة (١١) : يتم اختيار المرشد العام وفق المراحل الآتية :

أ- يقوم مكتب الارشاد العام بعد استشارة المكاتب التنفيذية في الاقطار - بترشيح اكثر اثنين قبولاً لدى هذه المكاتب اذا لم يتم الاجماع على واحد ممن تتوفر فيهم الشروط المذكورة في المادة (١٠) .

ب- بناء على ذلك وبقرار من مكتب الارشاد العام يوجه نائب المرشد العام الدعوة إلى مجلس الشورى العام لاجتماع مدته اسبوع كحد اقصى يخصص لانتخاب المرشد العام الجديد - ويحدد في الدعوة الزمان والمكان والموضوع والنصاب - وتوجه الدعوة قبل شهر على الاقل من الموعد المحدد .

جـ- ينعقد اجتماع مجلس الشورى العام برئاسة نائب المرشد العام ، فان كان هو المرشح فأكبر الاعضاء سناً ، وبحضور اربعة أخماس اعضاء المجلس على الاقل ، فاذا لم يحضر العدد القانوني خلال الاسبوع اجل الاجتماع إلى موعد آخر لا يقل عن شهر ولا يزيد عن شهرين من تاريخ الاجتماع الاول ، ويجب ان تتوافر في هذا الاجتماع اكثرية ثلاثة ارباع اعضاء المجلس ، فاذا لم يحضر هذا العدد اجل الاجتماع مرة اخرى ، وعلى المجلس تحديد موعد الاجتماع الجديد في مدة كالسابق بيانها مع الاعلان عنه وعن المهمة التي سيعقد من اجلها وانه سيكون صحيحاً بالاغلبية المطلقة .

د- اذا كان المرشح واحداً فيجب ان ينال ثلاث ارباع أصوات الحاضرين على الاقل ويمكن اعادة التصويت مرة واحدة ، فاذا لم ينل الاكثرية المطلوبة يدعى المجلس الى جلسة اخرى خلال الاسبوع ، ويرشح مكتب الارشاد العام اخاً آخر ، ويمكن اعادة التصويت لهذا المرشح مرة واحدة أيضاً ، فاذا لم ينل الأكثرية المذكورة يعاد التصويت بين المرشحين وفق الفقرة التالية :

هـ - اذا كان هناك مرشحان يعتبر منتخباً من ينال العدد الاكثر من الاصوات على ان لا يقل عن نصف اعضاء مجلس الشورى .

مادة (١٢) : عندما يتم اختيار المرشد العام يؤدي العهد التالي امام مجلس الشورى العام :

« اعاهد الله تعالى على التمسك بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، والالتزام بمنهاج الاخوان المسلمين وتظامهم الاساسي منفذاً لقرارات الجماعة المناطة بي ولو خالفت رأيي ، والله على ما اقول شهيد » . ثم يجدد اعضاء مجلس الشورى العهد امام فضيلة المرشد العام مستشعرين اركان البيعة العشرة :

«اعاهد الله العظيم على التمسك باحكام الاسلام والجهاد في سبيله ، والقيام بشروط عضوية مجلس الشورى العام للاخوان المسلمين وواجباتها والسمع والطاعة لقيادتهم في المنشط والمكره في غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وابايع على ذلك والله على ما أقول وكيل» .

مادة (١٣) : يضطلع المرشد العام بمهمته فور انتخابه وادائه للعهد ، وعليه ان يستقيل من عمله الخاص ويتفرغ كل التفرغ للمهمة التي اختير لها ، ويبقى في مسؤوليته ما دام اهلاً لذلك .

مادة (١٤) : لا يصح للمرشد العام بشخصه ولا بصفته ان يشترك في ادارة شركات أو أعمال اقتصادية حتى ما يتصل فيها بالجماعة واغراضها صيانة لشخصه وتوفيراً لوقته ومجهوده على ان يكون له الحق في مزاولة الأعمال العلمية والأدبية بموافقة مكتب الارشاد العام .

مادة (١٥) : تتحمل الجماعة نفقات المرشد العام وفق اللائحة المالية الخاصة بالمتفرغين .

مادة (١٦) : تنتهي ولاية المرشد العام في الحالات التالية :
أ- اذا اخل المرشد العام بواجباته ، أو فقد الأهلية اللازمة فلمجلس الشورى دراسة الوضع واتخاذ القرار المناسب . فاذا وجد ان مصلحة الدعوة تقتضي اعفاءه يدعو إلى جلسة اخرى مخصصة لذلك ، ويجب ان يصدر قرار الاعفاء بأكثرية ثلثي اعضاء المجلس .
ب- اذا قدم المرشد العام استقالته يدعو مكتب الارشاد مجلس الشورى لدراسة اسباب الاستقالة واتخاذ القرار المناسب ، وفي حالة اصرار المرشد على استقالته يتم قبولها بالأكثرية المطلقة لاعضاء المجلس .
جـ - اذا توفى المرشد العام يتولى نائبه صلاحياته كافة حتى يتم انتخاب مرشد جديد وفق المادة (١١) من هذه اللائحة .

مادة (١٧) : يختار المرشد العام نائباً له أو أكثر من بين اعضاء مكتب الارشاد العام .

ثانياً : مكتب الارشاد العام

ماة (١٨) : مكتب الارشاد العام هو القيادة التنفيذية العليا للاخوان المسلمين ، والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وادارتها .

مادة (١٩) : يتألف مكتب الارشاد من ثلاثة عشر عضواً عدا المرشد العام يتم اختيارهم وفق الاسس التالية :
أ- ثمانية اعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين اعضائه من الاقليم الذي يقيم فيه المرشد العام .
ب- خمسة اعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين اعضائه ويراعى في اختيارهم التمثيل الاقليمي .
جـ- يختار المرشد من بين اعضاء مكتب الارشاد اميناً للسر واميناً للمالية .

مادة (٢٠) : يشترط فيمن يرشح لعضوية مكتب الارشاد العام ما يلي :
أ- ان يكون من بين اعضاء مجلس الشورى العام .
ب- الا تقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية .

مادة (٢١) : اذا تم انتخاب اعضاء المكتب يؤدي كل منهم امام المجلس العهد التالي :
«اعاهد الله تعالى على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وان اكون حارساً اميناً لمنهاج الاخوان المسلمين ونظامهم الاساسي ، منفذاً لقرارات مكتب الارشاد العام وان خالفت رأيي ، مجاهداً في سبيل تحقيق غاية الجماعة السامية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وابايع الله على ذلك والله على ما اقول وكيل» .

مادة(٢٢) : مدة ولاية مكتب الارشاد العام اربع سنوات هجرية ، ويجوز اختيار العضو لأكثر من مرة ، واذا خلا مكان احد الاعضاء قبل مضي المدة المحددة حل محله الذي يليه في

عدد الاصوات في انتخابات المكتب ، واذا كان احد اعضاء المكتب مراقباً عاماً في قطره فعلى القطر ان يختار مراقباً بدله .

مادة (٢٣) : من واجبات عضو المكتب الحرص على مصلحة الجماعة ، والمواظبة على حضور الجلسات والحفاظ على سرية المداولات واحترام القرارات ولو كانت مخالفة لرأيه الخاص ، وليس له نقدها او الاعتراض عليها متى صدرت بصورة قانونية ، والقيام بالمهمات التي يكلف بانجازها على اكمل وجه ، واذا قصر في واجبات عضويته كان للمكتب ان يؤاخذه على التقصير بلفت نظره أو انذاره أو بالإيقاف مدة لا تزيد عن شهر ، أو بالاعفاء من عضوية المكتب . ويجب ان يصدر قرار الاعفاء من مجلس الشورى في جلسة يحضرها العضو ليشرح وجهة نظره فيما نسب اليه .

مادة (٢٤) : يقوم مكتب الارشاد العام بالمهمات الآتية :

أ- تحديد مواقف الجماعة الفكرية والسياسية من كافة الاحداث العالمية أو تلك التي ترتبط بسياسة الجماعة أو تؤثر في أي قطر من الاقطار وذلك في ضوء الخطة العامة التي يضعها مجلس الشورى مع مراعاة احكام المادة (٤٣) من الباب الخامس ، وله ان يقوم بنفسه أو يكلف من يرى بتأليف الرسائل واصدار النشرات والتعليمات التي تكفل شرح الدعوة وبيان اغراضها ومقاصدها ، ومراجعة ما تصدره تنظيمات الاقطار قبل نشره لصلته بصميم الفكرة .

ب- الاشراف على سير الدعوة وتوجيه سياستها وتنفيذ احكام اللائحة العامة ومراقبة القائمين على التنفيذ .

جـ- رسم الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى العام في جميع الاقطار .

د- تكوين اللجان والاقسام المتخصصة في المجالات اللازمة واعتماد لوائحها ومحاسبتها .

هـ- وضع الخطة العامة وعرضها على مجلس الشورى العام لاعتمادها .

و- اعداد التقرير السنوي العام عن أعمال القيادة وأحوال الجماعة والوضع المالي لعرضه على مجلس الشورى العام .

ز- اختيار مراجع للحسابات من غير اعضائه .

مادة (٢٥) : جلسات المكتب دورية وتحدد بقرار منه ، وعلى كل عضو حضور الجلسات الدورية دون حاجة الى دعوة ، ويجتمع المكتب في غير الموعد الدوري اذا حدث ما يدعو إلى ذلك بدعوة من المرشد العام أو من يقوم مقامه ، أو بطلب يقدم اليه من احد اعضائه وبموافقة أربعة اعضاء على الطلب . وتكون الجلسة قانونية إذا حضرها اغلبية الاعضاء المطلقة ، وتكون القرارات صحيحة متى صدرت عن الاغلبية المطلقة للحاضرين ، واذا تساوت الاصوات رجح جانب رئيس الجلسة .

مادة (٢٦) : يرأس اجتماعات المكتب المرشد أو نائبه عند غيابه أو اكبر الاعضاء سناً في حالة تخلف النائب ، يتلى محضر الاجتماع السابق ويصدق عليه ، ثم ينظر في جدول الاعمال ولا يكون القرار في غياب المرشد ونائبه نافذاً إلا بعد اعتماده من احدهما .

مادة (٢٧) : أمين السر العام يمثل مكتب الارشاد العام تمثيلاً كاملاً في المعاملات إلا في الحالات الخاصة التي يرى المكتب فيها انتداب اخ آخر بقرار قانوني منه .

مادة (٢٨) : مهمة أمين السر العام متابعة تنفيذ قرارات مكتب الارشاد العام ، ومراقبة نواحي النشاط واقسام العمل ، وله ان يستعين بغيره من الاعضاء أو الموظفين ، ولكنه هو المسؤول امام المكتب عما يسنده اليهم من أعمال ، وفي حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين اعضائه من يحل محله مؤقتاً .

مادة (٢٩) : مهمة امين المالية ضبط اموال الجماعة ، وحصر ما يرد منها وما يصرف ومراقبة كل نواحي النشاط المالي والحسابي ، والاشراف على تنظيمها وفق اللائحة المالية واحاطة المكتب علماً بذلك في فترات متقاربة ، وله ان يستعين بغيره من الاخوان العاملين تحت مسؤوليته ، وفي حالة غيابه او تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من يقوم بمهمته مؤقتاً .

ثالثاً : مجلس الشورى العام

مادة (٣٠) : مجلس الشورى العام هو السلطة التشريعية لجماعة الاخوان المسلمين ، وقراراته ملزمة ، ومدة ولايته اربع سنوات هجرية .

مادة (٣١) :

أ- يتألف مجلس الشورى العام من ثلاثين عضواً على الاقل يمثلون التنظيمات الاخوانية المعتمدة في مختلف الاقطار ويتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى في الاقطار او من يقوم مقامهم . ويحدد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشورى .

ب - يجوز لمجلس الشورى ان يضم اليه ثلاثة اعضاء من ذوي الاختصاص والخبرة يرشحهم مكتب الارشاد العام .

جـ - يمكن تمثيل اية تنظيم اخواني جديد في مجلس الشورى اذا اعتمده مكتب الارشاد العام .

مادة (٣٢) : يشترط فيمن يختار لمجلس الشورى الشروط الآتية :

أ - ان يكون من الاخوان العاملين الذين مارسوا عضوية المكتب التنفيذي او مجلس الشورى في اقطارهم .

ب - الا تقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية .

جـ - ان يكون مضى على اتصاله بالدعوة خمس سنوات على الاقل .

د – ان يكون متصفاً بالصفات الخلقية والعلمية التي تؤهله لذلك .
هـ – ان لا تكون قد صدرت بحقه عقوبة التوقيف خلال الخمس سنوات .
مادة (٣٣) : يقوم مجلس الشورى العام بالمهمات الآتية :
أ – انتخاب المرشد العام واعضاء مكتب الارشاد العام وفق المادتين(١١) و (١٩) .
ب – اقرار الاهداف والسياسات العامة للجماعة ـ وتحديد موقفها من مختلف الاتجاهات والتجمعات والقضايا المتنوعة .
جـ – اقرار الخطة العامة والوسائل التنفيذية اللازمة .
د – مناقشة التقرير العام السنوي والتقرير المالي واقرارهما ، واعتماد الميزانية للعام الجديد .
هـ – انتخاب اعضاء المحكمة العليا التي تنظر في القضايا التي تحول اليها من قبل المرشد العام او مجلس الشورى العام .
و – محاسبة اعضاء مكتب الارشاد العام مجموعة وافراداً وقبول استقالتهم بالاغلبية المطلقة لاعضاء المجلس .
ز – اعفاء المرشد العام او قبول استقالته وفق المادة (١٦) من هذه اللائحة .
ح– تعديل اللائحة بناء على اقتراح يقدمه فضيلة المرشد العام او مكتب الارشاد العام او اقتراح يوافق عليه ثمانية من اعضاء مجلس الشورى العام ويجب ابلاغ الاعضاء بنص التعديل قبل شهر من النظر فيه ويتم التعديل بموافقة الاغلبية المطلقة من اعضاء المجلس الا في المواد التي نص عليها بنصاب خاص ، فلا تعدل الا بموافقة ثلثي الاعضاء .

مادة (٣٤) : يجتمع مجلس الشورى العام دورياً كل ستة اشهر في موعد يحدده لنفسه ويجتمع استثنائياً بدعوة من المرشد العام او من يقوم مقامه او بقرار من مكتب الارشاد العام او بناء على طلب يوافق عليه ثلث اعضاء مجلس الشورى ، ولا يكون الاجتماع صحيحاً الا اذا حضرته الاغلبية المطلقة ، الا في الحالات التي اشترط فيها نصاب خاص ، فاذا لم يتوفر العدد اجل الاجتماع لموعد آخر واعيدت الدعوة ونص فيها على الموضوع . فاذا لم يتوفر النصاب مرة أخرى تطبق المادة (٣٧) من هذه اللائحة ، وتكون القرارات صحيحة اذا صدرت بموافقة اغلبية الحاضرين المطلقة الا في الحالات التي اشترط لها نصاب خاص .

مادة (٣٥) : يجب ان يتم ابلاغ اعضاء المجلس بموعد اي اجتماع قبل انعقاده بشهر على الاقل ، ويرفق مع التبليغ جدول الاعمال الا في الحالات الطارئة او المستعجلة .

مادة (٣٦) : اذا تم استبدال احد الاعضاء وفق النظام الداخلي للقطر الذي ينتمي اليه فيجب ابلاغ مكتب الارشاد العام بذلك فوراً .

المادة (٣٧) : اذا تعذر اجتماع مجلس الشورى العام يقوم مكتب الارشاد العام بجميع صلاحياته باستثناء تعديل اللائحة او اعفاء المرشد العام حتى يتيسر اجتماع المجلس .

المادة (٣٨) : يشكل مجلس الشورى العام محكمة عليا تحدد صلاحياتها واصول المحاكمة لديها في لائحة خاصة ، وللمجلس حق تشكيل لجان تحكيمية عند الحاجة .

المادة (٣٩) : اذا قصر احد اعضاء مجلس الشورى العام في واجباته او اخل بشروط عضويته نصحه فضيلة المرشد العام فاذا تكرر منه نفس الفعل احاله الى المحكمة العليا الا اذا كان عضواً في المكتب فيتخذ بشأنه ما نص عليه في المادة (٢٣) .

مادة (٤٠) : تزول صفة العضوية عن عضو مجلس الشورى العام بقرار من المجلس نفسه او من المحكمة العليا ، كما يجوز لفضيلة المرشد العام ان يأمر بايقاف اي عضو عن عمله على ان يعرض امره فوراً على الجهة المختصة للنظر في شأنها وله ان يتظلم لدى فضيلة المرشد العام .

مادة (٤١) : يؤلف مجلس الشورى العام من بين الاخوان العاملين اقساماً ولجاناً دائمة او مؤقتة تختص كل منها بدراسة احد اوجه النشاط . وكل لجنة تضع لائحة داخلية يقرها مجلس الشورى .

مادة (٤٢) : الاقسام واللجان المقترحة يمكن زيادتها او انقاصها حسب ما يقتضيه نشاط الجماعة .

الباب الخامس

تنظيم العلاقة بين القيادة العامة وقيادات الاقطار

مادة (٤٣) : تتحدد العلاقة بين القيادة والاقطار ضمن الدوائر التالية :

أ- الدائرة الاولى :

وهي التي يجب فيها على قيادات الاقطار الالتزام بقرارات القيادة العامة متمثلة في فضيلة المرشد العام ومكتب الارشاد العام ومجلس الشورى العام وتشمل مايلي :

١- الالتزام بالمبادئ الاساسية الواردة في هذه اللائحة عند صياغة اللائحة الخاصة للقطر وتشمل هذه المبادئ العضوية وشروطها ومراتبها - ضرورة وجود مجلس للشورى الى جانب المكتب التنفيذي - الالتزام بالشورى ونتيجتها في جميع اجهزة الجماعة .

٢- الالتزام بفهم الجماعة للاسلام المستمد من الكتاب والسنة والمبين في الاصول العشرين والالتزام بالنهج التربوي الذي يقره مجلس الشورى العام .

٣- الالتزام بسياسات الجماعة ومواقفها تجاه القضايا العامة كما يحددها مكتب الارشاد العام ومجلس الشورى العام .

٤- الالتزام بالحصول على موافقة مكتب الارشاد العام قبل الاقدام على اتخاذ اي قرار سياسي هام .

ب – الدائرة الثانية :

وهي التي يجب فيها على قيادات الاقطار التشاور والاتفاق مع فضيلة المرشد العام او مكتب الارشاد العام قبل اتخاذ القرار وتشمل جميع المسائل المحلية الهامة والتي قد توثر على الجماعة في قطر آخر .

جـ – الدائرة الثالثة :

وهي التي تتصرف فيها قيادات الاقطار بحرية كاملة ثم تعلم مكتب الارشاد العام في اول فرصة ممكنة او في التقرير السنوي الذي يرفع الى المراقب العام وتشمل هذه الدائرة ما يلي :

١- كل ما يتعلق بخطة الجماعة في القطر ونشاط اقسامها ونمو تنظيمها .

٢- المواقف السياسية في القضايا المحلية والتي لا تؤثر على الجماعة في قطر آخر شريطة الالتزام بالمواقف العامة للجماعة .

٣- الوسائل المشروعة التي يعتمدها القطر لتحقيق اهداف الجماعة ومبادئها على ضوء اوضاعه وظروفه .

مادة (٤٤) : لكل قطر ان يضع لنفسه لائحة تنظم اوجه النشاط وتتفق مع ظروفه مع مراعاة عدم تعارض احكامها مع هذه اللائحة ووجوب اعتمادها من مكتب الارشاد العام قبل تنفيذها .

مادة (٤٥) : يقدم كل مراقب عام تقريراً سنوياً عن سير الدعوة ونشاط الجماعة والاقتراحات التي يراها كفيلة بتحقيق المصلحة في اقليمه الى مكتب الارشاد العام قبل انعقاد الاجتماع الدوري لمجلس الشورى العام .

مادة (٤٦) : مساهمة في اعباء الدعوة ، يلتزم كل قطر بتسديد اشتراك سنوي تحدد قيمته بالاتفاق مع مكتب الارشاد العام .

مادة (٤٧) : على الاخوان الذين يغتربون عن اوطانهم ان يخضعوا لقيادة الجماعة في القطر الذي يقيمون فيه .

سبحانك اللهم وبحمدك نشهد ان لا اله الا انت نستغفرك ونتوب اليك .

AL- URDUN
AL- JADID
RESEARCH
CENTER

Muslem
Brotherhood
Movement
in
Jordan
1946/1996

هذا الكتاب

جماعة الاخوان المسلمين في الاردن
١٩٤٦/١٩٩٦

تكتسب دراسة جماعة الاخوان المسلمين في الأردن أهميتها من خصوصية الجماعة، اذا ما قورنت بتجربة التيارات السياسية الأخرى في الأردن أو بالجماعات الاسلامية العاملة في العالمين العربي والاسلامي. فخلال الخمسين سنة التي مضت على نشأة الجماعة في الأردن، كرست الجماعة نفسها في مسار هادئ مستقر، يغلب عليه التعايش مع النظام السياسي، وتعززه طبيعة عمل الجماعة ذاتها، من حيث غلبة طابع الدعوة الإسلامية والعمل الاجتماعي الخيري على العمل السياسي المباشر، الأمر الذي جنب الجماعة مبررات الاحتكاك، أو التصادم مع السلطات التنفيذية من ناحية، ووفر لها متسعاً من الوقت ومن الظروف الملائمة لبناء شبكة واسعة وقوية من المنظمات الاجتماعية والخيرية التي منحتها عمقاً جماهيرياً، استثمرته بنجاح في نهاية الثمانينات ومع انطلاق العملية الديمقراطية في الأردن، حين نجحت في الفوز بثلاثة وعشرين مقعداً في مجلس النواب الأردني، أي ٢٩٪ من اجمالي المقاعد، مكرسة نفسها باعتبارها التيار السياسي الأهم في الحياة الأردنية.

ان هذا الكتاب الذي وضعه الباحث الأستاذ ابراهيم غرايبة بتكليف من مركز الأردن الجديد، يحوي الدراسة الأشمل والأوفى عن جماعة الاخوان المسلمين في الأردن حتى الآن. ومما يعزز مصداقية هذا الكتاب أن مؤلفه هو من ألمع الوجوه الباحثة الشابة في جماعة الاخوان المسلمين، ويتمتع بالخبرات وسعة الاطلاع التي تؤهله لتحري الموضوعية والعلمية في دراسته الشاملة للجماعة.

PUBLISHERS:
AL- URDUN AL- JADID RESEARCH CENTER
SINDBAD PUBLISHING HOUSE
TEL: 681007 - FAX: (962-6)699351
P.O. Box: 940631 - Amman 11194 Jordan

دار سندباد للنشر
ص.ب ٩٤٠٦٣١ عمان ١١١٩٤ الاردن، تلفون ٦٨١٠٠٧ فاكس: ٦٩٩٣٥١(٦-٩٦٢)

